قد وقع الختام من طبع هذا الشرح الموسوم بفوايح الاذكار * فى المطبعة العثمانية باحسن التصحيح بتلاحق الافكار * فى زمان حامى الملة والدين * ناصر بلاد المسلمين * السلطان ابن السلطان ابن السلطان الغازى عبد الحميد خلد الله خلافته الى اخر الدوران * وكان ختام ذلك فى اواخر ذى الحجة الشريفة لسنة خمس وثلاثمائه والف * واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على سيد المرسلين * وعلى آله وصحبه اجمعين *

بايزيد جامعشريفى درسعام
مجيرلرندن اسلامبولى
السيد حافظ محمد
اسعد المصحح
فى المطبعة العثمانية

اياصوفيهٔ كبير درسعاملرندن ومجلس
عليه اعضاسندن خلوصى زاده
اسلامبولى السيد عبد القادر راشد
رئيس المصححين
فى المطبعة العثمانية

فاتح جامعشريفى درسعام مجيرلرندن
اسلامبولى مصطفى
كذا

فاتح جامعشريفى درسعام مجيرلرندن
اسلامبولى محمد امين
كذا

فاتح درسعاملرندن اسلامبولى
محمد توفيق
كذا

نور عثمانيه امام اولى
حافظ احمد
كذا

مكتب نواب منتخبلرندن چهارشنبه لى
السيد عبدالله روحى
كذا

حفيد نافذ پاشا السيد شكرالله
عصمت
كذا

(طبع فى المطبعة العثمانية فى ٢٨ ذى الحجه لسنة خمس وثلاثمائة والف)

بينهما ولاتصال الصفة بموصوفها بلافصل و لتوجه النفي اليها حقيقة فكان لاباشرها ودخل عليها (نحو لا رجل ظريف) بالفتح (واعرابها) اى ويجوز اعرابها (رفعا) بان يكون محمولا على محله البعيد (ونصبا) بان يكون محمولا على لفظ المتبوع او على محله القريب (نحو لا رجل ظريف) برفع ظريف وبتنوينه (وظريفا) بالنصب وبالتنوين واما حكم المعطوف النكرة بلا تكرير فلا يرفع حملا على محله البعيد وانما هو ينصب فقط حملا على لفظه او على محله القريب ولايجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف ولذا لم يتعرض له لان كلامه في جائز البيان ولم يتعرض ايضا لحكم سائر التوابع لانه لانص عنهم فيها الاما نقل عن الاندلسي بان ماعداهما كتوابع المنادى * قدتم تسويد هذا الشرح * بعون من كلم موسى فنادى * وكان هذا مسمى * بفوائح الاذكار * في حل نتائج الافكار * عن يد من اعترف العجز والافتقار * الى الله الملك الستار * الحاج عبدالله بن صالح بن اسماعيل * الامام

بالجامع المنير * المنسوب الى حضرت ابي ايوب

الانصاري * رضى الله عنه وعن سائر

الاصحاب الاخيار * في سنة سبع

واربعين ومأتين * بعد

الالف في هجرة

من له العز

والشرف *

* *
*

تقوم ومنه قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون وقد قرئ برفع اللام وفتحها ونحو اقول غير ما تقول او غير ان تقول او غير انك تقول فان مثل وغير يجوز ان يكونا معربين على حسب العوامل بناء على اصلهما الذى هو الاسمية وان يكونا مبنيين على الفتح قوله ﴿ واسم لا ﴾ بالرفع معطوف على قوله واما الظروف وقوله ﴿ المكررة ﴾ بالجر صفة لا انث باعتبار الكلمة وقوله ﴿ المتصل ﴾ صفة الاسم وقوله ﴿ بها ﴾ راجع الى لا وقوله ﴿ المفرد ﴾ صفة ثانية للاسم وقوله ﴿ النكرة ﴾ صفة ثالثة للاسم يعنى ان ما يجوز بناؤه واعرابه اسم لا لنفى الجنس بشرط ان تكون لا مكررة وبشرط ان يتصل بتلك اللا اسم مفرد نكرة ﴿ نحو لا حول ولا قوة الا بالله ﴾ اى لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بهداية الله تعالى وعنايته وهذا مثال لما وقع فيه لا مكررة يتصل بها نكرة مفردة قوله ﴿ فانه ﴾ تفصيل له اى ان الشان ﴿ يجوز بناؤهما ﴾ اى بناء النكرتين الواقعتين مع لا المكررة ﴿ على الفتح ﴾ بان يكون كل منهما جملتين مستقلتين بتقدير الخبر فى الاول اى لا حول موجود فيكون لا قوة معطوفا على لا حول بطريق عطف الجملة على الجملة او عطف المفرد على المفرد بتقدير الخبر فى الثانى فقط وبنيا على الفتح على الاصل المذكور ﴿ ورفعهما ﴾ اى ويجوز ايضا رفع كل منهما بان يكون مبتدأ وانما رفع ليطابق السؤال لانه جواب لقولنا ابغير الله حول وقوة ﴿ وفتح الاول ﴾ اى ويجوز فتح الاول اى على الاصل المذكور ﴿ مع نصب الثانى ﴾ منونا بان يكون معطوفا على لفظ الاول فيطابق اعرابه لحركة بنائية فى المعطوف عليه او معطوفا على محله القريب ﴿ ورفعه ﴾ اى مع رفع الثانى بان يكون معطوفا على محله البعيد ويكون لا زائدة فيهما ﴿ ورفع الاول ﴾ بان يكون بمعنى ليس اوبان يلغى عمله بالتكرير ﴿ مع فتح الثانى ﴾ وهو على الاصل المذكور ﴿ وهذه ﴾ اى الوجوه المذكورة ﴿ خمسة اوجه تجوز فى امثاله ﴾ اى فى اسماء امثال هذا التركيب مما يكون لا مكررة متصلا بها اسما ومفردا نكرة مثل لا رجل ولا امرأة فيها ومنه قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلال فانه قرئ فيها بفتحهما ورفعهما وقوله ﴿ وصفة اسم لا ﴾ معطوف على قوله واما الظروف اى واما صفة لا وقوله ﴿ المبنى ﴾ مجرور على انه صفة اسم وقوله ﴿ المفردة ﴾ بالرفع صفة للصفة لها وقوله ﴿ المتصلة ﴾ بالرفع ايضا صفة بعد صفة لها وقوله ﴿ به ﴾ راجع الى الاسم ﴿ فانه يجوز بناؤها ﴾ اى بناء الصفة المذكورة ﴿ على الفتح ﴾ حملا على الموصوف للاتحاد الواقع

التقديرين ان ضم باؤه يكون مثالا للجمع وان فتح يكون مثالا للمفرد الغائب
وقوله (وهل تضربن) يحتمل ستة امثلة فانه ان ضم باؤه يكون مثالا لجمع
المذكر المخاطب وان فتح يكون للمفرد المذكر للمخاطب وان كسر يكون للمخاطبة
والنون فيها خفيفة او ثقيلة وقال بعض الكمل ان المضارع يكون مبنيا على
الفتح مع نون التأكيد ان لم يقع بينهما مرفوع بارز وهو واو الجمع وياء
المخاطبة واما اذا وقع وحذف ذلك البارز لدفع التقاء الساكنين فالمضارع
حينئذ معرب تقديرا لانه لوقوع الفصل بينهما يخرج عن كونها بمنزلة الجزء
ثم قال الشارح ونظر النحرير ادق وبالقبول احق لان هذا الفصل لا يضر
كونها بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير جزأ من الفعل استدلالا بسكون
الآخر فى مثل ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا انتهى (وهذه الالفاظ)
اى الالفاظ التى عدت من المبنى الغير اللازم يعنى انها مبنية فى حالة ومعربة
فى حالة اخرى وهى من نحو قبل الى هنا (يجب بناؤها) ولا يجوز اعرابها
عند وجود شرائط البناء ولا يضر لكونها غير لازم لان البناء منتف عند عدم
احد الشروط (واما جائز البناء) اى واما الالفاظ التى يجوز بناؤها واعرابها
فى حالة واحدة (فالظروف) اى فهى الظروف (المضافة الى الجملة واذ)
اى والى لفظ اذ (فانها) اى فان الظروف المذكورة (يجوز بناؤها) اى
ويجوز اعرابها على حسب العوامل (نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم) هذا مثال للظرف المضاف الى الجملة وقرئ بالرفع لكونه معربا
مرفوعا على انه خبر المبتدأ ومفتوحا على انه اكتسب البناء من المضاف اليه
فيكون مرفوعا محلا (وحينئذ ويومئذ) وكذا ليلئذ فان لفظ حين ويوم
مضافان الى اذ وهو مضاف الى الجملة فمعنى حينئذ ويومئذ حين اذ كان كذا ويومئذ
كان كذا فحذفت الجملة المضافة اليها وعوض عنه التنوين فيهما وجاز فى كل منهما
اعرابه وبناؤه على الفتح كما قرئ فى قوله تعالى من عذاب يومئذ بجر الميم على
انه مضاف اليه عذاب وفتحها على انه مبنى على الفتح ومجرور محلا (وكذلك)
اى مثل حين ويوم فى جواز البناء على الفتح لاكتساب البناء من المضاف اليه
(مثل) اى لفظ مثل (وغير) اى ولفظ غير (مع ما) اى مع لفظ ما (وان)
بفتح الهمزة وتخفيف النون (وان) اى ومع ان بفتح الهمزة مع تشديد النون
وكان كل من هذه الحروف الثلثة مصدرية بان يكون لفظ مثل وغيره مضافين
الى احد هذه الثلثة نحو قيامى مثل ما قام زيد او مثل ان يقوم زيد او مثل انك

اى غير مضاف ولاشبه مضاف فانه لوكان كذلك لم يكن مبنيا بل يكون معربا منصوبا فانه عند كونه مضافا يرجح جانب الاسمية فيكون معربا وقوله (نكرة) صفة مفرد وقوله (متصلة بلا) صفة بعد الصفة وقوله (غير مكررة) بالنصب حال من لا (نحو لارجل) اى فى الدار وكذا لارجلين فيها ولامسلمين فيها ولامسلمات فيها فان كلامنها مبنية على ماينصب به وانما قال نكرة فانه لوكان معرفة اونكرة مفصولة عن لا اومكررة يكون مرفوعا على الابتدأ وجوبا ووجه كونه مبنيا انه تضمن معنى من الاستغراقية لانه جواب لقوله هل من رجل مثلا واجيب عنه بلا رجل اى لارجل من الرجال وانما بنى على ماينصب به ليكون البناء على حركة كما فى المفرد اوحرف كما فى التثنية والجمع السالم وعلى الكسرة بلا تنوين عند الجمهور فى نحو مسلمات استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ذكره الرضى وقال الشارح هذا التوجيه مخالف لماذكره فى المنادى من انه انما بنى على مايرفع به للفرق الخ فلابد من بيان الفرق فانه قال فيه للفرق بين حركتى المنادى المعرب وبين حركتى المبنى واى فرق يحصل فى فتحة مثلا فى كونها حركة بنائية اواعرابية بكونها حركة بنائية اواعرابية فلابد من بيانه ولعل وجه بنائه انه لما كان لاعاملا ضعيفا قدينعزل عنه فجعل حركة معموله المبنى موافقا لعمله المحلى وهو النصب ليكون امارة ومذكراله وان لايظن انه معزول عنه واما عامل المنادى فانه لقوته لاينعزل اصلا فلا يظن بالعزل حتى يحتاج الى التذكير (والمضارع) القسم الرابع من المبنى الغير اللازم المضارع (المتصل به نون جمع المؤنث) فانه مبنى على السكون حين اتصالها به لكون الآخر الذى هو محل الاعراب بمنزلة الوسط وانما بنى على السكون للحمل على الماضى الذى يتصل به تلك النون نحو ضربن (اونون التأكيد) اى اوالمضارع الذى يتصل به نون التأكيد سواء كانت خفيفة او ثقيلة فان آخر المضارع عند دخولها مبنى على الضم فى جمع المذكر وعلى الكسر فى الواحدة الحاضرة وعلى الفتح فى غيرهما وانما بنى لكونها بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة لكونها كلمة اخرى فى الحقيقة وبنى فى الجمع على الضم ليدل على الواو المحذوفة وفى المخاطبة على الضم ليدل على الكسرة المحذوفة (نحو يضربن وتضربن) هذان مثالان للمضارع الذى اتصل به نون جمع المؤنث الاول للغائبة والثانى للمخاطبة (ونحو هل يضربن) هذا مثال لما يتصل به نون التأكيد ومحتمل لاربع مثال لان نونه اماثقيلة واما خفيفة وعلى

(التقديرين)

اى عن الالف واللام (حكمه) اى حكم كل واحد منهما (حكم المنادى) اى حكم المنادى الذى يستقل ويدخل عليه حرف النداء يعنى ان كان كل منهما مفردا معرفة يكون مبنيا على ما يرفع به مثال البدل (نحو يا رجل وزيد) ومثال المعطوف نحو (يازيد وعمرو) وان كان كل منهما مضافا يكون منصوبا مثال البدل نحو يازيد اخا عمرو ويازيد طالعا جبلا ومثال المعطوف يا زيد واخا عمرو ويازيد وطالعا جبلا واما حكم غيرهما من التوابع وهو التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف المعرف باللام فيجوز فى كل منها ان يكون مرفوعا حملا على لفظ المبنى ومنصوبا حملا على محله كذا قالوا وقال الشارح وقولهم ترفع حملا على لفظه ليس كما ينبغى اذ يلزم حينئذ ان لا يكون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه لابد منه يعنى ان اعراب المتبوع ههنا نصب لا غير ولفظه ليس بمعرب بل حركته حركة بنائية ولا معنى فى ان يقول ترفع حملا على لفظه لان المحمول هو الاعراب والمحمول عليه هو البناء فان قيل لم لا يجوز ان يكون المراد بالاعراب اعم من ان يكون حقيقة او مجازا قلنا وهذا باطل لانه جمع بين الحقيقة والمجاز بلفظ واحد ثم قال والاشبه ان يقول ان الرفع فى العاقل فى مثل قولنا يا زيد والعاقل ليس باعراب ولا بناء بل هو كالجر الجوارى صرح به فى الامتحان كذا ذكره الشارح وهذا ملخصه ثم قال فلا وجه لتخصيص هذا البيان فى المنادى كما لا يخفى على الذكى (وحروف النداء يا وايا وهيا واى والهمزة) اى مجموع هذه الخمسة (ووا) وهو اى وا (مختص بالندبة) اى لا يستعمل فى غيرها بخلاف يا فانه يعمها وغيرها اما يا فهو للبعيد سواء كان بعيدا فى الحقيقة كقولك يازيد او للبعيد حكما كقول الداعى يا الله ويارب فان الله تعالى وان كان اقرب الى كل شخص من حبل الوريد لكن الداعى يستعمله كذلك استقصارا لنفسه واستبعادا لها من المدعو جل وعلا كذا قاله الزمخشرى وقال ابن المنير ان هذا دليل اقناعى لا برهانى فان الداعى لو استعمله كذلك للاستقصار يكون قوله يا قريبا غير بعيد ويا من هو اقرب اليه من حبل الوريد فاين من الانتصاب منصب البعيد كذا فى التسهيل وشرحه للدمامينى فظهر ان لا اختصاص له للبعيد واما ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب واى قيل انه للقريب وقيل انه للمتوسط وايضا ان يا يستعمل فى النداء والاستغاثة والتعجب والندبة والتهديد بخلاف غيره فانه لا يستعمل الا فى النداء (واسم لا) اى الثالث من الاقسام الاربعة التى للمبنى غير اللازم اسم لا التى موضوعة (لنفى الجنس) فانه مبنى (اذا كان مفردا)

بخلاف يا زيد الظريف فانه ليس من تمامه ومثال ماتم بمعطوف على ان يكونا اسما لشيء واحد نحو ياثلثة وثلثين عددا اويكون علما بخلاف يازيد وعمرو وقوله (ويا رجلا) مثال لما كان مفردا غير معرفة فان المراد به ليس رجلا معينا بل واحد من جنسه اى من يأتى به اى رجل كان وقوله (وان لحق) معطوف على قوله ان لم يلحق اى وان لحق (باخره) اى باخر المنادى المفرد المعرفة (الف) اى الف مذكور (بنى على الفتح) لان الالف يقتضى ذلك (نحو يازيداه) وقوله (وان اتصل) معطوف على قوله ان لحق اى وان اتصل (باوله لام) اى لام الاستغاثة (يجب جره) لانها لام الجر ومعناه التخصيص لانه يدل على ان الدعاء مخصوص لزيد وزيد ممتاز بالدعاء له من بين امثاله وانما فتحت هذه اللام لكونها محمولة على لام لك واما لوعطف عليه بغير يانحو يالالكهولة وللشباب تكسر فى المعطوف وايضا لايستعمل فى الاستغاثة من حروف النداء الا يا لكونها اشهر وانما اعرب المنادى مع لام الاستغاثة لكون حرف الجر من خواص الاسم فقوى جانب الاسمية وضعف جانب مشابهته بالحرف ولما كان هذا مشتركا بين الاستغاثة والتعجب والتهديد اورد مثالا مستعدا للكل وهو قوله (نحو يازيد) ولكن ان اريد به الاستغاثة يذكر معه المستغاث له وانما اورد المثال باهماله لانه لوذكره لم يحتمل اخويه واعلم ان اشتراط المنادى المفرد المعرفة بعدم الحاق الف الاستغاثة انما يفيد فى الواحد اذا لالف مادام الفا مناف لضم ماقبله دون المثنى والمجموع اذهما مبنيان على ماير فع به لحق بآخرهما الف اولا نحو يازيد اناه ويازيدوناه لانه لوجود الفصل بينهما بالنون ليس فيه منافاة حينئذ ولذا اقتصر المصنف على قوله وان لحق بآخره الف يبنى على الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور فى الواحد دون التثنية والجمع ولذا خص المثال هناك به ولو غير لحوق الالف بنائهما ايضا بان يقول وان لحق بنائهما على ماير فع به لبين حكمهما ايضا ويجوز لك ان تريد بالآخر مايراد به فى تعريف الاعراب فحينئذ لا يلحق بآخرهما الف بل لو لحق لحق بالنون وهو ليس بآخرها على هذا المعنى * ولما فرغ من حكم المنادى نفسه شرع فى حكم توابعه وحكم لما لم يكن مطردا بل كان بعضها فى حكم المنادى فى البناء والاعراب وبعضها فى حكم سائر التوابع فى كونها تابعة لمحل متبوعها دون لفظه اراد ان يبين الاول وان يحال غيره الى احكام سائر التوابع فقال (والبدل والمعطوف) اى الاسم الذى يكون بدلا من المنادى المبنى ومعطوفا على ذلك المبنى لكن المعطوف ليس بمطلق بل المعطوف (الخالى عن اللام)

الحرفية معرفة والافراد لايكفي في المشابهة فانه لوكان كذلك يلزم مشابهة النكرة به ايضا ثم قال ذلك الكمال والاشبه عندي ان بناءه لتضمنه معنى الامر كتعال واجب واما عدم بنائه عند الاضافة فلكون اضافة معارضة لسبب البناء فانها من خواص الاسم فرجح فيه الاعراب لرجحان جانب الاسم وانما حمل شبه المضاف على المضاف ولم يحمل المقول لغير المعين لانه ليس بمشابه بلام الامر لان الامر خطاب لمعين والمقول لغيره ليس بخطاب في الحقيقة فلا يناسب الامر وانما بني على مايرفع به للفرق بين حركتي المنادى المعرب وبين حركة المبني وحروفهما كذا في الرضى وقال الشارح وهذا هو الاصل لايعدل عنه مالم يوجد للعدول عنه داع وقوله (وان كان) معطوف على الجملة الشرطية السابقة اي ان كان المنادى مفردا معرفة فهو مبني وان لم يكن كذلك بل كان (مضافا او مشابها به او نكرة ينصب بفعل مقدر نحو يا عبدالله) هذا مثال للمضاف فان اصله ادعو عبدالله وهو باق على ماكان عليه من النصب لفظا كما في المثال المذكور وانما كان هذا النوع منصوبا معربا لانه هو الاصل لايعدل عنه الى الضم وغيره لعدم الداعي اليه وهو المشابهة بالكاف الاسمية في الافراد والتعريف ولكون الاضافة من خواص الاسم وهي ترجح جانب الاسمية ولما فسره بقوله اي يبقى لم يرد عليه ان نصب المنادى تحصيل الحاصل اذ قبل كونه منادى وهو منصوب ايضا ولا يرد ايضا انه اريد النصب لفظا او تقديرا يشكل بمثل يايوم لاينفع مال ولا بنون ولا بمثل يامثل ماينفعني وياغير مايضرني مما يكون مبنيا حين الاضافة وهو لفظ يوم ومثل وغير فان هذه المذكورات مبنية على الفتح ومنصوبة محلا على انه مفعول افعل مقدر وكونه منصوبا بفعل مقدر عند سيبويه وهو الصحيح فان اصل ياعبد الله اما ادعو عبد الله واما انادي عبد الله حذف فعله انشاء حذفا واجبا لئلا يلتبس الانشا بالجملة الخبرية ثم انيب عنه حرف النداء ليدل عليه فيتأكد الوجوب لان جمع النائب والمنوب ممتنع وقال بعضهم ان حذف فعله لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وقوله (وياخيرا من زيد) مثال لشبه المضاف والمراد به ان كل اسم لايتم معناه الا بمعموله اونعته له من جملة او ظرف او معطوف عليه بشرط ان يكون المعطوف والمعطوف عليه اسما لشئ واحد وهذا المثال مثال لما كان تمامه معمولا له واما مثاله لما تم بنعت جملة فنحو ياحليما لايعجل وبنعت ظرف نحو يانخلة من ذات عرق

كسرة النون كسرة بنائية لا كسرة اعرابية مع ان فتح النون اشهر واكثر وقال الدماميني ان فى هذا الرد نظرا بناء على ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت الكسر عند عدم حرف الجر فيه وليس هذا بثابت فقوى هذا بالدوران فانه مكسور عند وجود حرف الجر وغير مكسور عند عدمه (والمنادى) اى القسم الثانى من الاربعة الاسم المنادى فانه يعرب تارة ويبنى تارة والذى يكون مبنيا هو الاسم (المفرد المعرفة فانه) اى فان هذا المنادى (مبنى على ما) اى على ذات الاعراب الذى (يرفع به) يعنى انه يرفع بذلك عند كون ذلك الاسم معربا عند غير صورة النداء والمراد بالمفرد هو المفرد المقابل للمضاف يعنى ماليس بمضاف ولا مشابه بالمضاف فيشمل نحو زيد وزيدان وزيدون فان الاول مبنى على الضم والثانى على الالف والثالث على الواو فانها عند كونها مرفوعة تكون مرفوعة بها والمراد بالمعرفة اعم من كونه معرفة قبل النداء نحو يازيد او بعد النداء نحو يا رجل فان الاول معرفة بالعلمية وهى حاصلة قبله والثانى ليس بمعرفة قبله بل كان معرفة عند قصد المتكلم به نداء رجل معين ولو لم يقصد يكون نكرة فيكون منصوبا (ان لم يلحق بآخره الف الاستغاثة او الندبة) يعنى هذا المنادى الموصوف يكون مبنيا بشرط لاشئ وهو عدم لحوق الف الاستغاثة او الف الندبة بآخره (ولا باوله) اى وان لم يلحق باوله (لام نحو يازيد ويامسلمان ويامسلمون) فالاول مثال لما يكون مبنيا على الضم الذى يكون عليه عند كونه معربا ولما كان معرفة قبل النداء مع انه لم يلحق بآخره الف ولا باوله لام والثانى مثال لما يكون مبنيا على الالف الذى يكون معربا به وكان معرفة بعد النداء والثالث مثال لما يكون مبنيا على الواو الذى هو معرب به عند اعرابه ومعرفة بعد النداء ايضا ولم يلحق بهما الف ولا لام والمراد باللام اعم من ان يكون للاستغاثة او التعجب او التهديد وانما اشترط عدم ذلك فانه لو لحق به الف يكون مبنيا على الفتح ولو لحق باوله لام يكون مجرورا به كما سيجئ وانما بنى المنادى عند كونه موصوفا بهذا لانه حينئذ وقع موقع الكاف الاسمية المشابهة بالكاف الحرفية فان يازيد بمعنى ادعو زيدا وهو بمعنى ادعوك وهو مشابه بكاف ذلك ومشابهته بكاف ادعوك اما فى كونه مفردا واما فى كونه معرفة واستبعده بعض الكمل بانه ليس بين الكاف الاسمية والحرفية مشابهة تامة فانها ليست

(الحرفية)

منها دخول حرف الجر عليها فان حروف الجر تدخل على اسم او على ما بمعناه فيمتنع دخولها على حرف مثلها ولما فرغ من النوع الاول من المبنى وهو المبنى اللازم شرع فى النوع الثانى فقال (وغير اللازم) اى المبنى الغير اللازم اربعة اقسام الاول (ما) اى اسم (قطع عن الاضافة) وقوله (منويا) حال من ضمير قطع وقوله (فيه) متعلق بقطع وقوله (المضاف اليه) بالرفع نائب فاعل منويا اى متعلق الاسم الذى حذف منه المضاف اليه حال كونه باقيا فى النية من غير قيام عوض عنه فان المضاف اليه ان كان مذكورا او محذوفا نسيا منسيا او حذف باقامة عوض عنه يعرب ذلك بحسب العوامل نحو من قبل ان يأتى ونحو رب بعدكان خيرا من قبل وحذفه باقامة العوض قليل فى الظرف نحو قوله وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات وكثير فى غيره نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وحكى الشارح عن بعضهم ان المبنى منه ماحذف المضاف اليه منويا والمعرب ماحذف منسيا ولم يرتضه الرضى فقال الحق هو الاول (نحو قبل وبعد وتحت وفوق وقدم وامام وخلف ووراء) وكذا اسفل ودون ومن على بضم العين اى من على بيت ومن علو اى ومن علوه ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال (ولا غير وليس غير وحسب) وجه البناء فى الجميع مشابهتها بالحرف فى الاحتياج الى المحذوف فانه لامعنى فى قولنا جائنى زيد لاغير وفى قولنا جائنى زيد حسب الا ان يقال لاغيره وحسبه ووجه بنائها على الضم انه لما حذف منه اسم مستقل وهو المضاف اليه يلزم ان يعوض عنه عوضا قويا جبرا لذلك النقصان فعوض عنه باقوى الحركات وهى الضمة وقوله (والآن) معطوف على قوله ماقطع يعنى ان غير اللازم ماقطع عن الاضافة ولفظ الآن فانه مبنى على الفتح عند دخول الالف واللام عليه اما لشبهه بالحرف فى عدم التصرف فيه بنزع اللام ولا يتصرف ايضا بالتثنية والجمع والتصغير واما لتضمنه معنى اسم الاشارة فانه بمعنى هذا الآن او لتضمنه حرف التعريف لكون حرف التعريف الذى فيه زائدة وانما عده من غير اللازم فانه قد يعرب فى رأى البعض استدلالا بقوله كأنهما ملأن بكسر الميم وسكون اللام وكسر النون بان يكون اصله مركبا من من الجارة والآن اى من الآن حيث حذف نون من وكسر نون الآن لكونه مجرورا بمن ورد هذا الرأى بانه ليس بقوى لانه يحتمل ان يكون

مقصورة ﴿ ولدن ﴾ بفتح اللام وضم الدال وسكون النون اما لدى فقال الرضى لاوجه لبنائه لانه بمعنى عند وعند معرب بالاتفاق ثم قال يعامل فى الفه معاملة الف على والى حيث يثبت مع الظاهر وينقلب ياء مع الضمير غالبا ويقال لديك ولديهم كما يقال عليك وعليهم وحكى سيبويه عن بعض قوم لداك وعلاك والاك واما لدن فقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى الفاء فيدفع التقاء الساكنين بكسر النون وباسكان العين للتخفيف كما فى عضد فيتولد منه لدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون وقد يدفع الالتقاء بفتحه اوكسره اوكسر النون اوحذفه وربما يتصرف فيه بحذف النون من غير تسكين الدال فيقال لد بفتح اللام وضم الدال وفيه ثمان لغات لدى لدن لدن لدن لدن لد لد لد وعبارة المصنف تحتملها قال الفاضل العصام ولايخفى ان الثلثة الاخيرة مبنيات على السكون لان آخرها النون الساكنة المحذوفة والمعتبرة فى البناء حال الآخر دون الوسط وان اجيب عنه بان الآخر فيه منسى والمعتبر هو الدال فرد بان المحذوف لعلة لايكون منسيا نعم يصح ذلك فى لد بضم الدال دون غيره وان دفع التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لانظيرله لكن جراهم على ذلك حذف النون فى لدبلا علة انتهى * وقيل بنيت هذه الثمانية لوضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقى عليه ورده الرضى بان الواضع انما يضع وضع الحرف ماكان يعرف انه يكون فى التركيب مبنيا لمشابهته بالحرف والوضع وضع الحروف لايصلح ان يكون وجها للبناء يعنى ان فيه لزوم دور لتوقف وضع الحروف على بنائه ولوقوف البناء عليه ايضا لزم الدور ورده الفاضل العصام ايضا بانه لايجوز تفريع بناء الاصل على مايحصل بالتصريف فيه فان وجود التصريف بعد بنائه كما هو الظاهر وقال الرضى وجه بنائها استلزامه الابتداء الذى هو معنى وقال الفاضل العصام والاقرب ان يقال لتضمنه معنى من ويجعل دخول من عليها تأكيدا فعلى هذا لاحاجة الى تقدير من وقوله ﴿ والكاف ﴾ بالرفع معطوف على ماقبله من بعض الظروف اى وبعض الظروف والكاف ﴿ وعلى وعن ﴾ وقوله ﴿ الاسمية ﴾ بالرفع صفة الثلثة واما الكاف فهو الذى بمعنى مثل نحو * يضحكن عن كالبرد المنهم * اى عن اسنان مثل البرد الذائب لطافتها واما على فهو ماكان بمعنى فوق نحو من عليه اى من فوقه واما عن فهو ماكان بمعنى الجانب نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى والقرينة على اسمية كل

(منها)

دليل على ان اصله منذ و يدل عليه ايضا انه لو سمى به يصغر على منيذ و يجمع على امناذ وقيل ان بناء مذ لكونه على حرفين يكون وضعه وضع الحرف ومنذ محمول عليه ورده الفاضل العصام بانه لو ثبت هذا لثبت ان منذ ليس اصلا له فانه ان ثبت اصلية يرد عليه انه كيف يكون اصلا فى البناء فانه لو كان اصلا لزم كونه سابقا عليه وايضا ان مذ غالب فى الاسم ومنذ غالب فى الحرف على ماحكاه الزجاج عن النحاة بدليل ان الحذف لايلحق الحروف ولا استبعاد فى ذلك كما لايخفى على من له استعداد ﴿ واذا واذ ولما ومتى وانى وايان وكيف وحيث ولدى ﴾ واما اذا فبنى للزوم الاضافة الى الجملة لكنها لما لم تكن مضافة الى نفس الجملة فى الحقيقة بل كان مضافا الى مضمونها ومضمون الجملة غير مذكور صريحا كان المضاف اليه محذوفا فلهذا شابه بالغايات التى حذف المضاف اليه وانما لم يبن على الضم لكون آخره الفا والالف لايحتمل الضم واما اذ فانه بنى لمشابهته بمقطوع الاضافة كاذا ولكون وضعه وضع الحرف وهو كونه على الحرفين وانما بنى على السكون لغلبة مشابهته بالحرف واما لما فتعداده من الظروف مبنى على ماذهب اليه ابن مالك واستحسنه ابن هشام ومال اليه المصنف وهو ان لما لكونه مختصا بالماضى وكونه مضافا الى الجملة يكون كاذ وقوى القول بالظرفية وقال الفاضل العصام فى شرح التلخيص ان لما لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثانى مع الاول معية المسبب مع السبب المقتضى فيلزم من ذلك اتحاد زمانهما وذهب ابن السراج وابو على وابن جنى وجماعة الى ان الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين وردهم ابن خروف بانه لوكان كذا لما صح ان يقول لما اسلم دخل الجنة فانه لايصح ان يقال حين اسلم دخل الجنة وهو مخالف للواقع واجيب عنه بانه مبنى على المبالغة وقال سيبويه انه يكون مثل لو وهذا يحتمل انه مثله فى كونه للمضى او فى عدم كونه عاملا او فى عدم كونه ظرفا واما متى فسواء كان للاستفهام او للشرط فهو للزمان واما انى فهو للمكان سواء كان للاستفهام او للشرط وكلاهما مبنيان ووجه البناء فيهما تضمنهما معنى همزة الاستفهام اومعنى ان الشرطية واما ايان فهو للاستفهام عن الزمان واما كيف فهو للاستفهام عن الحال ووجه بناء هذين تضمنهما معنى الاستفهام وان كان بعد كيف اسم فهو خبر نحو كيف انت وان وقع فعل من غير نواسخ المبتدأ يكون كيف حالا من فاعله نحو كيف جئت واما حيث فهو للمكان المبهم وهو يضاف الى الجملة فى الاكثر فلذا بنى كاذ ولدى بالالف

اى للكناية عن الحديث فيقال قال كيت و كيت وكان من الامر ذيت وذيت ولايستعملان الامكررين بواو العطف وانما بنيا لكونهما عبارتين عن الجملة والجملة من مبنى الاصل ﴿ والكلمات المتضمنة بمعنى ان ﴾ اى الشرطية كالكلمات المجازاة نحو من وما ﴿ اوالاستفهام ﴾ اى اوبمعنى الاستفهام نحو اين وكيف ﴿ غير اى ﴾ بتشديد الياء ﴿ واية ﴾ فانهما معربان فقوله غير بالنصب استثناء من الضمير المستتر تحت قوله المتضمنة ﴿ وبعض الظروف ﴾ والمراد من الظروف مايدل على زمان او مكان لكن المراد به اعم من كونه حقيقيا او حكميا حتى يشمل نحو كيف المستعمل فى السؤال عن الحال والصفة وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليس بمبنى ﴿ نحو امس ﴾ بنى لتضمنه معنى حرف التعريف فانه عبارة عن يوم مخصوص وهو اليوم الذى قبل يوم التكلم ويستعمل نكرة نحو كل غد صار امسا ومضافا نحو مضى امسنا ومعرفا باللام ونحو ذهب الامس المبارك وكل من هذه الثلثة معرب بالاتفاق واما اذا استعمل معرفة مع عدم حرف التعريف فهو ظرف مبنى على الكسر كما هو فيما نحن فيه ﴿ وقط ﴾ اى ونحو قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته للوقت الماضى المنفى فعله مثل مارايته قط اى ابدا وفيه خمس لغات وهو بتخفيف الطاء المضمومة وبضم القاف والطاء وبفتح القاف وسكون الطاء وبفتح القاف وضم الطاء المخففة وانما بنى المخففة منها لكون وضعها وضع الحرف فانه على حرفين وبنى المشدد منها حملا على المخفف وقيل فى وجه بنائه انه تضمن معنى الحرف لان معناها الى هذا الآن وقيل انه مشابه بالحرف وهو لفظ لما فى كونهما لاستغراق النفى ﴿ وعوض ﴾ بفتح العين وضم الضاد فى المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرها وهو للزمان المستقبل المنفى فعله نحو لااراه عوض اى ابدا وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة مثل قبل و بعد واستدل عليه بانه اذا اضيف يكون معربا كقبل نحو عوض العائضين بمعنى دهر الداهرين اى زمان الباقين على الارض ﴿ ومذ ومنذ ﴾ وهذان ظرفان ايضا لكنهما لمشابهتا بالحرفين فى الصورة بنيا وانما بنى الاول على السكون لان السكون هو الاصل فى البناء وانما بنى الثانى على الحركة لانه لما كان على ثلثة احرف مع سكون الوسط لو اسكن الآخر ايضا لاجتمع الساكنان فبنى على الحركة لدفع التقاء الساكنين وانما بنى على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وقال بعضهم انه اذا لقى مذ لساكن بعده بنى على الضم وتقول مذ اليوم وهذا

النون ويدل عليه عدم جواز اثنى عشرك وجواز ثلثة عشرك فانه لايجوز اضافة الاول الى الكاف لكونه بمنزلة التثنية مع النون بخلاف الثانى فانه ليس كذلك فيجوز اضافته (نحو جاءنى اثناعشر رجلا ورأيت اثنى عشر رجلا ومررت باثنى عشر رجلا وبعض الكنايات) وهى جمع الكناية وهو فى اللغة ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض كغرض ابهامه على السامعين والمراد ههنا لفظ يكنى به ولكون المراد به هو المعنى اللغوى ترك المصنف تعريفه وانما قال بعض الكنايات فان البعض الآخر منها ليس من هذا الباب كضمير الغائب وبعضها الآخر معرب كفلان وفلانة (وهو) اى ذلك البعض (كم) اى لفظ كم وهو مبنى على السكون وهو مشترك بين الاستفهامية والخبرية ومشترك ايضا فى استلزام التميز ولكن لما وقع الفرق فى اعراب تميز النوعين اورده المصنف بقوله (يكون) اى يكون ذلك اللفظ (للاستفهام) اى عن العدد (فينصب) اى فحينئذ ينصب (مابعده على التميز) وانما نصب تميزه حملا على مميز العدد الوسط وهو نوع احد عشر وانما حمل عليه ولم يحمل على طرفيه لكون خير الامور اوسطها ولو حمل على احد طرفيه لم يوجد له وجه فيكون تحكما (نحو كم رجلا) وهو سؤال عن عدد الرجال وجوابه انه ثلثة مثلا (وللخبرية) اى ويكون للخبرية عن العدد ايضا (بمعنى التكثير) اى للخبر عن كثرة عدد التميز وانما سميت خبرية باعتبار ان متعلقها خبر تميزا بينهما فلا يضرله كونها لانشاء التكثير (فيضاف الى مابعده نحو كم رجل) وكذا كم رجال فان مميز العدد المضاف الى تميزه بعضه مفرد كمائة رجل وبعضه مجموع كثلثة رجال فحمل تميزها على النوعين دفعا للتحكم وانما اختار الجر لكونه نقيض رب اومثله فانه ان حمل على رب بمعنى التقليل يكون حمل النقيض على النقيض وان حمل على رب بمعنى التكثير يكون حمل النظير على النظير وانما بنيت الاستفهامية لتضمنها معنى حرف الاستفهام وحملت الخبرية عليها (وكذا) اى وبعض الكنايات لفظ كذا (للعدد ينصب مابعده على التميز نحو عندى كذا درهما) وقد يجئ لغير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا وانما بنى لان اصله ذا فدخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقى ذا على اصل بنائها (وكيت وذيت للحديث)

يعنى انه اعطيت مجموعها وفى الثانى اعطيته حادى عشر من الدينار يعنى انه اعطيته دينارا واحدا منها فبنى الجزء الاول ان القسم الاول لعدم كونه آخر كلمة اذ الاعراب يكون فى الآخر وبنى الثانى منه لتضمنه معنى الحرف وانما قال بنيا بصيغة التثنية اشارة الى ان بناء كل منهما سبب مستقل لا بسبب واحد نشأ منهما وهذا مذهب الجمهور واعترض عليه المصنف بان كل واحد من الجزئين كلمتان مستقلتان ولم يجعلا كلمة واحدة وانما البناء حاصل من المجموع فعلة البناء تضمن كل من الجزئين معنى الحرف لا تضمن الثانى فقط كذا فى الشرح واما فى القسم الثانى فوجهه ان اصله حادى وعشر فان العشر معطوف فى الصورة على الحادى وفى الحقيقة على الاحد الذى اشتق منه الحادى فترك العطف لذلك فكانه تضمن حرف العطف فبنى الثانى لذلك (ونحو هو جارى بيت بيت) فقوله هو مبتدأ راجع الى الغائب وجارى مرفوع تقديرا خبره وبيت بيت مركب من جزئين ليس احدهما عاملا فى الآخر ولم يجعل اسما واحدا فبنيا على الفتح وهو منصوب محلا على انه حال من خبر المبتدأ يعنى هو جارى حال كون ذلك الجار ملاصقا بيتى وبيته او بيت منه منته الى بيت منى اوملصق بيت منى يعنى انه جار قريب (وهو) اى ونحو هو (بين بين) فقوله هو مبتدأ وبين بين مرفوع المحل على انه خبره يعنى ان ذلك الشئ بين هذا وبين ذاك اى بين الجيد والردى ومنه الامالة بين بين اى بين الفتح والامالة واورد هذين المثالين للاشارة الى ان هذا التركيب ليس بمختص بالعدد وقوله (وان كان) معطوف على قوله وان لم يكن اى وان كان الجزء (الاولى) من العدد (لفظا ثنين بنى الثانى) اى الجزء الثانى فقط لتضمنه معنى الحرف (واعرب الاول) اى اعرب لفظ الاثنين لكونه ملحقا بالتثنية (وحذف نونه) يعنى ان اصله اثنان واختلف فى وجه حذفه فقال بعضهم انه لما حذف العاطف كان على صورت المضاف فحذف النون فاعرب كما فى سائر التثنية ورد هذا بانه منقوض بمثل خمسة عشر فانه حذف منه العاطف مع انه لم يعرب وقال بعضهم انه اطرادى فانه لما حذف النون فى باب التثنية اجرى هذا مجراه اطرادا للباب وهم الذين ذهبوا الى ان تثنية اسماء الاشارات والموصولات معربة بالالف او الياء وقد حكى الشارح عن الفاضل العصام ان الحذف لكون الجزء الثانى منزلا منزلة نون اثنان فكما انه لا يبنى مع النون حين ذكره مفردا لا يبنى ايضا مع ما هو بمنزلة

(النون)

الاعراب فيه لفظا او تقديرا على حسب العامل كعبدالله وقال بعضهم يجوز في مثل معدى كرب فتح الياء واسكانه في نصبه ويعرب الثاني ايضا تشبيها له بالمضاف اليه في الصورة ثم اختلفوا في منع صرفه وصرفه فمن صرف قدر انه اسم للمذكر كما قدر ان كرب اسم للحزن وقدر بك في بعلبك اسما للمكان او صاحب البلد ومن منع صرفه قدر انه اسم لمؤنث كما اذا قدر ان كرب اسم للكربة وبك في بعلبك اسم للبقعة يقال هذا بعلبك ورأيت بعل بك ومررت ببعلبك بالحركات الثلث في اللام وفتح الكاف في الاحوال الثلث وانما حكم بعدم فصاحة هذه اللغة لانها مبنية على تشبيه ماليس بتركيب اضافي لتركيب اضافي في مجرد الصورة وايضا هي مبنية على جعل كل من الجزئين الحقيقيين كلمة برأسها باعتبار دلالة كل منهما على معنى مستقل في الاصل مع ان التشبيه بخمسة عشر في وقوع الثاني عقيب الاول غير صالح للسببية للبناء لان المضاف والمضاف اليه بايضا كذلك مع انهما غير مبنيين وايضا ان هذا القياس قياس مع الفارق لان قياس المساواة غير منتج فيه فانه اذا قلنا ان التركيب الاضافي مشابه بتركيب خمسة عشر وتركيب خمسة عشر مشابه بالحرف لتضمنه معنى حرف العطف فلا ينتج ولا يصح ان يقال ان التركيب الاضافي مشابه بالحرف كذا في الشرح وقوله (وان لم تجعلا) معطوف على قوله ان جعلتا اي وان تجعل الكلمتان (اسما واحدا) بان لم تجعل علما (ولكن تضمن الثاني حرفا) اي معنى حرف عاطف او جار والفاء في (فان لم يكن) للتفصيل اي وان لم تجعلا اسما واحدا فاما ان يكون الاولى لفظ اثنين اولا فان لم يكن (الاولى لفظ اثنين بنيا على الفتح ان كان آخرهما) اي آخر كل من الجزئين (حرفا صحيحا وعلى السكون) اي وبنيا على السكون (ان كان) اي آخرهما (حرف علة نحو احد عشر) هذا مثل لما كان آخر كل من الجزئين حرفا صحيحا (واحدى عشرة) وهذا مثال لما كان آخر الجزء الاول حرف علة (وثلثة عشر وثلث عشرة وحادى عشر وحادية عشر الى تسع عشرة وتاسعة عشر) وقوله الى تسع عشرة يريد به ان هذا الحكم في الاعداد التي هي مادون العشرين فوق العشرة ثم اعلم ان الاعداد على قسمين احدهما ان يراد به مجموع مايدل عليه المركب من الوحدات والآخر ان يراد به واحد منها فيقال في الاول اعطيته احد عشر دينارا

الجزءان اما بنـاء الجزء الاول فلعدم كونه محـلا للاعراب فانه كان جزأ حقيقيـا من الاسم فلم يحتج الى سبب البناء واما بنـاء الثانى فلكونه صوتا فى الاصل يكون مبنيا فى الاصل وهذا من المصنف سلوك الى مذهب الغير فانه حكى الشـارح عنه قوله والذى عنـدى الخ يعنى ان الصواب عندى ان الاصوات ليس بمبنى قبل الحكاية واما بعد الحكاية فهو معرب باعراب تقديرى والله اعلم وقوله ﴿ وكسر الثانى وفتح الاول ﴾ عطف على قوله بنيا وتفسيرله اى بنى الجزء الثـانى على الكسر لانه فى الاصل مبنى على السكون وماقبل الآخر ساكن ايضا ولما اريد وصله اجتمع ساكنان فحرك الحرف الثانى بالكسر لان الكسر هو اصل فى تحريك السـاكن وفتح الجزء الاول لهذه العلة ايضا لكن اختير فيه الفتح ليحصل الخفة ﴿ نحو سيبويه ﴾ فان الجزء الاول سيب وهو التفاح والجزء الثانى ويه وهو صوت يصوت فى كال الرغبة فى شئ * فسمى به امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى اما لكمال رغبته فى التفاح لطيب رائحته اولكثرة شمه اياه ﴿ وان لم يكن ﴾ اى ان لم يكن الجزء الثانى ﴿ صوتا ﴾ فاما ان يكون آخره حرف صحيح اوحرف علة فبين الاول بقوله ﴿ بنى الاول على الفتح ان كان آخره حرفا صحيحا نحو بعلبك وحضر موت ﴾ فبنى الجزء الاول وهو بعل فى الاول وحضر فى الثـانى على الفتح ﴿ وعلى السكون ان كان حرف علة نحو معدى كرب ﴾ فان آخر جزء الاول وهو معدى حرف علة ﴿ واعرب الثانى ﴾ اى اعرب الجزء الثانى من هذا النوع ﴿ غير منصرف ﴾ اى حال كونه من قبيل الغير المنصرف للعلمية والتركيب ﴿ على الفصيحة ﴾ اى كـون الاول مبنيا وكون الثانى معربا كائن على اللغة الفصيحة وفيه تسامح فان المعرب الذى يكون غير منصرف انما هو المجموع لا الجزء الثانى فقط لكن لما كان الاعراب والمنع ظاهرين فى الثـانى وكان محـل الاعراب للمجموع هو آخر الثـانى عبر بالمجموع تجوزا وبتغيير وصف الكل بوصف الجزء كذا افاده الشـارح * اما بعلبك فهو اسم بلدة بالشام مركب من بعل واريد به معنى الزوج اوهو اسم صنم مخصوص وبك اسم صاحب تلك البلدة وبانيها وبك فى الاصل بمعنى الزحم اومن بك عنقها اى دقها وقدم البعل عليه لتعظيم الصنم فى زعمه واما حضر موت فهو اسم بلد وقبيلة وهما اسمان فى الاصل جعلا اسما واحدا واما على غير الفصيحة فيعرب الاول تشـبيهاله بالمضاف حيث يسقط تنوينـه بالتركيب فيجرى

(الاعراب)

اخراج الاصوات التى وقعت فى التعريف وادخال قيد البهايم الذى لم يدخل فى التعريف حيث ذكر للتمثيل غير معقول مع انه حينئذ لم ينحصر المبنيات فيما ذكر ثم قال والتعليل اى وتعليل الهندى بانه حينئذ اسم لاصوت بعد تسليم الاول مردود بان الصوت فى عرف النحاة اعم للاسم وهو المحكى وبهذا الاعتبار اى باعتبار الحكاية عد من اقسام الاسم وغير الكلمة اى بان الصوت غير الكلمة وهو ماصوت للحيوان او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات يعنى انه عد باعتبار ولم يعد باعتبار آخر واختلاف الاعتبارين يرتفع التناقض والتعليل يعنى وتعليل الهندى ايضا بانه حينئذ يصير القسمان قسما واحدا سهو اذ الثانى نفس ماصوت والداخل فى الاول حكايته ثم حكى الشارح اعتراض المصنف على الجامى وغيره فقال ثم قالوا فى سبب بناء الاصوات الغير المحكية هو اى السبب له هو انتفاء التركيب وفيه اى فى كون الانتفاء سببا نظر لانه مذهب مرجوح والمختار مذهب الزمخشرى اى كون غير المركب معربا موقوفا ويدل عليه جواز الساكنين فى نحو زيد اذا لم يكن مركبا مع عامله مع امتناعه فى نحو اين وفى المحكية كونها حكاية عنها وقال المصنف بعدما بين اعتراضه وقد عرفت مافيه من جهتين والذى عندى انه لما تعسرا وتعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية المشابهة فمنعوا عن الاعراب لئلا تنقص وتحريك آخر غاق فى التركيب بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابها حينئذ تقديرى ذكره فى الامتحان ثم قال الشارح فعدهم هذا القسم من المبنى ليس كما ينبغى ﴿ وبعض المركبات ﴾ وانما قال بعض المركبات فان البعض الآخر منها ليست من المبنيات كما سيجىء ﴿ وهو ﴾ اى ذلك البعض ﴿ كل كلمتين ليس احديهما عاملة فى الاخرى ﴾ وهذا احتراز عن مثل تأبط شرا ومثل عبد الله ومثل من زيد وان زيدا اذا كانت كل منها اعلاما فان الجزء الاول فى كل منها كان عاملا فى الجزء الثانى فى الاصل وبعدما صار علما كان اعراب الجزء الثانى تقديريا لكونه اعرابا محكيا كما مر وقوله ﴿ جعلتا اسما واحدا ﴾ صفة بعد صفة لكلمتين اى المركب الذى عد من المبنيات هو ماتركب من الكلمتين اللتين ليس احديهما عاملة فى الاخرى وجعلتا اسما واحدا وهذا بان جعل مجموعهما علما دالا على معنى واحد ﴿ فان كان الثانى صوتا بنيا ﴾ هذا تفصيل لما اجمل من ان الاسمين اللذين جعلتا اسما واحدا اما ان يكون الثانى صوتا اولا وان كان الثانى صوتا بنى

وهى ايضا من النوع الثانى الذى هو المبنى اللازم ﴿ وهو ﴾ اى الصوت الذى هو مفرد الاصوات ﴿ كل لفظ حكى به صوت ﴾ اى لفظ غير موضوع لمعنى وانما اختار اللفظ بالنكرة ليدل على التعميم اى سواء كان ذلك اللفظ لفظا حكى به صوت الحيوانات او صوت الجمادات ﴿ كغاق ﴾ وقوله ﴿ او صوت ﴾ لتقسيم المحدود وصوت بضم الصاد وسكون الواو المشددة المكسورة فعل مجهول من التصويت وكانه قال الاصوات على قسمين احدهما لفظ حكى به صوت والآخر لفظ صوت ﴿ به للبهايم كنخ ﴾ وهو اما بفتح النون وكسر الخاء المعجمة واما بفتحها مع تشديد الخاء واما بسكون الخاء مع التخفيف وعلى كل ذلك هو صوت يصوت للبعير وقت اناخته وقوله كغاق وكنخ اواخ حكاية صوت الغراب وهو اما حكاية بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق اونخ اواخ واما حكاية بمشابه المحكى عنه نحو قال الغراب غاق اوغاق صوت الغراب اوتقول انا قلت غاق تقصد به اصدار مايشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب وقد حكى الشارح عن المصنف حيث قال فى الامتحان ان بعض النحاة قال هذا القسم يعنى ماصوت به للبهائم داخل فى اسماء الافعال وارتضاه الرضى ثم قال بعد الحكاية وارى انه الحق لدخوله فى حدها وهو كل لفظ يفهم منه معنى ثم قال الشارح فلا وجه لعدهم هذا القسم قسما من المبنى على حدة فذكر صاحب الامتحان ههنا اقتداء لهم لا لانه مختاره وقال فى الامتحان ايضا بقى قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع كبخ بالباء والخاء عند الاعجاب ووى للمندم وآه للمتوجع واح للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره مايقتضيه الطبع فاذا حكى وقيل مثلا قال زيد آه دخل فى القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال او صوت به للحيوان او صدر عن طبع لكان اشمل ولو قيل توجيه كلامه ان ذكر البهايم لبيان علة التصويت على سبيل التمثيل قيل عليه انه تكلف لا يرتكب فى مقام التعريف ثم ان الشارح حكى اعتراض المصنف على الهندى الشارح للجامى فقال وتخصيص الحكاية اى تخصيص الهندى الحكاية بآخر القسم الثانى وهم لها اى وانما كان وهما لان الحكاية شاملة للكل معنى وحكما اى فضلا عن هذا القسم والغرض الاصلى اى لان الغرض الاصلى من النحو معرفة التراكيب فاخراج ماوقع فيها وادخال مالم يقع غير معقول يعنى ان

(اخراج)

فى مخرجه يكون كالمكرر فاستثقل ذلك واختير فيه البناء لتحصيل الخفة لان فى البناء سلوكا الى طريقة واحدة وهى اخف من الاعراب الذى فيه سلوك الى طرق مختلفة وقال المصنف وفى هذا التوجيه نظر فانه على هذا يقتضى ان يكون الراء مبنيا على الفتح لخفته مع ان فيه ايضا انه يقتضى ان يوجد سبب آخر للبناء وينقض انحصار السبب فى المناسبة لمبنى الاصل فانه لو صح هذا لكان لهم ان يقال ان مبنى العارض ماناسب مبنى الاصل اووزن فعال الرائى اللهم الا ان يقال ان انحصارهم على ذلك انحصار الاصل وانضمام هذا الى الاصل لاينقض الحصر ثم انهم اختلفوا فى وجه بناء هذه الثلثة فقال بعضهم ان هذه الثلثة لكونها مشابهة فى الوزن بفعال بمعنى الامر كدراك بمعنى ادرك بان يقول ان فعال بمعنى المصدر مثلا مشابه لفعال بمعنى افعل وفعال بمعنى افعل مشابه بمعناه الذى هو افعل ورد المصنف هذا الدليل بان قياس المساواة لاينتج فى هذا فانه لايجوز ان يقال ان فعال بمعنى المصدر مشابه بالامر فان جهة المشابهة فى القضيتين مختلفة لان جهة المشابهة فى الاولى هو الوزن وفى الثانية هو كونه بمعنى الامر بخلاف ذلك القياس فى بناء المنادى المعرفة فانه ينتج فى ذلك اذ يجوز ان يقال ان زيدا فى يا زيد مشابه بكاف ادعوك وكاف ادعوك مشابه بكاف ذلك فينتج ان يازيد مشابه بكاف ذلك وبعضهم اعتبر فيه العدل بان يقول ان فعال بمعنى المصدر مثلا معدول عن فعال بمعنى الامر وفعال بمعنى الامر معدول عن الامر فينتج ان فعال بمعنى المصدر معدول عن الامر فان قياس قولنا المعدول عن شئ معدول عن الشئ معدول عن ذلك الشئ صادق * ورد هذا بان الشيخ الرضى لم يرض بذلك لان كون فعال بمعنى الامر معدولا عن الامر ممنوع فان الاصل فى العدل ان لايخرج المعدول عن نوع المعدول عنه وههنا ليس كذلك لان المعدول من نوع الاسم والمعدول عنه من نوع الفعل واورد الفاضل العصام عليه بان خروج فعال من الامرية اليه مثل خروج ثلث ومثلث من المركب الذى هو ثلثة ثلثة اليه واجيب عنه بانه قياس مع الفارق فانه خروج ثلث من المركب انما هو عدل تقديرى اعتبر للضرورة ولداع له وما نحن فيه ليس كذلك فانه ليس له داع على ذلك التقدير واما ادعاء العدل التحقيقى فيما نحن فيه فلا دليل عليه فان مجرد ثبوت اصل الكلمة لاتقتضى كونها معدولة عنه فلا يلزم من كون اصل فعال امرا ان يكون معدولا عنه لجواز كونه من قبيل الالفاظ المترادفة هذا ملخص ماذكره الشارح والله اعلم ﴿ والاصوات ﴾

او الوصف ﴿والموصولات غير ايّ وايّة فانهما معربان﴾ وبنى ماعداهما لمشابهتها بالحرف فى الاحتياج الى الغير وهو الصلة او لوضع بعضها وضع الحرف وحمل البعض الآخر عليه واما كون الاسمين معربين فانه لما لم يحذف فيهما صدر صلتهما التزموا فيهما الاضافة فيرجح جانب الاسمية واما اذا حذف صدر الصلة فانهما مبنيان ايضا لتأكد شبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف منوى ولذا يشابهان بالغايات وبنيا على الضم نحو قوله تعالى * ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا * فان قيل ان لفظ كم اذا اضيف الى مميزه ونحو خمسة عشرك اذا اضيف يقتضى ان يكونا معربين لوجود الاضافة مع انهما مبنيان اجيب بان الفرق بينهما وبين مانحن فيه ان الاضافة لازمة فيما نحن فيه بخلافها فيهما فانها ليست بلازمة لهما فان قيل فعلى هذا فلم لم يعرب لفظ حيث واذ واذا مع لزوم كونها مضافة قلنا ان الاضافة فيهما كلا اضافة لما سيجيئ وانما لم يستثن تثنية الموصولات واسماء الاشارات مع انهما معربان وهو المختار عند المصنف للوجه الذى بينه المصنف فى الامتحان وهو ان لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا عاما ارادوا ان يجعلوا كله على وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذه الارادة اعراب الجزء الاول من اثنى عشر مع بنائه فى غيره كما سيجيئ ﴿واسماء الافعال﴾ وانما بنيت لكونها اما بمعنى الامر او بمعنى الماضى شابهت بهما واما ماكان بمعنى المضارع فلمشابهتها به فى اصل البناء فان المضارع لكونه فعلا يكون الاصل فيه البناء واعرابه عارض بسبب المشابهة التامة فيه دون الامر والماضى ﴿وما كان على فعال﴾ اى اسم كان على هذا الوزن ﴿مصدرا﴾ اى حال كونه مصدرا معرفة ﴿كفجار او صفة نحو يافساق﴾ وكذا ياخباث بمعنى يافاسقة وياخبيثة ﴿او علما للمؤنث نحو حذام﴾ اسم امرأة قوله ﴿عند اهل الحجاز﴾ قيد للاخير اى كون هذا الوزن مبنيا عند كونه مصدرا او صفة اتفاقى وكونه مبنيا عند كونه علما للمؤنث انما هو عند اهل الحجاز سواء كان فى آخره راء اولا واما عند بنى تميم فان كان فى آخره راء فهو عند اكثرهم مبنى ايضا وان لم يكن فيه راء فهو معرب عندهم وانما يوافقون اهل الحجاز فى ذوات الراء لانهم احرص للامالة فاذا وجدوا فى آخره راء وهى من اسباب الامالة اغتنموها ويبنونها على الكسرة لان الكسرة مصححة للامالة والتزموها ليبقى الامالة بخلافه اذا كان معربا فانه حينئذ يرفع تارة وينصب اخرى وقيل فى وجهه ان الراء لكون التكرار

مبنية فقط * ثم ان هذا التعريف انما يشمل المبنى على الحركة والسكون ولايشمل
المبنى على الحروف مع انه داخل فى الاقسام ولعله قصد به تعريف النوع
الاول فقط ولم يلتفت الى الثانى للاشارة الى الاكتفاء به وايضا انه ترك تعريف
ابن الحاجب وهو ان المعرب هو المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل ووجه
العدول عنه لخفاء ذلك التعريف لاحتياجه الى معرفة مبنى اصل والى تفصيل
علل جميع انواع المبنيات كما ذكره الشارح ههنا فليرجع اليه (والمبنى) اى
المبنى مطلقا (على نوعين مبنى الاصل ومبنى العارض) فاضافة المبنى الى
الاصل والعارض بيانية اى مبنى هو الاصل ومبنى هو العارض (والاول)
اى مبنى الاصل (اربعة الحرف والماضى والامر بغير اللام) وهو الامر
الحاضر (عند البصريين) لانه عند الكوفيين معرب على انه مجزوم بلام
مقدرة (والجملة) اى الجملة ايضا اذا كانت من حيث هى هى واما من حيث
جزئيها فقد يوجد فيها الاعراب ووجه كون الاربعة مبنيا اصليا عدم امكان
توارد المعانى المقتضية للاعراب عليها لكون كل منها غير مستقلة بالفهم
اما الحرف فظاهر واما الفعل فانه وان كان مستقلا باعتبار دلالته على الحدث
والزمان لكنه غير مستقل باعتبار دلالته على الاسناد بفاعل واما كون
المضارع معربا فليس بوجود المعانى المذكورة فيه بل بسبب مشابهته بالاسم
كما مر (والثانى) اى النوع الثانى من النوعين وهو المبنى العارض ايضا
(على نوعين لازم وغير لازم واللازم مالاينفك) اى مبنى لاينفك ذلك المبنى
(عن البناء) اصلا (وهو) اى المبنى اللازم (المضمرات واسماء الاشارات) فانهما
لكونهما اسمين وكون المعانى المقتضية متواردة عليهما لايكونان من مبنى
الاصل بل يكون بناؤهما لمشابهتهما بمبنى الاصل امامشابهة المضمرات
امالاستغنائها عن دلالة الاعراب عليها لانه لما اختلفت نفس اللفظ مادة وصيغة
دلت على المعانى الخفية بنفسها واستغنت عن دلالة الاعراب لحصول الغرض
بها وهذا الوجه هو مختار المصنف كما صرح به فى الامتحان واما لمشابهتها
بالحرف فى الاحتياج الى الغير واما لكونها مشابهة بحرف الخطاب وبحرف
الفصل واما اسماء الاشارات فلتضمنها الاشارة التى هى معنى حرفى لعدم
استقلالها لكن لم يوضع لها حرف مستقل كما فصلها الرضى واما لان وضع
بعضها كوضع الحرف وماعداه حمل عليه واما لاحتياجها الى القرينة
الرافعة للابهام تشابه بالحرف والقرينة الرافعة له هى الاشارة الحسية

كما فى دخول حرف الجر الزائد وقد اشير الى ذلك بايراد لفظ العامل بالتنكير * واعلم ان خلاصة مانقله الشارح عما علقه المصنف على الامتحان وهو ان الجمهور ذهبوا الى ان المانع من الاعراب انما هو كون الكلمة مبنيا فيكون معنى المحلى ان الكلمة تقع فى محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب ثم اورد عليهم ان الاعراب فى مثل زيد فى مررت بزيد وفى ضرب زيد شديد وفى عمرو ضارب زيد اعراب محلى وهو عندهم منصوب المحل مع ان زيدا اسم معرب واما نحو تأبط شرا اذا كانت تلك الجملة علما لشخص فالمختار انه معرب تقديرى لكون المانع فى الآخر فقط وهو اشتغاله باعراب المحكى ومفعولية كلمة شرا قد زالت بالعلمية بخلاف المانع فى يازيد وفى مررت برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافا اليه مانع فى نفس اللفظ لا فى الآخر يمنع عن ظهور النصب غاية مافى الباب ان ذلك المانع اوجب فى الآخر مانعا آخر لكن التسمية بالمحلى باعتبار المانع الاول دون الآخر فلذا لو زال مانعية نفس اللفظ وبقى مانعية الآخر صار الاعراب تقديريا نحو جاءنى تأبط شرا على الصحيح هذا تحقيق الجمهور فى هذا المقام * واما تحقيق المصنف فهو ان معنى كون الاعراب محليا ومقدرا فى النفس ان نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد المعانى المقتضية عليه وتوارد المعانى المقتضية عليه انما هو لدلالة تلك الكلمة على المعنى المستقل بالمطابقة لكن فى نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا لكونه مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا مادام ذلك المانع باقيا وبقى مجرد المحلية والاستحقاق له فسمى محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا او تقديرا نحو يا زيد وادعو زيدا وزيد ضارب عمرا ومررت بزيد وقوله تعالى *واختار موسى قومه * بخلاف مبنى الاصل فانه ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد المعانى عليه لعدم دلالته على المعنى المستقل بالمطابقة * ثم قال وهذا التحقيق مما تفردت به بتوفيق الله تعالى وحاصل مراده ان المانع من كون الاعراب لفظيا اما حالة فى نفس الكلمة وهى عدم الاستحقاق لورود المعانى عليها واما حالة فى آخر الكلمة وهى ان الكلمة وان كانت محلا لورود المعانى عليها لكن فى آخرها مانع لظهور الاعراب فيه والثانى تقديرى والاول على نوعين لان المانع فيه اما كون الكلمة مبنية واما كونها منادى او مضافا اليها او وجود الجار فيه وكل منهما محلى عند المصنف وعلى ظاهر ماحققه الجمهور حيث حصروا المحلى بالمبنى ان المحلى كون الكلمة

(مبنية)

آخر الاسم المعرب الذى يشتغل آخره (باعراب غير محكى) فانه لو اشتغل بالاعراب المحكى يكون اعرابه تقديريا لماعرفت (نحو مررت بزيد فانه) اى الشان (يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية) لكون آخر زيد مشغولا بالجر الذى هومقتضى الباء الجارة * وانما قال على محل زيد ولم يقل على محل الجار والمجرور ليكون اشارة الى ان النصب المحلى انماهو فى المجرور الذى هوزيد لافى مجموع الجار والمجرور لان الجار ليس بمقصود فى تعلق الفعل بالمفعول بل الجار وسيلة فى افضاء معنى العامل الى المجرور فيكون الجار المفضى من جملة العامل لا من جملة المعمول كذا نقله الشارح من الامتحان (وكذا نحو اعجبنى ضرب زيد ومر بزيد) اى وكما يحكم على محل زيد المجرور بالنصب على المفعولية يحكم ايضا فى نحو اعجبنى ضرب زيد (فزيد) اى لفظ زيد الواقع فى المثالين (مرفوع المحل) اى مرفوع محله (على الفاعلية فى الاول) اى فى المثال الاول يعنى قوله ضرب زيد (والنائبية) اى ومرفوع على كونه نائب فاعل (فى الثانى) اى فى المثال الثانى يعنى قوله مر بزيد فانه على تقدير كون الضرب فى ضرب زيد مضافا الى فاعله يكون زيد مجرورا لفظا على انه مضاف اليه ومرفوعا محلا على انه فاعل الضرب وايضا لفظ زيد فى قوله مر بزيد مجرور لفظا بالباء الجارة ومرفوع محلا على انه نائب فاعل مر (والثانى) اى الموضع الثانى من الموضعين للتقسيم الرابع (المبنى) اى المبنى العارض وهذا بان يكون الواقع فيه اسما معربا تتوارد عليه المعانى المقتضية لكن لكونه مشابها بالمبنى الاصلى الذى هو جميع انواع الحرف وجميع انواع الماضى وجميع انواع الامر الحاضر * ثم شرع فى تعريف مطلق المبنى ثم قسمه على نوعيه فقال (وهو) اى المبنى بالمعنى العام الشامل للاصلى والعارضى (ما) اى كلمة (كان حركته وسكونه) اى كان حركة آخره ان كان متحركا وكان سكون آخره ان كان ساكنا وقوله (لا بعامل) ظرف مستقر منصوب المحل على انه خبر كان اى لا يكون بسبب عامل سواء يكون هذا بعدم دخول العامل عليه او يكون بدخول العامل عليه لكن لا يؤثر ذلك العامل فيه اما بانه لا تتوارد عليه المعانى المقتضية بعدم صلاحية الكلمة او بعروض مانع على الكلمة (بخلاف المعرب) اى المبنى ملابس بخلاف المعرب (فهو) اى المعرب (ما) اى كلمة (كان حركته وسكونه بعامل) اى بسبب عامل ولو لم يوجد عامل لم يوجد فيه تلك الحركة ولا السكون والمراد بسببية العامل مجرد دخوله عليه سواء كان سببا لورود معنى مقتض للاعراب كما فى الفاعلية ونحوه او لا يكون كذلك

﴿ وفى نصبه وجره ﴾ متعلق بقوله ﴿ يحرك ﴾ وهو مضارع مجهول امامجزوم تقديرا معطوف على الجزاء السابق وهو فرفعه اومرفوع على انه استيناف و﴿ الياء ﴾ نائب فاعله اى وان كان تثنية يحرك الياء ﴿ بالكسر ﴾ فى نصبه وجره ﴿ فيكون ﴾ اى اعرابه ﴿ لفظيا ﴾ لوجود ياء الاعراب وانما حرك الياء بالكسر لانه اذا حذف النون بالاضافة يجتمع الساكنان ولدفعه يحرك الياء بالكسر لكونه من جنسه ولايحذف لكونه علامة ﴿ نحو جاءنى غلاما ابنك ﴾ بحذف الالف ﴿ ورأيت غلامى ابنك ومررت بغلامى ابنك ﴾ بكسر الياء فيهما ﴿ والسابع ﴾ اى من المواضع السبعة ﴿ الموقوف ﴾ اى المعرب الذى وقف ﴿ عليه بالاسكان ﴾ قوله عليه نائب فاعل الموقوف وقوله ﴿ مما كان ﴾ حال منه اى حال كون ذلك المعرب من المعرب الذى كان ﴿ اعرابه بالحركة ﴾ فانه لوكان اعرابه بالحرف يكون لفظيا كمسلمون ويضربون ﴿ فان كان ﴾ اى ان كان ذلك الاسم الذى وقف عليه ﴿ غير منون بتنوين التمكن ﴾ وهذا صادق على نوعين احدهما مالم يكن منونا اصلا والآخر مايكون منونا بتنوين المقابلة ﴿ اوكان ﴾ اى اوان كان ﴿ فى آخره ﴾ اى فى آخر ذلك الموقوف عليه ﴿ تاء التأنيث فاحواله الثلث ﴾ اى اعرابه فى احواله الثلث ﴿ تقديرى ﴾ لعدم ظهور الاعراب فى لفظه ﴿ نحو احمد ﴾ فانه لكونه غير منصرف لم يكن فى آخره تنوين التمكن اى التنوين الذى يوجد فى المنصرف لكونه اسما متمكنا غير مشابه للفعل اصلا وهذا مثال لما لم ينون بتنوين التمكن ﴿ وضاربة ﴾ هذا مثال لما فى آخره التاء ﴿ وضاربات ﴾ مثال للمنون بغير التمكن ﴿ وان كان منونا بغيرها ﴾ وهذا يحتمل ان يكون ضميرا مؤنثا وان يكون مقصورا لهاء فانه على التقدير الاول يكون ضميرا راجعا الى هاء التأنيث وعلى الثانى يكون المعنى بلا هاء التأنيث ﴿ فرفعه وجره تقديرى ﴾ لان الاعراب ساقط فى هذين الحالين ﴿ دون نصبه ﴾ فانه يوقف عليه بالالف فيكون لفظيا ﴿ نحو زيد ﴾ فانه منون بتنوين التمكن لاينافى تعريف العلم فى مثل زيد فانه يقال فيه جاءنى زيد ومررت بزيد بسكون الدال فى الوقف عليه فى حال الرفع والجر واما فى حال النصب يوقف عليه بالالف المبدلة من التنوين ﴿ واما المحلى ﴾ اى واما الاعراب المحلى الذى هو قسم ثالث من الاقسام الثلثة للتقسيم الرابع ﴿ الاسم المعرب ﴾ اى هو الاسم المعرب فقوله المعرب صفة للاسم ومسند الى ضميره المستتر الراجع الى الاسم وقوله ﴿ المشتغل ﴾ صفة ثانية له ايضا لكنه مسند الى متعلق الموصوف وهو قوله ﴿ آخره ﴾ اى

(آخر)

(بالحروف) خبره والجملة صفته وقوله (ملاق) مرفوع تقديرا على انه صفة بعد صفة وقوله (لساكن) متعلق بملاق وقوله (بعده) ظرف مستقر صفة ساكن والضمير المجرور راجع الى اسم وقوله (اى كلمة) تفسير لساكن وقوله (فى اولها) ظرف مستقر صفة كلمة وقوله (همزة وصل) فاعله اى هو الاسم المعرب الذى يكون اعرابه بالحروف سواء كان تاما كما فى الاسماء الستة او ناقصا كما فى التثنية وجمع المذكر السالم واتصل آخره الى كلمة فى اولها همزة وصل (فان كان) اى ذلك الاسم (من الاسماء الستة المذكورة) اى التى ذكرت بانها بشرط كونها مفردة مكبرة مضافة الى غير الياء (فاعرابه فى الاحوال الثلث التقديرى نحو جاءنى ابو القاسم ورأيت ابا القاسم ومررت بابى القاسم) فان حروف الاعراب محذوفة فى كل منها لاجتماع الساكنين من كل منها ومن مابعده من الساكن (وان كان) اى ذلك الاسم (جمع المذكر السالم فان كان) اى فينظر حينئذ ان كان (ماقبل حرف الاعراب مفتوحا نحو مصطفون ومصطفين فتحرك الواو) اى حرك الواو فى الاول (بالضمة) لكونها من جنس الواو (و) حرك (الياء) فى الثانى (بالكسرة) لكونها من جنس الياء (فيكون اعرابه لفظيا فى الاحوال الثلث) لان حرف الاعراب الذى هو الواو والياء لم يحذف بل هو مذكور وملفوظ فيهما (نحو جاءنى مصطفو القوم ورأيت مصطفى القوم ومررت بمصطفى القوم) فان اصل الاول مصطفيون واستثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار مصطفيون ولما حذف النون بالاضافة الى القوم اجتمع الساكنان احدهما واو الجمع والثانى اول الكلمة التى اضيف اليها وحركت الواو بالضمة ولم يحذف لكون ماقبلها مفتوحا لانه اذا حذف يلتبس بالمفرد وكذا مصطفى القوم اصله مصطفيين فقلبت الياء الاولى الفاء لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار مصطفين وحذفت النون بالاضافة فاجتمع الساكنان وحركت الياء بالكسرة (وان لم يكن) اى ماقبلهما (مفتوحا) مضموما اومكسورا (يحذفان) اى الواو والياء للساكنين وانما حذفا ههنا ولم يحركا بالضمة والكسرة فانه اذا حرك فى الاول يلزم اجتماع الضمتين وفى الثانى يلزم اجتماع الكسرتين (فيكون) اى اعرابه (تقديريا فى الاحوال الثلث نحو جاءنى ضاربوا القوم ورأيت ضاربى القوم ومررت بضاربى القوم وان كان) اى ذلك الاسم (تثنية فرفعه تقديرى) للزوم حذف الالف الذى هى علامة التثنية فى حالة الرفع لاجتماع الساكنين وقوله

وقوله ﴿وان حذف لالتقاء الساكنين﴾ وصلية اشار به الى ان الياء ان حذف لالتقاء الساكنين كما فى قاض وقاضى البلد فهو كالملفوظ فاعرابه تقديرى ايضا لكونها منوية واما ان حذف للتخفيف فاعرابه لفظى كما فى الاسماء المقطوعة اللام نحو يد واب واخ لكونها منسية ﴿فان كان﴾ اى ذلك المعرب ﴿اسما فرفعه وجره تقديرى﴾ فعلم منه ان نصبه لفظى ﴿نحو القاضى﴾ هذا مثال للملفوظ ﴿وقاض﴾ وهذا مثال لما حذف لالتقاء الساكنين وانما كان كذلك لان علامتى الرفع والجر التى هى الضمة والكسرة يستثقلان على الياء بخلاف الفتحة ففى نحو القاضى اذا رفع او جر حذفت حركة الياء فبقى ساكنا واما فى حالة النصب فلخفة الفتحة عليه ابقى على ما كان وفى نحو قاض لما وقع فيه التنوين يلزم اجتماع الساكنين بعد حذف الحركة فحذف الياء لدفع الاجتماع ونقل التنوين الى ماقبلها واما فى نصبه لما لم يحذف الحركة لم يلزم ذلك فبقى على حاله ﴿وان كان﴾ اى ذلك المعرب ﴿فعلا فرفعه فقط تقديرى﴾ واما نصبه وجزمه فلفظيان وقوله ﴿ان لم يلحق بآخره ضمير﴾ شرطية اى ان لم يلحق بآخره ضمير يكون كذا والا لم يكن كذلك ﴿نحو يرمى﴾ هذا مثال لمفرد الغائب ﴿وترمى﴾ وهذا مثال للمشترك بين الغائبة والمخاطب ﴿وارمى ونرمى﴾ وانما كان كذلك فانه فى حالتى الرفع والنصب معرب بالحركة وفى حالة الجزم معرب بحذف الآخر فلكون الضمة ثقيلة يحذف فى حالة الرفع فيكون تقديريا ولكون الفتحة خفيفة لم يحذف فى حالة النصب فيكون لفظيا وانما اشترط بعدم لحوق الضمير فانه اذا لحق ضمير فهو اما نون جمع المؤنث واما غيره من الف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة ففى الاول يكون مبنيا نحو يضربن وتضربن وفى الثانى يكون اعرابه بالنون وبحذفها نحو يرميان وترميان ويرمون وترمون وترمين ولن يرميا ولم يرميا فالكل لفظى ﴿والخامس﴾ اى من السبعة ﴿فعل آخره واو مضموم ماقبلها فرفعه فقط ايضا﴾ اى كفعل آخره ياء مكسور ﴿تقديرى﴾ دون نصبه وجزمه اما نصبه فلخفة الفتحة عليه واما جزمه فلكونه بحذف الآخر كامر ﴿ان لم يلحق بآخره ضمير﴾ اى بهذا الشرط العدمى ايضا ﴿نحو يغزو وتغزو واغزو ونغزو﴾ ووجهه وجه ماسبق بعينه وانما ذكر هذا القسم برأسه ولم يلحق بالسابق فان الياء المكسورة مشتركة بين الاسم والفعل بخلاف الواو فانه لايوجد فى آخر الاسم ﴿والسادس﴾ اى من السبعة ﴿اسم معرب﴾ وقوله ﴿اعرابه﴾ مبتدأ وقوله

(بالحروف)

جمع يعنى اسم الجمع اى فى مذهب القوم الذى هم المنسوبون الى الحجاز وانما قيده به فان بنى تميم لايرون الحكاية فى المفرد واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه ﴿ نحو من زيدا ﴾ بالنصب لكونه مذكورا فى كلام السائل بالنصب وهو قوله لمن قال اى جوابا ﴿ لمن قال ضربت زيدا ونحو دعنى عن تمرتان ﴾ بالالف جوابا ﴿ لمن قال الك تمرتان ﴾ فالاول مرفوع تقديرا على انه خبر من والثانى مجرور تقديرا ﴿ وكذا ﴾ اى كالذى ذكر من كون الاعراب فيه تقديريا لاشتغال آخره باعراب آخر ﴿ كل علم مركب ﴾ وقوله ﴿ جزؤه ﴾ مبتدأ و ﴿ الثانى ﴾ صفته وقوله ﴿ معمول ﴾ خبره والجملة صفة مركب اى كل العلم المركب الذى جزؤه الثانى معمول فى الاصل ﴿ لما ﴾ اى للجزء الاول الذى ﴿ لااعراب له ﴾ اى للجزء الاول اصلا حتى يعطى له الاعراب فيظهر فيه ﴿ نحو ان زيدا وهل زيد ومن زيد ﴾ فان الجزء الثانى فى الاول فى الاصل معمول لان وهو حرف لااعراب له وزيد فى الثانى معمول للعامل المعنوى لكونه مبتدأ وفى الثالث مجرور بمن الذى هو حرف جر ايضا لااعراب له اصلا فضلا من ان تظهر والكل مشغول باعرابه الاصلى ولو غير اعرابه بطل الحكاية ﴿ بخلاف نحو عبدالله ﴾ اى العلم المركب تركيب اضافى ﴿ ومضروب غلامه ﴾ اى العلم المركب من العامل المشابه بالفعل ومعموله ﴿ فان اعراب الجزء الاول منهما ﴾ اى من نحو عبدالله ونحو مضروب غلامه وهو العبد فى الاول ومضروب فى الثانى ﴿ لفظى ﴾ بحسب العامل فان كان عامله رافعا يكون الجزء الاول منهما مرفوعا به لفظا وان كان ناصبا يكون منصوبا به لفظا وان كان جارا يكون مجرورا به لفظا تقول جاءنى عبدالله ورأيت عبدالله ومررت بعبدالله وتقول فى الثانى جاءنى مضروب غلامه ورأيت مضروبا غلامه ومررت بمضروب غلامه ﴿ والثانى ﴾ اى واعراب الجزء الثانى وهو لفظة الله فى الاول وغلامه فى الثانى ﴿ مشغول باعراب الحكاية ﴾ وهو الجر بالاضافة فى الاول والرفع بالنائبية فى الثانى وقوله ﴿ او بناء ﴾ معطوف على قوله اعراب محكى اى اومافى آخره بناء ﴿ محكى نحو خمسة عشر ﴾ اى اذا كان علما فانه مبنى قبل العلمية ولما كان علما وجد فى آخره بناء محكى وهو بناؤه قبل العلمية ﴿ على الاشهر ﴾ اى كون هذا معدودا من التقديرى على المذهب الاشهر واما على مذهب الغير الاشهر فهو مبنى كما كان قبل العلمية ﴿ والرابع ﴾ اى الرابع من السبعة ﴿ ما ﴾ اى معرب سواء كان اسما اوفعلا ﴿ فى آخره ﴾ اى يقع فى آخره ﴿ ياء مكسور ماقبلها ﴾

المضاف الى ياء المتكلم ﴿غيره﴾ اى غير جمع المذكر السالم ﴿فالكل﴾ اى كل اعراب ذلك الاسم فى كل احواله ﴿تقديرى نحو غلامى﴾ وكذا ابى ﴿ورجالى ومسلماتى﴾ فالاول مثال للمفرد من غير الاسماء الستة وابى مثال للاسماء الستة والثانى مثال للجمع المكسر والثالث مثال للجمع المؤنث السالم وانما كان كذلك فان ماقبل الياء اما كسرة لاقتضائه لها نحو غلامى اوسكون كما اذا كانت الفا نحو مثواى ومحياى او فتحة نحو ياسفى فيتعذر ادخال حركة الاعراب على كل تقدير اما الاخير ان فظاهر لكونه الفا واما الاول فانه لماحرك بالكسرة قبل دخول الاعراب تعذر دخول حركة الاعراب عليه اما علامتى الرفع والنصب فظاهر لكونهما ضدين للكسرة واما علامة الجر فلان الكسرة دخلت عليه قبل الاعراب فيقتضى ادخال كسرة اخرى للاعراب فيكون تحميل حركة اخرى عليه متعذرا واما اعتبار تلك الكسرة بعد دخول العامل عليه حركة اعرابية كما ذهب اليه البعض قياسا على التثنية والجمع فلا يصح ايضا فانه قياس مع الفارق لان الالف والواو فيهما يتبدلان باختلاف العوامل فيجوز فيهما بعد دخول العوامل اعتبار كونها اعرابا وان كان قبل دخولها مبنيا موضوعا عليها بخلاف هذا فان ماقبل تلك الياء لايتبدل اصلا واما ماذهب اليه الجمهور من ان ما اضيف الى ضمير المتكلم مبنى على الكسر او غيره فلا وجه له ايضا لان علة التعذر هى الاضافة الى الضمير وهذا لا يوجب البناء لانه لو كان كذلك يلزم ان يكون غلامك وغلامه مبنيين ايضا هذا ملخص مابينه الشارح ﴿والثالث﴾ اى الثالث من السبعة ﴿ما﴾ اى اسم معرب سواء كان مفردا او تثنية او جمعا وقوله ﴿فى آخره﴾ ظرف مستقر صلة لما والضمير راجع اليه وقوله ﴿اعراب محكى﴾ فاعله اى كل اسم يقع فى آخره اعراب محكى سواء كان حركة او كان حرفا وقوله ﴿اما جملة﴾ بالنصب حال عن الضمير المجرور فى آخره اى حال ذلك الاسم الذى فى آخره ذلك فى الاصل جملة ﴿منقولة الى العلمية نحو تأبط شرا﴾ فان اصله جملة فعلية لكون تأبط فعلا ماضيا من التأبط وهو اخذ الشئ تحت الابط وشرا بالنصب مفعوله وهو منصوب لفظا لكونه مفعولا ثم جعل ذلك بمجموعه علما لشخص فيكون اعرابه تقديريا لان الاسم الواقع فى آخره هو لفظ شرا وهو مشغول باعراب محكى ﴿او مفردا﴾ اى او حال كون ذلك الاسم مفردا ﴿فى قول الحجازى﴾ ولما كان الحجازى اسما مفردا لفظا وجمعا معنى قدر موصوفه بلفظ القوم الذى لفظه مفرد ومعناه

اسما او فعلا مضارعا قوله (وان حذف) وصلية اى ولو حذف ذلك الالف (لالتقاء الساكنين) فهو تقديرى ايضا لامنسى فحكمه حكم الملفوظ وانما قيده بقوله لالتقا الساكنين فانه لو حذف لمجرد الخفة فهو لفظى * ثم انه لما كان بعض هذا النوع تقديريا فى كل احواله وبعضه تقديريا فى بعض احواله اراد ان يبين بقوله (فان كان) اى ذلك المفرد (اسما) اى ليس فعلا (فاعرابه) اى اعراب ذلك الاسم المفرد (فى الاحوال الثلث تقديرى) فان الالف سواء كان ملفوظا كما اذا لم يكن محذوفا لالتقاء الساكنين او مقدرا كما اذا حذف له فهو لايقبل الحركة واذا لم يقبل الحركة يتعذر وجود الاعراب الذى هو الحركة فيه (نحو العصا وعصا) اورد مثالين فان الاول مثال للالف المذكورة والثانى مثال للالف المقدرة المحذوفة لالتقاء الساكنين من الالف والتنوين (وان كان) اى ذلك المفرد (فعلا) اى مضارعا (فرفعه ونصبه تقديرى) لان الالف موجود فيه فى هذين الحالين (وجزمه لفظى) لكون الالف غير موجود فى الجزم لان اعرابه حينئذ حذف الآخر (نحو يخشى) وهو مثال لحالة الرفع (ولن يخشى) وهو مثال لحالة النصب (ولم يخش) وهو مثال لحالة الجزم (والثانى) اى الموضع الثانى (ما) اى اسم معرب سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او جمعا مؤنثا سالما معربا بالحركة او جمعا مذكرا سالما معربا بالحرف (اضيف) اى ذلك الاسم (الى ياء المتكلم) سواء حذفت الياء لالتقاء الساكنين نحو جاءنى ابو العباس او حذفت للاكتفاء بالكسرة وسواء قلبت الفا او تاء نحو يا ابا او يا ابت لكن بشرط ان لايكون المضاف تثنية فانها لو كان تثنية كان اعرابه لفظيا فى الاحوال الثلث تقول مسلماى ورأيت مسلمى ومررت بمسلمى بتشديد الياء فيهما * ولما كان هذا النوع ايضا محتاجا الى التفصيل فقال (فان كان) اى ذلك الاسم المعرب (جمع المذكر السالم) اى المعرب بالواو والياء (فرفعه تقديرى فقط) اى ليس نصبه وجره تقديريا وانما كان كذلك فان علامة الرفع التى هى الواو تقتضى قاعدة الصرف ان تقلب ياء فانه اذ اجتمع الواو والياء فى كلمة وقد سبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وزوال علامة الرفع يكون تقديريا واما حالتى النصب والجر فلكون العلامة فيهما ياء يكون لفظيا لبقاء الياء فيهما (نحو جاءنى مسلمى اصله مسلموى) قلبت الواو ياء ثم ادغمت الاولى فى الثانية ثم نقلت حركة الميم من الضمة الى الكسرة ليصح بناء الياء (وان كان) اى ذلك الاسم

فى الجمع المؤنث السالم والالف فى الاسماء الستة والياء فى تثنية الاسم وجمعه المذكر السالم وحذف النون فى الفعل ﴿وعلامة الجر ثلثة كسرة وفتحة وياء﴾ فالكسرة فى الاسم المنصرف والفتحة فى غير المنصرف والياء فى تثنية الاسم وفى جمعه المذكر السالم وفى الاسماء الستة ﴿وعلامة الجزم ثلثة حذف الحركة وحذف الآخر وحذف النون﴾ فحذف الحركة من آخر المضارع الصحيح الذى لم يتصل بآخره ضمير وحذف الآخر من المضارع الذى يكون آخره حرف علة وحذف النون فى تثنية الفعل المضارع وجمعه المذكر ومخاطبته المفرد وهو مشترك بين علامتى النصب والجزم واضافة العلامة امابيانية كشجر الاراك والمعنى علامة هى الرفع او النصب او الجر او الجزم او من قبيل اضافة الدال الى المدلول اى علامة دالة على مادل عليه كل منها فالاول عند من جعل الاعراب عبارة عن الرفع والنصب والثانى عند من جعل الاعراب عبارة عن الحركة والحرف واما عند من جعل الاعراب عبارة عن الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع الذى هو الاختلاف ﴿والتقسيم الرابع﴾ اى من التقسيمات الاربعة للاعراب ﴿بحسب الصفة فهو﴾ اى الاعراب بحسبها ﴿ثلثة لفظى يظهر فى اللفظ﴾ اى فى لفظ الكلمة التى لها الاعراب ﴿وتقديرى ومحلى﴾ فالاول هو الاصل وقوله ﴿فلنذكر﴾ نفس المتكلم مع الغير من الامر وهو جائز عند المصنف وان لم يجز عند بعض الصرفيين فى معلوم الامر والنهى بناء على لزوم اتحاد الآمر والمأمور يعنى انى امرت نفسى بان تذكر ﴿الاخيرين﴾ اى التقديرى والمحلى ﴿حتى يعلم﴾ اى بسبب ذكرهما ﴿ان ماعداهما لفظى﴾ لان فيه قضية منفصلة مركبة من اجزاء ثلثة وهى ان الاعراب امالفظى واماتقديرى وامامحلى فان استثنى منها بعض الجزئين ينتج الجزء الثالث اذا قلنا لكنه ليس بتقديرى ولامحلى فينتج انه لفظى ﴿فالتقديرى ما﴾ اى اعراب ﴿لايظهر فى اللفظ بل يقدر فى آخره لمانع﴾ اى يمنع عن ظهوره فى اللفظ وقوله ﴿غير الاعراب﴾ بالجر صفة مانع اى المانع هو غير الاعراب ﴿الحقيقى﴾ اذ لوكان حقيقيا يكون محليا كما يجئ ﴿ولا يكون﴾ اى لايوجد التقديرى ﴿الافى المعرب﴾ اى المعرب الاصطلاحى وقوله ﴿كاللفظى﴾ ظرف مستقر حال من الضمير المستتر تحت لايكون اى كما لايكون اللفظى الافى المعرب لايكون التقديرى ايضا الا فيه ﴿وذلك﴾ اى التقديرى ﴿فى سبعة مواضع الاول مفرد﴾ وقوله ﴿آخره﴾ مبتدأ وقوله ﴿الف﴾ خبره والجملة صفة مفرد اى الاول من السبعة اى معرب مفرد اى ليس بتثنية ولاجمع آخر ذلك المفرد الف سواء كان

متعلق بقوله يجوز وقوله ﴿ نحو سلاسلا وقواريرا ﴾ مثال لما ينصرف للتناسب فان سلاسل جمع على وزن فعالل وكذا قوارير على وزن فعاليل وقدنونا فى قرآءة نافع والكسائى ليناسب الاول لقوله تعالى * اغلالا * وليناسب الثانى لقوله * قطريرا * بعده واما المثال للضرورة فهو على نوعين احدهما ان يخل بالوزن فهو كما فى المرثية المنقولة عن فاطمة رضى الله عنها حيث قالت حين انتقال النبى عليه السلام * صبت على مصائب لوانها * صبت على الايام صرن لياليا * وصدره * ماذا على من شم تربة احمد * ان لايشم مدى الزمان غواليا * فانه لولم ينون قولها مصائب لاختل الوزن والثانى ان يخل السلاسة فهو كما فى قول الشاعر فى مدح امامنا الاعظم رحمه الله حيث قال * اعدذكر نعمان لنا ان ذكره * هو المسك ما كررته يتضوع * فان نعمان غير منصرف بالعلمية وبالالف والنون المزيدتين لكنه نون وكسر فى هذا البيت فانه لولم ينون كذلك لاختل السلاسة ﴿ وكل ما ﴾ اى كل اسم ﴿ لاينصرف اذا اضيف ﴾ اى الى شئ ﴿ اودخله لام التعريف انصرف ﴾ اى حقيقة سواء وجدفيه السببان اولا يعنى انه ينجر بالكسر واما دخول التنوين فيجوز ايضا لكنه لايدخل لمانع آخر وهو اللام والاضافة وقوله ﴿ نحو مررت بالاحمر ﴾ مثال للثانى وقوله ﴿ واحمرنا ﴾ اى مررت باحمرنا مثال للاول ﴿ والتقسيم الثالث ﴾ من الاقسام الاربعة للاعراب ﴿ بحسب النوع وهو ﴾ اى الاعراب بحسب النوع ﴿ اربعة رفع ونصب مشتركان ﴾ اى هما مشتركان ﴿ بين الاسم والفعل ﴾ يعنى ان كلا منهما غير مختصين بواحد من الاسم والفعل ولافرق بينهما فى ان يكونا مرفوعين ومنصوبين ولكن الفرق بينهما فى الواسطة فانها فى الاسم الفاعلية والمفعولية وفى الفعل المشابهة التامة كما سبق ﴿ وجر ﴾ اى والثالث جر ﴿ مختص بالاسم ﴾ فانه لايوجد فى غيره وانما اختص به فانه علم الاضافة والاضافة من خواص الاسم ﴿ وجزم ﴾ اى والرابع جزم ﴿ مختص بالفعل ﴾ فانه لايوجد فى الاسم والجزم يشبه الجر فى الاختصاص ﴿ وعلامة الرفع اربعة ﴾ اى من ذات الاعراب ﴿ ضمة وواو والف ونون ﴾ فالضمة فى الاسم والفعل والواو فى الاسماء الستة وفى الجمع المذكر السالم والالف فى تثنية الاسماء والنون فى تثنية الفعل وجمعه المذكر وفى الواحدة المخاطبة منه ﴿ وعلامة النصب خمسة فتحة وكسرة والف وياء وحذف النون ﴾ فالفتحة فى الاسم والفعل والكسرة

والالف والنون المزيدتين الذى هو فرع المزيد عليه وقوله ﴿ وسكران ﴾ مثال للوصف الذى لايدخل التاء فى مؤنثه فلايقال سكرانة بل سكرى وقوله ﴿ ورحمن ﴾ مثال لما لايكون له مؤنث اصلا فسكران ورحمن غير منصرف فين للوصفية التى هى فرع للموصوف وللالف والنون المزيدتين والمراد بزيادتهما زيادتهما فى الآخر وقوله زائدتان احتراز عن اصليتين نحو حنان ومنان وسميتا ايضا بالف ونون مضارعتين لشبههما بالفى التأنيث وقيل فى وجه الشبه انه امتناع دخول التاء فيهما وقيل انه كونهما مزيدتين فى الآخر ﴿ وكل جمع ﴾ اى غير المنصرف كل جمع ﴿ على وزن فعالل او فعاليل ﴾ اى على وزن كان اوله مفتوحا وثالثه الفا ويكون بعده حرفان متحركان اويكون بعده ثلثة احرف اوسطها ساكن وان كان فى الاصل كذلك ثم حذف الحرف الاخير بالاعلال فانه غير منصرف ايضا على الاصح نحو جوار وكذا لو ادغم مثل دواب والمراد بالجمع اعم من ان يكون جمعا فى الحال او كان جمعا فى الاصل ثم اضمحل جمعيته نحو حضاجر علما للضبع واعم ايضا من ان يكون جمعا تحقيقا ﴿ نحو مساجد ومصابيح ﴾ اوجمعا تقديرا كسراويل فانه مفرد على هذا الوزن فيقدر بانه جمع سروالة بان يعتبر كل جزء من اجزائه سروالة وكانه مركب من الاجزاء اعتبارا ووجه اشتراط كونهما على الصيغتين دون صيغة سائر الجموع لان فى بعض هاتين الصيغتين بتكرر الجمعية فيكون تكررها قائما مقام العلتين كاكاليب فانه جمع اكالب وهو جمع كلاب وان كان البعض الاخر ليس كذلك كمثالى المتن ولذا سمى هاتان الصيغتان صيغة منتهى الجموع وانما لم يقيد بدون هاء وياء للاحتراز عن مثل فرازنة ومدائنى كما احترز ابن الحاجب لانه لاحاجة اليه لان التبادر شاهد على كونهما بهذه الصيغة وهاتان الصيغتان بلاهاء وياء مع ان المختار عند المصنف فى مثل فرازنة ان يكون التاء جزأ فلايحتاج الى الاحتراز ﴿ ويجوز صرفه ﴾ فسره الشارح بقوله لايمتنع اشارة الى ان الامكان امكان خاص بمعنى جواز صرفه وعدم صرفه يعنى يجوز جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة بادخال الكسر والتنوين هذا اذاعرف غير المنصرف بمالايدخل الكسر والتنوين كما عرفه المصنف واما على من عرفه بما فيه علتان فلا يجوز ان يقول جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة فانه لم ينعدم فيه العلتان حتى يكون منصرفا حقيقة فيقال حينئذ انه يجوز صرف حكمه الى حكم المنصرف وقوله ﴿ لضرورة الشعر او للتناسب ﴾

(متعلق)

فلضعف التأنيث فيه و لعدم النائب عن التاء و اما منعه فلوجود السببين و هما العلمية و التأنيث وان كان الثانى ضعيفا (وكل علم) اى غير المنصرف ايضا كل علم (مركب من اسمين ليس احدهما) اى احد الاسمين (عاملا فى الآخر) اى فى الاسم الآخر بان يكون الاول مضافا الى الآخر و جاراله مثل عبدالله او يكون الاول معنى فعل ناصب للثانى نحو ضارب زيدا بتنوين الاول ونصب الثانى (ولا الثانى) اى و ليس الاسم الثانى (صوتا) فى الاصل مثل سيبويه (ولا متضمنا) اى و ليس الثانى ايضا متضمنا (لمعنى الحرف) سواء كان ذلك الحرف عاطفا كما كان فى التركيب التعدادى كخمسة عشر او جارا نحوو جارى بيت بيت اى من بيت الى بيت (نحو بعلبك و حضرموت علمين) لبلدتين فان الاول مركب من بعل و بك و كذا حضرو موت وليس الاول عاملا فى الثانى وليس الثانى صوتا ولا متضمنا لمعنى الحرف بل هما تركيبان مزجيان وانما قال من اسمين احترازا عن المركب من حرف و اسم نحو النجم وبصرى ونحو من زيد وان زيدا اذا كن علما ومن المركب من فعل ومعموله نحو تأبط شرا فان الاولين لكونهما مركبين من حرف غير مستقل لا يعتد بجزئيته فكانهما لا تركيب فيهما حتى يؤثر واما البواقى من ان زيدا وغيره فلكون اعراب الثانى محكيا لا يظهر فيها منع الصرف وانما قال ليس احدهما عاملا فى الآخر احترازا عن مثل عبدالله وضارب زيدا فلان منع الصرف لا يؤثر فى الاول لانه غير مركب ولا يؤثر فى الثانى لانه مشغول بالجر الذى هو تأثير الاول وانما قال ولا الثانى صوتا فان الثانى مبنى او محكى بنحوه وانما قال ولا متضمنا لمعنى الحرف فانه حين تضمنه معنى الحرف يكون مبنيا ايضا والحاصل ان التركيب انما يؤثر فى منع الصرف اذا كان تركيبا مزجيا نحو بعلبك فلا يكون التركيب الاسنادى نحو زيد انسان اذا كان علما ولا التركيب الاضافى نحو عبد الله ولا التركيب الصوتى نحو سيبويه ولا التركيب التعدادى نحو خمسة عشر اثر المنع الصرف وعبارته قاصرة عن احاطة الاحترازات فانه لا بدان يزيد ولا معربا قبل العلمية حتى يكون احترازا عن التركيب الاسنادى ولو قال بعد قوله مركبا بدون النسبة او قال مع الامتزاج لكان اخصر واشمل وامنع مع انه لو قال مركب مزجى لكان اوضح من الكل كذا فى الشرح وسبب المنع فى الكل العلمية والتركيب الذى هو فرع المفرد (وكل ما) اى غير المنصرف ايضا كل اسم (فيه الف ونون زائدتان علما او وصفا) وقوله (لا يدخله التاء) صفة وصفا مثال العلم (نحو عمران) فانه غير صفة وغير منصرف للعلمية

وهو العلمية ورده المصنف وحاصله انهم ان ارادوا انه لاشئ من التاء بلازم للكلمة فهو منقوض بان بعض التاء لازمة لها كما فى نحو ظلمة فانه لايجوز ان يقال ظلم وان ارادوا به بان بعض التاء ليست بلازمة لها فهو منقوض ايضا بان بعض الالف ليست بلازمة ايضا كما فى نحو ذكرى وضراء فانه يجوز فيهما ان يقال ذكر وضر وان ارادوا ان التاء قد تجئ للفرق بين المذكر والمؤنث فى الصفات مطردا فهو منقوض ايضا بان الالفين تجيئان للفرق فى الصفات ايضا حيث تجئ المقصورة فى افعل التفضيل وتجئ الممدودة فى افعل الصفة وهذا لايكون دليلا للفرق ايضا الا ان ادعوا ان صيغة المذكر لا تتغير عند دخول التاء وتتغير عند دخول الالفين او ادعوا ان دخول التاء كثيرة بخلاف الالفين ويجعلون هذا فرقا بينهما وهذا اوجه لكنه ليس بوجه قوى فى الفرق الا ان انضموا اليه بان التاء تقلب هاء فى الوقف وهى حرف خفى كانه معدوم وبهذا تكون مفارقة التاء كثيرة ومفارقة الالفين نادرة فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم انتهى رد المصنف وجوابه ملخصا ﴿وكل علم﴾ اى غير المنصرف كل علم ﴿فيه تاء التأنيث لفظا﴾ ولايشترط فيه ما اشترط فى التقديرى من الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط لعدم الاحتياج اليه ﴿نحو فاطمة وحمزة﴾ فالاول مثال لما كان معناه مؤنثا ايضا والثانى مثال لما كان معناه مذكرا ﴿او تقديرا﴾ اى او ليس فيه تاء التأنيث لفظا بل تقديرا بان يكون حروفه زائدة على الثلثة حتى يكون الحرف الرابع نائبا للتاء او يكون متحرك الاوسط حتى يكون ثقله نائبا لها ولذا قال ﴿وهو زائد﴾ اى والحال انه زائد ﴿على الثلثة نحو زينب او متحرك الاوسط نحو قدم اسم امرأة﴾ وقوله ﴿ولو سمى به مذكر صرف﴾ بيان للفرق بين زينب وبين قدم فان زينب اسم امرأة لكنه لو سمى به مذكر فهو غير منصرف ايضا لوجود الحرف النائب بخلاف نحو قدم فانه لو سمى به مذكر انتفى التأنيث لفظا ومعنى والمراد بنحو قدم ما كان على ثلثة احرف متحرك الاوسط واكتسب التأنيث من معناه وانما صرف عند تسمية المذكر لغاية ضعف التأنيث حينئذ فانه ليس فى لفظه حرف زائد على الثلثة حتى ينوب مناب التأنيث مثل زينب فانه منع صرفه لوكان تأنيثه اصليا يعنى مكسوبا من معناه وان لم يكن كذلك بل كان تأنيثه بتأويل الجماعة وليس فيه تاء كما كان فى كل جمع مكسر بغير تاء مثل كلاب فلو جعل علما لمؤنث منع صرفه واذا سمى به مذكر صرف ايضا لضعف التأنيث ﴿ولو كان علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه ومنعه نحو هند﴾ اما صرفه

(فلضعف)

بخلاف العجمة فانها امر اضافى وليس لها علامة ظاهرة تدل على كونها عجمة
فلا يلزم من اعتبار التأنيث فى نحو هند اعتبار العجمة فى نحو نوح مع انه لم يسمع
قط منع الصرف فى نوح كما سمع فى هند واما اعتبار العجمة فى نحو ماه وجور
فليس ليكون سببا مستقلا بل لتقوية السبب المستقل وهو التأنيث المعنوى
والثانى مذهب سيبويه وعليه اكثر النحاة وارتضاه الرضى وهو ان تحرك
الاوسط لايعتبر فى العجمة اصلا وانما اعتبر فى التأنيث ليقوم تحرك الاوسط مقام
الحرف الرابع القائم مقام التاء فيحصل به التقوية فى الجملة وهذا المعنى لايعقل
فى العجمة لانه لاعلامة لها حتى يحتاج الى اقامة حرف زائد على الثلثة فلا وجه
فيها فى اعتبار شئ للتقوية واما اعتبار الزيادة فيها فلكون اكثر كلام العجم
على الطول والامتداد على خلاف كلام العرب فانهم يراعون الاوزان الخفيفة
ويكثرونها فى الاستعمال واعتبار الزيادة لتقوية العجمة معقولة واما مجرد اعتبار
تحرك الاوسط فلا يوجب طولا مؤديا الى القلة فى لغة العرب واعتباره غير معقول
فيها الا ترى الى كثرة نحو جر والثالث مذهب ابن الحاجب ومن تبعه وهو اعتبار
تحرك الاوسط فى العجمة بدليل نحو سقر وشتر ورد بانهما غير منصرف لكونهما
اسمين للمؤنث فان سقر اسم بقعة وشتر اسم قلعة ولا يصلحان لثمرة الخلاف وانما
يظهر للثمرة نحو لمك ان سمى به رجل مع انه منصرف فى جميع الاستعمال هذا
ملخص ما فصله الشارح والمصنف رحمه الله تبع ههنا ابن الحاجب واختار
مذهبه ﴿وكل مؤنث﴾ اى غير المنصرف كل مؤنث وقوله ﴿بالالف﴾ ظرف
مستقر على انه صفة مؤنث اى كائنة بالالف لابالتاء وقوله ﴿مقصورة﴾ حال
من الالف اى حال كون تلك الالف مقصورة ﴿او ممدودة﴾ والمراد بالالف
الممدودة التى هى للتأنيث وهى الهمزة التى هى بعد الالف لانهم قالوا ان الالف
الاولى ليست للتأنيث بل زيدت فى آخره الف آخرى فاجتمعت الالفان فقلبت
الثانية همزة فيكون الالف الممدودة هى الهمزة واطلاق الالف عليها مجاز
بعلاقة الكون لانها كانت فى الاصل الفا واطلاق الممدودة عليها مجاز ايضا
باطلاق صفة المسبب على السبب كذا فى الشرح ملخصا ﴿نحو حبلى وحمراء﴾
وهذا من العلتين اللتين تقومان مقام العلة الواحدة وهما الفا التأنيث وصيغة
منتهى الجموع كما سيأتى وانما تقوم الالفان مقام العلتين ولم تقم التاء مع انها للتأنيث
ايضا لان الالفين لازمتان للكلمة وضعا فانه لايجوز ان يقال حبل وحمر بحذف
الالفين بخلاف التاء فانها وان لزمت للكلمة اذا كانت علما لكن لزومها لها بعارض

لالوزن الفعل لانعدام شرطه ﴿ نحو يزيد ويشكر ﴾ فانهما على وزن يكون
فى اولهما احدى زوائد المضارع وهى الياء وهما غير قابلين للتاء فلا يقال يزيدة
ويشكرة واذا سمى بهما يكونان غير منصرفين للعلمية ووزن الفعل وكذا احمد
فان فى اوله الهمزة ﴿وكل افعل التفضيل والصفة﴾ اى والقياسى ايضا كل اسم
يكون على وزن افعل اما للتفضيل او للصفة فالاول ﴿نحو افضل و﴾ الثانى نحو
﴿ابيض﴾ وسبب منع الصرف فيهما الوصف ووزن الفعل ولا حاجة ههنا الى ان يقيد
بعدم قبول التاء فانه لا احتمال فى كل منهما للقطع بان مؤنث الاول على وزن فعلى
ومؤنث الثانى على وزن فعلاء ﴿وكل اسم اعجمى﴾ اى والقياسى ايضا كل اسم غير
عربى سواء كان فارسيا او غيره ﴿استعمل﴾ اى لكن ليس على اطلاقه بل بشرط
ان يستعمل ﴿فى اول نقله الى العرب علما﴾ يعنى بشرط ان يستعمل بعد نقله
الى العرب علما سواء كان علما فى العجم وموضوعا له فيه ثم نقل الى العرب لان
يكون علما فيه ايضا اولم يكن علما فى العجم بل اسم جنس فيه ثم نقل الى العرب علما
ولم يستعمل بعد نقله اليه الا علما وانما اشترط ذلك لتبقى العلمية فيه على حال كونه
فى الاعجمى وليظهر كونه عجمة فانه لو نقل الى العرب غير علم استعمل العرب فيه
وتصرف تصرف الاسماء العربية بان ادخل فيه اللام والاضافة والتعريب
والتغيير فيكون ح كاللفظ العربى فيضعف العجمة فلا تؤثر فى منع صرفه ﴿وهو زائد﴾
اى والحال ان ذلك العجمى زائد ﴿على الثلثة او متحرك الاوسط﴾ اذا لم يزد عليها
﴿نحو قالون وابراهيم وشتر﴾ وانما اورد امثلة ثلثة فانه يحتاج الى ثلثة امثلة
احدها ان يكون مثالا لما كان فى العجمية غير علم والثانى لما كان فيه علما وكلاهما
زائدتان على الثلثة والثالث لما كان على ثلثة احرف متحرك الاوسط فمثال الاول
لفظ قالون فانه فى العجم اسم جنس بمعنى الجيد ولم يستعمل فيه علما ثم نقل منه
الى العرب لتسمية شخص معين به لجودة قرائته وهو امام من رواة نافع ومثال
الثانى لفظ ابراهيم فانه استعمل فى العجم ايضا علما لخليل الله عليه السلام ومثال
الثالث شتر متحرك الاوسط وهو اسم قلعة وكذا سقر اسم لبقعة من جهنم فيكون
نوح حين كونه علما منصرفا لعدم الزيادة على الثلثة وتحرك الاوسط علم ههنا ثلثة
مذاهب الاول مذهب الزمخشرى وهو ان العجمة كالتأنيث المعنوى فى جواز
الوجهين حين سكون الاوسط بدليل اعتبار العجمة فى ماه وجور فعلى هذا يجوز
فى نوح وجهان كما يجوز فى هند وزيفوا هذا المذهب بالفرق بين التأنيث المعنوى
وبين العجمة بان الاول امر حقيقى حتى يكون له علامة تظهر فى بعض تصرفاته

(بخلاف)

وهو اسم نجم من النجوم السيارة (وقزح) وهو اسم جبل فى مزدلفة (اعلاما) اى حال كون المذكورات من عمر الى قزح اعلاما وسبب منع الصرف فيها العلمية والعدل التقديرى وكان اصل عمر عامر واصل زفر زافر واصل زحل زاحل واصل قزح قازح فعدل عنها الى هذا الوزن الذى ليس من الاوزان القياسية ولو نكرت هذه المذكورات تكون منصرفة لانها حينئذ تكون باقية على سبب واحد (وقياسى) اى النوع الثانى من غير المنصرف قياسى يعنى انه لايتوقف منعه بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور ولذا اشار اليه بتصدير لفظ كل حيث قال (وهو كل علم) اى القياسى كل علم (على وزن مخصوص بالفعل) يعنى انه يكون على هيئته كانت تلك الهيئة موضوعة للفعل فى اصل وضعها وان كانت فى وضعها الثانى موضوعة للاسم فانه اذا تفحص ذلك الوزن من بين الاوزان لايوجد فى اوزان الاسماء الامنقولا امامن وزن الفعل اومنقولا من العجم (كضرب) بوزن المجهول اذا سمى به رجل (وشمر) بفتح الشين وتشديد الميم وسمى به فرس الحجاج لسرعة مشيه لان اصل شمر فعل ماض من التشمير بمعنى سرعة المشى وكذا بقم بتشديد القاف منقولا عن العجم (وانقطع واجتمع واستخرج) وغيرها من اوزان الماضى الخماسى والسداسى فان اوزان هذه الافعال معلومة او مجهولة لا توجد فى اوزان الاسماء واذا سمى به شئ يكون غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لتحقق الفرعيتين فيها احدهما وزنه لكون هذا الوزن فرعا لوزن الفعل والآخر العلمية التى هى فرع للنكرة وكذا فوعل على وزن المجهول وقوله (اوفى اوله) ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (احدى زوائد المضارع) مبتدأ مؤخر والجملة مجرورة المحل معطوفة على مخصوص اى كل علم يكون على الوزن الذى يقع فى اوله احدى زوائد المضارع التى لها نوع اختصاص به وهى حروف اتين وقوله (غير قابل) بالنصب حال من الضمير المجرور فى قوله فى اوله اى حال كون ذلك الوزن الذى فى اوله ذلك غير قابل (للتاء) وهى تاء التأنيث المتحركة التى تلحق بآخر الاسم المؤنث فانه لما وجد فى نوع الاسم كلمة تلحق بآخرها تلك التاء اخرجه عن كون الاسم من وزن الفعل لان لحوق تلك التاء مختص بالاسم ولو كان ذلك الاسم غير منصرف كان للعلمية والتأنيث كما سيجئ كيعملة وارملة فانه اذا سمى بهما يدخل فى قوله كل علم فيه تاء التأنيث

مؤنث آخر مثل نصرى ونصر لان معناه فى الاصل اى فى بقائه على اسم التفضيل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غيره وهو امامعدول من اخرمن او من الاخر وانما كان معدولا لان قياس اسم التفضيل ان يستعمل اما بمن او باللام او بالاضافة فذهب البعض الى انه معدول من اخر من لموافقة المعدول للمعدول عنه فى التنكير وذهب الآخر الى انه معدول من الآخر لموافقته للموصوف فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ولم يذهب احد الى كونه معدولا عن اخر الذى معه الاضافة لانه لو كان كذلك يقتضى ان يكون اما منونا او مبنيا وليس فى اخر بعد العدول شئ من ذلك ونقل الشارح عن الفاضل العصام انه قال ان هذا الوجه ضعيف والوجه الوجيه ان جاءنى الرجل والرجل الآخر وجاءنى رجل ورجل آخر لو فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه الا ماذكر اولا ولا يتصور ذلك بالاضافة بل يتصور بالاولين فروعى المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين انتهى وقوله (صفات) منصوب بالكسرة على انها حال من تلك الالفاظ اى منعت تلك الالفاظ او مثلت حال كون المذكورات صفات اى ليست اعلاما لانها لو كانت اعلاما اما ان تكون علما للذكور او تكون علما للاناث فان كان الاول يكون منصرفا عند الاكثر وان ذهب جماعة الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية وان كان الثانى فهو غير منصرف بالاتفاق للتأنيث مع العلمية فيكون حينئذ مما سيأتى من التأنيث ولذا قال صفات لان العلمية ضد للصفات وسبب منع الصرف فى كل من المذكورات العدل التحقيقى والوصف الاصلى فان الوصف العارضى صار اصليا فى المعدول لاعتباره فى وضعه (وجمع) اى ونحو جمع (وكتع وبتع وبصع جموعا) اى حال كون المذكورات من جمع الى بصع جموعا فان جمع بضم الجيم وفتح الميم معدول عن جمع بضم الجيم وسكون الميم وهو جمع جمعاء مثل حمر جمع حمراء وسبب منع الصرف فيها العدل التحقيقى والوصف الاصلى ولا يضره غلبة الاسمية وقيل السبب فيه التعريف مع الوصف ثم قيل المراد من التعريف تعريف مكتسب من الاضافة الى المعرفة فانه بتقدير جمعهم وقيل تعريف بلا اداة كما كان تعريف العلمية كذلك ويقال للاول التعريف الاضافى وللثانى التعريف الوضعى ولوقوع هذا الاختلاف فيه لم يقيدها بالصفات كما قيد فى الاول وانما قيدها بقوله جموعا لانها لو كانت مفردة بان جعلت اعلاما تكون منصرفا كما سبق (وعمر) اى ونحو عمر (وزفر وزحل)

(وهو)

الى بيان ماهو المراد ههنا فقال والمراد به (ما) اى اسم (دخله الجر والتنوين)
وانما سمى به لكونه حرفا فى الاسمية يعنى انه اسم خالص غير مخلوط بالمشابهة
الى غيره وله تمكين وقرار فى الاسمية حتى سمى بالامكن ايضا ولذا يقبل جميع
خواص الاسم ولايمنع اوهو منقول من معنى الرجوع فان الرجوع
لازم للصرف يعنى انه سمى به لرجوعه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة اومن
معنى التغير لانه لازم للصرف ايضا لكونه متغيرا بسبب دخول الجر
والتنوين اومعنى الازدياد لانه لازم له ايضا والمراد بالجر هو الجر بالكسر
وانما اهمل المصنف هذا القيد مع لزومه اعتمادا على التبادر لان التبادر من الجر
هو مايكون علامته الكسر لانه الاصل فى الدلالة على الجر وانما لم يمنع
الجر والتنوين منه لعدم مشابهته بالفعل (وبغير المنصرف) اى والمراد بغير
المنصرف (اسم معرب بالحركة لايدخله الجر والتنوين) فقوله اسم يخرج به
الفعل والحرف لانه لايتصور فيهما وقوله معرب بالحركة يخرج به المعرب
بالحروف لانه ليس فى شان المعرب بالحروف دخول الجر والتنوين حتى
يتصور فيهما والمراد من التنوين تنوين التمكن وهو مايدل على قوة الاسمية
فى الاسم حتى تدخل عليه عند كونه معرفة مثل تنوين زيد علما وانما اريد به
لان غير المنصرف لما شابه الفعل فى تحقق الفرعيتين لانه كما ان الفعل يكون
فرعا للاسم فى الاشتقاق والافادة كذلك الاسم الغير المنصرف يوجد فيه
علتان وكل علة منهما يكون فرعا لشئ مثلا العدل يكون فرعا للمعدول عنه
والوصف يكون فرعا للموصوف (وهو) اى غير المنصرف (على نوعين سماعى)
اى النوع الاول منهما مايتوقف منعه بخصوصه على السماع ولايمكن ان يذكر فيه
قاعدة كلية (نحو احاد) بضم الهمزة (وموحد) بفتح الميم والحاء (وثناء) بضم الثاء
(ومثنى) بفتح الميم (وثلث) بضم الثاء (ومثلث ورباع ومربع) وقال الرضى
هذه المذكورات مسموعة اتفاقا وقد جاء فى الشعر * فصالا عشارا * والمبرد
والكوفيون يقيسون عليها مافوقها الى التسعة وهى خماس ومخمس وسداس
ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع بلا سماع بل المسموع
مع الياء النسبية نحو خماسى الى تساعى هذا وجعل ابن مالك خماس ومخمس
مسموعين ايضا وكل منها معدول عن العدد المكرر اذ فى معناه تكرر والاصل
تكرر اللفظ ايضا فاصل جاءنى القوم احاد اوجاءنى موحد جاؤا واحدا واحدا
وكذا البواقى (واخر) وهو بضم الهمزة وفتح الخاء اسم تفضيل جمع اخرى

﴿ الفعل المضارع المذكور ﴾ اى الذى ذكر فى القسم الاول بانه الذى لم يتصل بآخره ضمير ﴿ ان كان آخره حرف علة ﴾ وهذا الشرط هو الفارق بين الاول و بين هذا القسم سواء كان واوا او ياء او الفا ﴿ فرفعه ﴾ اى رفع هذا المضارع ﴿ بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الآخر نحو يغزو ﴾ وكذا يرمى ويخشى ﴿ ولن يغزو ﴾ وكذا لن يرمى ولن يخشى ﴿ ولم يغز ﴾ وكذا لم يرم ولم يخش واعراب هذا القسم لايكون الا تقديريا فى حالة الرفع لان الآخر اما واو او ياء او الف والاولان لايقبلان الضمة لاستثقالهما والالف لا يقبل الحركة اصلا واما نصبه فهو اذا كان الفا تقديرى ايضا واما القسم الاول اعنى يضرب ولن يضرب فاعرابهما لفظى فى الوصل وتقديرى فى الوقف وامانحو لم يضرب فهو لفظى اذا لم يلتق الساكنان وتقديرى اذا التقى تقول لم يضرب القوم بتحريك الآخر بالكسر فيكون حذفه تقديريا ﴿ والرابع ﴾ اى القسم الذى يكون اعرابه بالحرف مع الحذف ﴿ لايكون الاناقص الاعراب وهو ﴾ اى مالايكون الاناقص الاعراب ﴿ الفعل المضارع الذى اتصل بآخره ضمير مرفوع غير النون ﴾ اى غير النون التى للجمع المؤنث فان آخره مبنى على السكون فلا يكون لفظيا والمراد من الضمير المرفوع الف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة ﴿ فرفعه ﴾ اى رفع هذا المضارع ﴿ بالنون ونصبه وجزمه بحذفه نحو يضربان ﴾ وكذا تضربان ويضربون وتضربون وتضربين ﴿ ولن يضربا ﴾ وكذا لن تضربا الى آخره ﴿ ولم يضربا ﴾ وكذا لم تضربا الى آخره ﴿ فالمجموع ﴾ اى مجموع اقسام الاعراب بحسب المحل ﴿ تسعة ﴾ ستة منها بانقسام كل من الاول والثانى الى تام الاعراب وناقصه المنقسم الى قسمين يعنى ان الاول المفرد والجمع المكسر المنصرف فان الثانى غير المنصرف والثالث جمع المؤنث السالم والرابع الاسماء الستة والخامس جمع المذكر السالم والسادس التثنية واثنان منها بانقسام الثالث الى قسمين وهما الفعل المضارع الصحيح والفعل المضارع المعتل وواحد منها الرابع وهو الفعل المضارع الذى اتصل به الضمير المرفوع * ولما سبق ذكر المنصرف وغير المنصرف وكان للثانى احكام تخالف الاولى احتاج الى بيانهما فقال ﴿ والمراد بالمنصرف ﴾ يعنى انه لما كان لفظ المنصرف فى اللغة مايقبل الصرف ثم نقل النحويون هذا اللفظ الى الاسم الذى لم يقبل الجر والتنوين وكان هذا حقيقة اصطلاحية فى هذا المعنى احتاج

(الى)

والجر وتقلب الفا فى حالة النصب والى الثالث تحذف عند الاضافة الى مابعده ولما كانت مشابهتها بها كذلك اسقطوا النون عند الاضافة ولم يسقطوها عند دخول اللام وعند الوقف عملا بالشبهين وانما فتحوها فى الجمع وكسروها فى التثنية لتحصيل الفرق بينهما فان العلامة الاولى قد تزول بالاعلال فى نحو مصطفين وانما الحقوا الاثنين واخته من ثنتان واثنتان بالمثنى لانها كالمثنى لفظا ومعنى والحقوا به كلا فانه وان كان مفردا لفظا لكنه مثنى معنى ولما وقع فى كلا مشابهته بالمثنى فى المعنى وبالمفرد فى اللفظ وكان المفرد اصلا راعوا فى الاضافة الى المظهر جانب الافراد لكون الاظهار اصلا وراعوا فى الاضافة الى المضمر جانب التثنية فالحقوها به وانما الحقوا باب عشرين بالجمع لكونه كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو وانما وجد النون فى الاول ولم يوجد فى اولو لكون اولو لازم الاضافة ﴿ والثالث ﴾ وهو النوع الذى يكون اعرابه بالحركة مع الحذف ﴿ لايكون الاتام الاعراب وهو ﴾ اى هذا القسم الذى يكون كذا ﴿ قسمين ﴾ وانما يكون كذلك ﴿ لان محذوفه اما حركة ﴾ كما فى الصحيح ﴿ اوحرف ﴾ كما فى معتل اللام ﴿ فالاول ﴾ اى فالقسم الاول الذى يكون محذوفه حركة ﴿ الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره ضمير ﴾ اى ضمير مرفوع كالف التثنية وواو الجمع والتاء بالحركات الثلث ﴿ وهو ﴾ اى والحال ان ذلك الفعل ﴿ صحيح ﴾ اى ليس فى آخره حرف علة وهذا فى عرف النحاة فان الصحيح فى عرفهم ماليس فى آخره حرف علة بخلاف عرف الصرفيين والمعتل عند النحويين هو الناقص واللفيف وعند الصرفيين هو المثال والاجوف ايضا وانما فسرنا الضمير بالمرفوع فان باتصال المنصوب لايخرج عن هذا الحكم وتقول يضربك لن يضربك لم يضربك ﴿ فرفعه ﴾ اى رفع ذلك المضارع ﴿ بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الحركة نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب ﴾ ومما يجب ان يتنبه ان المراد بالضمة والفتحة الواقعين فى الفعل بحيث يكونان علامتين للرفع والنصب ليست الضمة والفتحة التى فى الاسم كما نبه عليه الشارح ههنا فان الرفع والنصب فى الاسم علامة الفاعلية والمفعولية وهذان المعنيان واسطتان فى العمل واما واسطة الرفع والنصب فى المضارع انما هى للمشابهة التامة كما عرفت فيما سبق فالرفع والنصب فى هذا النوع علامتان للمشابهة ﴿ والثانى ﴾ اى القسم الثانى من القسم الذى يكون محذوفه حرفا

بل هما ملحقان بالجمع فى استعمال اولو وعشرون بالواو فى حالة الرفع وبالياء فى غيرها (نحو جاءنى مسلمون واولو مال وعشرون) اى رجلا (ورأيت مسلمين واولى مال وعشرين ومررت بمسلمين واولى مال وعشرين اوبالالف رفعا والياء نصبا وجرا) فترك الواو فيه (فهو) اى ناقص الاعراب فى هذا (المثنى) اى تثنية الاسماء (واثنان) اى ولفظ اثنان وكذا اثنتان وثنتان (وكلا) اى ولفظ كلا وكذا كلتا (مضافا) اى حال كون كلا مضافا (الى مضمر) وانما قيده به لانه لوكان مضافا الى مظهر كان معربا تقديريا (نحو جاءنى مسلمان واثنان وكلاهما ورأيت مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين وكليهما) واعلم ان فى الاعراب اصلين احدهما ان يكون بالحركة والآخر ان يكون تاما فعدل فى الجمع السالم والتثنية عن الاصلين اما عن الاصل الاول فلوجود علامة الجمع والتثنية الصالحة للاعراب وهى الواو والالف والياء فلا يحتاج الى زيادة حرف للاعراب واما عن الثانى فلانه لوكان اعراب الجمع والتثنية تامين لالتبس احدهما بالآخر فلدفع هذا الالتباس يدل على علامة الرفع فاعطى الواو الى الجمع والالف الى المثنى فبقى الياء بينهما ففرق بحركة ماقبلهما فانه فى الجمع مكسور و فى التثنية مفتوح وانما فرقوا بين علامتى الرفع فى الجمع و التثنية ولم يفرقوا بين علامتى النصب والجر حيث وضعوا الياء فيهما لان الرفع عمدة فيكون احق بالامتياز وعينوا الواو للجمع لكونه اخا الضمة وكونه ضمير الجمع فى يضربون وضربوا والالف للتثنية لكون التثنية اكثر استعمالا يناسب له الالف الذى هو اخف ولكونه ضمير التثنية فى يضربان وضربا وانما الحقوا النون فيهما ليكون عوضا عن التنوين فى المفرد فكما ان التنوين يسقط فى الاضافة يسقط النون وانما لم يكتفوا بالاعراب كما كان فى المفرد فان فى آخر المفرد اعرابا مع التنوين لان الالف والواو الياء فيهما ليست لمحض الاعراب كما كانت الحركة فى المفرد بل هما للدلالة على معنى التثنية و الجمع فلزم زيادة النون جبرا لنقصانهما فى تمحض الاعراب وانما اسقطوا النون فى الاضافة فقط ولم يسقطوها عند دخول اللام وعند الوقف كما كان فى التنوين لان هذا النون قد شبه بالتنوين من وجه ولم يشبه من وجه آخر وكان للتنوين ثلث حالات الدلالة على التنكير والحذف عند الوقف فى الضم والكسر واتمام الكلمة به فبالنظر الى الاول تحذف عند دخول لام التعريف والى الثانى يحذف فى حالتى الرفع

(والجر)

بالحروف لان هذه ستة من الاسماء التى او آخرها حرف علة ابقيت اوآخرها
فى حال الاضافة سماعا فان القياس ان يحذف الآخر فى امثالها نحو دم فان
اصلها دمو فحذفت الواو فى آخره نسيا منسيا فى حال الافراد فانهم لما قسموا
محل الاعراب اعطوا لانواع الاسماء من ذات الاعراب الحركة المحضة
والحروف المحضة وكانت الحركة المحضة تامة وناقصة ولم تكن الحروف
المحضة كذلك بل كانت ناقصة فقط فارادوا ان يعطوا لبعض الاسماء اعرابا
تاما من نوع الحروف المحضة واختاروا ستة لان احوال الاسم ثلثة رفع
ونصب وجر والاعراب الذى اعطى لها ستة ثلثة من الحركة اعنى الضمة والفتحة
والكسرة وثلثة من الحروف وهى الواو والالف والياء وبالنظر الى هذا
يكون احوالها ستة ثم نظروا الى افراد الاسماء فارادوا ان يكون ذلك
مايكون آخره حرف علة حتى لايحتاج الى زيادة حرف ويكون ذلك الآخر
كافيا فى افادة الاعراب الذى هو زائد على اصل الكلمة وارادوا ايضا ان
لايزاد حرف للاعراب حتى يكون اخف فلم يجدوا فيها مايطابق غرضهم
الاهذه الاسماء ولم يختاروا نحو دم فانه يحتاج فيه الى زيادة حرف للاعراب
فان لامها محذوفة حذفا لايجوز اظهاره ولم يختاروا نحو العصا فان لامه
لما لم يحذف منسيا لم يشبه الزائد فكان جزأ محضا من الكلمة وهذا مناف
للاعرابية فان الاعراب لكونه وصفا يكون زائدا واشترطوا ان تكون
مكبرة فانها اذا كانت مصغرة يلزم ادخال ياء ساكن فيلزم تحريك آخره
للاحتراز عن التقاء الساكنين فيكون اعرابها بالحركة البتة ﴿ واما
ناقص الاعراب ﴾ اى هذا النوع اما ناقص الاعراب بان يكون احواله
الثلثة بالحرفين ﴿ اما بالواو رفعا والياء نصبا وجرا ﴾ فترك الالف فى هذا
النوع ﴿ فهو ﴾ اى الذى يكون كذلك ﴿ جمع المذكر السالم ﴾ وهو الجمع
الذى لم يتغير بناء واحده للجمعية واشترط ان يكون من العقلاء واما نحو سنين
وارضين وثبين وقلين فانها من الشواذ مع تحقق الجمعية وقوله ﴿ واولو
وعشرون واخواتها ﴾ معطوف على جمع المذكر فانها مغايرة للجمعية فان
اولو جمع ذو وهو جمع من غير لفظه وعشرون واخواتها ليست بجمع
مفرداتها فانها لوكانت كذلك لزم ان تكون عشرون هو ثلثون فان العشرة
الثلثة التى هى اقل الجمع موجود فيها وايضا يلزم ان يكون ثلثون جمع ثلثة
وكذلك ان هذه العقود لوكانت جمعا لجاز اطلاقه على مافوقه وليس كذلك

لا يجمع بالالف والتاء وقوله ﴿ المنصرفان ﴾ صفة المفرد والجمع المكسر فان المفرد والجمع المكسر اذا كانا غير منصرفين يكون اعرابهما ناقصا كما سيأتى ﴿ نحو جاءنى رجل ورجال ورأيت رجلا ورجالا ومررت برجل ورجال او ناقص ﴾ اى مايكون بالحركة المحضة اما تام الاعراب كما عرفت او ناقص ﴿ الاعراب ﴾ اى يكون احواله الثلثة بالحركتين وهو على نوعين الاول مايكون ماترك من الحركة الكسرة والثانى ماترك فيه الفتحة حيث قال فى النوع الاول ﴿ اما بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو ﴾ اى ناقص الاعراب منه بترك الكسرة ﴿ غير المنصرف ﴾ اى الاسم المفرد الغير المنصرف او الجمع المكسر الغير المنصرف ﴿ نحو جاءنى احمد ورأيت احمد ومررت باحمد ﴾ وقوله ﴿ واما بالضمة رفعا ﴾ اشارة الى النوع الذى ترك فيه الفتحة ﴿ والكسرة نصبا وجرا وهو ﴾ اى هذا النوع ﴿ جمع المؤنث ﴾ وقوله ﴿ السالم ﴾ بالرفع صفة جمع ﴿ نحو جاءنى مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات والثانى ﴾ اى النوع الثانى الذى يكون بالحروف المحضة ﴿ ايضا ﴾ اى وهو نوعان كالنوع الاول ﴿ اما تام الاعراب بالحروف الثلثة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا فهو ﴾ اى هذا النوع ﴿ الاسماء ﴾ اى نوع من الاسماء ﴿ الستة ﴾ اى اعدادها ستة ويقال لها الاسماء الستة وقوله ﴿ المضافة الى غير ياء المتكلم ﴾ صفة ثانية وقوله ﴿ المفردة ﴾ صفة ثالثة وقوله ﴿ المكبرة ﴾ صفة رابعة يعنى ان ستة اسم من الاسماء يكون اعرابها بثلثة حروف فى احوالها الثلثة لكن لامطلقا بل بشرط ان تكون مضافة الى غير ياء المتكلم وبشرط ان تكون مفردة لامثنى ولا مجموعا وبشرط ان تكون مكبرة لامصغرة فانه اذا لم تكن مضافة يكون اعرابها بالحركة تقول جاءنى اب ورأيت ابا ومررت باب واذا كانت مضافة الى ياء المتكلم يكون اعرابها تقديريا لكونها مبنية على الكسر تقول جاءنى ابى وبشرط ان تكون مفردة فانها اذا كانت مثناة يكون اعرابها ناقصة واذا كانت مجموعة اما ان تكون جمعا سالما واما ان تكون مكسرة فيكون اعراب الاول ناقصا واعراب الثانى بالحركة تقول جاءنى الآباء الخ وبشرط ان تكون مكبرة فانها ان كانت مصغرة كان اعرابها بالحركة ايضا تقول جاءنى ابى وقوله الى غير ياء المتكلم شامل لما اضيف الى ضمير الغائب نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه والى ضمير المخاطب نحو جاءنى ابوك والى الاسم الظاهر نحو جاء ابو عمرو وهذه الاسماء ابوه واخوه وهنوه وحموه وفوه وذو مال وانما جعل اعرابها

(بالحروف)

قال متداخلة فان بعض الاقسام يدخل فى قسم آخر باعتبار آخر فلا يرد انه لا يوجد التباين بين الاقسام وانحصار الاقسام فى الاربعة حصر استقرائى لانه يوجد فيه كذلك وان جاز كونه ازيد او انقص بالاحتمال العقلى ﴿ التقسيم الاول ﴾ من التقسيمات الاربع ﴿ بحسب الذات ﴾ اى تقسيمه بحسب ذات الاعراب وقوله ﴿ والحقيقة ﴾ عطف تفسير له وقوله ﴿ فنقول ﴾ شروع فى التفصيل اى نقول ﴿ هو ﴾ اى الاعراب بحسب ذلك ﴿ اما حركة او حرف او حذف والحركة ثلثة ضمة وفتحة وكسرة ﴾ مثال الاعراب بالحركة على انها ضمة ﴿ نحو جاءنى زيد و ﴾ على انها فتحة نحو ﴿ رأيت زيدا و ﴾ على انها كسرة نحو ﴿ مررت بزيد والحرف اربعة واو والف وياء ﴾ وقوله ﴿ نحو جاءنى ابوه ﴾ مثال للواو وقوله ﴿ رأيت اباه ﴾ مثال للالف ﴿ ومررت بابيه ﴾ مثال للياء وقوله ﴿ ونون ﴾ معطوف على قوله وياء وقوله ﴿ نحو يضربان ﴾ وكذا يضربون وتضربين مثال لما اعرب بالنون فى حالة الرفع ﴿ والحذف ثلثة حذف الحركة نحو لم يضرب ﴾ فان حذف حركة الباء اعراب ﴿ وحذف الآخر نحو لم يغز ﴾ فان حذف الآخر الذى هو الواو فى لم يغز والياء فى لم يرم والالف فى لم يخش اعراب ﴿ وحذف النون نحو لم يضربا ﴾ وكذا لم يضربوا ولم تضربى فان حذف النون فيها اعراب ﴿ فالمجموع ﴾ اى مجموع ذات الذى وجد فى الاستعمال ﴿ عشرة والتقسيم الثانى ﴾ اى من الاقسام الاربعة المتداخلة ﴿ بحسب المحل ﴾ اى تقسيم الاعراب بحسب محله الذى وجد فيه من الاسماء والافعال ﴿ فهو ﴾ اى محل الاعراب ﴿ اما بالحركات المحضة ﴾ اى غير مختلط بالحروف او بالحذف ﴿ او بالحروف المحضة ﴾ اى يكون اعراب ذلك المحل بالحروف فى حالاته الثلث ﴿ او بالحركة ﴾ اى او يكون اعراب ذلك المحل بالحركة ﴿ مع الحذف ﴾ اى بعض احواله بالحركة والبعض الآخر بالحذف ﴿ او بالحروف مع الحذف ﴾ ﴿ والاول ﴾ اى ما يكون بالحركة المحضة ﴿ اما تام الاعراب ﴾ اى يكون لكل حال من احواله اعراب مستقل مباين للآخرين ﴿ بالحركات الثلث بالضمة رفعا ﴾ اى فى حال رفعه ﴿ والفتحة ﴾ اى وبالفتحة ﴿ نصبا والكسرة ﴾ اى وبالكسرة ﴿ جرا فهو ﴾ اى تام الاعراب من النوع الذى يكون بالحركة المحضة ﴿ الاسم المفرد ﴾ اى الاسم الذى ليس بمثنى ولا مجموعا ﴿ والجمع المكسر ﴾ اى الجمع المكسر لا يجمع بالواو والنون او المؤنث الذى

وجد مانع فهو اما عن عروض حال فى آخره او من عروضها فى نفسه فالاول تقديرى والثانى محلى ولاشك فى ان وجود الاعراب بهذا المعنى تابع لمقتضيه فيوجد فى الاسم المعرب والمبنى ولا يوجد فى غير الاسم من الحرف والماضى والامر بغير اللام ومعناه الثانى هو خاص وهو ما يوجد فى المعرب الاصطلاحى الذى هو ماليس بمبنى وما يوجد فيه من الاعراب هو النوعان الاولان ولايوجد فيه المحلى هذا ملخص مانقله الشارح من المصنف * ثم قال فان كان المراد بالاعراب ههنا معناه العام يلزم ان يحمل المعرب ههنا على معنى انه مااشتمل على الرفع والنصب والجر والجزم لاعلى معنى انه اسم لا يناسب المبنى الاصلى وان كان المراد به معناه الخاص وهو مايختلف به آخر المعرب لا آخر المبنى وكان المراد بالمعرب معناه الاصطلاحى فيخرج المحلى من الحد والمحدود جميعا مع انه ذكر المحلى فى اقسامه والجواب انه اخرجه عن التعريف وادخله فى التقسيم تنبيها على انحطاط رتبة المحلى لكون المانع منه نفسه وهذا على تقدير الارادة بالاعراب معناه الخاص وبالمعرب معناه الاصطلاحى واما الجر بالحرف الزائد وبمثل رب وان المضاف بالاضافة اللفظية وجزم الماضى ونصبه بان وان الدخلتين عليه بواسطة وقوعه موقع المضارع فخارجة عن الحد والمحدود لعدم صدق معنى الاعراب بهذا المعنى عليها لعدم مقتضى الاعراب فى كل منها فيكون التعريف للاعراب الاصلى لا الملحق به ولو اريد بالمعرب مايشملها وزيد فى تفسيره او حمل عليه اولم يعتبر فيه قيد الواسطة واريد بالمعرب ما اشتمل على هذا العام لم يكن ماذكر خارجا عنها هذا ملخص ماذكره الشارح فان قيل ان قوله يختلف بسببه يصدق على الواسطة فان لها دخلا فى الاختلاف المذكور واجيب بان المتبادر من الباء فى به هو السبب القريب والسبب القريب بالنسبة الى ارجاع الضمير المجرور الى الموصول هو العامل وان كان بالنسبة الى الخارج هو الواسطة * ولما فرغ من تعريف الاعراب شرع فى تقسيمه فقال ﴿ وله تقسيمات ﴾ اى للاعراب تقسيمات ﴿ اربعة متداخلة ﴾ والضمير المجرور ان كان راجعا الى الاعراب مطلقا اى سواء كان بالمعنى العام الذى يوجد فى الاسم المعرب والمبنى اوبالمعنى الخاص الذى يوجد فى المعرب فقط يكون الضمير مطابقا للمرجع واما ان كان راجعا الى الاعراب المعرف الخاص بالمعرب فيكون التقسيم باطلا لذكر بعض الاقسام الغير الداخلة فى المقسم فحينئذ يعدل الى طريق الاستخدام بان يراد بالمرجع خاصا وبالراجع عاما وانما

(قال)

الاعراب فيكون محل ايضاح (وهو) فى الاصطلاح (شئ جاء من العامل)
اى تغير يحصل فى آخر الكلمة بسبب ورود معنى فى تلك الكلمة اورده العامل
فقوله جاء من العامل صفة شئ وقوله (يختلف) صفة بعد صفة له والباء
فى قوله (به) سببية متعلق بيختلف وقوله (آخر المعرب) فاعل يختلف
اى يختلف آخر اللفظ المعرب بسبب ذلك الشئ لفظا او تقديرا او محلا والمراد
من الشئ حركة او حرف اوحذف وانما لم يقل جاء بواسطة من العامل مع
انه المراد اكتفاء بذكرها فى تعريف العامل فان قيل ان قوله جاء من العامل
يصدق على الواسطة ايضا مع انه ليس باعراب قلنا ان الواسطة وان جاء
من العامل لكنه لم يجئ بواسطة والاعراب جاء بواسطة فحصل الفرق بينهما
والمراد مما جاء من العامل اعم مما جاء منه ذاتا وصفة معا كما فى الاعراب فى
الحركة فان حركة زيد المرفوع بالفاعلية مثلا جاء من العامل مع صفة الفاعلية
الواردة عليه ومما جاء منه صفة فقط كما فى الاعراب بالحروف فان واو المسلمون
الواقع فاعلا مثلا لم يجئ من العامل فانها ثابتة قبل التركيب بل ماجاء من العامل
صفته التى هى الفاعلية وكذا الحال فى التثنية فان الواضع وضع للجمع صيغتين
احدهما بالواو والثانية بالياء وكذا حال التثنية وملحقاتهما وحال الاسماء الستة
المضافة نحو ابوه فيكون لفظ مسلمون ومسلمين لفظين مترادفين موضوعين
لجماعة المسلم بشرط ان يستعمل الاول فى حالة الرفع والثانى فى حالتى النصب
والجر اما بان يكون غير دال على معنى قبل التركيب او دالا على معنى الجمعية
فقط والمراد بآخر المعرب هو الحرف الذى يتلفظ عند اضافة الاسم فان واو
المسلمون ويائه انما يكون آخرا عند اضافته لانه عند الاضافة يسقط نونه
فيكون الواو والياء آخرا وايضا يكون المراد من الآخر الآخر الحقيقى كدال
زيد والآخر المجازى كتاء قائمة وياء بصرى وواو مسلمون فان التاء والياء
النسبية ونون الجمع ليست بآخر الكلمة حقيقة بل آخرها مجازا * واعلم ان
الشارح نقل عن المصنف كلاما وهو ان المصنف قال فى الامتحان ان للاعراب
معنيين عام وهو ما اقتضاه عروض معنى الخ ومآله ان الاعراب يطلق على
معنيين احدهما عام وهو الذى اقتضاه عروض المعانى الثلثة عليه بسبب
تعلق العامل به ليكون ذلك الاعراب دليلا عليه وهذا الاعراب يوجد
فى المعرب والمبنى لان المعانى الثلثة تعرض عليهما وهذا الاعراب بهذا المعنى
هو المنقسم الى الانواع الثلثة فانه ان لم يوجد من ظهوره مانع فهو لفظى وان

هذا ببدل الكل لان غيره من بدل البعض و بدل الاشتمال و بدل الغلط ليس له الاتحاد مع المبدل منه فلا يضر تغاير البدل فى التعريف و التنكير للمبدل منه ﴿ ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل ﴾ يعنى انه لا يجوز ان يجعل الاسم الظاهر فى قسم بدل الكل بدلا من الضمير ﴿ الا من الغائب ﴾ اى لا يجوز هذا من ضمير الا من ضمير الغائب فانه يجوز ان يجعل الظاهر بدلا منه ﴿ نحو ضربته زيدا ﴾ فان زيدا اسم ظاهر جعل بدلا من الضمير الغائب فى ضربته وانما لم يجز ذلك فى ضمير المتكلم و المخاطب فانهما اقوى من الاسم الظاهر فيلزم ان يكون المبدل منه الغير المقصود اقوى من البدل المقصود واما ضمير الغائب فانه مساو للاسم الظاهر فلا يلزم فيه ذلك المحذور وانما خص هذا ببدل الكل ايضا لان هذا المحذور واقع فيه دون غيره من الابدال لاتحاد مدلوله مع مدلول المبدل منه واما غيره فلتغاير مدلوليها لا يضر فيه الاخسية فيجوز ان يقال اشتريتك نصفك فى بدل البعض واعجبتنى علمك فى بدل الاشتمال و ضربته الحمار فى بدل الغلط ﴿ والخامس ﴾ اى والخامس من التوابع الخمسة ﴿ عطف البيان وهو تابع ﴾ وقوله ﴿ جئ ﴾ فعل مجهول وقوله ﴿ به ﴾ نائب فاعله والضمير المجرور راجع الى التابع قوله ﴿ لايضاح متبوعه ﴾ متعلق بجئ اى المقصود من اتيانه وذكره تحصيل الايضاح فى متبوعه وقد خرج بهذا القيد التوابع الاربعة و دخلت فيه الصفة الكاشفة فانها جئ بها ايضا لا يضاح متبوعها وقد خرجت بقوله ﴿ ولا يدل على معنى فى متبوعه ﴾ فان المقصود من الصفة الكاشفة هو الدلالة على معنى فى متبوعه مع الايضاح وليس هذا فى عطف البيان ﴿ نحو اقسم بالله ﴾ اى نحو قول اعرابى قال فى حق امير المؤمنين عمر رضى الله عنه قوله ﴿ ابو حفص ﴾ فاعل اقسم وهو كنيته رضى الله عنه وقوله ﴿ عمر ﴾ بالرفع عطف بيان لابى حفص جئ به لايضاح المراد من ابى حفص والايضاح المذكور قد يحصل من التابع وقد يحصل من مجموعى التابع والمتبوع فحينئذ لا يلزم ان يكون التابع اوضح من المتبوع ﴿ فمجموع ما ذكرنا من المعمولات ﴾ اى من المعمول بالاصالة ومن المعمول بالتبعية ﴿ ثلثون ﴾ والفاء فيه فذلكة وهو اجمال بعد التفصيل

﴿ الباب الثالث ﴾ اى من الابواب الثلثة التى هى اجزاء الرسالة ﴿ فى الاعراب ﴾ اصله مصدر من اعرب يعرب ومعناه الايضاح يقال اعربته اى اوضحته وهمزته للتعدية او الصيرورة والمعرب اسم مكان فانه صفة لاسم يوجد فيه

زيد ثوبه) فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع ويتشوق الى ذكر الشئ
الذى سلب عنه فانه لا يحمل على انه سلب ذاته بل يحمل على ما يحيط به
من جلده او ثوبه وغيرهما مما يحويه وقوله بحيث ينتظر الخ اشارة الى انه
لا يكفيه مطلق الملابسة بل يشترط فيه انتظار السامع وتشوقه الى ذكر
الثانى فان قوله جاءنى زيد غلامه ليس ببدل اشتمال مع ان بينهما ملابسة
بالمالكية والمملوكية فان النفس لا تنتظر الى ذكر غلامه بعد ذكر جاءنى زيد
بل هو بدل الغلط (وبدل الغلط) اى والرابع بدل الغلط واضافة البدل الى
الغلط من قبيل اضافة المسبب الى السبب اى بدل يكون سببه غلط المتكلم
(ان كان ذكر المبدل منه غلطا نحو رأيت رجلا حمارا ولا يقع) اى بدل
الغلط (فى كلام الفصحاء بل يوردونه ببل) اى لا يقع قصدا وان وقع نسيانا
يوردونه بلفظ بل الاضرابية على طريق العطف ومما نسبه به الشارح
ان الضمير المستتر فى لا يقع ان كان راجعا الى بدل الغلط مطلقا اى سواء كان
قصدا للايهام او نسيانا او غلطا صريحا فلا يصح الحكم بانه لا شئ منه غير
واقع فى كلام الفصحاء لانه يقع بعضه كما عرفت من اقسامه وان كان راجعا
الى البدل الغلط صريحا فيصح قوله انه لا يقع فانه غير واقع فى كلامهم
لكن يبقى حينئذ القسم الذى يقع قصدا للايهام ثم قال فالوجه ان يختار عبارة
البيضاوى اى فى متن الامتحان فانه قال والا فبدل غلط يعنى انه ان لم يكن بدل
الكل ولا بدل البعض ولا بدل الاشتمال فهو بدل الغلط سواء وقع فى كلامهم
او لا فعنى بدل الغلط عنده ماليس ببدل الكل ولا ببدل البعض ولا ببدل الاشتمال
(ويجب وصف النكرة) واضافة الوصف من قبيل اضافة المصدر الى
مفعوله وقوله (من المعرفة) متعلق بالمبدلة وهو صفة النكرة وقوله
(بدل الكل) بالنصب مفعول مطلق لبيان النوع يعنى اذا اريد ان يجعل
النكرة المحضة بدلا من المعرفة بدل الكل من اقسام البدل يجب توصيف تلك
النكرة بصفة (نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة) فان ناصية فى هذه
الآية وصف بكاذبة لوقوعه بدلا من الناصية المعرفة وفى هذا اشارة الى انه
لا يلزم مطابقة البدل للمبدل منه فى التعريف والتنكير كما فى النعت وانما وجب
ذلك لان البدل لما كان مقصودا بالنسبة كان حقه ان يكون اشرف من المبدل
منه فيكون نكارته اخس من المبدل منه المعرفة فحينئذ وجب ان يوصف حتى
يكون نكرة مخصصة ليكون جابرا لما فيه من النكارة المحضة وانما اختص

غير مقصود منه واما المعطوف بحرف الاضراب فلا فرق بينه وبين بدل الغلط المعتبر عند الفصحاء الافى وجه التدارك يعنى انهم لما تداركوا فى توجيه الدفع لغلطهم عزموا الى طريق العطف ببل فانهم قالوا بدل الغلط ثلثة اقسام ذكر المبدل منه عن قصد ثم ايهام الغلط وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى ويسمى بدل بداء نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق لسانك الى رجل ونسيان المقصود وسبق اللسان الى غيره ثم التذكر والتدارك ولا يقع الاخيران فى كلام الفصحاء وان وقع فى كلامهم فحقه الاضراب عن المغلوط فيه ببل كذا نقله الشارح عن الامتحان ثم قال نقلا عنه ايضا فالفصحاء يزيدون بل فيصير اضرابا يعنى داخلا فى نوع العطف والاوساط لاى لا يزيدون بل فيصير بدل غلط انتهى ﴿ واقسامه ﴾ اى اقسام البدل ﴿ اربعة ﴾ اى بالاستقراء وقوله ﴿ بدل الكل ﴾ بالرفع خبر لمبتدأ محذوف واضافة البدل الى الكل بيانية اى القسم الاول بدل هو الكل ﴿ من الكل ﴾ وهو المبدل منه وقوله ﴿ ان صدقا على واحد ﴾ جملة شرطية حذف جزاؤه بقرينة ما سبق اى ان صدق البدل والمبدل منه على شئ واحد فهو بدل الكل من الكل ﴿ نحو جاءنى زيد اخوك ﴾ فان زيدا واخوك صدقا على شخص واحد والمعتبر فى بدل الكل اصطلاحا صدقهما على معنى واحد سواء لم يكونا مترادفين او متساويين كما فى هذا المثال او كانا مترادفين نحو جاءنى انسان بشر او متساويين نحو جاءنى انسان ناطق ﴿ وبدل البعض من الكل ﴾ اى والقسم الثانى منه بدل هو البعض من الكل ﴿ ان كان ﴾ اى مدلول البدل ﴿ جزء المبدل منه ﴾ اى جزء من مدلول المبدل منه فى الخارج كما كان جزأ فى الذهن ﴿ نحو ضربت زيدا رأسه وبدل الاشتمال ﴾ اى والثالث منه بدل الاشتمال اى بدل يكون سببه فى الغالب اشتمال احدهما للآخر وان كان فى بعض الاستعمال يكون شيئا آخر وهذا كاف فى وجه التسمية ﴿ ان كان بينهما ﴾ اى بين الاسم البدل وبين المبدل منه ﴿ تعلق بغيرهما ﴾ اى بغير الكلية والجزئية ﴿ بحيث تنتظر النفس ﴾ اى نفس السامع ﴿ بعد ذكر الاول ﴾ اى بعد ذكر المبدل منه وقوله ﴿ وتتشوق الى الثانى ﴾ وهو البدل وانما قال وتتشوق بالتأنيث لان المستتر تحته راجع الى النفس وقد عرفت ان المسند الى ضمير المؤنث يجب تأنيثه واما اذا اسند الى الظاهر المؤنث الغير الحقيقى فيستوى تذكيره وتأنيثه كما كان فى ينتظر ولعل هذا من عطف الخاص على العام لان كل تشوق انتظار ولا عكس والله اعلم ﴿ نحو سلب

(زيد)

ان يكون عطف تفسير وبيان لمعنى الاتباع فيكون جملة لاتتقدم ناظرا الى تفسير الاتباع وجملة ولاتذكر ناظرا الى بيانه والله اعلم ﴿ واذا اكد المضمر المرفوع المتصل ﴾ اى اذا اريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل سواء كان متصلا بارزا او مستكنا ﴿ بالنفس والعين ﴾ اى بلفظ نفسه او بلفظ عينه ﴿ اكد اولا بمنفصل نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه ﴾ فان نفسه في هذا المثال وقع تأكيدا معنويا للضمير المرفوع المتصل المستتر تحت ضرب والراجع الى زيد فاكد اولا بالضمير المنفصل الذى هو هو ومثال البارز نحو ضربت انت نفسك او عينك وانما وجب ذلك لانه اذا قيل فى صورة المستتر زيد ضرب نفسه يتوهم ان نفسه فاعل ظاهر له ويلتبس به ولدفع هذا اللبس اكداولا بمنفصل واما فى صورة البارز فلا التباس فيه فان نفسه فى نحو ضربت نفسه لايحتمل كونه فاعلا مع ظهور الضمير لكنه حمل صورة البارز على صورة المستتر واما تأكيد المرفوع المتصل باجمع وكل فلا يحتاج ذلك الى التأكيد بالمنفصل لانه لاالتباس فيه لكون هذين اللفظين موضوعين معينين للتأكيد ولايحتملان غيره حتى يلتبسا بالفاعل بخلاف نفسه وعينه وكذا لايتصور الالتباس فى نفسه وعينه فانهما اذا كانا بمعنى ذاته لايكونان الاتأكيدين كذا نقل عن الفاضل العصام واجاب عنه الشارح بان الالتباس ليس فى انهما تأكيدان او فاعلان بعد تعينهما فى ذلك المعنى بل لالتباس فى انهما هل كانا معنيين فى ذلك المعنى فتعينا للتأكيد او لم يكونا معنيين فيه حتى يلتبسا بالفاعل لكونهما فى غير معناه وانما خص ذلك بالمرفوع المتصل فانهما اذا كانا تأكيدين للضمير المنصوب نحو ضربتك نفسك او للضمير المجرور نحو مررت بك نفسك فلا التباس فيه ولاوجه لحملهما ايضا لعدم كونهما مرفوعا متصلا ﴿ والرابع ﴾ اى والتابع الرابع من التوابع الخمسة ﴿ البدل وهو ﴾ فى اللغة الخلف عن الشئ يقال زيد بدل من عمرو اى خلف منه وفى الاصطلاح ﴿ المقصود بالنسبة ﴾ اى الاسم الذى يكون مقصودا بنسبة الشئ الذى نسب الى المتبوع بحيث لو لم يقصد ذلك لم يذكر المتبوع ولم ينسب اليه شئ وقوله ﴿ دونه ﴾ ظرف مستقر حال من الضمير المستتر فى المقصود والضمير المجرور راجع الى المتبوع فقوله بالنسبة شامل لجميع التوابع وقوله دونه اى مجاوزا ذلك الاسم الذى قصد يخرج ماعدا المعطوف بحرف الاضراب فان المقصود فى باقى التوابع هو المتبوع والتابع وقوله دونه خص المقصود بالتابع بشرط كون المتبوع

اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لانحو رجال ودراهم لانهما ليسا بمعلوم المقدار ﴿ وهو ﴾ اى الاسم الذى يكون تأكيدا معنويا ﴿ نفسه وعينه ﴾ اى لفظهما وهما بمعنى ذاته ﴿ وكلاهما ﴾ اى لفظ كلاهما للمذكر ﴿ وكلتاهما ﴾ اى ولفظ كلتاهما للمؤنث ﴿ وكله ﴾ اى ولفظ كله ﴿واجمع واكتع وابتع وابصع﴾ بالصاد المهملة او بالضاد المعجمة ﴿وهذه الثلثة﴾ وهى اكتع وابتع وابصع ﴿ اتباع لاجمع ﴾ اى للفظ اجمع ﴿ ولاتتقدم ﴾ اى هذه الثلثة ﴿ عليه ﴾ اى على اجمع اذا استعملت معه ﴿ ولاتذكر ﴾ اى لاتستعمل هذه الثلثة ﴿ بدونه ﴾ اى بغير ذكر اجمع ﴿ فى الفصيح ﴾ اى فى الاستعمال الفصيح واما فى غير الفصيح فتذكر بدونه اما نفسه وعينه فيؤكد بهما الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث واختلافهما باختلاف صيغتهما وضميرهما فتقول فى المفرد المذكر جاءنى زيد نفسه وفى المفرد المؤنث جاءتنى هند نفسها وفى تثنية المذكر جاءنى الزيدان انفسهما وفى تثنية المؤنث جاءتنى الهندان انفسهما وفى جمع المذكر جاءنى الزيدون انفسهم وفى جمع المؤنث جاءتنى الهندات انفسهن وقس عليه عينه * ومن خواصهما جواز جرهما بالباء الزائدة تقول جاءنى زيد بنفسه وبعينه واما كلاهما وكلتاهما يؤكد بهما المثنى نحو جاءنى الرجلان كلاهما وجاءتنى المرأتان كلتاهما لكون معناهما مثنى واما لفظهما فمفرد تقول كلاهما قائم واما كله فيؤكد به الواحد والجمع مطلقا ويختلف باختلاف الضمير المضاف اليه فتقول قرأت الكتاب كله وقرأت الصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجوارى كلهن واما اجمع فيؤكد به الواحد والجمع باختلاف الصيغ تقول اخذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء وجاءنى القوم اجمعون وجاءتنى النساء جمع وكذا اكتع وابتع وابصع وهن بمعنى اجمع ولايؤكد بلفظ كل واجمع الامايفترق اجزاؤه حسا نحو اخذت المال كله او اجمع او حكما نحو اشتريت الجارية كلها او جمعاء لان الكلية والاجتماع لايتصوران الافى ذى اجزاء يصح افتراقهما حتى تكون فائدة فى التأكيد بهما * واعلم ان قوله ولاتتقدم وقع فى نسخ الكافية بالفاء فتكون تفسيرية اى تفسير المعنى الاتباع لان تابع الشئ من شانه ان لايتقدم على متبوعه فلا اشكال فيه واما فى هذا الكتاب وقع بالواو فيلزم فيه ان يوجه بتوجيه ولذا قال الشارح فقوله ولاتتقدم عليه ولاتذكر بدونه معطوف على قوله وهذه الثلثة اتباع على

(ان يكون)

او بحرف مقدر يدل عليه ماقبل العاطف (والثالث) اى الثالث من الخمسة (التأكيد) بهمزة ساكنة من اكد يؤكد وفى مختار الصحاح ان الافصح التوكيد بالواو ومعناهما التقرير فى اللغة (وهو) اى التأكيد الذى يقال له فى الاصطلاح مايقرر المتبوع (قسمان لفظى) اى احدهما لفظى اى يقرر لفظ المتبوع كما يقرر معناه (وهو) اى التأكيد اللفظى (تكرير اللفظ الاول) اى لفظ المتبوع وذلك اما بتكرير عين الاول نحو زيد زيد او بتكرير موازن الاول نحو حسن بسن ولكن شرط فى الاخير موافقة الحرف الاخير وقوله (او مرادفه) تقسيم للمحدود وهو اما مرفوع معطوف على تكرير او مجرور معطوف على اللفظ والمعنى على الاول ان التأكيد اللفظى نوعان احدهما مكرر اللفظ الاول والثانى مرادف اللفظ الاول وعلى الثانى ان احدهما تكرير اللفظ الاول والثانى ذكر مرادف اللفظ الاول وقوله (فى الضمير المتصل) ظرف مستقر صفة للمرادف اى المرادف الواقع فى الضمير المتصل نحو ضربت انا وزيد فان لفظ انا ليس بمكرر اللفظ الاول بل مرادفه لكونهما موضوعين للمتكلم وحده (ويجرى) اى يقع التأكيد اللفظى (فى الالفاظ كلها) يعنى سواء كان اسما مفردا او فعلا او حرفا او مركبات لكن المراد ههنا هو الاسم المفرد المكرر لان التأكيد الاصطلاحى لايطلق الا عليه بان يكون الضمير المستتر فى قوله يجرى راجعا الى مطلق التكرير لا الى التكرير الخاص الذى هو التأكيد الاصطلاحى او بان يراد بالالفاظ نوع الاسماء مجازا بقرينة كون التأكيد المذكور من المفردات كذا ذكره فى الشرح جوابا عن اعتراض المصنف لابن الحاجب فقوله (نحو جاءنى زيد زيد) مثال للتأكيد اللفظى الذى هو المراد ههنا (وضربت انت) مثال للتأكيد اللفظى الذى هو مرادف اللفظ الاول (وضرب ضرب زيد) مثال للفعل الذى يكون مكررا ويقال له التأكيد لكن لا اصطلاحا ويقال التأكيد ايضا للحرف المكرر نحو لا لا او نعم نعم فى جواب اقام زيد (وزيد قائم زيد قائم) مثال للجملة المكررة التى يقال لها التأكيد ايضا ولكن لايطلق التأكيد الاصطلاحى الا على المثالين الاولين وقوله (ومعنوى) معطوف على قوله لفظى اى القسم الثانى منه معنوى اى يقرر معنى المتبوع فقط (هو) اى التأكيد المعنوى (مخصوص بالمعارف) يعنى انه لايجرى فى كل الالفاظ كاللفظى بل هو مختص بالاسماء التى تكون معرفة اما بالاضافة او بغيرها ولا يجرى فى الاسماء النكرات باتفاق البصريين واما الكوفيون فيجوزون تأكيد النكرة بما عدا النفس والعين

قائما او بقائم و عطفنا قولنا ولا ذاهبا عمرو على خبر ماالمشبهة بليس لايجوز في لا ذاهب الا الرفع على انه خبر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر فانه لو نصب على تقدير ان يكون معطوفا على قائما او جر على تقدير ان يكون معطوفا على بقائم يكون ممتنعا لخلو المعطوف عن الضمير العائد الى اسم ما وهذا هو المراد بهذا القول و ليس المراد به ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لايجوز عطف المعرفة على النكرة و بالعكس ولا عطف المفرد على المثنى والمجموع و بالعكس وهذا ملخص ماذكره الشارح ﴿ ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد بالاتفاق نحو ضرب زيد عمرا و بكر خالدا ﴾ حيث عطف بحرف واحد وهو الواو كلمة بكر على زيد وكلمة خالدا على عمرا وهما معمولان لعامل واحد وهو ضرب وانما جاز هذا فانه قدسبق ان حرف العطف قائم مقام عامل وقيام الواحد مقام الواحد جائز عقلا ﴿ ولا يجوز ﴾ اى لا يجوز عطف شيئين بحرف واحد ﴿ على معمولى عاملين مختلفين ﴾ فانه يلزم منه ان يقوم الواحد مقام العاملين وقوله ﴿ الاعند تقدم الجار ﴾ استثناء مفرع اى لايجوز ذلك فى كل وقت الاوقت كون العامل الجار مقدما على غيره وقوله ﴿ على رأى ﴾ خبر مبتدأ محذوف اى هذا الجواز كائن على رأى بعض و قوله ﴿ نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو ﴾ فان قوله والحجرة بالجر معطوف على الدار المجرور بفى وقوله عمرو بالرفع معطوف على زيد المرفوع بالعامل المعنوى وهذا عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى العاملين المختلفين وانما قال على رأى فان فى هذا اربعة اقوال على مافى شرح التسهيل احدها عدم الجواز الا اذا كان احد العاملين جارا واتصل المعطوف بالعاطف سواء كان المجرور مقدما نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو اومؤخرا كما فى نحو فى الدار زيد وعمرو والحجرة او انفصل المعطوف من العاطف بلا نحو ما فى الدار زيد ولا الحجرة عمرو ونحو مازيد بقائم ولاقاعد عمرو والثانى انه يجوز مطلقا وهو الذى نسبه ابن الحاجب الى الفراء والفارسى الى قوم من النحويين ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم والثالث الجواز بشرط تقدم المجرور فى المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الاعلم الشنترى وابن الحاجب والرابع المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجمهور وقالوا فى المثال المذكور ان الحجرة ليس جره لكونه معطوفا على فى الدار بل هو مجرور بمضاف محذوف

فى بئى فاعيد الباء فى الاول ولفظ بين فى الثانى وانما قال المضمر المجرور ولم يقل على المجرور فان العطف على المظهر المجرور جائز بلا اعادة الجار فيجوز ان يقول مررت بزيد وعمرو وان اعيد فى بعض المواضع لنكتة آخر وانما وجب اعادة الجار فيه لانه لما احتاج الجار فى وجوده الى الضمير المجرور واحتاج الضمير المجرور ايضا الى الجار فى وجوده لانه لايتصور فيه وجوده منفصلا لانحصار الضمير المجرور على المتصل اتصل احدهما بالاخرى اشد الاتصال وكانا كواحد فتوهم العطف على بعض حروف الكلمة اشد توهم بخلاف الفعل مع مرفوعه المتصل فانه ليس فيه هذا الاتصال فلذا يجوز العطف فيه مع الفصل بخلاف هذا فانه لايجوز عطفه بغير اعادة الخافض ولو مع فصل * ثم اختلف البصريون والكوفيون فقال البصريون لا يجوز بغير اعادة الخافض فى حالة الاختيار ويجوز فى حالة الاضطرار وقال الكوفيون يجوز فى الحالتين مستدلا بالاشعار ﴿ والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما ﴾ اى فى الحكم الذى ﴿ يجب ﴾ اى ذلك الحكم فى المعطوف عليه ﴿ ويمتنع ﴾ اى لايجوز ذلك الحكم وقوله ﴿له﴾ متعلق لاحد الفعلين على طريق التنازع والضمير المجرور راجع الى المعطوف عليه والمراد من قوله فيما يجب ويمتنع هى الاحوال التى يجب ان تعرض له اويمتنع عروضها له بالنظر الى الغير فقط اوبالنظر الى الغير والى نفسه مثلا اذا وقع المعطوف عليه صلة لموصول وكان المعطوف ايضا جملة يجب ان يوجد فى المعطوف عائد الى الموصول كما يجب ذلك فى المعطوف عليه مثلا اذا قلنا جاءنى الذى ضرب وقعد يجب ان يكون فى جملة قعد ضمير راجع الى الموصول ويمتنع عكسه وهو ان لايوجد عائد فى المعطوف فى نحو جاءنى الذى ضرب وقعد عمرو لان سبب وجوب العائد فى المعطوف عليه كونه صلة وهذا السبب موجود فى المعطوف ايضا واما اذا كان سبب العروض لاحدهما غير واقع للآخر فلايكون كذلك كما اذا قلنا يازيد وعطفنا عليه والحارث فان دخول لام التعريف يمتنع فى المعطوف عليه للزوم اجتماع آلتى التعريف وهذا السبب غير موجود فى المعطوف لعدم حرف النداء فيه واذا عطف عليه وعمرو يكون ايضا مبنيا لوجود سبب البناء فيه ايضا واذا عطف عليه نحو عبدالله يكون منصوبا لعدم وجود سبب البناء فيه لكونه مضافا وكذا اذا قلنا مازيد

لان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه شئ يكون العطف كعطف كلمة على بعض حروف الكلمة و لما اكد ذلك بمنفصل ظهر كون ذلك الضمير منفصلا فى الحقيقة و انما لم يجز العطف على ذلك التأكيد لانه لو عطف عليه يكون ذلك المعطوف تأكيدا ايضا و ليس كذلك و انما جاز تركه عند الفصل فقالوا فى وجهه انه حينئذ يطول الكلام فيحسن الاختصار و ضعف المصنف هذا الوجه فى الامتحان فقال و فيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما فى قوله تعالى * ولا آباؤنا * فالقول بحصول الطول به حتى يغنى عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكروه استحسانى فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا من التأكيد لما كفى كان ماذكر فى التأكيد مما لايغنى انتهى وقال الشارح بعد نقله مافى الامتحان فالوجه انهم التزموا الفصل بالتأكيد او غيره ليحصل به اى بالفصل النقصان فى التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض مزية لاستقلاله انتهى حاصله ان التزامهم الفصل فى جواز عطف المستقل الى غير المستقل ليحصل فى المعطوف المستقل نقصان يقابل مزية استقلاله لبعد حصل بالفصل حتى يساوى المعطوف والمعطوف عليه فى الناقصية فنقصان المعطوف عليه عدم استقلاله ونقصان المعطوف بعده عن متبوعه فحينئذ وجب فصله اما بتأكيده كما فى الصورة الاولى اوبغيره كما فى الصورة الثانية ولكن للفصل بالتأكيد فائدة اخرى وهى اعلام بان ماظن انه جزء غير مستقل ليس فى محله لان مارادفه مستقل ليس بجزء من شئ * فان قيل ان البدل من المتصل وعطف البيان منه والتأكيد كالمعطوف بالحروف فلم اشترط فى المعطوف ان يكون مفصولا ولم يشترط ذلك فى غيره حتى يجوز التأكيد والبدل والبيان بلا فصل * قلنا الفرق بينه وبين الثلثة ان المعطوف مستقل لفظا ومعنى بخلاف الثلثة فانها وان كانت مستقلا لفظا لكنها غير مستقل معنى لانه يجوز ترك الثلثة فى افادة المقصود ولايجوز ترك المعطوف كذا فى الشرح ﴿ واذا عطف ﴾ اى اذا اريد عطف شئ ﴿ على المضمر المجرور اعيد الخافض ﴾ اى وجب اعادة الجار الذى جر المعطوف عليه من حرف جر اواسم مضاف مثال الاول ﴿ نحو مررت بك وبزيد ﴾ ومثال الثانى قوله ﴿ والمال بينى وبينك ﴾ فان بزيد فى الاول اريد عطفه على المضمر المجرور الذى فى بك وقوله بينك اريد عطفه على الياء المتكلم المضاف اليه

(فى)

من قوله ماجاءنى زيد بل عمرو هو نفى الحكم عن عمرو على الرأى الاول ونفيه عن زيد واثباته لعمرو على الرأى الثانى (ولكن) وهى امافى عطف المفرد او فى عطف الجملة فان استعملت فى الاول يكون للاثبات بعد النفى نحو ماقام زيد لكن عمرو فيكون نقيض لا وان استعملت فى الثانى فى نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ وفى نحو ماجاءنى زيد لكن عمرو قد جاء فيكون نظير بل وقوله (واذا عطف) فعل مجهول ونائب فاعله مستتر راجع الى مصدره وقوله (على الضمير) متعلق بعطف اى اذا اريد العطف بالحروف على الضمير (المرفوع المتصل) سواء كان ذلك الضمير بارزا اومستترا وانما قال المرفوع احترازا عن المنصوب وقيده بالمتصل احترازا عن المرفوع المنفصل فانه ليس فى العطف عليهما شرط وقوله (يجب تأكيده) جواب اذا يعنى يجب تأكيد ذلك المتصل (بمنفصل نحو ضربت انا وزيد) فانه لما اريد عطف زيد على الضمير المرفوع البارز المتصل فى ضربت اكد ذلك الضمير بمنفصل وهو انا فانه مرادف تاء ضربت لدلالة كل منهما على المتكلم وهذا مثال البارز واما مثال المستتر فنحو زيد ضرب هو وغلامه وكذا قوله تعالى اسكن انت وزوجك ومما يجب ان يعلم ان قوله اذا عطف شرط وقوله يجب جزاؤه فالشرط يجب ان يكون مقدما على الجزاء مع ان الامر ههنا بالعكس فان التأكيد مقدم على العطف والسر فيه ان الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده فى الخارج فيكون معنى كون الشرط سببا للجزاء كونه سببا بحسب الذهن لا بحسب الخارج فانه فى الخارج بعكسه ولذا يفسر الشرط فى مثله بالارادة كقوله تعالى * اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم * فمعناه فى الحقيقة اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم اولا وقبل الاقامة وايضا معناه فى هذا المقام يجب اولا وقبل العطف تأكيده لكن لا يحتاج الى هذه القيود على هذا التوجيه هذا ملخص ماذكره الشارح وقوله (الا ان يقع) استثناء مفرغ متعلق بيجب وظرف له وقوله (فصل) اى يجب ذلك التأكيد فى كل الاوقات الا وقت وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه (فيجوز تركه) اى يجوز حينئذ ترك التأكيد واتيانه وانما قال فصل ولم يقل ان يقع الفصل ليدل التنكير على التقليل اى فصل قليل سواء كان ذلك الفاصل قبل حرف العطف او بعده كقوله تعالى * ما اشركنا ولا اباؤنا * فانه كفى فيه فصله بلا والمراد بالوجوب ان يكون التركيب غير قبيح عند اهل لغة العرب فانه لو استعمل التركيب بتركه يكون قبيحا عندهم وانما وجب ذلك

ونحو والله ثم والله (وهى) اى تلك الحروف العشرة (الواو) وهى للجمع مطلقا (والفاء) وهى للجمع مع الترتيب بلا مهلة وتراخ (وثم) وهى للجمع مع الترتيب بمهلة وتراخ (وحتى) وهى ايضا للجمع مع الترتيب بمهلة لكن الفرق بينها وبين ثم ان المهلة التى دلت عليها حتى اقل من المهلة التى دلت عليها ثم وايضا ان المهلة فى حتى ذهنية وفى ثم خارجية وايضا ان المعطوف بحتى جزء قوى من المتبوع نحو مات الناس حتى الانبياء اوجزء ضعيف منه نحو قدم الحجاج حتى المشاة وانما يستعمل فيه ليصلح الاستعمال على اصل وضعها وهى الغاية لان المتبوع اذا انتهى الى اقوى اجزائه او اضعفها يفيد قوة فان اسناد الموت الى الناس يفيد قوة بانتهائه الى اشرف الناس وايضا اسناد القدوم الى الحجاج يفيد قوة بانتهائه الى اضعفهم وانما يكون المهلة ههنا ذهنية لا خارجية كما عرفت لان المقصود منه دلالة الفعل بانتهائه الى اقوى اجزائه او اضعفها على شموله جميع اجزاء الكل لانه يدل على تعلقه اولا بالمتبوع ثم بعد مهلة بالتابع فى نفس الامر كذا فصله الشارح (واو واما وام) هذه الثلثة لاحد الامرين او الامور مبهما غير معين عند المتكلم. وهذا هو المعنى المشترك بين الثلثة واما الفرق بين الثلثة فهو ان او واما قد يجيئان للتفصيل فيكونان حينئذ للمعين عنده بخلاف ام فانها للابهام مطلقا وهى اما متصلة او منقطعة فالاولى تستعمل فيما علم ثبوت احد الامرين عند المتكلم بلا تعيين فيطلب التعيين فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو فلا يجاب عنه بنعم ولا بلا بل يجاب عنه بتعيين احدهما فيقال زيد او يقال عمرو او يجاب بتعيين كليهما فيقال زيد وعمرو او يجاب عنه بنفيهما فيقال لا زيد ولا عمرو وايضا ان المتصلة لازمة للهمزة ولو تقديرا بان يلى احد المتساويين الهمزة ويلى الآخر الذى هو المعطوف ام والثانية للاضراب عن الاول مع الشك فى الثانى فيستعمل فى الخبر نحو انها لابل ام شاء ويستعمل فى الاستفهام ايضا نحو ازيد عندك ام عمرو عندك (ولا) وهى لنفى ما وجب للاول نحو جاءنى زيد لا عمرو (وبل) وهى للاضراب والفرق بينهما ان لا لازمة للايجاب اى تجئ بعده لا بعد النفى واما بل فيستعمل بعد الايجاب نحو جاءنى زيد بل عمرو وبعد النفى نحو ماجاءنى زيد بل عمرو وهى اذا استعملت بعد الايجاب يكون لصرف الحكم عن الاول وجعله كالمسكوت عنه واثباته للثانى بالاتفاق واما اذا استعملت بعد النفى يكون لصرف حكم النفى عن الاول وجعله كالمسكوت عنه كما فى الاثبات على رأى ولصرفه عن الاول واثباته لما بعده على رأى آخر فالمقصود

(من قوله)

السوق ولا باشتراء كل اللحم ولا يراد به ايضا السوق واللحم المعهودين فانه
لاقرينة للعهد الخارجي من القرائن الثلثة المذكورة فقوله (وبحرف النداء) معطوف
على قوله باللام اى النوع الخامس المعرف باللام والمعرف بحرف النداء لكن
لامطلقا بل (اذا قصد به معين نحو يارجل) فانه اذا لم يقصد به معين يكون
نكرة نحو يا رجلا وهو فى الاول مبنى على مايرفع به ومنصوب محلا
وفى الثانى هو منصوب لفظا وزعم المتقدمون انه داخل فى المعرف
باللام بناء على ان اصله ياايها الرجل ولم يسلك المصنف مسلكهم
بل سلك مسلك المتأخرين ولذا ذكره مستقلا (والنوع السادس) اى النوع
السادس من المعارف الستة الاسم المعرف (المضاف الى احد هذه الخمسة)
وقوله (اضافة معنوية) مفعول مطلق للمضاف وبيان لنوع الاضافة وهذا
قسمان احدهما ماهو المضاف الى احد الخمسة بلا واسطة (نحو غلام زيد)
والآخر ماهو المضاف بواسطة مضاف آخر بان يكون مضافا الى مضاف اضيف
الى احد الخمسة نحو اخذت يد غلام زيد ولكن هذا ان لم يتوغل المضاف فى
الابهامية وهو لفظ مثل وغير فانهما اذا اضيفا الى معرفة لايكونان معرفة ايضا
الا اذا اضيف لفظ غير الى احد الضدين الذى ليس له ضد آخر نحو الحركة
غير السكون وكذا لفظ مثل اذا لم يكن له آخر نحو زيد مثل عمرو فانهما معرفتان
بالاضافة وايضا لايلزم من هذا الكلام صحة الاضافة الى كل من افرادها فانه
لاتصح الاضافة الى المعرف بالنداء ولا الى لفظ ماذا وانما قيد الاضافة بالمعنوية
فانه قد سبق ان الاضافة اللفظية لاتفيد الاتعريفا (والثانى) اى التابع الثانى
من التوابع الخمسة (العطف بالحروف) وانما قيده بها احترازا عن عطف البيان
(وهو) اى العطف بالحروف (تابع يتوسط بينه) اى بين ذلك التابع
(وبين متبوعه) اى وبين متبوعه ذلك التابع (احد الحروف العشرة) اى
احد الحروف العشرة التى وضعت لمجرد العطف وانما قيد به ليخرج عنه الواو
التى تتوسط بين الصفة والموصوف كقوله تعالى * وما اهلكنا من قرية الا ولها
كتاب معلوم * لان قوله لها كتاب جملة اسمية مجرورة محلا على انها صفة قرية
ودخلت الواو بينهما لالصاق الصفة لموصوفها لا لعطفها عليه لانه لوكان
كذلك لزم اجتماع التابعين فى كلمة واحدة باعتبار واحد وهو ممتنع للزوم اجتماع
المؤثرين فى اثر واحد ويقال لها واو اللصوق وكذا يخرج منه الفاء الواردة
للتأكيد والمقصود منه ليس العطف بل مجرد التدرج والارتقاء نحو بالله فبالله

فيه اولى كذا ذكره فى الشرح ملخصا ﴿ ومن ﴾ معطوف على ماقبله اى احد
الموصول لفظ من ﴿ وما ﴾ فالاول والثانى يجوز ان يكون للعاقل وغيره
لكن يستعمل من للعاقل حقيقة ولغيره مجازا ويستعمل ما لغير العاقل فى الغالب
وللعاقل قليلا ويستعمل ايضا فى صفات العاقل وللامر الذى يبهم حاله
وايضا يستوى فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ﴿ واى ﴾
اى واحد الموصول اى للمذكر ﴿ واية ﴾ للمؤنث ﴿ والالف واللام ﴾ اى
مجموع الالف واللام وهو معطوف على ماقبله من القريب اوالبعيد وقوله
﴿ فى اسم الفاعل والمفعول ﴾ ظرف مستقر على انه صفة اى الكائنان ﴿ فى اسم
الفاعل والمفعول ﴾ وقوله ﴿ بمعنى الذى ﴾ صفة بعد صفة اى الالف واللام
الكائنان فيهما بمعنى الذى اذا كان مدخولهما مذكرا ﴿ اوالتى ﴾ اى اوبمعنى
التى اذا كان مؤنثا ﴿ والنوع الخامس ﴾ اى من المعارف الستة ﴿ المعروف
باللام ﴾ وقوله ﴿ سواء ﴾ بمعنى مستو خبر مقدم وقوله ﴿ كان للعهد ﴾ مع اسمه
وخبره فى تأويل المفرد مبتدأ مؤخر اى كون الالف واللام للعهد او للجنس مستو
وقوله ﴿ نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل ﴾ مثال للعهد وقوله ﴿ او للجنس ﴾
معطوف على قوله للعهد وقوله ﴿ نحو الرجل خير من المرأة ﴾ مثال للجنس
والمراد من العهد هو العهد الخارجى وهو المتبادر عند الاطلاق وهو ماشيربها
الى حصة معينة من ماهية مدخولها ومعلومة عند المتكلم والسامع امابانه
تقدم ذكره لفظا كما فى هذا المثال او ضمنا كما فى قوله تعالى وليس الذكر كالانثى
فانه تقدم الذكر بقوله محررا لان المحرر فى المسجد لايصلح الا اذا كان مذكرا
واما بقرينة الانحصار نحو ركب الامير والمراد من الجنس ماشيربها الى مفهوم
مدخولها فان اريد به نفس مفهوم الجنس مع قطع النظر عن وجوده فى ضمن
الافراد يسمى ذلك لام الحقيقة والافان اريد وجوده فى ضمن كل الافراد
يسمى لام الاستغراق وان اريد وجوده فى ضمن بعض الافراد الغير المعينة
يسمى لام العهد الذهنى فمثال الاستغراق كقوله تعالى * ان الانسان لفى خسر *
اى ان الموجود الذى يوجد فى ضمنه الانسانية وهذا بقرينة الاستثناء بقوله
* الا الذين آمنوا * ومثال العهد الذهنى نحو ادخل السوق واشتر اللحم اى
ادخل مكانا من الامكنة يطلق عليه مفهوم السوق واشتر مأكولا يصدق
عليه مفهوم اللحم وليس المراد منه نفس المفهوم فانه لايدخل فيه ولايتعلق
به الاشتراء ولاالمفهوم الذى فى ضمن كل الافراد فانه لايأمر بدخول كل

(السوق)

وان كان مفرده شاملا له ولغيره (والتى) اى ولفظ التى (للواحدة) اى للمفرد المؤنث (ولمثناها) اى لمثنى الواحدة (اللتان) فى حالة الرفع واللتين فى حالتى النصب والجر (ولجمعها) اى ولجمع التى (اللواتى) بالتاء والياء بعد الالف وبالواو وجاء بحذف التاء والياء معا (واللائى) بالهمزة والياء (واللاى) بالياء دون الهمزة سواء كانت الياء ساكنة او مكسورة وقد قرئ بهما (واللاتى) بالتاء والياء بعد الالف وبلا واو قبله (واللات) بحذف الياء اكتفاء بالكسر (واللوائى) بالهمزة والياء ونقل عن شارح لب الالباب بان الاخيرين جمع الجمع * واعلم ان الالف واللام الذى دخل على لذى ولتى حرف تعريف بالاجماع وانما زيدت فى الموصول مع ان تعريفه ليس من الالف واللام ولم يزد فى الضمائر والاشارة وكون الموصول فى حكم الصفات المشتقة كناصر فى وقوعه اوصافا فيقع وصفا للنكرة والمعرفة كالصفات المشتقة والصفات المشتقة اذا كانت صفة للمعرفة لاتكون الامعرفا بالالف واللام واما الضمائر واسماء الاشارة فلايقعان صفة واما اللام الثانية فاصلية كالياء عند البصريين وزائدة عند الكوفيين زيدت فارقة بين اللام للتعريف وبين الذال التى هى ساكنة فى الاصل والموصول عندهم هو الذال فقط ثم كسرت واشبعت كسرته فتولدت الياء ولم يرتض الفاضل العصام هذا المذهب فقال هذا ممالايجلبه مناسبة فضلا عن شاهد انتهى فعلى هذا يكون القياس ان يكتب بلامين لعدم كون الاولى جزأ منه بل هى كلمة برأسها لكن لكونها لازمة للكلمة عدل عن هذا الاصل فكتبت بلام واحدة مشددة وقوله (وذا) معطوف على الذى اى احد الموصول لفظ ذا وقوله (بعدما) ظرف مستقر صفة بتقدير المتعلق المعرفة اى الواقع بعدما وقوله (للاستفهام) ظرف مستقر ايضا صفة ما اى بعد كلمة ما الكائنة الموضوعة لمعنى الاستفهام وكلمة ما اما بمعنى الذى او بمعنى اى شئ فيجوز فى جواب كل منهما الرفع والنصب فاذا قلت مثلا ماذا صنعت فان كانت بمعنى الذى فاردت ان تجيب بقولك خيرا مثلا يجوز فى لفظ خير الرفع بتقدير الذى صنعته خير والنصب بتقدير صنعت خيرا وان كانت بمعنى اى شئ فالرفع بتقدير مبتدأ محذوف على ان يكون الجواب خبراله والنصب على انه مفعول للفعل وتقدير الاول هو خير وتقدير الثانى صنعت خيرا ولكن لكون الاول مبتدأ كان الرفع فيه اولى ليطابق السؤال ولكون الثانى مفعولا كان النصب

الابعد اراده ولايوجد ايضا فى المفرد فانه لاحكم فيه فضلا ان يكون معلوم الوقوع وهذا هومناط الفرق بين من الموصول والموصوف فانه اذا قلنا لقيت من ضربته فان المتكلم ان اعتقد ان وقوع الضرب معلوم للسامع فهو موصول فيكون معناه ان الانسان الذى علمت وقوع ضربك اياه وان اعتقد انه ليس بمعلوم له فهو موصوف فيكون معناه انى لقيت انسانا مضروبا لك وان كانا بعد ايراد كل منهما معلوماله وهذا هوالمشهور وقال الدماميني والعهد غير لازم بل هو غالب فانه قديراد به الجنس كقوله تعالى * كمثل الذى ينعق بما لايسمع * اى جنس الذى ينعق وقد يبهم الصلة قصدا الى تعظيم الموصول كقول الشاعر * فان استطع اغلب وان تغلب الهوى * فمثل الذى لاقيت يغلب صاحبه * اى فمثل الرجل المبهم الذى لاقيت كذا فى الشرح وانما قال ههنا ضمير عائد ولم يقل عائد لكون الضمير اصلا فى الربط وغالبا فى ربط الصلة وقال صاحب التسهيل اما ضميرا وخلفه قال الدماميني فى شرحه المراد به الظاهر كقوله * ايارب ليلى انت فى كل موطن * وانت الذى فى رحمة الله اطمع * اى وانت الذى فى رحمته وقال ابوعلى ومن النحاة من لايجيزه وقال بعضهم هو سيبويه فانه لايجيزه فى الخبر وفى الصلة اولى وقال فى الامتحان وتفسير العائد بالضمير لانه عام كعائد المبتدأ ومماينبغي ان يتنبه ايضا ان الاصل فى كون الضمير عائدا ان يكون غائبا الا اذا كان موصوله اوموصوفه خبرا عن المتكلم او المخاطب نحو قول على رضى الله عنه * انا الذى سمتنى امى حيدره * ونحو انت الذى قلت هذا اذا لم يكن الموصول او الموصوف مخبرا عنه باحد من المتكلم او المخاطب واما اذا كان كذلك فلا يجوز الا الغيبة نحو الذى قال انا اوانت هو زيد وانما كان كذلك لان فى قوله الذى قلت اغناء عن الاخبار باناوانت وكذا نحو اناحاتم الذى وهب المائتين فانه لايجوز فيه اناحاتم الذى وهبت المائتين واما اذا وجد الضمير ان جازت المعاملة بكل منهما على خلاف الآخر نحو انا الذى قلت وضرب زيدا ﴿ وهو ﴾ اى الموصول ﴿ الذى ﴾ اى لفظ الذى وقوله ﴿ للواحد ﴾ خبر لمبتدأ المحذوف اى هذا اللفظ موضوع للواحد المذكر وقوله ﴿ وللمثناه ﴾ خبرمقدم وقوله ﴿ اللذان ﴾ مبتدأ مؤخر اى ولمثنى الذى لفظ اللذان بالالف فى حالة الرفع ﴿ واللذين ﴾ اى بالياء فى حالتى النصب والجر ﴿ ولجمعه ﴾ اى ولجمع المذكر ﴿ الذين فى الاحوال الثلثة ﴾ اى فى حالة الرفع والنصب والجر وقيده صاحب التسهيل بالعاقل

(وان)

التنبيه عليه فان حرف التنبيه انما يصح دخوله على ما اشير به الى القريب واجيب بانه لم لايجوز ان يكون عدم دخول حرف التنبيه مختصا عند وجود اللام لا عند وجود البدل عن اللام او اجيب بانه جاز دخول اللام قبل النون ورد هذا بانه يلزم حينئذ ان يفصل بين نون التثنية والفه باللام والاصل دخوله بعد تمام الكلمة وقد جاء تانيك وذانيك بابدال النون يا. هذا خلاصة ماذكره الشارح (واما ثمه) بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم وبادخال هاء السكت الساكنة للفرق بينه وبين ثم (وهنا) اى ولفظ هنا بضم الهاء وتخفيف النون (وههنا) وهو بادخال حرف التنبيه عليه (وهنا) بفتح الهاء وتشديد النون والفتح هو الاكثر وجاء بالكسر ايضا (وهنالك) بزيادة اللام وكاف الخطاب (فللمكان) اى المذكورات من ثمه الى هنالك موضوعة للاشارة الى المكان (خاصة) وقوله خاصة لقصر استعمال المذكورات حقيقة واما استعمالها مجازا فيجوز فى غير المكان واما لفظ هنا بالضم والتخفيف فهو لازم الظرفية اما بالنصب او بالجر بمن والى لاغيرهما (والنوع الرابع) اى النوع الرابع من الانواع الستة للمعرفة (الموصول ولابدله) اى للموصول (من صلة جملة خبرية معلومة للسامع) حتى يتم كون ذلك الموصول جزأ من الجملة وحتى يكتسب التعريف من كون تلك الجملة معلومة للسامع وقوله (فيها) خبر مقدم وقوله (ضمير عائد الى الموصول) مبتدأ مؤخر والجملة الاسمية صفة بعد صفة للجملة. اى لابدله من الصلة التى تكون جملة خبرية معلومة للسامع مشتملة على ضمير عائد الى الموصول لربط ذلك الضمير تلك الجملة الى الموصول (ويجوز حذفه) اى حذف ذلك الضمير (عند قرينة) اى عند وجود قرينة فانه لايجوز حذفه منسيا ولو كان حذفه بلا قرينة يكون منسيا وذا لايجوز لكونه جزأ من الجملة وان كان ذلك ضمير مفعول * واعلم ان الموصول قسمان احدهما الموصول الاسمى والثانى الموصول الحرفى مثل ان المصدرية وان المفتوحة المشددة ولا لنفى الجنس والفرق بينهما ان الموصول الاسمى موصول بغيره وهو صلته والموصول الحرفى مايكون غيره موصولا به كذا نقله الشارح عن الفاضل العصام وانما قال معلومة للسامع ليكون اشارة الى ان المراد بكون الموصول معرفة هو ان يكون مضمون صلته معلوما ومعهودا للسامع قبل التكلم وان المتكلم اعتقده كذلك ولو كان فى الواقع غير معلوم له وهذا لايوجد فى الانشاء فانه وان كان له حكم لكنه لايعرف

اى و يقال ايضا فى تثنية المذكر ذانك و فى تثنية المؤنث تانك ﴿ مشددتين ﴾ وقوله ﴿ للبعيد ﴾ حال من الكلمات الاربع اى حال كون الكلمات الاربع بهذه اللغة مستعملة للمشار اليه البعيد وذلك لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى وهذا الوجه كاف فى التوجيه ونقل الشارح وجوها اخر منها ما ارتضاه الرضى واستحسنه الدماميني وهو ان التشديد عوض عن الالف المحذوفة عن المفرد ورده الفاضل العصام بانه لوكان كذلك ينبغى ان تكونا اشارة الى المتوسط لا الى البعيد فانه لايبقى حينئذ حرف يدل على الاشارة الى البعيد * ثم قال ذلك الفاضل فى انتصار هذا المذهب انه قد يقال ان من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء فى القريب و البعيد و المتوسط ثم اجيب عنه بانه لايلزم حمله لهذا الوجه على مذهب غير المبرد فانه لايبعد ان يفيد حرف واحد فائدتين كالالف واللام فى لفظة الله عز وجل وحصر افادة البعد باللام ممنوع لم لايجوز ان يكون ذلك التشديد مفيدا للبعد مع انقلابه عن الالف ومنها ما قاله المبرد ان اصل ذان و تان المشددتين ذانلك و تانلك ثم جعل اللام نونا و ادغم ورده الفاضل المذكور ايضا بانه خلاف الاصل فى باب الادغام فان الاصل فيه جعل الحرف الاول مثل الثانى وهنا ليس كذلك * واجيب عنه بان ذلك ممنوع كيف وقد وجد جعل الحرف الثانى مثل الاول فى مثل اطرد وادمع حيث جعل تاء الافتعال طاء ودالا فيهما مع انه يعدل عن هذا الاصل ههنا للضرورة وهى ان الحرف الثانى * وهو اللام علامة للبعد والعلامة لاتتغير فيضطر الى جعل الاول مثل الثانى مع استفادة مزية الغنة التى هى من صفات النون * ورده ايضا بانه لايجوز الادغام ههنا فان شرط الادغام ان يكون الحرف الاول ساكنا و الثانى متحركا و هذا على خلاف المشهور ههنا لان المشهور ان هذه اللام كانت ساكنة فى الاصل فحركت بالكسر لالتقاء الساكنين وهذا خلف لان مقتضى الادغام وهوكونه متحركا مخالف للتحريك لالتقاء الساكنين * واجيب عنه بانه ان اراد عدم جواز الادغام مع بقاء السكون فسلم لكنه غير مفيد لان الادغام لم يعرض عليه مادام ساكنا بل بعد التحريك وان اراد انه غير جائز بعد التحريك فممنوع لان مثله وقع فى لم يمد مع انه يمكن ان يقول ان هذا اللام لم يكن ساكنا عند الدخول عليه عند المبرد كما ظنه الرضى و الدماميني بل له ان يقول انه دخل عليه بعد تحريكه بالكسر ورده ايضا بان النون الثانى من المشدد لايصح ان يكون بدلا من اللام فانه حينئذ لايصح دخول حرف

القصد بالنسبة من النسب فانه لو قصدت نسبة لكان القصد الى نسبة لا معرفة
وهو ممتنع لان اسم الاشارة من المعارف والمعرفة لا تكون مضافة الى شيء وقيل
ان وجه امتناع وقوع الاسم الظاهر مقامهما وقيل عليه لا نسلم استلزام
امتناع وقوع الظاهر لعدم اسميته فان المتكلم من المضارع نحو افعل ونفعل وقع
تحتهما ضمير مستتر وهو اسم مع امتناع وقوع الظاهر مقامهما لوجوب الاستتار
واجيب بان ضمير المتكلم لما كان مسندا اليه وكان المسند اليه دليلا على الاسمية
حكم عليه بالاسمية وما نحن فيه ليس فيه دليل عليها وضعف الشارح هذا
الجواب بان اللازم على العاقل منها اثبات المقدمة الممنوعة والجواب كلام
على السند واذا عرفت هذا (فيقال) اي اذا كان المشار اليه مفردا مذكرا والمخاطب
كذلك (ذاكَ) بفتح الكاف (ذاكِ) بكسر الكاف اذا كان المخاطب مفردا
مؤنثا (ذاكما) اذا كان مثنى مذكرا كان او مؤنثا (ذاكم) اذا كان جمعا
مذكرا (ذاكن) اذا كان جمعا مؤنثا وقوله (وكذا البواقي) يحتمل ان يكون
المراد منه مثل ما ذكر من اعتبار المخاطب في اواخر بواقي اسماء الاشارة فيكون
المراد من قوله كذا معنى الاشارة وان يكون المراد منه ان البواقي من اسماء
الاشارة مثل لفظ ذا منها في اعتبار الخطاب وتصرفه فالمراد من البواقي لفظة
ذان واولاء بان يقال ذانك وتانك وتلك اي ذاكَ ذاكِ ذاكما ذاكم ذاكن
وفي تثنيتها ذانكَ ذانكِ ذانكما ذانكم ذانكن وفي مفرد المؤنث تاكَ تاكِ
تاكما تاكم تاكن وفي تثنية المؤنث تانكَ تانكِ تانكما تانكم تانكن
وفي جمعهما اولئكَ اولئكِ اولئكما اولئكم اولئكن فاذا اعتبر ثبوت
التثنيتين يصير خمسة وعشرين بضرب الخمسة في الاشارة بالخمسة في الخطاب
(والجمع بينهما) اي ويجوز ان يستعمل بالجمع بين حرف التثنية وكاف الخطاب
وذلك لانه لا مانع في ارادة التثنية مع ارادة بيان حال المخاطب مع ان ذكر
احدهما غير مغن عن الآخر (نحو ذانكما) ثم اراد ان ينقل بعض لغات جاءت
من العرب في بعض الكلمات فقال (وتالك) في تي (وتيك) في اولاء (واولالك)
واصل الاول تيك واصل الثاني اولائك فحذفت الياء في الاول لالتقاء
الساكنين وحذفت الهمزة في الثاني هذا ما في التسهيل ويحتمل ان يكون
اصل الاول تالك بفتح التاء وحذفت الالف من تا لالتقاء الساكنين لكن
قيل وان حذفت الالف منها ولم يحذف في نحو ذلك ختمها وحركت اللام
بالكسر لدفع التقاء الساكنين كما هو الاصل في تحريك الساكن (وذانك وتانك)

حرف التعريف عليهما وكان هذا علامة العلمية احتاج الى ان يقدر العلمية فيهما
حتى يكون الاول غير منصرف بالتأنيث والعلمية ويكون الثانى بالالف والنون
المزيدتين والعلمية وهذا رأى ابن الحاجب والرضى وقال فى الامتحان هذا
هو الحق (والنوع الثالث) اى النوع الثالث من انواع المعرفة (اسماء الاشارة)
وهذا من قبيل اضافة الدال الى المدلول اى اسماء تدل على معنى الاشارة الى شئ
فان كان المشار اليه محسوسة حاضرة حين الاشارة مبصرة بالبصر كان
استعمالها فيه حقيقة فيكون المقام مقام اسم الاشارة وان لم يكن كذلك يكون
المقام مقام ضمير او مقام سائر المعارف واستعمال اسم الاشارة فيه يكون مجازا
من قبيل الاستعارة بان يشبه ذلك بالمشاهد المحسوس فى غاية الظهور نحو تلك
الجنة ونحو ذلكم الله قوله (وهى) مبتدأ وخبره محذوف اى اسماء الاشارة
ماسيذكر وقوله (ذا) مبتدأ وقوله (للمذكر) خبره اى ذا موضوع للمذكر
المفرد (ومثناه) اى تثنية لفظ ذا (ذان) بالالف فى حالة الرفع (وذين) بالياء
فى حالتى النصب والجر (وللمؤنث تا) واصله ذا فقلبت الذال تاء فان العادة ان
يفرق المؤنث عن المذكر بالتاء (وذى) وهى للمؤنث ايضا لكنها بقلب الالف
ياء والياء علامة التأنيث ايضا (وتى) وهذا مقلوب عن تا بقلب الفه ياء مبالغة
للفرق (وته وذه) وهذا بقلب الف تا وذا هاء ساكنة ويجوز كسره بلا ياء
(وتهى وذهى) وهذان بوصل الياء (ومثناه) اى لتثنية المؤنث (تان)
بالالف فى حالة الرفع (وتين) فى حالتى النصب والجر (وجمعهما) اى
وجمع المذكر والمؤنث (ولاء مدا وقصرا) اى بالهمزة بعد الالف وبعدمها
(ويلحق اوائلها) اى اوائل اسماء الاشارة (حرف التنبيه) وهى لفظ ها لانها
تدخل على المفرد * واما اما والا من حروف التنبيه فلا تدخلان على اسماء الاشارة
لان المشهور انهما اختصا بالجملة وانما يلحق لتنبيه على ان المشار اليه مما ينبغى
ان يصغى اليه السمع وايضا انه يلحق ما يشير به الى القريب ولذا لا يجتمع مع اللام
فلا يقال هذلك وهاتلك (نحو هذا) وكذا هاذان وهؤلاء وهذه (ويتصل
باواخرها) اى باواخر اسماء الاشارة (كاف الخطاب) وهذا الكاف حرف
وليس بالكاف التى تتصل بالفعل فان ما تتصل بالفعل اسم وله اعراب واما
ما تتصل باسماء الاشارة حرف وليس له معنى مستقل بل هى لتنبيه على حال
المخاطب من التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع واختلف فى وجه
كونه حرفا فقيل هو عدم امكان جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وقيل هو عدم

(القصد)

(انتن) اى لفظ انتن للجمع المؤنث المخاطبة (انا) اى لفظ انا للمتكلم وحده (نحن) اى لفظ نحن للمتكلم معه غيره * اعلم ان فى ابتداء الضمائر اسلوبين احدهما البدء بالغائب والانتهاء الى المتكلم مع الغير والثانى البدء بالمتكلم ثم بالمخاطب منتهيا الى الغائب فمن اختار الاول كالمصنف نظر الى الترقى من الادنى الى الاعلى فان الاعرف منه هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ومن اختار الثانى كابن الحاجب نظر الى اسلوب التنزل من الاعلى الى الادنى (والقسم الثالث مشترك بين منصوب متصل ومجرور) اى وبين مجرور (متصل) وقد يميز بينهما بما اتصل به من العامل فان كان عامله حرف جر او اسم مضاف فمجرور متصل وان كان ناصبا فعلا كان او حرفا فمنصوب متصل وان اشتبه كالضمير فى قوله الضارب فمشتبه فانه اختلف فى ان لضارب المضاف الى الضمير هل الضمير مفعوله او المضاف اليه وادرج المصنف المشتبه فى احد القسمين (نحو ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربهن) هذا للضمير المنصوب المتصل الغائب والغائبة (ضربكَ) بالفتح (ضربكِ) بالكسر (ضربكما ضربكم ضربكن) وهذا للمخاطب والمخاطبة (ضربنى ضربنا) للمتكلمين (ونحوله) هذا للضمير المجرور المتصل لكونه متصلا الى الجار من له (الى آخره) اى لها لهما لهم لهن لكَ لكِ لكما لكم لكن لى لنا (والقسم الرابع منصوب منفصل وهو) اى المنصوب المنفصل (اياه اياها اياهما اياهم اياهن) وهذا للغائب (اياكَ) بالفتح (اياكِ) بالكسر (اياكما اياكم اياكن) وهذا للمخاطب والمخاطبة (اياى ايانا) وهذا للمتكلم بنوعيه (والنوع الثانى) اى من الستة (العلم) اصله من العلامة وفى الاصطلاح هو مالا يتناوله غيره بوضع واحد جزئى (وهو قسمان علم شخص) اى وضع لشخص مخصوص بملاحظة انه لاوضع لغيره فيكون من قبيل الوضع الخاص والموضوع له الخاص (نحو زيد) فان واضعه لاحظ فى وضع هذا اللفظ بانه لفظ موضوع لهذا الشخص ولا يتناول غيره ولا يرد كثرة زيد فانه بكثرة الواضعين لابكثرة الموضوع له لزيد (وعلم جنس نحو اسامة وسبحان) وانما اورد ههنا مثالين اشارة الى ان علم الجنس قد يكون اسم عين وقد يكون اسم معنى فاسامة مثال للاول فانه علم لجنس الاسد الذى هو من الاعيان الموجودة وسبحان فانه علم للتسبيح بمعنى التنزيه لانه علم لمصدر سبح بمعنى انه قال سبحان الله كذا قيل والتسبيح مصدر اسم معنى لانه عرض غير قار ومعنى كونهما علما لجنس انه يقدر علما كما يقدر العدل فى لفظ عمر فانه لما استعمل غير منصرف ولم يدخل

التعين ووضعهما معا ثم المستعمل اذا اراد ان يطلق لفظا معينا عنده يستعمل ذلك اللفظ الموضوع لذلك المفهوم المعين فيكون التعين معتبرا عند الوضع لاعند الاطلاق والاستعمال ومعتبرا عند المتكلم لانه المستعمل لذلك فقوله جاءنى رجل نكرة لانه غير معين عند المتكلم فانه لوكان معينا لقال جاءنى الرجل واما عند السامع فلا يعتبر علمه لتعينه ثم قال وبعضهم عرفه بانه ماوضع لافادة شئ بعينه واستبعده الفاضل العصام بانه يلزم حينئذ ان يعرف النكرة بانه ماوضع لافادة شئ لابعينه وهذا بعيد فان لنكرة ليس فى وضعها لفظ دال على عدم التعين بل المعتبر فيه عدم التعيين لاتعيين العدم فانه لوكان كذلك يكون مشتركا مع المعرفة فى الوضع للتعيين وانما لم يعدل المصنف فى هذا الكتاب عن هذا التعريف مع تعرضه له فى الامتحان لانه يمكن ان يقال ههنا ان الوضع اعم من الشخصى والنوعى والاشارة المذكورة فى هذه الثلثة وان لم تكن داخلة فى وضعها الشخصى لكنها داخلة فى النوعى فان الاسم مع اللام ومع حرف النداء ومع الاضافة الى المعرفة نوع موضوع لمعين واما ماذكره فى الامتحان فبالنظر الى حمل الوضع على الشخصى الذى هو المتبادر عند الاطلاق وقد اشار العلامة الى هذا السر بقوله والاحسن وهذا ماذكره الشارح ملخصا ﴿والمعرفة ستة انواع﴾ وهذا الحصر استقرائى ايضا ﴿الاول﴾ اى النوع الاول من الستة ﴿المضمرات﴾ فانها يصدق عليها انها موضوعة لمعان معينة من حيث انها معينة باعتبار امر كلى على ما هو رأى المحققين من المتأخرين لاعلى رأى المتقدمين فانها عندهم موضوعة لامر كلى وهو القدر المشترك كما عرفت سابقا ﴿وهى﴾ اى المضمرات ﴿اربعة اقسام﴾ بالنظر الى ماقبله اى الى اتصاله بعامله وانفصاله عنه والى اعرابه اى الى كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ﴿القسم الاول مرفوع متصل﴾ وهذا ماوقع فاعلا او نائب فاعل ﴿وقد سبق﴾ اى قد سبق فى بحث الفاعل ﴿والقسم الثانى مرفوع منفصل وهو﴾ اى المرفوع المنفصل ﴿هو﴾ اى لفظ هو للغائب ﴿هى﴾ اى لفظ هى للمؤنث الغائبة ﴿هما﴾ اى لفظ هما لتثنية الغائب والغائبة ﴿هم﴾ اى لفظ هم للجمع المذكر الغائب ﴿هن﴾ اى لفظ هن للجمع المؤنث الغائبة ﴿انت﴾ اى لفظ انت بالفتح للمخاطب ﴿انت﴾ اى لفظ انت بالكسر للمخاطبة ﴿انتما﴾ اى لفظ انتما لتثنية المخاطب والمخاطبة ﴿انتم﴾ اى لفظ انتم للجمع المذكر المخاطب

مثلا ان واضع زيد لشخص معين لاحظ ذلك الشخص ووضع بازائه لفظ
زيد فالوضع والموضوع له جزئيان بخلاف واضع المضمرات فان واضع
لفظ انا مثلا لاحظ متكلما وحده حال كونه شاملا لكل متكلم كذلك ثم وضع
ذلك اللفظ لمتكلم معين جزئى فالوضع عام والموضوع له خاص فان الموضوع له
فى انا زيد غير الموضوع له فى انا عمرو وكذا الحال فى اسماء الاشارات والموصولات
والحروف والمراد من الوضع لشئ بعينه انه وضع له بذاته المعينة من حيث
انه معين وانما اعتبر هذه الحيثية لئلا يصدق تعريفه على النكرة فان رجلا
مثلا يصدق عليه انه وضع لمفهوم معين مميز عن سائر المفهومات لكن
لما لم يكن القصد فيه الى تعين ذلك المفهوم بل قصد ذات المفهوم لم يكن
وضعه من حيث انه معين ولايلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم بخلاف
الرجل فانه موضوع لهذا المفهوم من حيث انه معين فالذهن لايلتفت
الى مجرد ذلك المفهوم بل يلتفت اليه مع تعينه وبهذا ظهر الفرق بين قولنا
جاءنى رجل وبين ضمير راجع الى رجل بان يقول هو عالم فان المراد بالاول
نفس مفهوم رجل وبضميره الراجع مع تعينه وكذا ظهر بين اسد واسامة
فان المقصود بالاول اسم جنسه من غير تعين وبالثانى اسم جنسه مع التعين
واعلم ان فى تعريف المعرفة والنكرة عبارة اخرى من الافاضل نقلها الشارح
منها مااختياره البيضاوى فى تعريفه وهو ان يعرفه بانه مافيه اشارة الى
معين وقال فى الامتحان فى توجيه عدوله عنه بانه لوقلنا ما وضع لشئ
بعينة لم يتناول التعريف المعروف باللام والمعرف بالنداء والاضافة فان
الاشارة الى التعيين خارجة عن وضعها بل هى حاصلة بالمجاورة باللام
وحرف النداء والاضافة الى المعرفة ولاشك ان كلا منها خارجة
عن الوضع حاصلة من مجاورته بهذه الثلثه ونقل ايضا عن العلامة
التفتازانى حيث قال والاحسن ماقيل ان المعرفة ماوضع ليستعمل فى شئ
بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل فى شئ لابعينه فالمعتبر فى التعين وعدمه
ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ولاعبرة بحالة الاطلاق دون الوضع ولا بما
عند السامع دون المتكلم لانه اذاقال جاءنى رجل يمكن ان يكون الرجل
معينا عند السامع ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ انتهى ثم حكى
اختيار ابن الكمال مااختاره العلامة فى تعريفه وحاصل ماسبق ان الواضع
وضع لفظا دالا على مفهوم ولاحظ تعينه واردفه علامة تدل على ذلك

باللام ﴿ والتنكير ﴾ اى والثانى يتبعه فى التنكير نحو جاءنى رجل عالم ﴿ والافراد ﴾ اى والثالث يتبعه فى الافراد كما فى المثال السابق ﴿ والتثنية ﴾ اى والرابع يتبعه فى التثنية نحو جاءنى رجلان عالمان ﴿ والجمع ﴾ اى والخامس يتبعه فى الجمع نحو جاءنى رجال عالمون ﴿ والتذكير ﴾ اى والسادس يتبعه فى التذكير كما فى الامثلة السابقة ﴿ والتأنيث ﴾ اى والسابع يتبعه فى التأنيث نحو جاءتنى هند صالحة والثلثة الباقية فى الاعراب الثلثة ولم يذكره لما ذكره فى قوله واعرابها كاعرابه وانما يتبعه فى المذكورات لكون الصفة مع الموصوف متحدين فى المعنى ﴿ نحو جاءنى رجل عالم ﴾ مثال لما يوجد فيه اربعة منها وهو النكرة والافراد والتذكير والرفع ويعدم ستة وهو التعريف والتثنية والجمع والتأنيث والنصب والجر ﴿ وجاءتنى امرأة صالحة ﴾ هذا مثال للمؤنث وقس عليه ﴿ والثانى ﴾ اى النوع الثانى من الوصف وهو الوصف بحال المتعلق ﴿ فى الاولين ﴾ وهو بصيغة التثنية اى يتبعه فى الاولين من السبعة وهما التعريف والتنكير ﴿ فقط ﴾ اى دون الخمسة الباقية ويتبعه فى الاعراب ايضا كما عرفت وانما يتبعه فى الالين فقط فان التعريف والتنكير باعتبار ما قبله والخمسة الباقية يتبعه باعتبار ما اسند اليه ولذا قال الشارح وحكمه فيها قد علم فى بحث الفاعل ﴿ نحو جاءنى رجال راكب غلامهم ﴾ فان راكب وان كان فى اللفظ جاريا على الموصوف لكنه فى الحقيقة مسند الى غلامهم الذى هو متعلق الموصوف فطابق فى التنكير بالرجال وطابق بالغلام فى الافراد والتذكير فيوجد فى هذا النوع اثنان ويعدم الاربعه * ولما ذكر المصنف مطابقة الوصف فى الاشياء السبعة ومر معرفة الخمسة منها وهى المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بقى معرفة الشيئين وهما المعرفة والنكرة فاراد ان يذكرهما ههنا ولم يؤخر ذكرهما لئلا ينتظر الطالب فقال ﴿ والمعرفة ﴾ اى المعرفة التى هى من خواص الاسم ويتصف الاسم بها ﴿ ما ﴾ اى اسم ﴿ وضع ﴾ اى ذلك الاسم ﴿ لشئ ﴾ اى لمعنى وقوله ﴿ بعينه ﴾ ظرف مستقر صفة لشئ اى وضع لشئ ملتبس بذات ذلك الشئ المعينة ﴿ والنكرة ما ﴾ اى اسم ﴿ وضع ﴾ اى ذلك الاسم ﴿ لشئ ﴾ اى لمعنى ﴿ لابعينه ﴾ اى لم يوضع لذات المعينة والمراد بالوضع فى التعريف الاول اعم من ان يكون وضعا جزئيا للموضوع له الجزئى كما فى الاعلام او وضعا كليا للموضوع له الجزئى كما فى المضمرات فان واضع الاعلام لاحظ شيئا معينا ووضع بازائه لفظ ولم يلاحظ قدرا مشتركا

(مثلا)

انه عالم فاتصاف زيد بالعلم مثبت قبل تركيبه بالوصفية والانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم واما التى تقع خبرا فلا تكون كذلك لان المقصود من خبر المبتدأ ليس الا افادة نسبة غير معلومة للمخاطب حتى انها لوكانت معلومة قبل الاخبار لاتفيد فائدة الخبر بل تفيد لازم فائدته وهو اعلام كونه معلوما للمتكلم والانشائية كالخبرية فى هذا الحكم لان المخاطب كما يجهل لهذه الخبرية يجهل للنسبة الانشائية وانما يلزم فيها الضمير لان الجملة لما كانت مستقلة برأسها لظنت فى اول الرأى انها اجنبية فيلزم الضمير لربطها بالموصوف وانما التزم الضمير فى الصفة دون الخبر لان توجه المخاطب بعد ذكر المبتدأ الى الخبر فوق توجهه الى الصفة فان المبتدأ لايوجد بلاخبر بخلاف الموصوف فانه يوجد بلا صفة قوله ﴿ ويوصف ﴾ فعل مجهول ونائب فاعله هو قوله ﴿ بحال الموصوف ﴾ اونائب فاعله ضمير تحته راجع الى مصدره اى يقع الوصف كما اختاره الشارح وقوله بحال الموصوف مفعول به غير صريح له على هذا التقدير وقوله ﴿ وبحال متعلق ﴾ معطوف على قوله بحال الموصوف يعنى ان الصفة نوعان احدهما انها تكون لبيان حال ماهى وصف له فى اللفظ وجارية عليه والآخر انها تكون لبيان حال شئ يتعلق بذلك الموصوف فيقال للاولى صفة جرت على ماهى له ويقال للثانية صفة جرت على غير ماهى له والمراد من الاول انها تقع كذلك بحسب الدلالة وان كان المعنى المراد منه جزئه على سبيل التجوز فقولنا جاءنى زيد الحسن من قبيل الاول وان كان الحسن فى نفس الامر غير قائم بذاته بل بوجهه او بعينه فيكون مجازا من قبيل ذكر الكل وارادة الجزء فان مجرد قولنا زيد الحسن حيث اسند الى زيد يدل على ارادة الاول بخلاف قولنا جاءنى زيد الحسن نفسه اوذاته فانه لما اسند كذلك دل على ان القصد منه بيان حال متعلقه وايضا سواء كان الاول مفردا اى غير جملة كما فى قولنا جاءنى زيد القائم اوجملة نحو جاءنى رجل قام ﴿ فالاول ﴾ اى الوصف بحال الموصوف ﴿ يتبعه ﴾ اى يتبع الوصف موصوفه فى عشرة امور يوجد فى كل تركيب وصفى به اربعة منها ويعدم فيه ستة منها ﴿ فى التعريف ﴾ اى احدها انه يتبعه فى التعريف يعنى ان كان الموصوف معرفة يجب ان تكون الصفة معرفة كذلك ولوكان طريق احدهما غير طريق الآخر مثاله جاءنى زيد العالم فان طريق تعريف الموصوف وهو العلمية وطريق الصفة التعريف

ذلك والمراد من دلالة الهيئة التركيبية مع متبوعه هى الدلالة التضمنية فان مجموع الهيئة دالة على ثبوت معنى فى متبوعه وهذا المعنى جزء منها او دلالة التزامية بان كانت تلك الهيئة بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية يلزمها تلك الدلالة كذا نقله الشارح من العصام ﴿ ويجوز تعددها ﴾ اى تعدد الصفة ﴿ نحو جاءنى الرجل العالم الفاضل ﴾ وانما جاز ذلك لما مر فى جواز تعدد الخبر من جواز اجتماع اعراض المتعددة فى المعروض الواحد ﴿ ويجوز وصف النكرة بالجملة الخبرية ﴾ اى يجوز ان يجعل الجملة الخبرية فعلية او اسمية صفة لنكرة وانما جاز ذلك لوجود المطابقة فيها بين الصفة والموصوف لان الجملة فى قوة النكرة لكونها خالية عن التعريف ولان تعريف الصفة صادق عليها لكونها دالة على معنى فى متبوعها ﴿ ويلزمها فيها الضمير ﴾ اى ويلزم حينئذ ان يوجد فى تلك الجملة ضمير راجع الى ذلك الموصوف ﴿ نحو جاءنى رجل قام ابوه ﴾ فان قام ابوه جملة فعلية خبرية وقعت صفة لرجل ﴿ وقد يحذف ﴾ اى ويجوز ان يحذف ذلك الضمير ﴿ لقرينة ﴾ اى لوجود قرينة دالة على ان الجملة الخالية عن ذلك الضمير مربوطة بذلك الموصوف لابغيره نحو قوله تعالى * واتقوا يوما لاتجزى نفس عن نفس * فان جملة لاتجزى صفة يوما مع انها خالية عن ضمير راجع اليه ولكن القرينة وهو وقوع اليوم ظرفا لمضمونها تدل على المحذوف وهو فيه والمراد بالنكرة اما حقيقية كما فى المثال المذكور واما حكمية يعنى لفظه معرفة وحكمه نكرة كالمعرف باللام التى هى للعهد الذهنى نحو قوله * ولقد امر على اللئيم يسبنى * والفرق بين الحقيقية والحكمية ان الاولى توصف باسمية وفعلية ماضوية او مضارعية بخلاف الحكمية فانها لاتوصف الا بجملة فعلية فعلها مضارع كما انها لاتوصف من المفردات الا بنكرة يمتنع دخول اللام عليه نحو مررت بالرجل مثلك اوبالرجل خيرمنك فان مثلك وخيرمنك يقع صفة الرجل المعرف بالعهد الذهنى لانهما يمتنع دخول اللام عليهما مع الاضافة فى الاول ووجود من فى الثانى وانما اشترط ههنا كون الجملة خبرية ولم يشترط بها فى باب الخبر بل اطلقها هنالك لان الجملة الانشائية لاتقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قيل جاءنى رجل اضربه اى مقول فى حقه اضربه بمعنى انه مستحق لان يؤمر بضربه بخلاف وقوعها خبرا فان الانشائية تقع خبرا بلا تأويل * والسر فيه ان الصفة لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه به لان الصفة مع الموصوف مبتدأ وخبر فى الاصل فاصل زيد العالم

التابع لفظيا واعراب المتبوع محليا ومثال الموهوم نحو ماوقع في قوله * بدالى انى لست مدرك مامضى * ولا سابق شيئا اذا كان جائيا * فان لفظ سابق في صدر المصراع الثانى بالجر معطوف على مدرك المنصوب الذى هو خبر لست فاختلف اعرابه التابع والمتبوع ولكن توهم في خبر ليس انه يجوز فيه ايراده بالباء الزائدة عطف عليه لفظ سابق بالجر بناء على هذا التوهم واما رفع العاقل في المثال الاول وهو احد الوجهين في صفة المنادى المبنى على الضم فليس هذا الرفع باعراب ولا بناء بل ذلك الرفع لمجرد مشاكلة حركة اعراب التابع لحركة بناء المتبوع كما وقع في جر الجوار وتسمية هذا القبيل بالرفع والجر مجاز كذا نقل ملخصا من الشرح (الاول) اى المعمول الاول من التوابع الخمسة (الصفة) ثم عرفها بقوله (وهى تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا) فقوله تابع يخرج به المعمول بالاصالة ويشمل جميع التوابع وقوله يدل على معنى في متبوعه يخرج به سائر التوابع فقوله في متبوعه ظرف مستقر صفة لقوله معنى اى يدل على معنى كائن ثابت في متبوع ذلك التابع وقوله مطلق بالنصب مصدر ميمى على انه مفعول مطلق اماليدل اى ليدل دلالة مطلقة غير مقيد بخصوص المادة بل يدل بهيئة تركيبية مع متبوعها حاصلة من مجموع التابع والمتبوع فخرج بهذا القيد البدل والعطف بالحروف في مثل اعجبنى زيد علمه اووعلمه وكذا خرج التأكيد المعنوى في نحو جاءنى القوم كلهم او جمعون فان الدلالة على معنى في هذه المذكورات وهى دلالة علمه على علم في زيد ودلالة كلهم على معنى الشمول انما هى لخصوص المادة اعنى كون المعطوف لفظ علم ولو قيل فيها اعجبنى زيد داره اوو داره لم يدل على معنى فيه وبمتعلق المحذوف في الظرف المستقر اى يدل على معنى ثابت في مدلول متبوعه ثبوتا مطلقا غير مقيد بزمان نسبة الى المتبوع فخرج به البدل والعطف بالحروف والتأكيد ايضا فيما ذكر من الامثلة فان دلالة كل منها مقيد بزمان النسبة الى المتبوع يعنى ثبوت هذه المعانى انما هو بعد جعله بدلا ومعطوفا فان علمه مثلا انما ثبت في زيد بعد جعله بدلا بخلاف ثبوته في الصفة فانه ثبت فيه من الهيئة التركيبية يعنى كلما ثبتت هذه الهيئة ثبت دلالته على معنى وهذه القضية لاتصدق في حق المذكورات فانه لايقال فيه كلما ثبت هيئة تركيب البدل مع المبدل اوتركيب المعطوف مع المعطوف عليه يثبت الدلالة على معنى في المتبوع بل يصدق فيه الجزئية وهى بعض مايثبت فيه الهيئة يثبت

وانما انحصر فى الخمسة لانه كذلك بحكم الاستقراء يعنى ان الحصر بها استقرائى لاعقلى لان العقل يجوز وجود القسم الآخر ﴿ ولا يجوز تقديم شئ منها ﴾ اى من الخمسة ﴿ على متبوعها ﴾ اى على متبوع كل من الخمسة وهذا فى سعة الكلام واما فى الضرورة فيجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه كقوله عليك ورحمة الله السلام * فان اصله عليك السلام ورحمة الله ﴿ وعاملها ﴾ اى عامل الخمسة المذكورة ﴿ عامل متبوعها ﴾ اى العامل الذى عمل متبوعها اما فى الصفة والتأكيد وعطف البيان فلان المنسوب الى المتبوع فى قصد المتكلم ليس بمنسوب الى المتبوع فقط بل هو منسوب اليه مع تابعه ولما كان كذلك صار التابع والمتبوع كاسم مفرد نسب اليه عامل واحد واما فى البدل فلان المبدل منه فيه فى حكم المطروح فالعامل فيه باشر الثانى لكونه مقصودا بالنسبة واما فى العطف بالحروف فلان الظاهر والقياس كون الحرف واسطة بين العامل والمعمول وتقدير العامل بعدها خلاف الظاهر والقياس * وهذا كله مذهب سيبويه * واما مذهب الاخفش فى الصفة والتأكيد وعطف البيان فقال ان العامل فى الثانى هو العامل المعنوى ورد بانه خلاف الظاهر اذ المعنوى بالنسبة الى اللفظى كالشاذ النادر وذهب البعض الى ان العامل فيها مقدر ورد بانه خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفى وقت امكان العمل بالامر الجلى * واما مذهب الاخفش فى البدل هو ان العامل فيه نظير الاول لا نفسه وتبعه الرمانى والفارسى واكثر المتأخرين ورد بانه خلاف الظاهر ايضا واستدلالهم بمثل قوله تعالى * لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم * حيث عمل فى البدل وهو اللام فى لبيوتهم نظير عامل المبدل منه وهو اللام فى لمن يكفر وهذا الاستدلال ممنوع اذ ليس كل من البدل والمبدل منه فى هذه الآية هو المجرور فقط بل هو مع المجرور مفعول به لجعلنا والعامل فيهما هو جعلنا لا اللام * واما مذهب الفارسى وابن جنى فى العطف بالحروف وهو تقدير العامل بعدها فردود ايضا لكونه خلاف الظاهر والقياس * واما ما ذهب اليه البعض من ان العامل فيه هو حرف العطف بان يكون نائبا عن عامل المتبوع فهو ايضا بعيد لان اللازم فيه ان يكون عامل التابع والمتبوع واحدا وهو مفقود على هذا التقدير ﴿ واعرابها ﴾ اى اعراب تلك التوابع الخمسة ﴿ كاعرابه ﴾ اى مثل اعراب متبوعه ولو كان اعراب المتبوع محليا او موهوما فمثال المحل نحو يازيد العاقل اذا حمل لفظ العاقل على النصب فانه اذا كان منصوبا يكون صفة تابعا لمحل زيد المنادى فيكون اعراب

(التابع)

اى و يجوز حذف الفاء منه (مع الجزم) يعنى اللازم فيه احد الامرين اما تأثير الاداة وهو جزمه واما عدم تأثيرها وهو رفعه فعلى تقدير تأثيرها بالجزم لايحتاج الى الفاء لوجود التأثير واما على تقدير عدم تأثيرها لفظا فيحتاج الى ادخال الفاء فيه لربط الجزاء بالشرط * وانما جاز ههنا الوجهان لان التأثير المعنوى فى المثبت هو تعيين معنى الاستقبال وتخصيص المضارع به وقطع احتمال له للحال وفى المنفى تخصيص كلمة لا بالنفى فى الاستقبال فانه على الصحيح للنفى المطلق فبدخوله فى حيز الشرط يكون مقيدا بالاستقبال لكن هذا التأثير فى الموضعين ضعيف فبالنظر الى ضعفه يلزم دخول الفاء لعدم الاعتداد به (نحو ان تضرب اضرب) هذا مثال لما حذف فيه الفاء مع جزم المضارع (او فاضرب) اى او نحو ان تضرب فاضرب وهذا مثال لما ذكر فيه الفاء مع رفع المضارع (او لا اضرب) بالجزم بلا فاء مثال للمنفى بلا (او فلا اضرب) مثال لما ذكر فيه الفاء مع رفعه * واعلم انه اختلف ان الصارف عن جزم المضارع الواقع جزاء هل هو اضمار المبتدأ او الفاء فقال سيبويه الصارف عنه هو الاضمار لانه لا يقع بعد الفاء فعل مضارع يمكن جزمه بغير مجزوم الا بتقدير مبتدأ محذوف يقع ذلك المضارع خبرا له فتكون جملة اسميه وبكونها جملة اسميه يصرف الجزم عن لفظه مثل قوله تعالى * فمن يؤمن بربه فلا يخاف * اى فهو لا يخاف وقال ابن جعفر مذهب سيبويه هو اقيس لان المضارع يصلح لان يكون جزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء وقال المبرد ان الصارف عن الجزم هو دخول الفاء فقط فانه اذا دخل الفاء لما عرفت بناء على ضعف التأثير المعنوى صرفه عن الجزم لان الجزم حينئذ يعتبر فى محل الجملة وارتضاه الرضى والمصنف لان ماذكر فى وجه الاقيسية مندفع بما ذكر (واما المعمول بالتبعية فخمسه) لما فرغ من بيان المعمول بالاصالة شرع فى بيان المعمول بالتبعية وعطف قوله هذا على قوله الاول اربعة وانما غير الاسلوب ههنا وصدره باما لبعد ما بين المعطوف والمعطوف عليه * وانما ترك تعريفه الذى ذكر فى اللب وهو ما تبع سابقه فى الاعراب فانه وان كان تعريفا جامعا ومانعا لكنه لا يفيد للمبتدى فائدة بل يفيد لمن تتبع موارد الاستعمال فيكون تعريفا دوريا لان التعريف يتوقف على معرفة الافراد والافراد يتوقف عليه ولهذا تركه * واكتفى بتعريف اقسامه مع حصول ملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعمول بالاصالة ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام

المذهب المنصور ان الجزاء صفة لمجموع الجملة لا للجزاء منها كما صوبه الفاضل العصام ﴿ نحو ان ضربت فانت مضروب ﴾ مثال للجزاء الواقع جملة اسمية ﴿ ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شئ ﴾ مثال للجزاء الواقع ماضية غير متصرفة وهو ليس ﴿ وفان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا ﴾ مثال للماضية الواقعة غير متصرفة ايضا وهو عسى وانما اورد مثالين لها فان الاول مثال للماضى الواقع من الافعال الناقصة والثانى له ايضا من الافعال المتقاربة ﴿ وان كان قيصه ﴾ اى ونحو قوله تعالى * ان كان قيصه * ﴿ قد من قبل فصدقت ﴾ وهذا مثال للماضى الواقع جزاء ولفظ قد مقدرة اى فقد صدقت واما مثاله لما كانت ظاهرة فقوله تعالى * قالوا ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل * واعلم ان الجزاء اذا وقع ماضيا مطلقا اى سواء كان ذلك الماضى مصدرا بقد او غير مصدر بها وسواء كان ذلك الماضى لفظ كان او غيره فلا يقبل ذلك انقلاب الماضى الى المستقبل واذا وقع بعد اداة الشرط يأول بمستقبل آخر فقولك ان كنت احسنت الى فشكرتك مأول بانه ان يظهر كونك محسنا الى يظهر كونى شاكرا لك وهذا مذهب ابن مالك * وقال الرضى انه ان كان الماضى جزاء فاما لفظ كان او غيره فان كان الاول فبقاؤه على الماضى من خصائصه الا قليلا وان كان غيره فانقلابه الى المستقبل كثير وبقاؤه نادر كذا نقل من الشرح ملخصا والله اعلم ﴿ وان تعاسرتم ﴾ اى ونحو قوله تعالى وان تعاسرتم ﴿ فسترضع له اخرى ﴾ مثال للمضارع الواقع جزاء مقترنا بالسين ﴿ ومن يبتغ ﴾ اى ونحو قوله تعالى ومن يبتغ ﴿ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه ﴾ مثال للمضارع الواقع بلن ﴿ ونحو ان ضربك زيد فاضربه ﴾ مثال للواقع جملة امرية ﴿ اوفلا تضربه ﴾ اى او نحو ان ضربك زيد فلا تضربه مثال للواقع جملة نهيية ﴿ او فهل تضربه ﴾ اى ونحو ان ضربك زيد فهل تضربه مثال للواقع استفهامية ﴿ وان تكرمنى ﴾ اى ونحو ان تكرمنى ﴿ فيرحمك الله ﴾ مثال للجزاء الواقع جملة دعائية ﴿ وان كان ﴾ اى ان كان الجزاء ﴿ مضارعا بغيرها ﴾ اى مقارنا بغير المذكورات وهى السين وسوف ولن وما وقوله بغيرها ظرف مستقر صفة قوله مضارعا وقوله ﴿ مثبتا ﴾ صفة بعد صفة له وقوله ﴿ او منفيا بلا ﴾ معطوف عليه اى منفيا بلا لا بلم ولما وما فانها ذكرت احكام المنفى بها ﴿ فيجوز الفاء ﴾ يعنى ان كان كذلك يجوز دخول الفاء فيه ﴿ مع الرفع ﴾ اى مع جواز رفع ذلك المضارع ﴿ وحذفه ﴾

(اى)

ماضيا صدرها كذا فى الشرح وقوله ﴿ غير متصرفة ﴾ بالنصب
صفة ماضية اى لم يوجد مضارع للماضى الواقع جزأ من تلك الجملة
وقوله ﴿ او بمعناه ﴾ معطوف على قوله غير متصرفة اى او كان الماضى
الواقع فى تلك الجملة باقيا على معناه ولم ينقلب الى معنى الاستقبال
وذلك تابع للقصد التابع للوقوع وقوله ﴿ فلابد ﴾ جواب لشرط محذوف
اى اذا كان ذلك الماضى باقيا فى معناه لابد ﴿ حينئذ ﴾ اى حين اذ كان
الجزاء باقيا على معناه ﴿ من قد ﴾ اى من ايراد لفظ قد التقريبية ﴿ ظاهرة
اومقدرة ﴾ حتى يكون نصا على بقاء الماضى على معناه فلا يتصور القلب
ايضا كما عرفت وقوله ﴿ اومضارعا ﴾ معطوف على جملة اى اوكان الجزاء
فعلا مضارعا ﴿ مقترنا بالسين اوسوف اولن ﴾ وهى الحروف الاستقبالية
﴿ اوما ﴾ وهى حرف الحال فان المضارع حين مقارنته بالثلثة الاول يكون
منصوصا متعينا بالاستقبال وبمقارنته بالاخير يكون متعينا بالحال ولا يتصور
حينئذ الانقلاب الذى هو تأثير اداة الشرط لان معنى الاستقبال ليس بواقع
من تأثير الاداة بل هو مستقبل قبل دخولها عليه وايضا معنى الحال المتعين
من الاخير لايمكن تغييره الى الاستقبال وقوله ﴿ اوفعلية ﴾ معطوف على
قوله مضارعا اى اوكان الجزاء جملة فعلية انشائية ﴿ كالامرية ﴾ اى كالجملة
التى نسبت الى الامر نحو اضرب بان يكون فعله امرا ﴿ والنهية ﴾ اى او
تكون منسوبة الى النهى نحو لاتضرب ﴿ والاستفهامية ﴾ نحو هل تضربه
﴿ والدعائية ﴾ اى اوكانت جملة دعائية وان كانت صورتها ماضية نحو
رحمك الله وقوله ﴿ يجب دخول الفاء فيه ﴾ جواب لقوله اذا كان اى
اذا كان الجزاء كما ذكر يجب دخول الفاء الجزائية فى ذلك الجزاء وانما وجب
دخولها لعدم تأثير اداة الشرط فى تلك المذكورات اما عدم تأثيرها
فى اللفظ فظاهر واما فى معناها فلان الاستقبال الذى هو اثر الاداة حاصل
فى بعضها قبل الدخول فان قدر تأثيره ثانيا يلزم تحصيل الحاصل وغير
ممكن فى بعضها كما فى الماضى المصدر بقد فانه لو اثر فيه يلزم تصادم اثر المؤثرين
فان قد يقتضى التعيين فى الماضى ولو امكن تأثير اداة الشرط يبطل اقتضاء
قد واذا لم يوجد التعلق المعنوى يحتاج الى الرابط اللفظى وانما قال كالامرية
للاشارة الى عدم الانحصار فيها فان الجملة التمنية والعرضية والتحضيضية
كذلك ايضا وقوله ﴿ اوجملة ﴾ اى اذا كان الجزاء جملة اشارة الى ان

حكمه ﴿ فلا يجوز دخول الفاء فيه ﴾ اى اذا كان الجزاء كذلك لايجوز دخول الفاء الجزائية فى ذلك الماضى ﴿ نحو ان ضربت ضربت ﴾ هذا مثال للماضى الواقع جزاء وهو فعل متصرف له مضارع يقبل نقل معناه الى المضارع وهو بمعنى المضارع لانه واقع بعد ان الاستقبالية فان كلمة الشرط اذا دخلت على ماض تقلب معناه الى الاستقبال كما ان لم ولما تقلبان معنى المضارع الى الماضى وقوله ﴿ اولم اضرب ﴾ اى ونحو ان ضربت لم اضرب وهذا مثال للماضى الواقع جزاء حال كونه منفيا بلم وهو بمعنى الاستقبال ايضا لما عرفت يعنى انه بمعنى لااضرب * ولما قال ان كان الجزاء علم منه بقرينة اهماله عن ذكر فعل الشرط انه سواء كان الشرط ماضيا ايضا اومضارعا وانما ذكر الماضى ههنا مع انه لامدخل له فى عدم جواز دخول الفاء ومع عدم ظهور الجزم فيه ليظهر المقصود منه وهو وصف ذلك الماضى بكونه متصرفا وبكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع الواقع ايضا بكونه منفيا بلم ولما فقط وانما لم يجز دخول الفاء فى هذا الجزاء فان المقصود ههنا تحقق تأثير اداة الشرط وهذا التأثير اما لفظى وهو ظهور الجزم فى الفعل الواقع بعدها واما معنوى وهو قلب معنى الماضى الى المستقبل فاذا لم يوجد احدهما يحتاج الى رابط لفظى وهو الفاء وههنا تحقق تأثير المعنوى اما فى الماضى المتصرف تحقق قلب معناه وكذا فى المضارع المنفى بلم ولما واما المضارع المنفى بغيرهما فلا يتحقق فيه التأثيران اما الاول فلانه لاينجزم مع دخول حرف النفى واما الثانى فلان المنفى بغيرهما بمعنى الحال اوالاستقبال فلا يتصور القلب فيه فيحتاج الى رابط لفظى وهو الفاء وايضا لايتصور القلب اذا لم يكن متصرفا لانه ليس له مضارع حتى يقلب اليه والحاصل ان القلب لايتصور فى الاول لعدم المقلوب عنه وفى الثانى لعدم المقلوب اليه ﴿ وان كان الجزاء جملة اسمية ﴾ وايضا سواء كان الشرط ماضيا اومضارعا وقوله ﴿ اوماضية ﴾ بتشديد الياء النسبية معطوف على قوله اسمية اى اوكان جملة منسوبة الى الماضى بان يكون جملة فعلية كان فعلها ماضيا وهذا من قبيل نسبة الكل الى بعض اجزائها وكذا المراد مما سيأتى من قوله كالجملة الامرية والنهيية والدعائية ويجوز تخفيف الياء على ان يكون صفة للجملة ايضا لكن لما لم يجز وصف الجملة بالماضى كان من قبيل صفة جرت على غير ماهى له فيكون المعنى اوجملة

(ماضيا)

مستقر على انه حال من خبر كان وهو قوله مضارعين يعني حال كون المضارع الواقع في محل الجزاء بغير فاء فانه ان كان الجزاء مضارعا بفاء يمنع الجزم فيكون مرفوعا ولا يخفى ان في العبارة تسامحا حيث وقع قوله بغير فاء حالا عن المضارعين الذي هو المعطوف عليه مع ان ظاهر العبارة ان يقع عن قوله او الاول لمقارنته له وحق العبارة فان كانا مضارعين بغير فاء لكنه اعتمد على الظاهر فان الفاء لا يحتمل وقوعها في الاول واما وقوعها اذا كان الاول فقط مضارعا فلا معنى في هذا القيد ايضا فانه على هذا التقدير يكون الثاني اما ماضيا او جملة اسمية فحينئذ لا مدخل لوجود الفاء وعدمه في وجوب الجزم وعدمه وقوله ﴿ فالجزم ﴾ مبتدأ وقوله ﴿ في المضارع ﴾ ظرف مستقر صفة للجزم بتقدير المتعلق المعرفة وقوله ﴿ واجب ﴾ خبره والجملة الاسمية مجزومة المحل جزاء لقوله ان كانا يعني ان كان كذلك فالجزم الكائن في المضارع الذي وقع شرطا وجزاء بغير فاء او وقع شرطا فقط واجب * واعلم ان المراد بالمضارع ههنا مالم يقارن بلم ولما سواء كان مجردا او وقع بلا وما فان الواقع بعد لم ولما مجزوم بهما فلا يتصور جزمه بكلم المجازاة حتى يكون واجبا او جائزا واما اذا وقع بعد لا فانه في حكم المجرد لعدم كون لا جازما فمثال ماكانا مضارعين نحو ان تضرب اضرب او ان تضرب لا اضرب ومثال ما كان الاول فقط مضارعا نحو ان تضرب ضربتك او ان تضرب فقد ضربتك او ان تضرب فانت مضروب ﴿ وان كان الاول ماضيا والثاني مضارعا ﴾ اي بلا فاء ﴿ جاز الجزم والرفع في الثاني ﴾ اي في المضارع الذي وقع جزاء وانما جاز الجزم لوجود الجازم وصلاحية المحل ولضعف المانع عن الجزم وهو حيلولة الماضي الواقع شرطا بين الجازم والمجزوم واما جواز الرفع فلاعتبار حيلولة الماضي بينه وبين الجازم وان كان ضعيفا ووجود الضعف في تعلق العامل بمعموله ولوجود الموافقة لفعل الشرط الذي وقع ماضيا غير مجزوم هذا بيان حال المضارع الواقع جزاء مع وقوع الشرط ماضيا واما بيان حال الماضي الواقع شرطا فهو مجزوم محلا لكونه ماضيا فمثاله ان اتاني آته بالجزم او آتيه بالرفع ﴿ وان كان الجزاء ماضيا متصرفا ﴾ اي من الافعال التي لها مضارع وقوله ﴿ بمعنى المضارع ﴾ ظرف مستقر صفة بعد صفة او ماضيا كائنا بمعنى المضارع لا بمعنى نفسه ﴿ او مضارعا ﴾ اي او كان الجزاء مضارعا ﴿ منفيا بلم او لما ﴾ يعني لا بلن او لا او ما فانه لو كان منفيا بها لا يكون حكمه كذلك بل سيجيء

الست ماسبق فى بحث حروف الجر وهى امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت والحق بهاقبل وبعد وحسب ولاغير وليس غير وانما بنى لمشابهته بالحرف فى الاحتياج يعنى انه كما ان الحرف يحتاج فى افادة معناه الى ضم متعلق وكذلك هذه الاسماء يحتاج الى تقدير المضاف اليه وانما بنى على الضم لانه لما كان المحذوف اسما مستقلا وكان المضاف ناقصا احتاج الى حركة تكون جابرة لذلك النقصان وتلك الحركة هى الضمة فانها اقوى الحركات ﴿ واماالمجزوم ﴾ اى واما القسم الرابع من المعمول بالاصالة والمختص بالفعل المعنون بالمجزوم ﴿فقعل مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا﴾ اى التى ذكرت فى بحث العوامل * ولما كان ماذكر فيها نوعين نوع يجزم فعلا واحدا ونوع يجزم الفعلين وكان للثانى تفصيل اراد ان يذكره فقال ﴿فان كانت﴾ اى الجوازم ﴿ كلم المجازاة ﴾ سواء كانت حرفا كلفظ ان او اسما كلفظ مهما ﴿تقتضى﴾ اى تقتضى تلك الكلم ﴿شرطا﴾ اى فعلا يكون شرطا ﴿وجزاء﴾ اى وفعلا يكون جزاءله فان تلك الكلمات لما كانت موضوعة لمعنى المجازاة وهى تعليق امر بامر اقتضت امرين حتى يكون احدهما معلقا بآخر وعملت فيهما فان العمل مبنى على وجود معنى يقتضى الاعراب فوجد ذلك المعنى فى كل منهما ونظير هذا هو المبتدأ والخبر واسم كان وخبره واسم ماولا وخبرهما فان العامل الواحد يعمل فى المعمولين اعنى المبتدأ والخبر ولوجود الاسناد المقصود الذى يقتضى امرين احدهما المسند اليه والآخر المسند وكذلك اسم كان وغيره من العوامل الواحدالذى يعمل فى المعمولين وهذا هوماعليه الجمهور * وقال بعضهم ان العامل الواحد لايعمل فى المعمولين سيما اذا كان ضعيفا بل العامل الجازم ههنا يجزم فعل الشرط وفعل الشرط مع الجازم اوفعل الشرط وحده يعمل الجزم فى الجزاء او محمول على انه مجزوم بوقوعه جوار الجازم كما ان الجر فى الحمدلله على قرآءة من جره محمول على جر الجوار * واختلفوا ايضا فى ان اسم الشرط والجزاء هل هو اسم لمجرد الفعل او اسم للجملتين وقال فى التسهيل انه اسم للجملتين وصوبه الفاضل العصام بشهادة اطلاق اهل العرف بانهم يقولون للجملة فعل الشرط وجزاء الشرط سيما اذا كان الجزاء جملة اسمية فاطلاق الجزاء عليها متعينة ﴿فان كانا﴾ اى ان كان الفعل الذى يقع شرطا وجزاء وكلاهما ﴿مضارعين او الاول﴾ اى اوكان فعل شرط فقط مضارعا فعلى هذا التقدير يكون الثانى اما ماضيا بفاء اوبغيره واما جملة اسمية وقوله ﴿بغير فاء﴾ ظرف

(مستقر)

الى الاسد فيكون قرينة على المحذوف وقوله ﴿او كرر مضاف﴾ معطوف على قوله ان عطف يعنى انه يجوز حذفه ايضا ان كرر الاسم الذى اضيف ﴿الى مثل المضاف اليه﴾ ﴿المحذوف﴾ مكررا ﴿نحو ياتيم تيم عدى﴾ وهذا قول الجرير خطابا الى اهالى عدى وتمامه * لا ابالكم فلا يلقينكم فى سوءة عمر * فالتيم الاول مضاف الى محذوف وهو عدى فالقرينة على الحذف كونه منصوبا لان المنادى منصوب حين كونه مضافا واما القرينة على المحذوف فاضافة تيم الثانى الى عدى والمراد منه نصيحة لقبيلة عدى فان عمر بن لجاء منهم اراد ان يهجو جرير افقال ياايها الذين كانوا من تلك القبيلة انكم قوم ليس لكم اب ينصركم وهذا مدح لهم او ليس لكم آباء تنسبون اليه بل انتم اولاد الزناء انتم تستحقون للهجو والذم لاانا استحق به وهذا ذمهم واذا كان كذلك لا تتركوا عمر يهجوبى فانه لو هجانى كان سببا لوقوع امر مكروه منى اليكم فانكم مستحقون بالهجاء والذم ﴿والا﴾ يعنى وان لم يكن حال المضاف كذلك بان لم يعطف عليه مضاف مثله ولم يكرر المضاف ﴿فينون﴾ اى لا يبقى على حاله بل ينون ﴿المضاف﴾ بعد حذف المضاف اليه ﴿عوضا﴾ اى لتحصيل العوض ﴿عنه﴾ اى عن المضاف اليه المحذوف ﴿ان لم يكن﴾ اى اعطاء التنوين بعد الحذف مشروط بانه لو لم يكن المضاف ﴿غاية﴾ اى اسما من الاسماء التى يقال لها غايات وهى حسب ولا غير وليس غير وكذا قبل وبعد فانه لو حذف المضاف اليه منها لم يعط لها تنوين بل تبنى على الضم كما سيأتى وقوله ﴿نحو قوله تعالى وكلا آتيناه﴾ مثال لما حذف فيه المضاف اليه وعوض عنه التنوين لعدم كونه غاية وهو لفظ كل ﴿ونحو حينئذ ويومئذ﴾ وقوله ﴿اى كل واحد﴾ اشارة الى اصل لفظ كلا وقوله ﴿وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا﴾ اشارة الى اصل الاخيرين يعنى ان اصل كل من هذه الثلثة مضاف فالاول مضاف الى واحد والاخيران مضافان الى اذ وهو ظرف زمان ومضاف الى جملة كان كذا فحذف المضاف اليه وعوض عنه التنوين ﴿وان كان﴾ اى المضاف ﴿غاية﴾ وقوله ﴿وهى الجهات الست وحسب ولا غير وليس غير منويا فيها المضاف اليه﴾ جملة معترضة بين الشرط والجزاء وقوله ﴿بنى﴾ جزاء الشرط اى ان كان المضاف الذى حذف منه المضاف اليه حال كونه باقيا فى النية والتقدير غير منسى بنى ذلك الاسم ﴿على الضم﴾ فانه لو كان المضاف اليه منسيا وكان المراد نفس بيان البعدية والقبلية مثلا يعوض عنه التنوين ويعرب بحسب العوامل نحو رب بعد خير من قبل والمراد بالجهات

حذف المضاف اقيم المضاف اليه مقـامه فيلزم اعطـاء مقتضا معناه الذى اوجبه العامل ﴿ وهو ﴾ اى ذلك الاعطاء ﴿ القيـاس ﴾ اى فى الغـالب لانه قد يعـدل عنه ويبقى مجرورا كما سيجيئ ﴿ نحو قوله تعالى واسئل القرية اى اهل القرية ﴾ يعنى ان اصلهـا واسئل اهل القرية بقرينة انه لامعنى فى الامر بالسؤال عن القرية فانها عبارة عن البيوت وليس من شـانها ان تكون المسـئوال عنها بل المراد منه هو السئوال عن اهلها ولما حذف فاقيم المضاف اليه مقامه بان جعل مفعولا له اعطى اعراب المفعول المحـذوف اليه ﴿ وقد يبقى ﴾ اى قد يعدل عن هذا القياس فابقى المضاف اليه ﴿ مجرورا ﴾ فلا يعطى اعراب مضـاف اليه ﴿ على الندور ﴾ اى بناء على الاستعمـال النادر المخالف للقياس ﴿ نحو قوله تعالى يريد الآخرة بجر الآخرة على قرآءة ﴾ اى شاذة خارجة عن القرآءة المتواترة التى هى بنصب الآخرة وقوله ﴿ اى ثواب الآخرة ﴾ تفسير للمضاف المحذوف ﴿ وقد يحذف المضاف اليه ﴾ وهو اذا قامت قرينه ايضا ﴿ ويبقى المضاف على حاله ﴾ اى على حاله التى عند ذكر المضاف اليه يعنى ان كان مفردا محذوف التنوين للاضافة يكون كذلك وان كان مثنى او مجموعا محذوف النون ابقى ايضا والمراد من الابقاء فى المفرد انه لايعطى له تنوين العوض من المضاف اليه وقوله ﴿ ان عطف ﴾ شرطية محذوف الجزاء بقرينة ماقبله يعنى ان عطف ﴿ عليه ﴾ اى على المضاف ﴿ ما ﴾ اى الاسم الذى ﴿ اضيف ﴾ ذلك الاسم ﴿ الى مثل المحذوف ﴾ فانه يبقى على حاله لوجود القرينة فانه يحتمل على هذا ان يكون مذكورا فيكون جائز الحذف فيكون كالمذكور فيعطى حكمه واعلم ان الحذف على قسمين احدهما الحذف الجائز وهو اذا حذف بقرينة والثانى الحذف الواجب وهو اذا حذف وعوض شيئ عنه والله الموفق ﴿ نحو بين ذراعى وجبهة الاسد ﴾ وصدر البيت * يامن رأى عارضا اسر به * والمراد من العارض هو السحاب والمراد من الذراعين الكوكبان النيران من منازل القمر والمراد من جبهة الاسد اربعة انجم من منازله ايضا وقوله اسر فعل مجهول من اسر وضميربه راجع الى العارض اى يامن رأى سحابا مبشرا للمطر بين الكوكبين المزبورين حتى اكون مسرورا بظهور ذلك السحاب فى ذلك المحل فقوله ذراعى تثنية ذراع وهو مجرور بالياء لكونه مضافا اليه لبين ومضاف الى الاسد المحذوف فحذف نون التثنية لكونه مضافا فابقى على حاله النون وانما جاز حذفه لوجود الشرط حيث عطف عليه لفظ جبهة المضاف

(الى)

مفعول لضارب المضـاف اليه وقد قدم على المضاف الذى هو غير وقوله
﴿لكونه﴾ متعلق بقوله فيجوز اى وانمـا يجوز ذلك فى مثله لكون لفظ غير
﴿بمعنى لا﴾ لتضمنه معنى النفى وقد اكد لفظ غير بلا * فى غير المغضوب عليهم
ولا الضالين * اى وغير الضالين وانما لم يجز تقديم المضاف اليه على المضاف
لان الاضافة تقتضى اتصـال المضاف اليه بآخر المضـاف والتقديم عليه
ينـافى ذلك وقوله ﴿ولا الفصل﴾ معطوف على قوله تقديمه اى ولا يجوز
ايضا ان يفصل ﴿بينهمـا﴾ اى بين المضاف والمضـاف اليه ﴿بشئ﴾ وقوله
﴿فى السعة﴾ بفتح السـين ظرف للفصل وقوله ﴿غير﴾ بالجر بدل من بشئ
ومضاف الى ﴿ما﴾ الموصولة وقوله ﴿سمع﴾ صلته وقوله ﴿من العرب﴾
متعلق به اى ولا يجوز الفصل بينهما فى سعة الكلام يعنى فى الكلام المنثور
بغير شئ سمع من العرب وحفظ منه ﴿ولا يقـاس عليه﴾ غيره مما لم يسمع ولم
يحفظ بل يقتصر عليه وذلك فى ثلثة شئ احدها مفعول المضاف والثانى
ظرفه والثـالث القسم واما الفصل بالمفعول فكقرآءة ابن عامر فى قوله
تعالى * وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم * حيث قرئ
زين بصيغة المجهول وقرئ قتل بالرفع على انه نائب فاعله وهو مضاف الى
شركائهم وقوله اولادهم بالنصب على انه مفعول قتل وقد فصل بين المضاف
الذى هو قتل وبين شركائهم الذى هو المضـاف اليه باولادهم الذى هو
مفعول المضاف وقرأ الباقون زين بصيغة المعلوم وقتل بالنصب مضافا الى
اولادهم وشركائهم بالرفع على انه فاعل زين وكذلك قرآءة بعضهم فى قوله
تعـالى * مخلف وعده رسله * بنصب وعده وبجر رسـله على ان وعده
مفعول مخلف حيث فصل بين مخلف ورسله واما الفصل بالظرف فكقوله
عليه السلام * فهل انتم تاركوا لى صاحبى * حيث فصل بين المضاف الذى
هو تاركوا وبين المضاف اليه الذى هو صاحبى بقوله لى وهو ظرف للمضاف
واما الفصل بالقسم فنحو هذا غلام والله زيد حيث فصل بالقسم بين المضاف
الذى هو غلام وبين المضاف اليه الذى هو زيد وقوله ﴿ولا فى الضرورة﴾
معطوف عـلى قوله فى السـعة يعنى انه لا يجوز الفصل بينهمـا ايضـا
فى ضرورة الشعر ﴿الا بالظرف﴾ كقوله * لله در اليوم من لامها * حيث فصل
بين المضاف الذى هو در بفتح الدال بمعنى الخير الكثير وبين المضاف اليه
الذى هو من بالظرف الذى هو اليوم ﴿وقد يحذف المضـاف﴾ يعنى
بقرينة ﴿فيعطى اعرابه﴾ اى اعراب المضـاف ﴿للمضاف اليه﴾ لانه لما

وقد زاد الشارح وجها آخر وهو بخبرهما بان يكون بتقدير حرف الجر فى نحو المرء مقتول بما قتلوه ان سيف فسيف اى ان كان قتله بسيف فقتله بسيف وهذا ليس بقياس وغير سماعى ﴿ والعاشر ﴾ اى المنصوب العاشر من ثلثة عشر ﴿ اسم باب ان وهو ﴾ اى اسم باب ان ﴿ كالمبتدأ ﴾ اى فى جميع مايجوز فيه ومايمتنع الافى صحة وقوعه نكرة صرفة ولو مع تعريف الخبر فان وقوعه كذلك يصح فيه ولايجوز فى المبتدأ * ثم استدرك المصنف بقوله ﴿ لكن لايجوز حذفه ﴾ اى حذف اسم باب ان فى السعة مع انه يجوز حذف المبتدأ واما عند الضرورة فيجوز حذف اسم هذا النوع وانما لايجوز حذفه فان كون ذلك الاسم معمولا لهذا الباب انما يظهر بالعمل فيه ولو حذف ولم يظهر العمل لم يظهر كونه معمولا له * وزاد فى الامتحان استثناء ضمير الشان من عدم الجواز فانه يجوز حذفه واضماره عند وقوعه اسم ان اذا لم يله فعل صريح كذا نقله الشارح ﴿ والحادى عشر ﴾ اى المنصوب الحادى عشر من ثلثة عشر ﴿ اسم لا ﴾ اى اسم كلمة لا ﴿ التى لنفى الجنس نحو لاغلام رجل عندنا وقد يحذف ﴾ اى اسم لا ﴿ عند وجود الخبر ﴾ وكذا الخبر يجوز حذفه عند وجود اسمه ولا يجوز حذف احدهما عند حذف الآخر لانه يلزم الاجحاف بالكلية ﴿ نحو لا عليك اى لا بأس ﴾ عليك ﴿ والثانى عشر ﴾ اى المنصوب الثانى عشر من ثلثة عشر ﴿ خبر ما ولا المشبهتين بليس وهو مثل ﴿ خبر المبتدأ ﴾ اى فى حكم الصحة والجواز ﴿ والثالث عشر ﴾ اى المنصوب الثالث من ثلثة عشر ﴿ المضارع الداخل ﴾ اى المضارع الذى يدخل ﴿ عليه احدى النواصب ﴾ الاربع وهى ان لن كى اذن ﴿ نحو لن يضرب واما المجرور ﴾ اى المعمول المجرور الذى هو القسم الثالث من المعمول بالاصالة والمختص بالاسم ﴿ فاثنان الاول ﴾ اى من المجرور ﴿ المجرور بحرف الجر وقدم بيانه ﴾ اى فى بحث العوامل ﴿ والثانى ﴾ اى المجرور الثانى ﴿ المجرور بالاضافة ﴾ سواء كانت الاضافة معنويه او لفظية ﴿ ولا يجوز تقديمه ﴾ اى تقديم المجرور بالاضافة ابدا ﴿ ولا معموله ﴾ اى ولا تقديم معمول المضاف اليه ﴿ على المضاف ﴾ اى على الاسم المضاف وقوله ﴿ الا ان يكون المضاف لفظ غير ﴾ استثناء من قوله ولا معموله اى لايجوز تقديم معمول المضاف اليه على المضاف فى كل وقت الاوقت كون المضاف لفظ غير ﴿ فيجوز ﴾ اى فحينئذ يجوز ﴿ تقديم معمول المضاف اليه عليه ﴾ اى على المضاف الذى هو لفظ غير ﴿ نحو انا زيدا غير ضارب ﴾ فانا مبتدأ وغير ضارب خبره وزيدا منصوب على انه

تأكيدا لحصره على الصفة يعنى انه وجب الحمل عليه وامتنع كون مستثنى وهذا التعذر قد يكون فيما وقع المتعدد جمعا منكرا غير محصور ولا يعلم اشتماله على ذلك المستثنى وعدم اشتماله عليه لانه يحتمل ان يكون ما بعده غير داخل فيه بل داخلا فى جمع آخر مثاله ﴿ نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ﴾ فان الآلهة جمع آله لكنه جمع منكر غير محصور على عدد ولم يعلم دخول لفظة الجلالة فيه ولا عدم دخوله فحمل لذلك على الصفة ﴿ اى غير الله ﴾ فلما كان الغير معبرا بالا ظهر اعرابه فيما بعده فيكون مرفوعا لفظا على انه صفة الآلهة اى لو وجد فى السماء والارض آلهة يدبر امرهما غير الله لخرجتا عن هذا النظام لكنه لم تخرجا عن النظام فلم يوجد فيهما آلهة غير الله ﴿ والتاسع ﴾ اى المنصوب التاسع من ثلثة عشر ﴿ خبر باب كان ﴾ اى انواع الافعال الناقصة وترك تعريفه لانه علم مما سبق ﴿ وامره ﴾ اى حاله وشانه من الاحكام النحوية ﴿ كامر خبر المبتدأ ﴾ اى مثل امره من جواز تعدده وجواز كونه مفردا وجملة وغير ذلك ﴿ ويجوز حذف كان ﴾ لكونه كثير الاستعمال من هذا النوع ﴿ دون غيره ﴾ اى حال كون كان فى جواز الحذف مجاوزا غيره لان غيره من الافعال الناقصة ليس بكثير الاستعمال وقوله ﴿ عند القرينة ﴾ ظرف لحذف اى انما يجوز ذلك الحذف عند وجود قرينة ﴿ نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز فى مثله ﴾ اى فى مثل هذا الكلام فى الصورة بان يجئ اسم بعد ان الشرطية ثم يجئ الفاء الجزائية ثم يجئ اسم أخر وقوله ﴿ اربعة اوجه ﴾ فاعل يجوز اى يجوز رفع الاسمين الواردين بعد ان والفاء ونصبهما ورفع الاول ونصب الثانى ونصب الاول ورفع الثانى * اما الوجه الاول فهو كون الاسم الاول اسم كان مع حذف خبر وكون الاسم الثانى خبر مبتدأ محذوف اى ان كان فى عمله خبر فجزاؤه خير فخص حذف كان بالجملة الاولى الشرطية * واما الوجه الثانى وهو نصبهما فبحذف اسم كان والمذكور خبره فى الجملة الشرطية وبحذفه مع اسمه والمذكور خبر فى الجملة الجزائية اى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا * واما الوجه الثالث وهو رفع الاول ونصب الثانى فبحذفه مع خبره والمذكور اسمه وبحذفه مع اسمه والمذكور خبره اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا * واما الوجه الرابع الذى هو الوجه القوى الذى اختاره المصنف فى المتن لقلة الحذف فيه وقوة للمعنى وهو بحذف كان مع اسمه والمذكور خبرا لمحذوف وبحذف المبتدأ فى جانب الجزاء

فى الاصل بمعنى المكان بمعنى البدل ثم للاستثناء * وهذا عند البصريين * واما عند الكوفيين فيجوز خروجهما عن الظرفية فاذا خرجا عنهما يجوز تصرفهما رفعا وجرا ونصبا ﴿ وحاشا فى الاكثر ﴾ اى مجرور بعد حاشا فى اكثر الاستعمال لكونها حرف جر فى الاكثر وهو منصوب فى الاقل على انها فعل متعد وفاعله مضمر ﴿ وعدا وخلا ﴾ اى وبعدهما ﴿ فى الاقل ﴾ فانه منصوب بعدهما فى الاكثر كما سبق لكونهما حرفى جر فى الاقل وفعلين فى الاكثر ﴿ واصل غير ﴾ اى والاصل فى لفظ غير ﴿ ان يكون صفة ﴾ لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى معين وهو المغايرة فقولنا جاءنى رجل غير زيد يدل على مغايرة رجل لزيد فى حكم المجيئة ولكونه دالا على هذا كان اكثر استعماله فى الصفة ﴿ ويحمل ﴾ اى ويحمل لفظ غير ﴿ على الا ﴾ فى الاستثناء بان ينقل ذلك من معنى المغايرة الى معنى الاستثناء لانه لما كان ما بعد الا يغاير ماقبله فى الحكم لزمه معنى المغايرة ﴿ ويعرب ﴾ اى يعرب لفظ غير حينئذ ﴿ كاعراب المستثنى بالا ﴾ اى يظهر اعراب المستثنى لفظا فى لفظ غير وقوله ﴿ على التفصيل ﴾ ظرف مستقر حال من كاعراب اى يشبه اعرابه اعراب المستثنى حال كونه على التفصيل المذكور يعنى انه ان وقع بعد كلام تام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا ينصب وجوبا وان وقع بعد كلام غير موجب تام يجوز الوجهان ويختار البدل وان وقع فى غير الموجب الغير التام يعرب بحسب العوامل فمثال الاول نحو جاءنى القوم غير زيد ومثال الثانى نحو ماجاءنى قوم غير زيد ومثال الثالث ماجاءنى غير زيد ﴿ واصل الا الاستثناء ﴾ اى الاصل فى الا هو استعماله فى الاستثناء لكونه موضوعا له وهذا هو استعماله الاكثرى ﴿ وقد يحمل على غير ﴾ اى وقد يعدل عن هذا الاصل ويحمل على لفظ غير ﴿ فى الصفة اذا تعذر الاستثناء ﴾ اى اذا لم يمكن حمله على استثناء متصل ولا على منقطع اذا وقع فى جملة لم يعلم دخوله فى متعدد حتى يكون متصلا ولا عدم دخوله حتى يكون منقطعا بل بقى على الاحتمال فلا يجوز الحكم باحدهما فحينئذ يعدل عن الاصل فيحمل على الصفة ﴿ فيكون مابعدها ﴾ اى مابعد كلمة الا ﴿ صفة ﴾ فى الظاهر واللفظ فيظهر الاعراب فى اسم وقع بعدها واما فى الحقيقة فحق الاعراب فى الا ولكنه لما كان حرفا امتنع ظهور الاعراب فيه فاجرى اعرابها الذى كاعراب الموصوف فيما بعدها لعدم المانع فيه وقوله ﴿ لامستثنى ﴾ معطوف على قوله صفة

(تأكيدا)

احد الا زيد هو جاءنى زيد وهذا الوجه مردود ايضا بان المراد بتكرير العامل هو اعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب فذات العامل مكرر فى غير الموجب وغير مكرر فى الموجب فتعذر البدل لتعذر حكمه ولهذا قال الشارح بعد نقل التوجيهات فظهر ان الوجه فيه الاستقراء ليس الا واما وجه وجوبه حين كونه مقدما فظاهر لان تعذر البدل ههنا ظاهر لعدم جواز تقديم البدل على المبدل منه واما حين كونه منقطعا فلكون الا ههنا بمعنى لكن واما حين كونه بعد خلا وما عطف عليه فلكونه مفعولا فى بعضها وخبرا منصوبا فى بعضها * ولما فرغ من بيان الوجوب شرع فى بيان مايجوز نصبه فقال (ويجوز فيه) اى ويجوز فيه نصب المستثنى على الاستثنائية (ويختار البدل) اى وكونه بدلا من المستثنى منه يكون جائزا ومختارا على كونه منصوبا وقوله (فى كلام غير موجب) اى فى كلام وقع فيه نفى او نهى او استفهام وقوله (والمستثنى منه مذكور) جملة حالية اى والحال ان المستثنى منه مذكور فانه اذا لم يكن مذكورا يكون مفرغا وسيجئ (نحو ماجاءنى القوم الا زيدا) بالنصب وهذا حين كونه منصوبا على الاستثنائية وقوله (او الا زيد) بالرفع وهذا حين كونه بدلا من القوم وقوله (ويعرب) شروع فى بيان حكمه الآخر اى ويعرب المستثنى (على حسب العوامل) اى على اقتضائها (اذا كان المستثنى منه غير مذكور) فحينئذ ان اقتضى العامل فاعلا يكون فاعلا وان اقتضى مفعولا يكون مفعولا وان اقتضى مجرورا يكون مجرورا وقس عليها غيرها من المعمولات (نحو ماجاءنى الا زيد) وهذا مثال لاقتضائه الفاعل ومثال المفعول مارأيت الا زيدا ومثال المجرور مامررت الا بزيد ويسمى هذا مفرغا لكون العامل فرغ عن عمل معموله الاصلى لكونه محذوفا وعمل فى مابعد الا فيكون معموله الاصلى مفرغا عنه باشتغال العامل فى غيره وهذا القسم فى الكلام الموجب قليل وانما ورد فى قولهم كل حيوان يحرك الفك الاسفل عند المضغ الا التمساح وانما قل ذلك لانه لابد من حصول الفائدة فى الكلام وحصوله فى غير الموجب شائع كثير وفى الموجب نادر قليل فانه اذا قيل مثلا جاءنى الا زيد يفيد هذا انه جاءه كل انسان الا زيد لم يجئ وهذا غير مفيد وقوله (ومخفوض) اى المستثنى مجرور لفظا (بعد غير وسوى) بكسر السين وضمها مع القصر (وسواء) بفتح السين وكسرها مع المد وهما ظرفان منصوبان ابدا لانهما

وقوله ﴿ غير الصفة ﴾ بالجر صفة الا اى اذ لم يكن لفظ الا صفة فانه اذا كان صفة يكون بمعنى غير كما ستعرف حكمه وقوله ﴿ فى كلام ﴾ ظرف مستقر منصوب محلا على انه خبر كان وقوله بعد الا ظرف له اى وقت كونه موجودا فى كلام ﴿ موجب ﴾ اى مثبت غير نفى ونهى واستفهام فانه لو كان فى احدها لم يجب النصب بل يجوز النصب والبدل وقوله ﴿ تام ﴾ بالجر صفة بعد صفة للكلام اى فى كلام تام بالنسبة الى المستثنى منه يعنى انه مذكور فيه فانه لو لم يكن كذلك كان الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لايصح فى الموجب الا قليلا كما سيجئ ﴿ نحو جاءنى القوم الا زيدا ﴾ وقوله ﴿ او مقدما ﴾ معطوف على خبر كان اى منصوب وجوبا ايضا اذا كان المستثنى مقدما ﴿ على المستثنى منه ﴾ وكونه فى كلام موجب و بعد الا معتبر ههنا ايضا بقرينة عطفه على خبر كان والقيود المعتبرة فى المعطوف عليه معتبر هنا ايضا ﴿ نحو ماجاءنى الا زيدا احد ﴾ فان الا زيدا قدم على احد ﴿ او منقطعا ﴾ اى اى منصوب وجوبا ايضا اذا كان المستثنى منقطعا ﴿ نحو جاءنى القوم الا حمارا ﴾ وقوله ﴿ اوكان ﴾ معطوف على كان المقدم اى منصوب ايضا اذ كان المستثنى ﴿ بعد خلا وعدا فى الاكثر ﴾ اى فى اكثر الاستعمال فيهما وفى اقله لكونهما حرفى جر يكون مجرورا ﴿ او ما خلا ﴾ معطوف على خلا اوعلى عدا اى منصوب وجوبا دائما اذا كان المستثنى بعد ماخلا ﴿ وماعدا او ﴾ بعد ﴿ ليس او ﴾ بعد ﴿ لايكون ﴾ اما وجه كونه منصوبا وجوبا اذا كان فى كلام موجب تام فهو الاستقراء ووقوعه كذلك فى كلام العرب ووجهه بعضهم بانه اذا كان تاما موجبا يكون مشابها بالمفعول فى كونه فضلة لمجيئه بعد تمام الكلام ولتعذر جعله بدلا لانه لو كان المستثنى بدلا من المستثنى منه يلزم ان يكون المستثنى مقصورا والمستثنى منه غير مقصور كما هو شان البدل فيلزم ان يكون المستثنى منه فرعا والمستثنى اصلا وهو فاسد وهذا التوجيه مردود بانه لانسلم لزوم فرعيته وانما يلزم لو كان المبدل منه متروكا عن النظر بالكلية مع انه لايلزم من متروكية المبدل منه متروكية مافى حكمه للفرق الظاهر بين الشئ وبين ما فى حكمه ويوجه ايضا بان تعذر البدل ههنا للزوم الحكم بايجاب المستثنى ايضا فان البدل فى قوة تكرر العامل فيلزم فى قولنا جاءنى القوم الا زيدا ان يصح جاءنى زيد واما فى غير الموجب فلا يلزم ذلك لانه يجوز فيه تكرر اصل العامل بترك النفى العارض فان معنى ماجاءنى

(احد)

لكون النكرة اصلا فى الاسم ولا احتياج الى التعريف (والثامن) اى المنصوب الثامن (المستثنى) اى مايطلق عليه لفظ المستثنى وانما فسروه به فان القاعدة انهم اذا ارادوا تعبير المعنى الحقيقى والمجازى او تعبير المعنيين المشتركين فى اللفظ بلفظ واحد يطلقون فيه هذا المعنى مثلا اذا ارادوا اطلاق لفظ على الاسد والرجل الشجاع يقولون مايطلق عليه لفظ الاسد فيقال له عموم المجاز وكذا اذا ارادوا جمع شمس وذهب فى لفظ واحد يقولون مايطلق عليه لفظ العين فيقال له عموم المشترك ومانحن فيه من هذا القبيل فانه لا يمكن الجمع بين المستثنى المنقطع والمتصل فى معنى لفظ يصح اطلاقه عليه فان مفهوم الاول غير مخرج ومفهوم الثانى انه مخرج فلا يمكن الجمع بينهما الا بهذا التعبير ثم قسموه الى نوعين ثم عرفوا كلا منهما بتعريف خاص ولذا قال (وهو نوعان) اى المستثنى بهذا المعنى نوعان (متصل) اى احدهما متصل (وهو) اى المستثنى المتصل (المخرج) اى الاسم الذى اخرج (عن متعدد) اى عن اسم ليس بمفرد بل اقله يطلق على اثنين حتى يصح بعد الاخراج بقاء بعض فيه سواء كان ذلك المتعدد باجتماع جزئيات فى مفهوم كلى نحو جاءنى القوم الا زيدا او باجتماع اجزاء فى مفهوم كلى نحو اشتريت العبد الا نصفه وقوله (بالا او احدى اخواتها) وهى مثل خلا وعدا وغيرهما كما سيجئ والمراد من الاخراج اما اخراج الداخل فى المتعدد حقيقة كما فى المثال الاول وما اخراج الداخل حكما كما فى المثال الثانى لان العبد الواحد لا يقبل التنصيف الا حكما (ومنقطع) اى والنوع الثانى مستثنى منقطع (وهو) اى المنقطع (المذكور) اى الاسم الذى ذكر (بعدها) اى بعد الا او احدى اخواتها وقوله (غير مخرج) بالنصب على انه حال من الضمير المستكن تحت المذكور اى حال كون مدلول ذلك الاسم الذى ذكر غير مخرج من متعدد وهذا اما للعلم بعدم دخوله فيه لعدم صدق مفهوم المتعدد عليه مثل جاءنى القوم الا حمارا او لعدم المراد فى دخوله بقرينة الاشارة الى جماعة خالية عن زيد * ثم شرع فى بيان اعرابه فقال (والمستثنى) وانما اورده بالاسم الظاهر مع ان المقام مقام ضمير لسبق ذكره للاشارة الى ان المراد به مطلق المستثنى اى بمعنى مايطلق عليه ذلك (منصوب) اى وجوبا بقرينة قوله ويجوز فيه النصب وقوله (اذا كان) ظرف للمنصوب اى هو منصوب وجوبا وقوله (بعد الا) ظرف لخبر كان اى لا بعد غيره من الاخوات فان لها حكما آخر كما سيجئ

والتميز فيه خاص لمتعلقه اى ممتلئ شيئه وهو فاعل مجازى لان الممتلئ فى الحقيقة هوالماء لاالحوض وقوله ﴿ والارض مفجرة عيونا ﴾ مثال لاسم المفعول اى مفجرة شيئها وهو نائب الفاعل وقوله ﴿ وزيد طيب ابا ﴾ مثال للصفة المشبهة والتميز فيه عين وهو ذات الاب واضافى لانه لايتحقق الا بالابن له ومحتمل لما انتصب عنه ولمتعلقه لانه يحتمل ان يكون المدح راجعا الى زيد لكونه ابا وراجعا الى ابيه وقوله ﴿ وابوة ﴾ اى زيد طيب ابوة اشارة الى عرض اضافى ومحتمل وقوله ﴿ ودارا ﴾ اشارة الى عين غير اضافى خاص بالمتعلق وقوله ﴿ وحسن وجها ﴾ اى زيد وجها مثال للصفة المشبهة ايضا لكن التميز فيه ليس عين المنتصب عنه بل جزؤه وهو نوع آخر ايضا وقوله ﴿ وافضل من عمرو علما ﴾ اى زيد افضل من عمرو مثال لاسم التفضيل والتميز فيه عرض غير اضافى وخاص للمتعلق وقوله ﴿ اوفى اضافة ﴾ معطوف على قوله اوفى جملة اوعلى قوله اوفى ماضاهاها يعنى انه رفع الابهام عن ذات مقدرة فى اضافة ﴿ نحو اعجبنى طيبه ﴾ اى طيب شيئه ﴿ اباوابوة ﴾ وكذا دارا وعلما ووجها كما عرفت ﴿ وهذا التميز ﴾ اى النوع الثانى من التميز وهو مارفع الابهام عن ذات مقدرة فيما ذكر ﴿ فاعل فى المعنى ﴾ لافى اللفظ سواء كان فاعلا حقيقة كما فى قوله طاب زيد اى طاب نفس زيد اومجازا نحو الحوض ممتلئ ماء اى ملاه الماء فصار ممتلئا به ﴿ فلذا ﴾ اى فلاجل كونه فاعلا فى المعنى ﴿ لايتقدم على عامله ﴾ لان الفاعل لايتقدم عليه هذا عند الجمهور ومنه المصنف واماعند المازنى والمبرد فيجوز تقديمه على الفعل وعلى شبهه فقالا انه لايلزم من كونه ماؤلا بالفاعل ان يكون فى حكمه من كل وجه ورد عليهما بانه حينئذ يفوت العرض من التميز وهو الابهام اولا والتفصيل ثانيا * واعلم ان المراد بكونه فاعلا هو كونه فاعلا فى المعنى لان هذا التميز لايجب ان يكون عين الذات المقدرة ومحمولا عليها كما يجب ان يكون عينه فى المذكورة بل يكفى اشتمالها على المحمول فقوله تعالى *وفجرنا الارض عيونا* فالعيون تميز عن ذات مقدرة وهو شئ الارض مع انه مفعول لافاعل فمعناه الحقيقى وفجرنا عيون الارض فكونه فى معنى الفاعل اما بتأويل فجرنا بفجرت حتى يكون المعنى فجرت عيونها كما فى الجامى اوبتأويل انفجرت عيونها فانه مطاوع فجرنا اى فجرنا الارض فانفجرت عيونها كما فى التسهيل فيكون فاعلا فى المعنى ﴿ والتميز ﴾ اى جنسه فيشتمل النوعين ﴿ لايكون الانكرة ﴾ فانه وقع كذا فى كلام العرب بدليل الاان استقراء وقيل ان كونه نكرة

(لكون)

وقد سبق ذكر الاشياء الخمسة التى تكون سببا لتمامية الاسم المبهم وقوله (اوعن مقدرة) معطوف على قوله مذكورة وبيان لنوعيه يعنى ان التميز نوعان احدهما مايرفع الابهام عن ذات مذكورة والاخر مايرفع الابهام عن ذات مقدرة وقوله (فى جملة) ظرف لقوله مقدرة ولما مرت امثلة الذات المذكورة فى بحث العامل لم يتعرض لها وتعرض لامثلة المقدرة فقال (نحو طاب زيد نفسا) وهذا مثال لذات مقدرة فى جملة وهى جملة طاب زيد فان الابهام ليس فى طاب ولا فى زيد بل فى شئ منسوب الى زيد وهو نفسه واليه اشار بتفسيره بقوله (اى طاب شئ زيد) فالذات المبهم هو الشئ المقدر فيها وقوله (او فيما ضاهاها) معطوف على قوله فى جملة اى اوعن ذات مقدرة فى الاسم الذى شابه الجملة فقوله ضاها فعل ماض واصله ضاهى بمعنى شابه والضمير المنصوب المتصل المؤنث راجع الى الجملة وفيه اشارة الى قسميه فيرتقى التميز الى اربعة احدها مايرفع الابهام عن ذات مذكورة والثانية مايرفع الابهام عن ذات مقدرة فى جملة والثالثة مايرفع الابهام عن ذات مقدرة فى اسم شابه الجملة والرابعة مايرفع الابهام عن ذات مقدرة فى اضافة كما سيجئ * اعلم ان المصنف لم يذكر صفة المستقر فى الابهام ولم يقل مايرفع الابهام المستقر كاذكره ابن الحاجب ولم يقل الابهام الوضعى كما ذكره البيضاوى فى متن الامتحان لان غرضهما فى ذكره اخراج صفة الالفاظ المشتركة نحو رأيت عينا جارية فان لفظ جارية لرفع الابهام فى لفظ عينا ولتعيين معناه لكنه ليس بتميز لعدم استقرار الابهام فيه فانه ليس فى وضعه ابهام وتركه المصنف لعدم دخوله فى التعريف فان التميز من المعمولات الاصلية لامن التوابع فلا دخول ولااحتياج الى قيد يخرجه وانما قال عن ذات ليحترز به عن الحال فانها ترفع الابهام عن صفة ذى الحال لاعن ذاته وهذا ملخص ماذكره الشارح * واعلم ايضا ان ماشابه الجملة اما اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او اسم تفضيل والتميز اما عين كالدار واما عرض كالابوة وكل منهما اما اضافى او غير اضافى فالعين الاضافى كالاب وغير الاضافى كالدار والعرض الاضافى كالابوة وغير الاضافى كالعلم وكل منها اما خاص لما ينتصب عنه التميز كالنفس واما خاص لمتعلقه كالدار واما محتمل لهما كالاب فمثال العين الغير الاضافى الخاص لما انتصب عنه هو ماذكره بقوله طاب زيد نفسا مثاله فى الذات المقدرة فى الجملة واكتفى به واللازم ان يقول طاب زيد نفسا وابا وابوة وعلما فقوله (نحو الحوض ممتلئ ماء) مثال لاسم الفاعل

له ايضا لكنه بالواو والضمير معا وقوله (او ولا يركب عمرو) مثال له ايضا لكنه بالواو وحده ولا ضمير فيه لان فاعله عمرو وقوله (او ركب) مثال لما وقع الماضى المثبت حالا مع الضمير وحده (اوو ركب) مثال له ايضا لكنه مع الضمير والواو معا وقوله (اوو ركب عمرو) مثال ايضا للماضى الذى وقع حالا بالواو وحده وقوله (او) جاءنى زيد (هو راكب) مثال للجملة الاسمية التى وقعت حالا بالضمير وحده (اوو هو راكب) مثال لما وقعت حالا بالواو والضمير او وعمرو راكب مثال لها ايضا للواقعة بالواو وحده اما جواز وقوع غير المضارع المثبت بالضمير فقط لان الضمير متعارف لربط الجمل التى وقعت موقع المفرد واما الواو فلاحتياج الجملة الحالية الى فضل ربط لاسيما فى الاسمية لامتيازها عن غيرها بكونها فضلة وبكونها ظاهرة فى الاستقلال فصدرت بها للاحتياط واما جواز الاكتفاء باحدهما لوجود الربط المعنوى فى الجملة والورود على اصل الحال (ويجوز تعدد الحال) لانها كخبر المبتدأ (نحو جاءنى زيد راكبا ضاحكا وحذف عامله) اى ويجوز حذف عامل الحال (بقرينة) اى بوجود قرينة مقالية او حالية (نحو راشدا مهديا) اى نحو قولك راشدا مهديا (لمن قال اريد السفر) اى لمن تهيأ له اولمن شرع فيه والعامل المحذوف هو لفظ سر وهو امر من سار يسير او اذهب وهو معلوم بقرينة تهيأئه او شروعه فيه اى سر حال كونك راشدا فيما يمكن فيه الرشد بنفسك وحال كونك مهديا فى محل تحتاج فيه الى دليل ومعنى الرشد وان كان فرعا للهداية لكنه لكونه متعلقا بنفسه ولكون الهداية متعلقة بغيره قدم الرشد عليها لتقدمه رتبة وهذان الحالان مترادفان هنا لانهما لو كانا متداخلين لم يكونا فيما نحن فيه لعدم التعدد فى المتداخلين وانما لم يتعرض لمسئلة لزوم قد لفظا او تقديرا للمضاضى المثبت لانها ليست بمسئلة مسلمة ولا اتفاق فيها لان مذهب الاخفش والكوفيين هو عدم لزومها له وايضا لم يتعرض لمسئلة ذكرها صاحب التسهيل وهو اشتراط المضارع المثبت عند وقوعه حالا لا يخلوه عن علاقة الاستقبال (والسابع) اى والمنصوب السابع من ثلثة عشر (التميز) ويقال له ايضا التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وبفتحها ايضا والاول هو الظاهر والانسب للتعريف لكون التميز مسندا الى الاسم والثانى موجه باعتبار كون التميز مسندا الى المتكلم ومتعلقا بالاسم حيث ان المتكلم يميزه من بين الاجناس (وهو) اى التميز (ما) اى اسم (يرفع الابهام عن ذات مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة وقد سبق اى)

الهيئة كالمفرد وان كان المفرد اصلا فى الحال كالخبر وقوله (خبرية) بالنصب صفة الجملة اى لا تكون جملة انشائية فان الحال لما كانت بمنزلة الخبر عن ذى الحال ولم يجز ايضا وقوعه حالا ايضا (فلا بد فيها) اى فى الحال التى تقع جملة (من رابط) ليربط ذلك الرابط تلك الجملة الى ذى الحال لان الجملة مستقلة فى الافادة ومرتبطة بغيرها مع ان الحال تقتضى الارتباط الى ذى الحال فوجب اكتساب الارتباط وذلك حاصل بالرابط ولما كان الرابط فيه اثنين وهما الواو والضمير وكان بعض الجملة يربط باحدهما وبعضها يربط بكليهما اراد المصنف ان يبين محل كل منها فقال (وهو) اى ذلك الرابط (الضمير فقط) اى يكتفى فى ربطها بضمير راجع الى ذى الحال ولا يحتاج الى غيره وقوله (فى المضارع المثبت) متعلق بالنسبة اى كونه كذلك فى المضارع المثبت الذى يكون جملة مع فاعله (نحو جاءنى زيد يركب) فان المضارع انما يكون حالا اذا كان جملة ولا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل الذى يستغنى عن الواو حين كونه حالا ولان المضارع وارد على اصل الحال وهو دلالته على الحدوث والتجدد ولانه يستعمل على طريق الحال وهو التجرد عن حرف النفى واما قولهم قمت واصك وجهه وقوله تعالى *لم تؤذوننى وقد تعلمون* فأول بتقدير المبتدأ فتقدير الاول وانا اصك وتقدير الثانى وانتم قد تعلمون فتكون جملة اسمية او جعل الواو فى الاول للعطف وهذا اذا كان الحكم كليا واما اذا كان اكثريا فلا يحتاج المثالان الى التأويل المذكور وايضا لو قيد المضارع بكونه عاريا عن قد لم يحتج فى الآية الى التأويل كذا نقله الشارح عن الفاضل العصام وهذا بيان ما يجب فيه واما بيان ما يجوز فيه فهو قوله (او الضمير مع الواو) اى ذلك الرابط يجب ان يكون ضميرا فقط فى ما ذكر ويجوز ان يكون ضميرا مع الواو (او الواو وحده) اى من غير ضمير (او الضمير وحده) من غير واو اى يجوز ذلك الثلثة (فى غيره) اى فى غير المضارع المثبت وهو المضارع المنفى والماضى المثبت او المنفى والجملة الاسمية (لكن الغالب فى الاسمية الواو) يعنى انه يجوز ان يكون الجملة الحالية فى كل واحد من الاقسام الاربعة بالواو ومع الضمير او باحدهما مع تساوى كل من الاستعمال من غير ترجيح احدهما مع ضعف الآخر الا فى الجملة الاسمية فان غالب الاستعمال فيها ان تكون بالواو مع الضمير وكونها بغير الواو ضعيف ولما احتاج كل واحد من الاربعة الى ثلثة امثلة اراد المصنف ايرادها فقال (نحو جاءنى زيد لا يركب) وهذا مثال للمضارع المنفى الذى وقع حالا بالضمير وحده وقوله (او ولا يركب) مثال

زيد وزيد فاعل جاءنى ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل مع انه جاز تقديم راكبا عليه * واجيب عنه بانه لانسلم عدم تقديم زيد على عامله فانه اذا تقدم لم يكن فاعلا بل ينقلب مبتدأ بخلاف المجرور فانه ليس كذلك وانما خص المصنف التمثيل بالمجرور بحرف الجر اشارة الى محل الخلاف فان عدم جواز التقديم على المجرور بالاضافة اتفاقى بخلاف المجرور بحرف الجر فانه لا يتقدم عليه ايضا عند البصريين وسيبويه وهو المختار عند المصنف ونقل عن البعض انه يجوز تقديمها على المجرور بحرف الجر وفرق بينهما بان المجرور بحرف الجر كالجزء من العامل لكون العامل تاما بصلته فان مر مثلا لا يتم الا بصلته التى هى بزيد فالمجرور بحرف الجر فى حكم المنصوب * فاذا قلت مثلا ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت هندا واستدل ايضا بقوله تعالى * وما ارسلناك الا كافة للناس * فان كافة فى هذه الآية حال من للناس مع انه قدم عليه * واجيب عن الاول بانه لا يلزم من كونه مأولا بالمنصوب ان يكون فى حكمه من كل وجه مع ان جزئيته من المجرور اظهر من جزئيته من العامل فان اعتبار الاول اعتبار لجانب اللفظ وهو اولى فى هذا الفن * واجيب عن الآية بانه يجوز ان يكون كافة مفعولا مطلقا مجازيا اى ارسالة كافة او حالا من كاف ارسلناك اى ارسلناك كافا اى مانعا للناس والتاء للمبالغة وهذا ملخص ما ذكره الشارح وفيه كلام آخر متعلقا بالتفسير فارجع اليه ﴿ ولو كان صاحبها ﴾ اى صاحب الحال ﴿ نكرة ﴾ اى نكرة محضة وغير مخصصة بشئ غير التقديم ﴿ وجب تقديم الحال عليها ﴾ اى على تلك النكرة فان الواقع فى كلام العرب كذلك والمسموع من تراكيبهم ذلك الاستعمال ﴿ نحو جاءنى راكبا رجل ﴾ وقال بعضهم فى وجهه انها قدمت عليه لدفع الالتباس بالصفة فى ذى الحال المنصوب ثم قدمت فى غير المنصوب اطرادا للباب ورد هذا بان الالتباس واقع حين كون ذى الحال نكرة مخصصة مع انه لا يجب فيه التقديم وقيل فى وجهها نه ما تقدم على النكرة المخصصة لتحصيل التخصيص كما فى وجوب تقديم الخبر الظرف على المبتدأ حين كونه نكرة محضة ورد بان قياسها بالمبتدأ قياس مع الفارق فان الخبر اذا كان ظرفا يصح اخباره عن المبتدأ بخلاف الحال فانها لكونها لبيان الهيئة لا يصح حملها عليه فاجاب عنه الشارح بان عدم صحة حملها فى الظرف الحقيقى مسلم واما فى الظرف التنزيلى الذى وهى الحال فلا * ولما فرغ من بيان احوال الحال اذا وقعت مفردا شرع فى بيانها اذا وقعت جملة فقال ﴿ وتكون ﴾ اى الحال ﴿ جملة ﴾ لصدق تعريفها على الجملة فان الجملة تبين

(الهيئة)

فى قول من جعل تعالى حالا من الجلالة اوتدوم له حكما وذلك بان يتصف بها غالبا ومن ان لاتدوم نحو سار زيد راكبا وتسمى للاولى حال دائمة وللثانية حال منتقلة ومايقال له حال مؤكدة داخل فى الاولى واعم ايضا من ان تدل عليها هيئتها وحدها اومع المادة فثال الاولى نحو جاءنى زيد والشمس طالعة فان هيئة الحال فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل وهى المقارنة بطلوع الشمس وهذا ملخص ماذكره الشارح نقلا عن العصام ويقال لها الحال المقارنة ومثال الثانى نحو جاءنى زيد وهوراكب فانها تدل على الهيئة مع مادة الركوب * ثم شرع فى بيان عاملها فقال ﴿وعاملها﴾ اى عامل الحال ﴿الفعل﴾ اى جنس الفعل سواء كان تاما او ناقصا اولازما اومتعديا ﴿اوشبهه﴾ اى اوشبه الفعل ايضا مطلقا ﴿اومعناه﴾ اى كل لفظ يفهم منه معنى الفعل وسيجئ الفرق بينها فى جواز التقديم عليه وعدم جوازه ﴿وشرطها﴾ اى وشرط كونها حالا ﴿ان تكون﴾ اى ان تكون اللفظ الذى اريد جعله حالا ﴿نكرة﴾ فان الغرض من الحال تقييد الحدث المنسوب الى ذى الحال وهذا الغرض يحصل بالنكرة ولايحتاج الى تعريفها فيصير التعريف حشوا ﴿ولا تتقدم﴾ اى الحال ﴿على العامل المعنوى﴾ لكون العامل المعنوى ضعيفا بخلاف الفعل وشبهه وفيه مذاهب الاول انه لايجوز تقديمها على المعنوى ظرفا كانت اوغيره وهذا مذهب ابن الحاجب وذهب اليه المصنف والثانى انه يجوز تقديمها على العامل المعنوى ان كان ظرفا من غير شرط شئ وهذا مذهب ابن الدهان والثالث انه على التفصيل يعنى انه اذالم يتقدم المبتدأ على الحال نحو قائما زيد فى الدار واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو زيد قائما فى الدار وهذا مذهب الاخفش واما نحو تركيب زيد قائما كعمرو قاعدا فهو جائز بالاتفاق ﴿ولا على ذى الحال﴾ اى ولا تتقدم الحال ايضا على ذى الحال ﴿المجرور﴾ سواء كان مجرورا بحرف الجر اومجرورا بالاضافة ﴿فلا يقال﴾ اى فلايجوز ان يقال ﴿مررت جالسا بزيد﴾ فان ذى الحال هو زيد وهو مجرور وجالسا حال منه ولايجوز هذا التركيب لكون ذى الحال مجرورا بحرف الجر واما مثال المجرور بالاضافة فهو نحو جاءنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد هند فان مجردا حال عن زيد وهو مجرور بالاضافة فلا يجوز تقديمها عليه ايضا وانما لم يجز تقديمها عليهما فان المجرور لايجوز تقديمه على الجار وكذا لايجوز تقديم تابعه عليه * فوردعليه نقض وهو ان هذاالدليل جار فى مثل راكبا جاءنى زيد مع تخلف حكم المدعى وهو عدم الجواز فان راكبا حال عن

لايبين الهيئة بل يبين الذات وبقوله هيئة الفاعل خرج مايبين هيئة العامل في مثل ضربت ضربا شديدا وكذا قولنا رجعت قهقرى اى رجوعا قهقرى فان هذا مفعول مطلق يبين نوع العامل وقوله ﴿لفظا﴾ بالنصب حال من احد الامرين وقوله ﴿اومعنى﴾ معطوف على قوله لفظا اى الفاعل الذى يبين هيئته سواء كان فاعلا ملفوظا او فاعلا معنويا وكذا المفعول فترتقى الى اربعة انواع مايبين هيئة الفاعل اللفظى او المعنوى ومايبين هيئة المفعول به اللفظى او المعنوى وقوله ﴿مثل ضربت زيدا قائما﴾ فان كان قائما حالا من الفاعل يكون مثالا لمايبين هيئة الفاعل اللفظى وان كان حالا من المفعول يكون مثالا لمايبين هيئة المفعول اللفظى وقوله ﴿وهذا زيد قائما﴾ مثال لما هو حال من المفعول المعنوى والعامل فى الاول فعل وفى الثانى معنى فعل وهو انبه او اشير المفهوم من لفظ هذا * والمراد من الفاعل اللفظى والمفعول اللفظى مايكون فاعلا او مفعولا فى التركيب كما فى المثال الاول فى المتن ومن المعنوى مالا يكون فاعلا ولامفعولا فى التركيب بل هو اما مبتدأ او خبر كما فى المثال الثانى فى المتن او مفعولا مطلقا مثل ضربته الضرب شديدا او مفعولا معه نحو استوى الماء والخشبة قائمة وحسبك وزيدا قائما درهم فان الاول بمعنى احدثت الضرب شديدا والثانى اما مصاحب للفاعل كما فى المثال الاول واما للمفعول كما فى المثال الثانى وهما بمعنى الفاعل او المفعول وايضا اما ان يكون مضافا اليه للمفعول نحو قوله تعالى * بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا * و * ان يأكل لحم اخيه ميتا * وهذا الاخير بشرط ان يكون المعنى صحيحا بحذف المضاف فان حنيفا حال من ابراهيم وميتا حال من اخيه وهما ليسا بمفعولين لفظا بل هما مضافان اليه للمفعول لكنه لو ترك المفعول واقيما مقامه وقيل بل نتبع ابراهيم وان يأكل اخاه لصح المعنى ومنه قوله تعالى * ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين * فان مصبحين حال من هؤلاء وهو وان كان مضافا اليه لدابر لكنه لما كان المضاف وهو دابر مرجع الضمير مقطوع وهو فى المعنى نائب فاعل وهو وان كان فى التركيب مسندا الى دابر جاز اسناده الى هؤلاء حتى جاز ان يقال ان هؤلاء مقطوعون * ومما يجب ان يعلم ايضا ان معنى الهيئة هى الحال والكيفية وهى اعم من ان تكون له باعتبار نفسه نحو جاءنى زيد قائما او باعتبار متعلقه نحو جاءنى زيد قائما ابوه واعم ايضا من ان تكون محققة كالمثال الاول او مقدرة نحو قوله تعالى * فادخلوها خالدين * اى مقدرين الخلود فى حقكم واعم ايضا من ان تدوم الحال لذى حالها حقيقة نحو قال الله تعالى

(فى قول)

العطف فيه لان العطف على الضمير المتصل يشترط فيه تأكيده بالمنفصل وهو منتف ههنا وايضا مثال لما كان العامل فيه لفظيا وفعلا واما مثاله لما كان العامل فيه معنويا فكقولنا مالك وعمرا فانه لايجوز العطف فيه ايضا لكون المعطوف عليه ضميرا مجرورا ومثال لما كان العامل فيه معنويا فان المنفهم منه مجموع مالك هو ماشانك واما مثال جواز الطرفين فهو مثل قولنا جئت انا وزيدا فانه لما جاز عطفه على الضمير المرفوع فى جئت لكونه مؤكدا بمنفصل جاز فيه ان يكون زيد مرفوعا معطوفا عليه وان يكون منصوبا على ان يكون مفعولا معه ﴿ ولايجوز تقديمه ﴾ اى تقديم المفعول معه ﴿ على عامله ﴾ ولايجوز ان يقال وزيدا جئت بان يكون مقدما عليه مع تأخر عامله ومعمول مصاحبه ﴿ ولا على المعمول المصاحب ﴾ يعنى انه لايجوز ان يقال جاء وزيدا عمرو بان يقدم وزيدا على مصاحبه الذى هو فاعل جاء ﴿ ولايجوز تعدده ﴾ اى تعدد المفعول معه فانه لو تعدد لزم تعدد معوذا لايجوز لانه لو جاز لزم تعلق الجارين بفعل واحد بمعنى الواحد وهو لايجوز كما مر فى بحث حروف الجر * ولما فرغ المصنف من بيان القسم الاول من المنصوبات اعنى مايكون اسما ومفعولا شرع فى بيان القسم الثانى منه اعنى مايكون اسما وملحقا بالمفاعيل فقال ﴿ والسادس ﴾ اى المنصوب السادس ﴿ الحال ﴾ وهى معمول منصوب وملحق بالمفعول فيه لوجود معنى الظرفية فيه وهى فى اللغة من حال يحول اى انقلب وتغير سمى بها ماهو العرفى لانقلاب مدلوله وتغيره غالبا وقيل فى وجه التسمية انها مأخوذة من زمان الحال المقابل للماضى والمستقبل لانه كما ان الحال بمعنى الزمان تدل على زمان انت فيه كذلك تدل الحال على زمان مقارن لزمان الفاعل والمفعول فى فاعلية ومفعولية ﴿ وهى ﴾ اى الحال فى عرف النحاة ﴿ ما ﴾ اى منصوب اما لفظا كما اذا كانت اسما معربا او محلا كما اذا كانت اسما مبنيا او جملة ﴿ يبين ﴾ وهو صلة او صفة * وانما ذكر يبين كما هو فى النسخ مع ان مرجعه عبارة عن الحال التى هى مؤنث سماعى لان القاعدة انه اذا رجع الضمير الى الموصول او الموصوف الذى يكون عبارة عن مؤنث يجوز تذكيره وتأنيثه وقوله ﴿ هيئة الفاعل ﴾ بالنصب مفعول يبين وقوله ﴿ او المفعول به ﴾ معطوف على الفاعل اى هى المعمول المنصوب الذى يبين البتة اما هيئة الفاعل عند قيام الفعل به واما هيئة المفعول به عند وقوع الفعل عليه يعنى ولا يبين هيئة غيرهما فيكون او على هذا التعبير لمنع الخلو لا لمنع الجمع فانها قد تبين هيئتهما معا مثل ضرب زيد عمرا راكبين فان راكبين على صيغة التثنية يبين هيئة الفاعل والمفعول معا وبقوله هيئة الفاعل خرج التمييز فانه

نائب فاعل نحو فعل للتأديب لم يجز تقديمه كما مر وقوله ﴿ وتركه ﴾ معطوف على قوله تقديمه اى ويجوز تركه * وانما قال ههنا وتركه ولم يقل وحذفه تنبيها على انحطاط رتبته عن مرتبة سابقه اى ويجوز ان يذكر عاملا مجردا عن ذكر المفعول له مع ان فعل العاقل لا ينفك عن علة وغرض كما ان الفعل لا يخلو عن زمان ومكان ﴿ ويجوز حذف عامله لقرينة ﴾ كقولك تأديبا لمن قال لم ضربت زيدا اى ضربته تأديبا ﴿ والخامس ﴾ اى المنصوب الخامس من ثلثة عشر ﴿ المفعول معه ﴾ اى الذى فعل الفعل معه * واختلف النحاة فى لفظ معه فقال بعضهم انه نائب فاعل للمفعول كما فى المفاعيل السابقة واعتذر عن عدم رفعه بان لزوم نصب كلمة معه رجح على الاعراب اللفظى والراجح المختار ان نائب فاعله مستتر تحته وراجع الى مصدره ولفظ معه منصوب على انه ظرف له والراجع الى الموصول هو الضمير المجرور فى معه ﴿ وهو ﴾ اى المفعول معه فى اصطلاح النحاة ﴿ المذكور ﴾ اى المنصوب الذى ذكر ﴿ بعد الواو لمصاحبة معمول عامل ﴾ فخرج بتقييده بالمنصوب مثل كل رجل وضيعته فان ضيعته وان كان مذكورا بعد الواو لكنه ليس بمنصوب * والمراد بالمذكور ليس ماهو مقابل المتروك بان يكون اعم من الملفوظ والمقدر كما فى المذكور الذى سبق بل المراد به ماليس بمقدر والحمل على هذ المعنى يفيد انه لا يجوز تقديره يعنى حذفه وبقوله بعد الواو خرج سائر المنصوبات سوى الحال التى وقعت جملة بعد الواو وبقوله لمصاحبة معمول عامل خرج به الحال التى بعد الواو فان الغرض من ذكره ليس مصاحبة * والمراد من العامل اعم من ان يكون فعلا او شبه فعل او معنى فعل * والمراد من المعمول ماهو اعم من الفاعل والمفعول الذى ليس بمنصوب فانه اذا لم يكن منصوبا تعين المذكور المنصوب بعد الواو ان يكون مفعولا معه واما اذا كان منصوبا فيجوز ان يكون معطوفا وان يكون مفعولا معه فاذا وقع فى موقع كذلك يحمل الواو على العطف الذى هو الاصل فيها فلا عدول الى النصب حتى يكون نصا على المقصود نحو حسبك وزيدا درهم فانه لا يجوز عطف زيدا على الكاف فى حسبك فان العطف على المجرور المتصل يشترط فيه اعادة الجار وهو منتف ههنا ولان المقصود بيان مصاحبة زيد مع المخاطب بخلاف نحو كفاك وزيدا فانه لجواز عطف زيدا على الكاف تعين العطف لكونه اصلا ولا يعدل عنه لعدم النص على المقصود فانه يكون كضربت زيدا وعمرا وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق ﴿ نحو جئت وزيدا ﴾ هذا مثال لما تعين ان يكون مفعولا معه لعدم جواز

(العطف)

فان تعلق شهدت وفضل به ليس من حيث انه وقع فيه بل من حيث انه وقع عليه وايضا ان قوله كان يوم الجمعة يوما طيبا خارج عنه لانه ليس مضمون عامله فعل فيه فان مضمونه هو كون الجمعة يوما طيبا ولما كان المفعول فيه نوعين احدهما مجرور بفى ملفوظا ومنصوب محلا والآخر منصوب لفظا بحذف فى والاول هو الاصل لايحتاج الى شئ والثانى احتاج الى شرط اراد ان يبين شرطه فقال ﴿ وشرط نصبه ﴾ اى شرط كون المفعول فيه منصوبا ﴿ لفظا ﴾ اى لامحلا ﴿ تقدير فى ﴾ واختلف بين الجمهور وبين ابن الحاجب بعد اتفاقهم ان المنصوب بتقدير فى هو المفعول فيه فى ان المجرور بفى هل هو مفعول فيه اومفعول به غير صريح فذهب الى الاول ابن الحاجب وتبعه المصنف والى الثانى الجمهور * ولما كان لتقدير فى شرط ايضا فنبه عليه المصنف بقوله ﴿ وقدم شرط تقديره ﴾ اى فى بحث حرف الجر ﴿ ويجوز تقديمه ﴾ اى تقديم المفعول فيه على عامله وهذا ان لم يكن نائب فاعل ﴿ ولو كان ﴾ فلو وصلية اى ولو كان العامل ﴿ معنى فعل ﴾ جاز تقديمه فعلم منه انه لو كان العامل غير معنى فعل جاز تقديمه بالاولى فانه مع ضعف معنى الفعل فى العمل اذا جاز تقديمه يكون مع قوة غيره اولى ﴿ وحذفه ﴾ اى ويجوز حذفه ﴿ مطلقا ﴾ اى بقرينة اوبدونها ﴿ وحذف عامله ﴾ اى ويجوز حذف عامله ﴿ لقرينة ﴾ اى لقيام قرينة نحو قولك يوم الجمعة لمن قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة ﴿ والرابع ﴾ اى المنصوب الرابع من الثلثة عشر ﴿ المفعول له ﴾ اى الذى فعل لاجله ﴿ وهو ﴾ اى المفعول له فى اصطلاح النحاة ﴿ اسم ما ﴾ اى اسم شئ ﴿ فعل لاجله ﴾ اى وقع اما لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جبنا اى قعدت لحصول الجبن واما لتحصيله كضربت تأديبا اى ضربت لاجل تحصيل التأديب ويقال للاول مفعول له الحصولى وللثانى مفعول له التحصيلى فالمفعول له فى الاول قبل الفعل وفى الثانى بعد الفعل وقوله ﴿ مضمون عامله ﴾ بالرفع نائب فاعل لفعل اى فعل مدلوله الذى هو الحدث اما مدلوله المطابقى او التضمنى كما مر فى السابق وهذا ايضا اما منصوب محلا ومجرور باللام المذكور اومنصوب لفظا فاحتاج الثانى الى شرط لئلا يلتبس بالآخر ولذا قال ﴿ وشرط نصبه ﴾ اى شرط كون المفعول له منصوبا ﴿ لفظا ﴾ وانما قال لفظا فان نصبه محلا لايحتاج الى شرط كما عرفت ﴿ تقدير اللام وقدم شرط تقديره ﴾ اى مر فى بحث حروف الجر ﴿ ويجوز تقديمه ﴾ اى تقديم المفعول له ﴿ على عامله ﴾ وهذا الجواز ايضا اذا لم يكن نائب فاعل فانه لو كان

من تعريفه شرع فى تقسيمه فقال (وهو) اى المفعول به (على قسمين عام) اى الاول عام يكون مفعولا للازم والمتعدى (وهو) اى ذلك العام (المجرور بالحرف) اى بحرف الجر سواء فى واللام وما بمعناهما كالباء بمعنى فى وكى بمعنى اللام فان الاول مفعول فيه والثانى مفعول له وكلاهما ليس بمفعول به كما عرفت فى بحث حرف الجر وهذا القسم يكون مفعولا به للمتعدى نحو عليه فى قولنا ضربت زيدا على حصير وللازم نحو مررت بزيد (وخاص) اى والقسم الثانى خاص (بالمتعدى وقدم) اى تعريف اللازم والمتعدى واقسامهما (ويجوز تقديمه) اى تقديم المفعول به (على عامله) لقوة عامله فى العمل وعدم المانع عن التقديم وهذا اذا لم يكن العامل اسم فعل ولا مصدر فانه لا يتقدم معمولهما عليهما الا اذا كان مجرورا بحرف الجر وايضا اذا لم يكن معمولا للمضاف اليه نحو انا غلام ضارب زيدا فان زيدا مفعول لضارب فلا يتقدم ولا يقال انا زيدا غلام ضارب (نحو زيدا ضربت) وكذا قوله وبه مررت وهذا مثال لما جاز تقديمه وقدم وقوله (وحذفه) معطوف على تقديمه اى ويجوز حذف المفعول به (مطلقا) يعنى سواء كان بقرينة نحو اهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه فان وقوع بعث صلة قرينة على حذف العائد او بدون قرينة نحو فلان يعطى اى يفعل الاعطاء (وحذف فعله) اى يجوز حذف فعله اى عامله (لقيام قرينة) يعنى انه لا يحذف بلا قرينة (نحو زيدا) اى مثاله قولك زيدا (لمن قال من اضرب) فان السائل لما سأل عن شخص يتعلق فعله به فجاز ان يجيب زيدا فقط او ان يجيب بقوله اضرب زيدا فالاول فى مقام الايجاز والثانى فى مقام الاطناب (والثالث) اى والمنصوب الثالث من ثلثة عشر (المفعول فيه) اى المعمول الذى فعل فيه (وهو) اى المفعول فيه فى الاصطلاح (اسم ما) اى اسم موضوع لمعنى (فعل) بصيغة المجهول وقوله (فيه) ظرف له وقوله (مضمون عامله) بالرفع نائب فاعله وقوله (من زمان) ظرف مستقر اما صفة لما ان كان موصوفا او حال منه ان كان موصولا وقوله (او مكان) معطوف عليه وبيان لنوعيه والمراد بمضمون عامله مدلول عامله وهو مادل عليه عامله امامطابقة اذا كان عامله مصدرا نحو ضربى زيدا يوم الجمعة واما تضمنا اذا كان عامله فعلا اوصفة نحو ضربت زيدا امام الامير اوانا ضارب فى السوق وايضا سواء كان فاعل العامل مؤثرا فيه نحو كتبت فى يوم الجمعة او غير مؤثر نحو مات زيد يوم الجمعة من حيث ان الموت وقع فيه واما نحو شهدت يوم الجمعة ونحو فضل الله يوم الجمعة فخارجان عنه بل هما المفعول به

لكثرة استعماله فانه غلب فى الاستعمال فى معنى مثل ما سبق وهذا مثال لما حذف سماعا وجوبا واما مثاله لما حذف سماعا جوازا نحو قولك خير مقدم لمن قدم من سفر او غيره اى قدمت وحالة القادم قرينة حالية له (ويجوز تقديمه) اى تقديم المفعول المطلق (على عامله) ويجوز ان يقال ضربا ضربت وهذا الجواز اذا لم يكن للتأكيد بل كان لبيان النوع او العدد فانه وان كان تقديمه جائزا لقوة عامله ولقوة معموليته لكنه لكونه تأكيدا ولكون التأكيد لا يقدم على مؤكده لا يجوز تقديمه (ولا يلزم) اى لا يلزم المفعول المطلق لعامل كما يلزم الفاعل له لانه ان اريد مجرد قصد معناه فهو مذكور فى ضمن العامل ولا يلزم ذكره تكرارا الا عند قصد معنى زائد وهو بيان نوعه او بيان عدده (والثانى) اى المنصوب الثانى (المفعول به) اى الذى الصق الفعل به وهذا هو المعنى الذى يفهم من لفظه وهو معناه اللغوى فان الالف واللام اسم موصول بمعنى الذى واصل مفعول هو فعل على صيغة المجهول والباء فى به للالصاق والضمير المجرور مرفوع محلا على انه نائب فاعله واما معناه الاصطلاحى فهو ما قال (وهو اسم ما وقع) اى المعمول الذى يقال له المفعول به هو لفظ دال على معنى وقع (عليه) اى على ذلك المعنى (فعل الفاعل) اى فعل فاعل والمراد بما وقع عليه ما تعلق به فعل الفاعل حسا نحو ضربت زيدا او عقلا نحو عرفت زيدا * وانما فسره بهذا لان الوقوع حقيقة هو سقوط شئ ولا سقوط فى كثير من المواد فانه لا معنى فى قولنا عرفت زيدا ان عرفانى سقط على زيد فيكون الوقوع مستعملا فى معنى التعلق مجازا ولما كان هذا الاستعمال مشهورا لم يرد السؤال على التعريف بان استعمال المجاز ينافى التعريفات فانه اذا كان مشهورا يكون كالحقيقة والمراد بالاسم فى قوله اسم ما وقع هو الاسم المنصوب بقرينة المقسم فلا يدخل فيه زيد فى قولنا اعطى زيد فانه وان صدق عليه انه ما وقع عليه لكونه مفعولا اولا لكنه ليس بداخل فى الجنس والمراد بفعل الفاعل ايضا اعم من ان يقع عليه فعل فاعل مذكور كما فى الافعال المبنية للفاعل او محذوف كما فى الافعال المبنية للمفعول فلا يخرج من التعريف درهما فى قولنا اعطى زيد درهما فانه يصدق عليه انه اسم منصوب وقع على مدلوله فعل فاعله محذوف * والمراد بالوقوع الدلالة عليه بالعبارة وهو اعم من ان يكون مطابقا للواقع اولا فيدخل فيه الكواذب والمنفيات مثل ضرب زيد عمرا ومثل ما ضرب زيد عمرا فان الاول كاذب والثانى منفى فلا وقوع فيهما لكن اذا اريد به الدلالة يصدق عليه انه يدل على الوقوع بالعبارة * ولما فرغ

نحو ﴿ فضرب الرقاب ﴾ اى فاضربوا وقوله ﴿ بمعناه ﴾ صفة ثانية للعامل اى
فعله فاعل العامل المذكور الملابس بمعنى ذلك الاسم وانما قال اسم ما ولم يقل
ما فعله لان التعريف للمفعول المطلق المنصوب لا المعنى الذى يتعلق به فعل
الفاعل وقد عرفت ان المفعول المطلق من جنس اللفظ لا من جنس المعنى
وما يتعلق به فعل الفاعل هو المعنى دون اللفظ والمراد من فعل الفاعل ما قام
بالفعل وظهر عليه لا ما كان الفاعل مؤثرا فيه لانه لو كان المراد به هو الفاعل
المؤثر لم يصدق التعريف على قوله مات موتا ومرض مرضا لان فاعل مات
لم يؤثر فى الموت بل الموت قائم به وانما قال فاعل عامل ولم يقل فاعل فعل لئلا
يختص العامل بالفعل فان عامله قد يكون فعلا وقد يكون مصدرا نحو اعجبنى
ضربك ضربا فان ضربا مفعول مطلق لضربك ومنصوب به وفاعله الضمير
المضاف اليه وانما قال مذكور فانه اذا لم يذكر عامله لم يكن مفعولا مطلقا نحو
الضرب واقع فانه مبتدأ مع انه اسم معنى فعله فاعل ما وانما قال بمعناه ليدخل
فيه ما يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا ولو لم يقل بمعناه لتبادر الى الوهم
بانه يلزم ان يكون لفظه مطابقا للفظ عامله وكذلك يدخل فيه حينئذ ما يكون
بابه مخالفا لباب عامله نحو قوله تعالى * والله انبتكم من الارض نباتا *
﴿ نحو ضربت ضربا ﴾ وهذا مثال لما يجئ للتأكيد اى لتأكيد المصدر المذكور
ضمنا ﴿ وضربة ﴾ بكسر الضاد اى ضربت ضربة مثال لبيان نوع الضرب اى
ضربت نوعا من الضربات مثل الشدة والخفة والسرعة ﴿ وضربة ﴾ بفتح
اوله مثال لما هو لبيان العدد اى ضربت ضربة واحدة ﴿ وقد يكون ﴾ اى
الاكثر استعمالا ان يكون عامله مطابقا للفظه وقد يكون اى قد يكون عامله
﴿ بغير لفظه ﴾ اى ملابسا بغير لفظ المفعول المطلق وذلك جائز ايضا وصادق
عليه التعريف لان اللازم ان يطابق معناه حيث قال بمعناه ﴿ نحو قعدت جلوسا ﴾
فان المعنى الذى يدل عليه العامل هو المعنى الذى يدل عليه المفعول المطلق
﴿ وقد يحذف فعله ﴾ لان العامل يلزم ذكره لفظا او تقديرا فحينئذ يجوز حذفه
لفظا ويكون مقدرا والمقدر كالمذكور ﴿ لقيام قرينة ﴾ اى دالة على ذلك المقدر
المحذوف فانه لو لم يكن قرينة يلزم ان يكون منسيا وذا لا يجوز وانما قال فعله
ولم يقل عامله للاشارة الى ان المحذوف فى العامل الذى وقع فعلا اصطلاحيا
اكثر من غيره ﴿ نحو ايضا ﴾ اى آض ايضا فانه مصدر آض بمد الهمزة اصله
ايض بمعنى عاد اى عاد الى الحال الاولى او الى المكان الاول وفعله محذوف

(لكثرة)

يكون خبرا للمبتدأ ولا يكون خبرا الان لكونه انشائيا فان ان انما وضع لتحقيق الخبر وقبل دخولها كان جائزا وبعد دخولها يكون ممتنعا وهذا ملخص ماذكره الشارح نقلا عن الامتحان * ثم نبه على تخلف بعض الاحكام عنه فقال (لكن لايجوز تقديمه) اى تقديم الخبر (على اسمه) اى على اسم ان مع ان تقديم خبر المبتدأ عليه جائز فى اى حال كان وهذا كالاستثناء مما قبله وقوله (الا ان يكون ظرفا) استثناء من الاستثناء يعنى انه لايجوز تقديمه فى وقت الاوقت كون الخبر ظرفا فان فى الظروف اتساعا يجوز فيها مالا يجوز فى غيرها وهذا الحكم فى الظروف اعم من ان يكون اسمه معرفة او نكرة ومثال المعرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ومثال النكرة نحو ان فى الدار رجلا ومنه قوله عليه السلام ان من البيان لسحرا (والسابع) اى المرفوع السابع من التسعة (خبر لانفى الجنس وحكمه) اى حكم خبر لا (ايضا كحكم خبر المبتدأ) لكن لايقدم الخبر فى هذا على اسمه ولو كان ظرفا لانه اضعف عملا لان عمله لكونه محمولا على ان وايضا ان خبرها او كان عاما كثر حذفه عند الجمهور ويجب حذفه فى بنى تميم بخلاف خبر باب ان وقال الشارح فينبغى ان يتعرض المصنف لذلك ولا يهمله فافهم انتهى (نحو لاغلام رجل عندنا والثامن) اى المرفوع الثامن من التسعة (اسم ما ولا المشبهتين بليس وحكمه) اى حكم ذلك الاسم (كحكم المبتدأ والتاسع) اى المرفوع التاسع من التسعة (المضارع الخالى عن النواصب والجوازم) فانه ان دخل عليه احد النواصب يكون من المنصوبات وان دخل عليه احد الجوازم يكون من المجزوم (نحو يضرب) هذا مثال لما كان رفعه بالحركة من انواع الاعراب (ويضربان) مثال لما كان رفعه بالنون وهو حرف منها * ولما فرغ من المرفوع شرع فى بيان المعمول المنصوب فقال (واما المنصوب فثلثة عشر) وهى اما اسم او فعل وهو واحد اعنى المضارع والاسم اما مفاعيل او ملحقة بها فالاول خمسة والثانى سبعة (الاول) اى المعمول الاول من ثلثة عشر (المفعول المطلق) اى المفعول الذى لايقيد بحرف من حروف الجر نحو به اوفيه اوله ولذا سمى به (وهو) اى المفعول المطلق فى عرف النحاة (اسم ما) اى لفظ موضوع لمعنى (فعله) اى فعل ذلك المعنى واوجده (فاعل عامل) اى اوجد ذلك المعنى من قام به عامل (مذكور لفظا) اى ذكرا لفظيا نحو ضربته ضربا (او تقديرا) اى اومذكور ذكرا تقديريا

﴿ وقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ﴾ مثال لما دخل الفاء فى خبر ان المكسورة من النواسخ والاسم موصوف بالموصوف بالفعل ﴿ ونحو رجل يأتينى او ﴾ رجل ﴿ فى الدار فله درهم ﴾ مثال للنكرة التى وقعت مبتدأ وموصوفة بالفعل فى الاول وبالظرف فى الثانى ﴿ وغلام رجل يأتينى اوفى الدار فله درهم ﴾ مثال لما وقع مبتدأ ومضافا الى نكرة موصوفة بالفعل فى الاول وبالظرف فى الثانى ﴿ وكل رجل عالم فله درهم ﴾ مثال لما وقع المبتدأ لفظ كل مضاف الى نكرة موصوفة بمفرد ﴿ وكل رجل فله درهم ﴾ مثال لما وقع مبتدأ ومضافا الى نكرة غير موصوفة اصلا فبقى ههنا مثالان اوردهما الشارح رحمه الله تعالى احدهما ماوقع نكرة مضافة الى الموصول بالفعل اوبالظرف والآخر ماوقع نكرة مضافة الى الموصوف بالموصول بالفعل اوبالظرف فمثال الاول نحو غلام الذى يأتينى اوفى الدار فله درهم ومثال الثانى غلام الرجل الذى يأتينى اوفى الدار فله درهم ﴿ الخامس ﴾ اى المرفوع الخامس من التسعة ﴿ اسم باب كان ﴾ والمراد بباب كان هو نوعه يعنى نوع الافعال الناقصة والمراد باسمه هو المسند اليه بعد دخول كان واخواته * ولما كان ذلك الاسم قبل دخول تلك الافعال مبتدأ من النوع الاول وعلم مما سبق تعريف المبتدأ ترك التعريف ههنا وتصدى الى مسائله فقال ﴿ وحكمه ﴾ اى حكم ذلك الاسم فى وجوب شئ له وفى امتناعه وفى جوازه ﴿ حكم الفاعل ﴾ اى مثل حكم الفاعل وهو انه لايكون الا اسما اومؤلابه ولا يجوز تقديمه على عامله ولايجوز حذفه فى غير المصدر ويكون مضمرا وظاهرا وعلى تقدير اضماره يكون مستترا وبارزا وغير ذلك مما ذكر فى بحث الفاعل ﴿ والسادس ﴾ اى المرفوع السادس من التسعة ﴿ خبرباب ان ﴾ اى خبر نوع الحروف المشبهة بالفعل ﴿ وامره ﴾ اى حكم هذا الخبر ﴿ كامر خبر المبتدأ ﴾ اى مثل حكمه وهو جواز كونه واحدا ومتعددا وجواز كونه مفردا وجملة وجواز حذفه وذكره وغير ذلك وهذا كله بعد ان ثبت كونه خبراله بوجود الشرائط وهوكون الخبر جملة خبرية لاانشائية وامتناع الموانع بان لايوجد مانع عن ان يكون خبرا فانه باختلاف الحكم فى هذه المواضع لايرد عليه انا اذا قلنا اين زيد يكون جائزا واذا قلنا ان اين زيدا لايجوز فيختلف حكم خبران عن حكم خبر المبتدأ والجواب انا لانسلم انه ثبت كون اين خبراله فان اين

اى لاموصوفة بجملة وقوله (او غير موصوفة) معطوف على قوله موصوفة
اى او حال كون ذلك اللفظ مضافا الى نكرة غير موصوفة (اصلا) وقوله (جاز)
جزاء الشرط اى ان كان المبتدأ كذلك جاز (دخول الفاء فى خبره) اى فى خبر
ذلك المبتدأ وجاز ايضا عدم دخولها * وانما جاز دخولها لان فى كل مما ذكر ابهاما
ولوجود الابهام فيهما كان كل منهما كاداة الشرط وكل من الصلة والصفة لكونها
فعلية او ظرفية هى قسم منها كانت كالشرط فصار الخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء
والوصف فى كل المضاف وان كان مفردا يؤكد المشابهة كما لا يخفى كذا قاله الشارح
ولما بين حال المبتدأ الذى لا يدخل عليه النواسخ شرع فى بيان ما يدخل عليه النواسخ
فقال (كذا) اى كما جاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ المذكور عند كونه مجردا عن
النواسخ جاز ايضا دخوله (اذا دخل عليه) اى على المبتدأ الموصوف بما ذكر
(ان) اى المكسورة (وان) اى المفتوحة المشددتان (ولكن) وقوله (بخلاف
سائر النواسخ) خبر مبتدأ محذوف وتنبيه على ان هذا الحكم مختص بهذه الثلثة
وليس بشامل لباقى النواسخ (حرفا كان) اى سوء كان سائر النواسخ حرفا نحو ليت
ولعل وكان وماولا (او فعلا) نحو علم وكان وانما لم يجز دخولها فى خبر هذه
النواسخ لان كلا منها تقتضى الصدارة فاذا دخلت على تلك المذكورات يبطل
الاعتبار فى صدارة معنى الشرط الذى اعتبر فيه فعرض الضعف لمعنى الشرط
بسبب انتفاء لازمه الذى هو الصدارة فان ضعف اللازم الذى هو الصدارة
يقتضى ضعف الملزوم الذى هو اعتبار معنى الشرط فاذا ضعف اعتبار معنى
الشرط لا يجوز دخول الفاء على خبر هذا المبتدأ وانما جاز دخوله على خبر ان
المكسورة مع انها من النواسخ ايضا ومع كونه مشتركا فى اسقاط اعتبار
الصدارة لكنها لعدم تأثيرها فى معنى الجملة كان وجودها كعدمها واما ان
المفتوحة وان كان لها تأثير فى المعنى ولكنها لاشتراكها مع المكسورة فى افادة
معنى التحقيق الحقت بها واما لكن فلاشتراكها معهما فى جواز العطف على محل
اسمها الحقت بها ايضا ويدل على هذا الجواز وقوعه فى القرآن الكريم
وكلام الفصحاء واما وقوعه فى القرآن فكقوله تعالى * واعلموا انما غنمتم
من شئ فان لله خمسه * واما وقوعه فى كلام الفصحاء فكقول الشاعر * فوالله
مافارقتكم قاليا لكم * ولكن ما يقضى فسوف يكون * حيث دخل الفاء
فى خبر لكن وقوله (نحو الذى يأتينى او) الذى (فى الدار فله درهم)
مثال لما كان المبتدأ موصولا بالفعل فى الاول وبالظرف فى الثانى

سأل (ازيد قائم ام عمرو) فان السؤال قرينة قائمة على ان السائل عالم للقائم لكنه جاهل فى ان ذلك القائم اىّ من شخصين مذكورين * ولما فرغ من بيان حكم الخبر فى نفسه شرع فى بيان احواله عند مقارنته للمبتدأ فقال (وان كان المبتدأ بعد اما وجب دخول الفاء فى خبره) اى فى خبر ذلك المبتدأ وقوله وجب يفيد ان ذلك الحكم فى جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط فى اما لان معنى الشرط سببية الاول للثانى او للحكم بالسببية سواء كان فى الواقع كذلك او فى اعتبار المتكلم له كما فى اوائل الكتب (نحو اما زيد فمنطلق) واصله مهما يكن من شئ فزيد منطلق وحذفت الجملة الشرطية وعوض عنها اما وقدم مبتدأ الجملة الجزائية ليفصل بين الاداتين وقوله (الا لضرورة الشعر) استثناء مفرغ وقوله لضرورة الشعر متعلق بوجب اى وجب ذلك فى جميع الاوقات ويمتنع حذفه الا عند ضرورة الشعر فانه يجوز حذفها (كقوله) اى كقول الشاعر (اما القتال لاقتال لديكم) ولكن سيرا فى عراض المواكب * اى فلا قتال لديكم فالمعنى انقتال المذكور منفى عنكم لاستلزامه نفى كل قتال عليكم وعراض المواكب بالعين المهملة والضاد المعجمة اى فى شقها وناحيتها والمواكب جمع المواكب وهو القوم الركوب على الابل المزينة وكذلك جماعة الفرسان وسيرا نصب على المصدرية على تقدير تسيرون سيرا وقوله (او لاضمار القول) معطوف على قوله لضرورة الشعر اى يجوز حذف الفاء اذا قدر الخبر قولا مضمرا واستغنى عن ذكره بذكر المقول (كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم) فالمبتدأ هو الموصول والقائم مقام الخبر هو قوله اكفرتم والقرينة على عدم كون اكفرتم خبرا كونه استفهاما واصل الخبر هو ما فسره بقوله (اى فيقال لهم وان كان المبتدأ) وهذا شروع فى بيان مواضع جواز دخول الفاء فى الخبر كما كان السابق فى بيان وجوب دخوله اى ان كان المبتدأ (اسما موصولا) مثل الذى ومن وما (بفعل او ظرف) اى لا بجملة اسمية (او موصوفا) اى او كان اسما موصوفا (به) اى بذلك الموصول بان يكون المبتدأ معرفة ويكون الموصول بفعل وظرف صفة له (او نكرة) اى او يكون المبتدأ نكرة (موصوفة باحدهما) اى اما بالجملة الفعلية او بالظرف (او) يكون المبتدأ (مضافا اليها) اى الى احد الستة وهى الموصول بجملة او الموصول بظرف او الموصوف بموصول او نكرة موصوفة بفعل او نكرة موصوفة بظرف (او) كان المبتدأ (لفظ كل مضافا) اى حال كون ذلك اللفظ مضافا (الى نكرة موصوفة) بالجر صفة نكرة (بمفرد)

(اى)

(ان لم تكن) قيد لقوله فلابد يعنى ان وجوب العائد بشرط شئ وهو انه ان لم تكن تلك الجبر (خبرا عن ضمير الشان) وذلك بان يقع ضمير الشان مبتدأ وتلك الجملة خبرا عنه نحو قوله تعالى * قل هو الله احد * على تقدير كون الضمير مبتدأ وكون الجملة الاسمية خبرا عنه فان المبتدأ اذا وقع كذلك لايحتاج الى عائد يربط الجملة الخبرية اليه لانه لكون الضمير المذكور عبارة عن شان تلك الجملة يوجد الربط المعنوى بينهما وكذا حكم ضمير القصة وقوله (نحو زيد ابوه قائم) مثال لما وقع الخبر جملة اسمية وقوله (اوقام ابوه) اى زيد قام ابوه مثال لما وقع جملة فعلية والعائد فيهما هو الضمير (ويجوز حذفه) يعنى ان الاصل فى العائد ان يكون مذكورا ولكن قديعدل عنه فيحذف (لقرينة) فقوله لقرينة اشارة الى ان حذفه ليس حذفا منسيا بل يقدر ايضا فان الحذف بلاقرينة يكون منسيا (نحو البر الكر بستين) فقوله البر مبتدأ وقوله الكر مبتدأ ثان وقوله بستين ظرف مستقر خبر للثانى والثانى مع خبره جملة اسمية خبر للمبتدأ والعائد فيه محذوف وهو ما فسر بقوله (اى منه) والقرينة كون المبتدأ الثانى جزأ من الاول وهذا قياسى فى كل موضع يكون المبتدأ الثانى جزأ من الاول ويكون العائد مجرورا بمن التبعيضية وسماعى فى غيره نحو قوله تعالى * ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور * يعنى ان الصبر والمغفرة من الامور المعزومة من ذلك الشخص (واصله) اى الاصل فى الخبر والاولى له (ان يكون) اى الخبر (نكرة) لان الخبر لما كان عمدة يؤتى للافادة وتلك الافادة تحصل بالاخبار لما لم يعرف ولايحتاج الى التعريف (وقد يكون معرفة) اى وقد يعدل عن هذا الاصل فيكون معرفة فان جهل المخاطب ان كان فى نفس الخبر فيفيد بالنكرة وان كان الطرفان معلومين له وكان جهله فى اتحادهما فحينئذ يكون معرفة وهذا لاينافى الافادة نحو زيد المنطلق فانه يفيدان زيدا المعلوم والمنطلق المعلوم متحدان وهذا ايضا يكون بوجهين اما تحقيقى كالمثال السابق واما تنزيلى (نحو الله الهنا) فان المخاطب وان لم يكن له جهل فى الطرفين وفى النسبة ايضا لكنه اذا فعل خلاف مقتضى علمه ينزل منزلة الجاهل ويجوز ان يكون مثل هذا من ذكر الله لمجرد التقرب والتعبد لله لا لافادة شئ للمخاطب (ويجوز حذفه) اى حذف الخبر (عند قرينة) وانما لم يقل بقرينة اولقرينة فانه لما كا الخبر عمدة اقتضى لحذفه الى قرينة ثابتة ولهذا اشار اليه بقوله عند قرينة اى عندوجودها (نحو زيد) اى نحو لفظ زيد الواقع فى موقع الجواب (لمن قال) اى سائل

بل هو المسند اليه وبقوله ﴿غير الفعل ومعناه﴾ يخرج الفعل الذى هو المجرد عن العوامل اللفظية المسند الى فاعله نحو ينصر زيد ويخرج به ايضا الصفة التى وقعت بعد كلمة الاستفهام والنفى رافعة لظاهر فانه يصدق عليه انه المجرد عن العوامل اللفظية والمسند به لكنه لكون المسند به فيه معنى الفعل يخرج عن تعريف الخبر والفرق بين اسناد الفعل ومعناه الى الفاعل وبين اسناد الخبر الى المبتدأ هو ان الخبر اما جامد نحو هذا حجر اوفعل اوصفة بعد اسناد هما الى فاعلهما فان للفعل والصفة اسنادين احدهما الى الفاعل والاخر الى المبتدأ فالفعل يسند الى المبتدأ بعد كونه جملة والصفة يسند اليه بعد كونها مركبة وانما قال المسند به ولم يقل المسند للتنبيه على شدة تعلق الاسناد بالخبر ﴿نحو قائم﴾ اى مثال الخبر نحو لفظ قائم الواقع ﴿فى﴾ تركيب ﴿زيد قائم﴾ * ثم شرع فى بيان المسائل المختصة بالخبر فقال ﴿ويجوز تعدده﴾ اى يجوز تعدد الخبر لفظا بلا عاطف ﴿نحو زيد قائم قاعد﴾ فان جواز التعدد بالعاطف غير مختص بالخبر كما عرفت وهذا الكلام ان وقع عند قيام زيد يكون المراد ان زيدا قائم بالفعل وقاعد بالقوة وان وقع عند قعوده يكون بالعكس وانما وجه بهذا لئلا يلزم التناقض وانما جاز هذا فى الخبر ولم يجز فى المبتدأ لان المبتدأ قائم مقام الذات فالحكم بصفة واحدة على ذوات متعددة ليس بمرضى واما الخبر فلكونه قائما مقام الصفات فالحكم بصفات متعدده على ذات واحدة جائز وايضا التعدد كما يجوز بغير عاطف فجوازه بالعاطف يكون اولى ﴿ويكون﴾ اى ان الاصل فى الخبر ان يكون مفردا لكنه قد يكون على خلاف الاصل ﴿جملة اسمية او فعلية﴾ والفاء فى قوله ﴿فلابد﴾ جوابية اى اذا كان كذلك لابد فى الخبر الكائن جملة ﴿من عائد الى المبتدأ﴾ اى من عائد يربط تلك الجملة الى المبتدأ لان الجملة من حيث هى جملة تكون مستقلة لاتقتضى التعلق بما قبلها وانما قال من عائد ولم يقل من ضمير لان العائد كما يكون ضميرا يكون غيره ايضا يكون اسم اشارة نحو * والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار * فان العائد فيه هو اولئك الواقع مبتدأ فى جملة خبرية ويكون العموم المشتمل على المبتدأ نحو قوله تعالى * انه من يتق ويصبر فان الله لايضيع اجر المحسنين * فان المحسن عام شامل لمن يتق ويصبر ويكون اسم جنس فى باب نعم نحو نعم الرجل زيد ويكون اتيان اسم الظاهر فى مقام الضمير نحو قوله تعالى * الحاقة ما الحاقة * فانه فى مقام الحاقة ما هى ولكن الغالب فى الاستعمال هو الضمير وقوله

(ان)

جواز التعدد هو تعدده لفظا بلا عاطف بشهادة الاستقراء واما التعدد معنى
او لفظا بعاطف فيجوز مثلا لايجوز ان يقول زيد زيد قائمان فانه تعدد لفظا
واما اذاقيل الزيد ان قائمان اوزيد وزيد قائمان فيجوز فان الاول تعدد معنى
والثانى تعدد لفظالكنه بعاطف ثم الخبران كان خبركل مخالفا بخبر الآخر يؤتى
بالواو نحوالزيدون فقيه وكاتب وشاعر اويقال زيد وعمرو وبكر كاتب
وشاعر وفقيه وان كان خبركل موافقا بخبرالآخر فيثنى نحوالزيدان عالمان
اوالزيدون عالمون (والاصل فى المبتدأ) اى الاولى بحاله عند عدم المقتضى
لتأخيره (تقديمه) على الخبر لفظا لانه هو المحكوم عليه وايضا هو الموصوف
بالخبروالمحكوم عليه والموصوف مقدمان على المحكوم والوصف وجودا
وماكان مقدما وجودا لينبغى ان يقدم ذكرا (وشرطه) اى شرط صحة
كونه مبتدأ (ان يكون) اى ان يكون الاسم الذى اريد جعله مبتدأ (معرفة)
من المعارف بان يكون علما اوموصولا اومضمرا اواسم اشارة اومعرفا باللام
*وانما اشترط هذا لان الغرض من الكلام افادة فائدة ليست بحاضرة عند السامع
والاخبار عن غير المعلوم لايفيد ولان فى ايراده منكرا يحصل الخلل بالغرض
المطلوب من الكلام وهو الافهام للسامع لان المتكلم اذا ابتدأ بنكرة يوجب
التنفير للسامع عن استماع الحديث وقوله (او نكرة) معطوف على قوله معرفة
اى او يكون ذلك الاسم نكرة (مخصصة) والتخصيص هو تقليل الشركاء *والمراد
ههنا عند الجمهور هو التخصيص بشئ ما للافادة فانه اذا كان المبتدأ ممكن
الضبط فهو نكرة مخصصة حتى يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة اى سقط
ولذا اورد ابن الحاجب فى كافيته امثلة مخصوصة يقاس عليها واشار اليه بقوله
اذا تخصصت بوجه ما (نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك) يعنى
اذا كان المبتدأ مقيدا بقيد فهو مخصص وفى هذه الآية قيد بصفة وكذا اذا كان
مقيدا بالمضاف اليه نحو صوت بلبل شغلنى او بمتعلقه نحو افضل منك افضل
منى وغيرها (ويجوز حذفه) اى حذف المبتدأ من النوع الاول (عند قيام
قرينة نحو زيد فى جواب من القائم) والسؤال جملة اسمية مبتداؤه من الاستفهامية
وخبره القائم فاورد فى الجواب بايراد الخبر فقط وبحذف المبتدأ (اى القائم زيد)
فحذف القائم لانه معلوم للسائل وانما جهله فى الخبر (والرابع) اى المرفوع
الرابع من التسعة (خبر المبتدأ وهو المجرد عن العوامل اللفظية) وبهذا القيد
يدخل المبتدأ وبقوله (المسند به) يخرج عن التعريف لانه ليس بمسند به

مبهمة باعتبار معنى مقصود وهـذا شامل لاسم الفـاعل والمفعول والصفة المشبهة والاسم المنسوب والاسم المستعار نحو قريشى اخوك ونحو اسـد الزيدان وقوله ﴿ الواقعة ﴾ بالرفع عـلى انه صفة الصفة اى الصفة التى تقع ﴿ بعد كلمة الاسـتفهام او ﴾ كلمة ﴿ النفى ﴾ وهذا احتراز عن الصفة التى ليست بواقعة بعدهما فان مثلها مبتدأ من النوع الاول نحو ضارب زيد قائم *وانما قال كلمة الاستفهام ولم يقل همزة الاستفهام او حرف الاستفهام ليكون شـاملا لحرف الاسـتفهام كالهمزة وهل ولاسم الاسـتفهام نحو ماصانع الزيدان ومن خاطب البشران وكـذا متى واين وكيف وايان وكذا قال كلمة النفى ليكون شـاملا لحرف النفى وهى ماولا وان ولاسم النفى نحو غير قائم الزيدان ولفعل النفى نحو ليس قائم الزيدان قوله ﴿رافعة﴾ حال من الضمير المستكن فى الواقعة اى حال كون تلك الصفة الواقعة رافعة ﴿ لظـاهر ﴾ اى لفاعل ظاهر وهذا احتراز عن صفة تكون فاعله مستترا نحو اقائمـان الزيدان وما قائمون الزيدون فانهما من النوع الاول للمبتدأ بان يكون الزيدان مبتدأ مؤخرا ويكون قائمان او قائمون مع ضميره المستكن تحته مركبا على انه خبر مقدم وقدم لكونه بعد الاستفهام والمراد بالظاهر ههنا مالم يكن مستترا سـواء كان ذلك الظاهر اسما ظاهرا او اسمـا ضميرا فيدخل فيه قوله تعالى *اراغب انت عن آلهتى * ﴿ نحو اقائم الزيدان ﴾ وهو مثال لصفة وقعت بعدالاستفهام ﴿وما قائم الزيدون﴾ وهـذا مثال لمـا وقعت بعد النفى واورد الفاعل فى الاول تثنية وفى الثانى جمعا للتفنن ﴿ ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل﴾ فان قوله اقائم وماقائم بمعنى اقام وماقام لان الاستفهام والنفى اولى بالفعل من الاسم واذا كانت الصفة بمعنى الفعل يستدعى هو مايستدعى الفعل وما يستدعى الفعل هو الفـاعل وقوله ﴿ بل فاعله ﴾ معطوف عـلى قوله ولا خبر اى انه لاخبر له بل فاعله اى فاعل ذلك المبتدأ ﴿ ساد مسد الخبر ﴾ ولما لم يكن له خبر بل فاعل جعل مجموع المبتدأ والفاعل جملة فعلية لااسمية لان الاسمية مركبة من المبتدأ والخبر واذا لم يكن له خبر لم يكن جملته اسمية لانتفاء جزئه واما الفعلية لما كانت مركبة من الفعل والفاعل ناسب ان يرجح جانب الفعلية *ثم شرع فى بيان المسائل المختصة بالمبتدأ فقال﴿ولايجوز تعدد المبتدأ﴾ والمراد به هو النوع الاول بقرينة التبادر عند الاطلاق لانه هو المشهور من النوعين ولان سوق الكلام فى مسائله * والمراد من عدم

(جواز)

الاول مثال لما اسند العامل الذى هو اسم الفاعل واختير فيه المفرد المؤنث والثانى له كذلك لكن اختير فيه الجمع المؤنث * وهذا مثال لجمع المؤنث المكسر العاقل واما مثال غير العاقل منه فهو قوله (والاشجار قطعت) على صيغة المجهول اسند الى نائب فاعله الذى تحته وهو ضمير راجع الى الاشجار الذى هو الجمع المكسر الغير العاقل واختير فيه المفرد المؤنث (او قطعن) اى او الاشجار قطعن مثال لما اختير فيه الجمع المؤنث (او مقطوعة او مقطوعات) او الاشجار مقطوعة او الاشجار مقطوعات هذا مثال لما اسند اليه اسم المفعول (والثالث) اى المرفوع الثالث من المرفوعات التسعة (المبتدأ) ولما كان للمبتدأ نوعان متنافيان ولا يمكن اجتماعهما فى تعريف واحد اراد ان يقسمه اولا ثم يعرف كل واحد من النوعين بتعريف مستقل كما فى الاستثناء فقال (وهو نوعان) ولما كان لفظ المبتدأ موضوعا لكل من النوعين وضعا مستقلا ولم يوضع لمفهوم كلى يصدق عليهما لم يصح ان يكون مقسما لهما فيجب ان يأول لفظ المبتدأ بلفظ يشملهما وهو مايطلق عليه المبتدأ حتى يصح ان يكون مقسما ويقال لمثل هذا التأويل عموم المشترك (الاول) اى النوع الاول مما يطلق عليه المبتدأ (الاسم) والمراد بالاسم ههنا مايقابل الصفة بقرينة قسيمه لامايقابل الفعل والحرف اى الاسم الصريح الذى غير الصفة (او المأول به) اى او غير الاسم الصريح من الفعل او الجملة التى تأول بالاسم الصريح وقوله (المسند اليه) بالرفع على انه صفة لاحد الامرين من الاسم الصريح والمأول به وهذا القيد احتراز عن الخبر الذى ليس بصفة نحو زيد ابوك واما الخبر الذى هو صفة نحو زيد ضارب فان زيدا ليس بمسند اليه له فان المسند اليه للصفة فى الحقيقة هو فاعله الذى تحته وايضا احتراز عن النوع الثانى من المبتدأ فانه مبتدأ لكنه ليس بمسند اليه بل مسند الى فاعله وقوله (المجرد عن العوامل اللفظية) بالرفع على انه صفة بعد صفة وهو احتراز عن الاسم المسند اليه الذى هو اسم باب كان او باب ان او غيرهما (نحو زيد قائم) هذا مثال لما اسند اليه وهو الاسم الصريح (وحق انك قائم) مثال لما هو مأول بالاسم فان قوله حق خبر مقدم وقوله انك قائم فى تأويل المفرد مبتدأ اى حق قيامك (ولا بدله) اى لافراق لهذا النوع من المبتدأ (من خبر) فانه لافائدة لذكره بلا خبر فان كان الخبر ملفوظا فبها والا فيقدر (والثانى) اى النوع الثانى مما يطلق عليه المبتدأ (الصفة) وهى اللفظ الدال على ذات

وقولهم والارضين السبع بتوصيفه بالسبع المؤنث وسنين كثيرة فان بنوا فى حكم المكسر وهو الابناء والثانى والثالث فى حكم الجمع بالالف والتاء كذا فى الشرح ﴿ فتقول جاء المسلمون ﴾ ولاتقول جاءت ﴿ اورجل قاعد ناصروه ﴾ فيما كان عامله شبه فعل ولاتقول قاعدة هذا بيان حاله اذا اسند عامله الى ظاهر واما اذا اسند الى ضميره فهو قوله ﴿ واذا اسند ﴾ اى العامل ﴿ الى ضميره ﴾ اى الى ضمير راجع الى جمع المذكر السالم ﴿ يجب كونه ﴾ اى كون عامله ﴿ جمعا مذكرا ﴾ اذلايجوز ان يكون مفردا مؤنثا كما كان فى باقى الجموع ﴿ نحو المسلمون جاؤا ﴾ مثال لما اسند الى ضميره فعلا ماضيا ﴿ او يجيؤن ﴾ اى او المسلمون يجيؤن مثال للمضارع ﴿ او جاؤن ﴾ اى او المسلمون جاؤن مثال لما اسند الى ضميره حال كون العامل اسم فاعل ﴿ واما جمع المذكر المكسر العاقل اذا اسند ﴾ اى عامله ﴿ الى ضميره ﴾ اى الى ضمير راجع الى ذلك الجمع ﴿ يجب ان يكون عامله مفردا مؤنثا ﴾ لان عامله حينئذ يسند الى ضمير تحته والضمير الذى تحته انما هو لفظ هى لكونه راجعا اليه باعتبار الجماعة والجماعة مفرد مؤنث والعامل يجب ان يكون مطابقا لما اسند اليه وهو مفرد مؤنث كذلك وكذا يجب ان يكون عامله كذلك ﴿ او جمعا مذكرا ﴾ ولايجوز ان يكون جمعا مكسرا ﴿ نحو الرجال جاءت ﴾ مثال لما اسند الى ضمير المكسر واختار فيه التأنيث ﴿ او جاؤا ﴾ اى الرجال جاؤا مثال لما اسند الى ضمير المكسر واختار فيه التذكير ﴿ او جائية ﴾ اى او نحو الرجال جائية هذا مثال لما اسند الى الضمير حال كونه اسم فاعل مفردا مؤنثا ﴿ اوجاؤن ﴾ اى او نحو الرجال جاؤن مثال لما اسند الى الضمير حال كون العامل جمعا مذكرا * ومما ينبغى ان يتنبه بان المراد بالوجوب فى قوله فيجب هو وجوب انحصار التخيير على الامرين يعنى انه يجب ان يكون احد من الامرين ويمتنع ان يكون غيرهما من جمع المؤنث ﴿ وغيرهما ﴾ بالرفع مبتدأ اى حال غير جمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل ﴿ من الجموع ﴾ وهو بيان للغير ومن بيانية ﴿ اذا اسند ﴾ اى اذا اسند العامل فيهما ﴿ الى ضميرها ﴾ اى الى ضمير راجع اليها ﴿ يجب كون عاملها ﴾ اى عامل تلك الضمائر الراجعة الى ذلك الجمع ﴿ مفردا مؤنثا او جمعا مؤنثا ﴾ واطلق الجمع المؤنث ليكون شاملا للجمع المؤنث السالم وللمكسر منه ﴿ نحو المسلمات جاءت ﴾ هذا مثال لما اسند العامل الى ضمير المؤنث السالم العاقل ولما اختار فيه المفرد المؤنث ﴿ او جئن ﴾ اى او نحو المسلمات جئن هذا مثال لما اسند الى ضميره واختير فيه من احد الامرين الجمع المؤنث ﴿ اوجائية او جائيات ﴾ اى او نحو المسلمات جائية او المسلمات جائيات

(لحق آخر مفرده) وهو منصوب على انه مفعول لحق وقوله (واو مضموم) بالرفع فاعل لحق قدم مفعوله لكون ذيل الفاعل طويلا فقوله مضموم اسم مفعول ونائب فاعله قوله (ما قبلها) وهو مع نائبه مركب مرفوع على انه صفة واو وقوله (او ياء مكسور ماقبلها) معطوف على قوله واو وهذا بيان للنوعين من الجمع وقوله (ونون مفتوحة) بالرفع معطوف على احد الامرين من قوله واو اوياء يعنى احد من الجمع مالحق آخره واو مضموم ماقبلها ونون مفتوحة والآخر منه مالحق آخره ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة وقوله (فى غير الاضافة) ظرف لقوله لحق اى لحق آخره نون مفتوحة فى كل حال الا فى حال اضافته الى مابعده (فان النون تحذف فيها) اى فى الاضافة (نحو مسلمون) هذا مثال للنوع الاول للجمع (ومسلمين) مثال للنوع الثانى منه (وجمع المؤنث السالم مالحق آخر مفرده الف وتاء) والمراد بآخر المفرد اما آخره حقيقة (نحو مسلمات) او اعتبارا كصواحبات وسواء كان مفرده مؤنثا كالمثالين او مذكرا كقوله تعالى * اشهر معلومات * (والتثنية) وهو قد يعبر بالمثنى (ما) اى هو اسم (لحق) اى فى اصل وضعه لا بعد كونه مثنى (آخر مفرده الف او ياء) اى هو نوعان احدهما مالحق الف اذا كان فى حالة رفعه والثانى مالحق آخر مفرده ياء مفتوح ماقبلها اذا كان فى حالة نصبه وجره (ونون) اى لحق فى النوعين نون (مكسورة فى غير الاضافة وفيها) اى فى حالة اضافته (تحذف) تلك النون كما مر فى الجمع السالم (نحو مسلمان ومسلمين) ثم اراد ان ينبه على الفرق بين الجموع بان بعضها يعتبر مؤنثا بتأويل الجماعة وبعضها لا يعتبر فقال (وكل جمع) وانما اتى بلفظ كل لان المراد بالجمع ماهو شامل لما كان واحده مذكرا او مؤنثا وسواء كان المؤنث حقيقيا او لفظيا وقوله (غير جمع المذكر) بالجر صفة جمع اى كل الجمع الذى غير جمع المذكر (السالم مؤنث) بالرفع خبر مبتدأ اى داخل فى تعريف المؤنث ويصدق تعريفه عليه فيجوز ان يكون من افراده وقوله (لكونه) متعلق بالنسبة بين المبتدأ والخبر اى كونه مؤنثا لا لذاته بان يكون فيه علامة التأنيث بل لكون ذلك الجمع (بمعنى الجماعة) ويظهر ذلك الاعتبار فى عامله (واما جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله) لانه وان جاز فيه التأنيث لكونه جماعة ايضا لكنه لاختصاصه بذكور العقلاء وسلامة صيغة مفرده غلب فيه جانب التذكير ولم يعتبر جانب تأنيثه فلا يرد عليه انه قد يعتبر لفظ بنون وارضون وسنين مؤنثا كما فى قوله تعالى * آمنت به بنو اسرائيل *

واقدم بازمان ثم لم يدخل فى مؤنثها ليحصل الفرق وانما لم يدخل التاء فى الجزئين فى المركبات لئلا يجتمع علامتا التأنيث فى التركيب الذى هو كالمفرد من جنس واحد اى بان يكون كلاهما تاء واما ان كان احدهما تاء والآخر الفا يجوز اجتماعهما نحو احدى عشرة امرأة فانهما ليسا من جنس واحد وانما اجتمع الجنسان فى اثنتا عشرة لان التاء فى الجزء الاول وقعت فى الوسط لا فى الآخر كذا فى الشرح * ثم انه لما عرفت المؤنث مطلقا اراد ان يعرف انواعه فقال (والتأنيث الحقيقى ما) اى هو المؤنث الذى (بازائه) اى حاصل بازاء مسماه وبمقابله (ذكر من الحيوان نحو امرأة) هذا مثال لما وقع بازائه ذكر من الآدميين (وناقة) وهذا مثال لما وقع بازائه ذكر من سائر الحيوان فان مقابل ناقة وقع جمل وانما قيد بقوله من الحيوان ليخرج منه نحو النخلة فانه يطلق على مؤنث النخل ويصدق عليها ان بازائها ذكر لكنها لما لم يكن من الحيوان بل من الاشجار لا يطلق عليها الحقيقى بل هى لفظى (واللفظى) اى والتأنيث اللفظى (بخلافه) اى ملتبس بخلاف الحقيقى بان لم يكن بازائه ذكر او كان لكنه ليس من الحيوان كما عرفت بل تأنيثه ليس الا لوجود علامة التأنيث فى لفظه فقط (نحو غرفة) بضم الغين المعجمة وفتحها وهو مثال لما وجد فيه علامة التأنيث ملفوظة (وشمس) وهو مثال لما وجد فيه مقدرة * ثم انه لما توقف معرفة بعض احكام الفاعل على معرفة الجمع بانواعه وعلى معرفة المثنى ايضا اراد ان يبين كلا منها بتعريفها فقال (والجمع المكسر) اى الجمع الذى يقال له المكسر (ما) اى هو جمع (تغير) وهو فعل ماض معلوم وقوله (صيغة) بالرفع فاعله ولكون لفظ الصيغة مؤنثا لفظيا ذكر عامله اى تغير صيغة (مفرده نحو رجال) فان مفرده رجل فقد تغير بجعل الراء مكسورة وبادخال الف بين الجيم واللام والمراد بالتغيير اعم من تغيير ما لفظا ومن تغيير تقديرا فان الفلك مثلا مفرده بضم الفاء وسكون اللام وجمعه كذلك من غير تغيير فى مفرده لفظا ولكن ان اعتبر ضمة الفاء كضمة قفل فهو مفرد كقوله تعالى * فى الفلك المشحون * وان اعتبر كضمة اسد جمع اسد فهو جمع كقوله تعالى * حتى اذ كنتم فى الفلك وجرين بهم * وايضا ان المراد بالتغيير للجمعية فان تغير كلمة مصطفون بعد الجمعية لا يعتبر ولا يصدق عليه التعريف بل هو جمع سالم وانما قدم المكسر مع ان الشرافة فى السالم لكون المكسر قريبا للمؤنث فانه اعم من المذكر والمؤنث وايضا هو مؤنث باعتبار الجماعة بخلاف السالم (وجمع المذكر السالم ما) اى هو جمع

(لحق)

(وهى) اى علامة التأنيث (التاء الموقوف عليها) وقوله (هاء) بالنصب حال من ضمير عليها اى التاء التى وقف عليها حال كونها هاء فقوله (نحو طلحة) مثال لما فيه التاء الملفوظة وقوله (وشمس) مثال لما فيه التاء المقدرة فان التاء فيها مقدرة بدليل ظهورها فى تصغيرها فان تصغير الشمس شميسة وقوله (والالف) بالرفع معطوف على قوله التاء اى وعلامة التأنيث الالف (المقصورة) ايضا وقوله (نحو حبلى) مثال لما فيه الالف المقصورة من المؤنث الحقيقى وقوله (ودعوى) مثال لما فيه الالف كذلك من المؤنث الغير الحقيقى فان الاول صفة امرأة ذات حمل من الحيوان له مذكر بحذائه والثانى مصدر من قبيل اسم المعنى وقوله (والالف الممدودة) معطوف ايضا على ما قبله وقوله (نحو حمراء) يحتمل ان يكون مثالا للحقيقى وغيره فانه ان وصف بها حيوان مثلا امرأة حمراء يكون حقيقيا وان وصف بها غيره مثل حجر حمراء يكون من غيره * ثم ان اسماء العدد لما كانت مخالفة لهذا الاصل اراد ان ينبه عليه فقال (وهذا) وهو مبتدأ وقوله (فى غير ثلثة) ظرف مستقر على انه خبره اى هذا الحكم وهو كون المؤنث بعلامة التأنيث وكون المذكر بخلافه كائن فى غير لفظ ثلثة من اسم العدد حال كونه منتهيا (الى عشرة فان مذكرها) اى مذكر تلك الاعداد الثمانية (بالتاء ومؤنثها بحذفها) اى بحذف التاء (نحو ثلثة رجال) وهذا مثال للمذكر فان العدد تابع فى التذكير والتأنيث الى مميزها ومفرد مميزها هو الرجل وهو مذكر (واربع نسوة) وهذا مثال للمؤنث فان مفرد مميزها هو النساء وهو مؤنث ثم شرع فى بيان حال المركب فى هذا الباب فقال (واذا ركبت ثلثة) والزائدة عليها ايضا (الى تسعة) وقوله (مع عشرة) ظرف لركبت اى ركبت ثلثة وما زاد عليها من اربعة الى تسعة مع عشرة وقوله (اثبت) فعل مجهول وقوله (التاء) نائب فاعله والجملة جواب اذا اى جعلت التاء ثابتة (فى الجزء الاول فقط) اى لا فى الجزء الثانى (فى المذكر) متعلق باثبت (نحو ثلثة عشر رجلا) ولا يثبت فى الجزء الثانى مع الاول او منفردا فلا يقال ثلثة عشرة رجلا او ثلث عشرة رجلا وقوله (وفى الثانى) معطوف على قوله فى الاول اى اثبت التاء فى الجزء الثانى (فقط فى المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة) وانما عدل عن الاصل فى هذا الباب فان الثلثة فما فوقها لما كان نصا للجمع ولم يحتمل الافراد لزم دخول التاء التى هى علامة التأنيث لتكون علامة لتأنيث الجماعة اللازمة لهذه الاعداد ولكن لما لزم ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها اختير التاء لمذكرها الذى هو اشرف

تأنيثه بل يجوز تأنيثه وتذكيره كما سيجيء وقوله ﴿ نحو هند ضربت او ضاربة ﴾ مثال لما اسند الى ضمير الحقيقي وقوله ﴿ الشمس طلعت او طالعة ﴾ مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقي وقوله ﴿ وفى غيرهما ﴾ متعلق بقوله ﴿ يجوز ﴾ اى فى غير المؤنث الحقيقي الذى اسند اليه العامل وغير مطلق المؤنث الذى اسند الى ضميره العامل يجوز ﴿ تأنيث عامله وتذكيره ﴾ وكان المراد من الغير ما كان مؤنثا غير حقيقي اوكان حقيقيا ولم يكن من الآدميين اوكان من الآدميين ولم يكن مفردا اومثنى بل جمعا اوكان مفردا اومثنى ولم يكن متصلا بعامله وقوله ﴿ ان كان مؤنثا ﴾ قيد لاخراج المذكر فانه لما كان لفظ الغير مضافا الى الحقيقي والى ضمير المؤنث دخل فيه الاسناد الى المذكر فان نحو جاء زيد يصدق عليه انه غيرهما فقوله ﴿ نحو طلعت ﴾ الشمس ﴿ او طلع الشمس ﴾ مثال لغير الحقيقي الذى اسند اليه الفعل وقوله ﴿ ونحو سارت ﴾ الناقة ﴿ اوسار الناقة ﴾ مثال للمؤنث الحقيقي من غير الآدميين وقوله ﴿ ونحو جاءت ﴾ المؤمنات ﴿ اوجاء المؤمنات ﴾ مثال لجمع المؤنث الحقيقي من الآدميين وانما انث لكونه مؤنثا بتأويل الجماعة وانما ذكر لانه لما اعتبر فى تأنيثه تأويل الجماعة اضمحل تأنيثه الحقيقي وقوله ﴿ ونحو جاءت اوجاء القاضى اليوم امرأة ﴾ مثال للمؤنث الحقيقي من الآدميين لكنه انفصل المسند اليه وهو امرأة عن عامله بالمفعول والظرف وقوله ﴿ والرجال جاءت اوجاؤا ﴾ مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر العاقل وقوله ﴿ وجاءت ﴾ الرجال ﴿ اوجاء الرجال ﴾ مثال لما اسند الى ظاهر جمع المذكر المكسر العاقل وانما انث بتأويل الجماعة وذكر لكون تأنيثه من الغير الحقيقي فان اصله مذكور وتأنيثه اعتبارى * ثم انه لما توقف بعض احكام الفاعل من حيث اسناد عامله اليه على معرفة المؤنث والمذكر اراد ان يبين المؤنث اولا لكونه وجوديا وعلى خلاف الاصل وترك تعريف المذكر لكونه عدميا يعرف بمعرفة ملكته التى هو التأنيث ولكونه الاصل فقال ﴿ والمؤنث ﴾ فى عرف النحاة ﴿ ما ﴾ اى اسم وقوله ﴿ فيه ﴾ ظرف مستقر وقوله ﴿ علامة التأنيث ﴾ بالرفع فاعله والجملة صلة ما او صفته اى هو اسم وجد فيه علامة من علامات التأنيث وقوله ﴿ لفظا ﴾ حال من علامة التأنيث وقوله ﴿ او تقديرا ﴾ معطوف عليه اى حال كون تلك العلامة ملفوظة او مقدرة * ولما كان معرفة المعرف موقوفة على معرفة التعريف ومعرفة التعريف موقوفة على معرفة اجزائه اراد ان يبين معرفة جزء التعريف الذى هو علامة التأنيث لان باقى اجزائه ليس بمجهول فقال

(وهى)

افراده فانه لو كان الفعل العامل مطابقا للمثنى والمجموع لزم ان يكون على صيغة المثنى والمجموع وقد عرفت ان الف التثنية وواو الجمع فى الافعال هما فاعلان لها فيلزم حينئذ ان يكون للفعل فاعلان احدهما البارز والآخر هو المظهر فلا يجوز هذا اللزوم تعدد الفاعل وانما وجب غيبته فان المخاطب والمخاطبة لا يجوز اسنادهما الى المظهر فانه ان كان الفعل ماضيا ففاعله فيهما ضمير بارز وان كان مضارعا ففاعل المخاطب مستتر تحته على سبيل الوجوب وفاعل المخاطبة بارز البتة وهذا الحكم مختص بالفعل فان اسم الفاعل والمفعول فاعلهما فى التثنية والجمع مستتر تحتهما والالف والواو فيهما ليسا بضميرين بل هما اعراب وتطبيقهما للضمائر التى تحتهما واجب والله اعلم ﴿ وان كان ﴾ اى المظهر ﴿ مؤنثا حقيقيا ﴾ لا مؤنثا لفظيا كما سيجيء تعريف الحقيقى واللفظى ﴿ من الآدميين ﴾ اى حال كون ذلك المؤنث الحقيقى من مؤنث بنى آدم لا من غيره من الحيوانات ﴿ مفردا ﴾ اى حال كون ذلك المؤنث مفردا ﴿ او مثنى ﴾ يعنى لا جمعا ﴿ متصلا ﴾ اى حال كونه متصلا ﴿ بعامله ﴾ اى بعامله الذى هو فعل او ما يشابهه يعنى انه لا يكون منفصلا عنه بان يتوسط بينه وبين عامله غيره ﴿ يجب تأنيثه ﴾ اى تأنيث عامله مطابقا لذلك المظهر ولا يجوز تذكيره ﴿ ان كان ﴾ اى هذا الوجوب مع وجود ما ذكر مقيد بقوله ان كان ذلك العامل ﴿ متصرفا ﴾ واما ان لم يكن من الافعال المتصرفة فلا يجب تأنيثه ايضا كما اذا كان العامل من فعل المدح والذم والتعجب فان فعل التعجب لا يتغير اصلا واما فعل المدح والذم فيجوز تذكيره وتأنيثه ﴿ نحو ضربت هند او الهندان ﴾ فان هندا مؤنث حقيقى من الآدميين متصل بعامله وان عامله من الافعال المتصرفة وهذا مثال لما اسند اليه الفعل وقوله ﴿ وزيد ضاربة جاريته ﴾ مثال لما اسند اليه شبه الفعل فان ضاربة وان كان مما اجرى على زيد لكونه خبراله لكنه فى الحقيقة مسند الى متعلقه وهو جاريته فالجارية مؤنث حقيقى من الآدميين غير منفصلة عن عامله والمسند اسم فاعل مشتق من الافعال المتصرفة ﴿ وكذا ﴾ اى الحكم فى وجوب التأنيث كحكم ما ذكر ﴿ اذا اسند ﴾ اى العامل ﴿ الى ضمير المؤنث ﴾ اى لا الى الظاهر بان يكون تحته ضمير راجع الى مؤنث مطلقا سواء كان ذلك المؤنث آدميا او غير آدمى وسواء كان المؤنث حقيقيا او غير حقيقى وقوله ﴿ غير جمع المذكر ﴾ منصوب على انه حال من المؤنث اى حال كون ذلك المؤنث الغير الحقيقى غير جمع المذكر ﴿ المكسر العاقل ﴾ فانه وان كان داخلا فى المؤنث الغير الحقيقى لكونه مؤنثا باعتبار الجماعة لكنه اذا اسند الفعل الى ضميره لا يجب

المؤنث المخاطبة له ﴿ وليضربن ﴾ فى جمع المؤنث للامر الغائب ﴿ واضربن ﴾ فى جمع المؤنث للامر الحاضر ﴿ ولا يضربن ﴾ فى جمع المؤنث الغائبة للنهى ﴿ ولا تضربن ﴾ فى جمع المؤنث للنهى الحاضر ﴿ وفى المخاطب المفرد ﴾ اى ويكون البارز ايضا فى المخاطب المفرد ﴿ مذكرا كان ﴾ اى ذلك المخاطب ﴿ اومؤنثا والمتكلم ﴾ بالجر معطوف على المخاطب اى وفى المتكلم وحده وقوله ﴿ فى الماضى ﴾ ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة للمخاطب والمتكلم اى فى المخاطب والمتكلم الكائنان فى الماضى ﴿ وهو ﴾ اى ذلك البارز المتصل فى المخاطب والمتكلم ﴿ التاء نحو ضربت ﴾ وقوله ﴿ بحركات التاء ﴾ حال من ضربت اى ملتبسا بالحركات الثلثة فى التاء فانه ان كانت التاء مضمومة تكون للمتكلم وان كانت مفتوحة تكون للمخاطب وان كانت مكسورة تكون للمخاطبة ﴿ والمتكلم ﴾ بالجر ايضا عطف على المخاطب اى ويكون البارز فى المتكلم ﴿ معه غيره ﴾ فقوله معه ظرف مستقر وقوله غيره مرفوع على انه فاعله والجملة حال من المتكلم و ﴿ فى الماضى ﴾ صفته ﴿ ايضا ﴾ اى كما كان التاء فى المتكلم وحده له ﴿ وهو ﴾ اى ذلك البارز المتصل ﴿ نا ﴾ اى لفظ نا ﴿ نحو ضربنا وفى المخاطبة ﴾ اى ويكون البارز ايضا فى المخاطبة ﴿ المفردة فى غير الماضى ﴾ فانه فى الماضى بكسر التاء كما مر ﴿ وهو ﴾ اى ذلك البارز الواقع فيها ﴿ الياء نحو تضربين ﴾ فى المخاطبة للمضارع ﴿ واضربى ﴾ فى الامر الحاضر ﴿ ولا تضربى ﴾ فى النهى الحاضر * ولما فرغ من احوال ما اسند اليه من المضمر شرع فى بيان المظهر فقال ﴿ واما المظهر ﴾ اى واما الفاعل او نائبه اذا وقعا غير مضمر مستتر او بارز ﴿ فظاهر ﴾ اى فهو ظاهر فانه غير المضمر من الفواعل * ولما كانت احوال مسنده مختلفة اراد ان يبينها فقال ﴿ واذا اسند اليه ﴾ اى الى الفاعل المظهر او نائبه ﴿ العامل ﴾ اى الفعل العامل ﴿ يجب افراده ﴾ اى يجب ايراد ذلك الفعل مفردا ﴿ وغيبته ﴾ اى ويجب ايضا ايراده على صيغة الغائب ﴿ ولو كان ﴾ اى ذلك الفاعل المظهر ﴿ مثنى او مجموعا نحو ضرب الزيدان او ﴾ ضرب ﴿ الزيدون ﴾ فان الفاعل فيهما مثنى ومجموع ولكن عامله الذى هو ضرب مفرد وغائب * اعلم ان لو وان استعملتا فيما يكون الحكم فى نقيض المذكور اولى من المذكور ويقال لهما الوصلية وهو ههنا ان المذكور هو المثنى والمجموع ولو كان افراده واجبا فيهما ووجوبه فى نقيضهما وهو المفرد اولى واحفظ هذا وانما وجب

(افراده)

عمله اوجود الاعتماد على المبتدأ ثم بين الطرف الآخر من الجواز فقال (ويقال) اى ويجوز ان يقال (زيد ضارب غلامه) باسناد الضارب الى الفاعل الظاهر (وكذا البواقى) وهى زيد مضروب غلامه وزيد اسد ناطق غلامه وزيد هاشمى ابوه وزيد حسن وجهه وزيد فى الدار غلامه (فلا يستتر) اى لا يستتر الضمير فيما ذكر من البواقى لكون الاسناد فيهن الى متعلق زيد * ولما فرغ فى بيان الضمير المستتر بنوعيه شرع فى بيان البارز المتصل فقال (واما البارز المتصل فى تثانى الافعال وهو) اى البارز الذى يكون فى تثانى الافعال (الالف نحو ضربا) فى تثنية الماضى الغائب (وضربتا) فى تثنية مؤنثه (وضربتما) فى تثنية المخاطب والمخاطبة فالالف فى كل من الثلثة ضمير بارز مرفوع محلا على انه فاعله والتاء فى ضربتا علامة التأنيث وفى ضربتما علامة الخطاب والميم فيه زائدة لدفع الالتباس بالف الاشباع هذه امثلة تثانى الماضى واما امثلة غيره من المضارع والامر والنهى فقوله (ويضربان) فى تثنية الغائب للمضارع (وتضربان) فى تثنية الغائبة والمخاطب والمخاطبة (وليضربا) فى تثنية الامر الغائب (واضربا) فى تثنية الامر الحاضر (ولا يضربا) فى تثنية النهى الغائب (ولا تضربا) فى تثنية النهى الغائبة والمخاطب والمخاطبة (وفى جمعها) اى ويكون البارز ايضا فى جمع الافعال المذكورة (المذكر) بالجر صفة الجمع (وهو) اى البارز المتصل الذى يكون فى جمعها (الواو) ملفوظة اومقدرة (نحو ضربوا) فى الجمع المذكر الغائب والواو ملفوظة (وضربتم) فى الجمع المخاطب والواو ومقدرة (اذ اصله) اى لان اصل ضربتم (ضربتموا) كما قرئ به فى قراءة قالون وابن كثير فيكون فى قراءتهما ملفوظة هذا فى الماضى واما فى المضارع فقوله (ويضربون) فى جمع المذكور الغائب (وتضربون) فى جمع المذكر المخاطب وقس عليه الامر والنهى وهو ليضربوا فى جمع المذكر الامر الغائب واضربوا فى جمع المذكر الامر الحاضر ولا يضربوا فى جمع المذكر النهى الغائب ولا تضربوا فى جمع المذكر النهى الحاضر (وفى جمعها) اى ويكون البارز ايضا فى جمعها اى فى جمع الافعال (المؤنث وهو) اى الضمير البارز فيهن (النون) اى المفتوحة المخففة (نحو ضربن) فى جمع المؤنث الغائبة (وضربتن) فى جمع المؤنث المخاطبة وهى النون المفتوحة المشددة وانما شددت لان النون الاولى مقلوبة عن ميم اذ اصله ضربتمن (ويضربن) فى جمع المؤنث الغائبة للمضارع (وتضربن) فى جمع

فان المذكورات وان وجد شرط عملهن لوجود الاعتماد على الموصوف يكون فاعلهن مستترات تحتهن و هو هما فى التثنية وهم فى الجمع المذكر السالم وهن فى الجمع المؤنث السالم (وفى عدا) اى و يكون وجوب الاستتار فى عدا (وخلا) وقوله (فعلين) حال منهما اى حال كونهما فعلين وهو احتراز عن كونهما حرفى جر فانه لا يتصور فى الحروف الاستتار فضلا عن الوجوب (وفى ماعدا وماخلا) اى و يكون ايضا فى ماعدا و ماخلا فان وجود ما المصدرية فيهما يكون نصا على كونهما فعلين (وليس) اى وفى لفظ ليس (ولا يكون) اى وفى لفظ لا يكون حال كونهما مستعملين (فى باب الاستثناء نحو جاءنى القوم عدا) اى جاوز ذلك الجائى (زيدا وليس) اى جاءنى القوم ليس الجائى منهم (زيدا او لا يكون) اى جاءنى القوم لا يكون الجائى منهم (زيدا) ولما فرغ مما وجب فيه الاستتار شرع فى القسم الثانى الذى جاز فيه الاستتار فقال (والثانى) اى جائز الاستتار يكون (فى الغائب المفرد والغائبة المفردة) من الماضى اوغيره (نحو زيد ضرب) هذا مثال للغائب المفرد وفاعله مستتر من الماضى (او يضرب) اى اوزيد يضرب هذا مثال ايضا من المضارع (اوليضرب) اى زيد ليضرب (اولا يضرب) اى زيد لا يضرب (وهند ضربت وتضرب اولتضرب اولا تضرب) مثال للغائبة المفردة وفاعله مستتر (ويقال) اى كما يجوز استتاره فى الامثلة السابقة يجوز ايضا ان يقال (ضرب زيد وكذا البواقى) اى يضرب زيد اوليضرب زيد اولا يضرب زيد اوضربت هند اوتضرب هند اولا تضرب هند (ولا يستتر فيه) اى فى نحو ضرب زيد (ضمير حينئذ) اى حين اذا سند الى الفاعل الظاهر (وفى شبه الفعل) اى ويكون ايضا فى اسم يشبه الفعل (مما ذكر) اى من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما والصفة المشبهة وافعل التفضيل والظرف المستقر (اذا وجد) يعنى ان الاستتار جائز فى هذا الذى ذكر عند وجود (شرط عمله) اى عمل كل واحد منها فى الفاعل الظاهر وقوله (غير التثنية) بالنصب حال من ما فى قوله مما ذكر اى حال كون ماذكر غير التثنية (والجمع المذكورين) وهو صفة للتثنية والجمع اى غير التثنية والجمع اللذين ذكرا فيما قبل فان الاستتار واجب فيهما وكذا تثنية اسم المفعول وجمعه (نحو زيد ضارب او) زيد (مضروب او) زيد (اسد ناطق او) زيد (هاشمى او) زيد (حسن او) زيد (فى الدار) وهذا كله مثال لما يستتر الفاعل تحته و يرجع الى المبتدأ مع ان كلا منها مما وجد شرط

مسماه الذى هو الامر المخاطب فيدخل فى حكم المخاطب المفرد المذكر و يستتر
انت تحته على سبيل الوجوب واما حكم اسم فعل يكون بمعنى الماضى فحكم
الماضى الغائب الذى يجوز استتار فاعله واظهاره نحو هيهات زيد وزيد
هيهات (وفى افعل التفضيل) معطوف على ماقبله اى و يكون واجب الاستتار
ايضافى اسم التفضيل (فى غير مسئلة الكحل) واما فى مسئلة الكحل وهى
التى سبقت فى باب العامل فهو جائز الاستتار (نحو زيد افضل من عمرو)
فان فاعل افضل هو ضمير غائب تحته مستتر ابدا (وفى اسم الفاعل والمفعول
وما كان) اى وفى الصفة التى كانت (بمعناهما) اى بمعنى اسم الفاعل والمفعول
وهو الاسم المستعار فانه بمعنى اسم الفاعل اعنى مجترئ واسم المنسوب فانه
بمعنى اسم المفعول (والصفة) بالجر معطوف على ماقبله اى وفى الصفة (المشبهة
والظرف المستقر) فان الاستتار واجب فيهن (اذالم يوجد شرط عملهن)
فى الفاعل الظاهر فانه لو وجد شرط عملهن جاز الاستتار والاظهار (نحو
جاءنى ضارب) هذا مثال لاسم الفاعل الذى لم يوجد شرط عمله فى الظاهر
ففاعله مستتر تحته وكذاقوله (اومضروب) اى جاءنى مضروب (اواسد ناطق)
اى جاءنى اسد اى مجترئ ناطق (او هاشمى) اى جاءنى هاشمى (او حسن)
اى جاءنى حسن وقوله (ونحو) معطوف على نحو السابق اى ونحو (فى الدار
زيد) فان فواعل كل من المذكورات مستتر لعدم اعتمادهن على شئ وكذا
فى الدار ظرف مستقر وفاعله المنتقل من المتعلق المحذوف مستتر تحته وهو مع
فاعله جملة اومركب مرفوع محلا خبر مقدم و زيد مبتدأ مؤخر ولايجوز
ان يكو زيد فاعلا ظاهرا له لعدم اعتماده على شى من الاستفهام والنفى وغيرهما
واعادة لفظ نحو ههنا لئلا يتوهم عطف زيد على ضارب و يكون فى الدار
ظرفا لغوا حتى يكون التقدير جاءنى فى الدار زيد (وفى تثنيتى اسم الفاعل)
اى و يكون واجب الاستتار ايضا فى تثنيتى اسم الفاعل (والمفعول) سواء
كان تثنية المذكر او المؤنث (وجمعهما) اى وفى جمع اسم الفاعل والمفعول
(السالم مطلقا) يعنى حكم تثنيتهما وجمعهما ليس كحكم مفردهما فان وجوب
الاستتار فى مفردهما مقيد بعدم وجود شرط عملهما بخلاف حكمهما ههنا فان
الاستتار واجب فى تثنيتهما وجمعهما السالم سواء وجد شرط عملهما اولا
(نحو جاءنى رجلان ضاربان اومضروبان) اى جاءنى رجلان مضروبان
(اورجال) اى جاءنى رجال (ضاربون او) جاءنى رجال (مضروبون)

واستدل بعضهم بان الفاعل لايجوز تقديمه لانه لو قدم التبس بالمبتدأ ولانه كالجزء الثانى من عامله ولو قدم عليه لزم تقديم الجزء وهذا الاستدلال منقوض فى حق النائب كذا قاله الشارح وقوله (ولا حذفهما معا) يعنى انه لايجوز حذف الفاعل ونائبه عن العامل بحيث يبقى العامل بلا فاعل ولا نائبه وانما قال معا فان حذف احدهما مع ذكر الآخر جائز وقوله (الا من المصدر) استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف اى لايجوز حذفهما من عامل الا من المصدر فانه يجوز حذف الفاعل منه (وقدم) اى بيان حذفهما معا منه * ثم شرع فى بيان اقسامهما فقال (وكل منهما) اى من الفاعل ونائبه (قسمان مضمر) اى الاول مضمر (ومظهر) اى والثانى مظهر والمضمر ماوضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى والمظهر ماليس كذلك (فالمضمر ايضا) اى كانقسام مطلق الفاعل (على قسمين مستتر) اى احدهما ضمير مستتر موجود فى النية وليس له وجود لفظى وخطى (وبارز) اى والآخر بارز اى متصل بعامله وقرينة هذا القيد ماسيأتى (فالمستتر ايضا) كانقسام مطلق المضمر (قسمان واجب الاستتار) اى واجب استتاره وهذه الاضافة لفظية مثل حسن الوجه اى القسم الاول واجب الاستتار (بحيث) اى ملابسا بحيث (لايجوز ابرازه ولايسند عامله الا اليه) اى الى ذلك المستتر ولا يجوز اسناده الى الظاهر (وجائز الاستتار) اى والقسم الثانى جائز استتاره (بحيث يسند عامله تارة اليه وتارة) اى ويسند تارة (الى اسم ظاهر والاول) اى واجب الاستتار (فى المتكلمين) بصيغة التثنية وهو ظرف مستقر خبر للمبتدأ اى يكون فى المتكلم وحده والمتكلم مع الغير وقوله (والمخاطب) بالجر معطوف على المتكلمين اى ويكون فى المخاطب (المفرد المذكر من غير الماضى) اى حال كون المتكلمين والمخاطب المفرد من غير الماضى فانهما فى الماضى بارزان ليسا بمستترين نحو ضربت وضربنا وضربت والمراد من غير الماضى هو المضارع بانواعه سواء كان امرا او نهيا وسواء كان مثبتا او منفيا (نحو اضرب) مثال المتكلم وحده (و) مثاله مع الغير (نضرب و) مثال المخاطب (تضرب) فان فاعل هذه الثلثة هو انا فى الاول ونحن فى الثانى وانت فى الثالث مستترات تحتها ابدا ولا يسند هذه الثلثة الا الى ماتحته من الضمائر (وفى اسم فعل الامر) معطوف على قوله فى المتكلمين اى ويكون واجب الاستتار فى اسم فعل كان بمعنى الامر (نحو نزال) بمعنى انزل (وصه) بسكون الهاء بمعنى اسكت (ومه) بفتح الميم وسكون الهاء بمعنى اكفف وحكم كل واحد من الثلثة حكم

شامل لجميع المرفوعات وقوله اسند اليه الفعل خرج به المبتدأ لانه ما اسند اليه الخبر وقوله التام احتراز عن مرفوع اسند اليه الفعل الناقص وقوله المعلوم احتراز عن ما اسند اليه الفعل المجهول وهو نائب الفاعل (نحو ضرب زيد) هذا مثال لما اسند اليه الفعل (واقائم الزيدان) مثال لما اسند اليه معنى الفعل وهو الصفة المشتقة (وهيهات زيد) مثال لما اسند اليه معنى الفعل الذى هو غير مشتق (والثانى) اى المرفوع الثانى من التسعة (نائب فاعل) ويقال له ايضا مفعول مالم يسم فاعله (وهو) اى نائب الفاعل (ما اسند) اى مرفوع اسند اى نسب نسبة اسنادية (اليه) اى الى ذلك المرفوع (الفعل التام المجهول) خرج الفاعل بالقيد الاخير (او ما) اى او اسند اليه لفظ (بمعناه) اى ملابس بمعنى الفعل المجهول كاسم المفعول واسم المنسوب (نحو ضرب زيد) بصيغة المجهول مثال لما اسند اليه الفعل (وامضروب الزيدان) مثال للجملة الفعلية التى مبتدؤها اسم مفعول ونائب فاعله سادمسد الخبر واما مثال اسم المفعول الذى اسند الى نائب فاعله وهو معه مركب فنحو زيد مضروب مثال لما اسند الى المستتر او زيد مضروب غلامه وهو مثال لما اسند الى الظاهر او زيد هاشمى ابوه مثال لاسم منسوب اسند الى الظاهر* ثم شرع فى بيان مسئلتهما فقال (ولا يكونان) اى لا يكون الفاعل ونائبه لفظين من الالفاظ (الا اسمين) اى الا يكونان اسمين وقوله (او فى تأويله) ظرف مستقر معطوف على اسمين اى او يكونان فى تأويل الاسم وقوله (غير) بالنصب على الاستثنائية اى الا (ان النائب قد يكون جارا ومجرورا) لما سبق ان متعلق الجار قد يسند الى الجار والمجرور مرفوع المحل على انه نائب الفاعل (نحو مر بزيد) فان مر فعل مجهول وزيد المجرور بالباء مرفوع المحل على انه نائب فاعله بخلاف الفاعل فانه لا يسند الى الجار والمجرور وقوله (فيجب) معطوف على يكون يعنى انه اذا كان النائب جارا ومجرورا يجب (افراد عامله) اى جعل عامله مفردا وان كان المجرور تثنية وجمعا (وتذكيره) اى يجب جعله مذكرا وان كان المجرور مؤنثا فيقال مر بزيد ومر بزيدين ومر بزيدين ومر بهند وكذا اذا كان المجرور ضميرا يقال مر به ومر بهما ومر بهم ومر بها ومر بهما ومر بهن وانما كان كذلك لان الفعل تابع لفاعله فى الافراد والتذكير وليس بتابع لمفعوله ولما حذف فاعله اسند الى المجرور وهو ليس بفاعله حقيقة (ولا يجوز تقديمهما) اى تقديم الفاعل ونائبه (على عاملهما) وهذا امر استقرائى يعنى انه لا يستعمل العامل لهما الا مقدما وان جاز تقديمه عقلا

اى جملة اريد بها لفظها وقوله ﴿ وماريد به معنى مصدرى ﴾ خبر لمحذوف ايضا
اى القسم الثانى منهما جملة اريد بها معنى مصدرى بتأويل ماكما عرفت وقوله
﴿ وقسم ﴾ بالرفع مبتدأ وقوله ﴿ من الجملة ﴾ ظرف مستقر على انه صفة للقسم
وقوله ﴿ لا يكون فى تأويل المفرد ﴾ خبره اى لايكون مأولة بالتأويل المذكور
ولا ينافى هذا ان تكون مأولة بتأويل غير ماذكر ﴿ فلاتكون ﴾ اى الجملة التى
لاتكون فى تأويل المفرد ﴿ معمولة ﴾ فى جميع المواضع لكون الاصل فى الجملة
ان لاتكون معمولة لكونها مستقلة فى الافادة وقوله ﴿ الا فى خمسة مواضع ﴾
استثناء مفرغ من قوله لاتكون معمولة اى لا تكون كذلك فى كل موضع الا
فى خمسة مواضع ﴿ خبر ﴾ اى الاول من الخمسة وقوعها خبرا لمبتدأ او لان
ونحوها ﴿ ومفعول ﴾ اى والثانى مفعول ﴿ وجواب ﴾ اى والثالث جواب
لشرط جازم مع الفاء اواذا كما مر ﴿ وحال ﴾ اى والرابع حال ﴿ وتابع ﴾ اى
والخامس تابع لمفرد اوجملة لها محل من الاعراب * ولما فرغ من بيان المقدمة شرع
فى المقصود وهو تقسيم المعمول وبيان حكم كل منه فقال ﴿ ثم ﴾ ان ﴿ المعمول ﴾
وهو معطوف على قوله ان الالفاظ يعنى اعلم اولا ان الالفاظ الموضوعة كذا
ثم اعلم بعد ما علمته مالا يكون معمولا ان المعمول ﴿ على نوعين معمول بالاصالة ﴾
اى النوع الاول منهما معمول بالاصالة اى بقيام مقتضى الاعراب به
﴿ ومعمول بالتبعية ﴾ اى والثانى بسبب كونه تابعا لماقام به مقتضى الاعراب
﴿ الاول ﴾ اى النوع الاول وهو المعمول بالاصالة ﴿ اربعة اقسام ﴾ من حيث
اشتمالها لانواع الاعراب ﴿ مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم ﴾ فالاولان
مشتركان بين الاسم والفعل والثالث مختص بالاسم والرابع مختص بالفعل
﴿ الاول ﴾ اى القسم المرفوع الاول ﴿ الفاعل ﴾ اى معمول يقال له الفاعل
فى اصطلاح النحاة ﴿ وهو ﴾ اى الفاعل فى الاصطلاح ﴿ ما ﴾ اى مرفوع
﴿ اسند ﴾ بصيغة المجهول فعل ماض اى نسب نسبة اسنادية وقوله ﴿ اليه ﴾
متعلق به والضمير المجرور راجع الى ما وقوله ﴿ الفعل ﴾ بالرفع نائب فاعله وقوله
﴿ التام ﴾ صفة الفعل وقوله ﴿ المعلوم ﴾ صفة بعد صفة وقوله ﴿ اوما بمعناه ﴾
موصول وهو بصلته او موصوف وهو بصفته معطوف على الفعل واو ههنا
للتنويع وهو بيان لنوعى الفاعل اى فكانه قال الفاعل على نوعين احدهما
ما اسند اليه الفعل والآخر ما اسند اليه اللفظ الذى يلابس بمعنى الفعل وهو اسم
الفاعل وسائر الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر فقوله ماجنس

قائم وابنه قاعد فان جملة ابنه قاعد معطوفة على جملة ابوه قائم ولوقوعها خبرا لمبتدأ يكون لها اعراب وكذا يكون للمعطوف عليها اعراب (او بدلا) اى اوتقع الجملة بدلا (من احدهما) اى اما من المفرد اومن الجملة التى لها محل من الاعراب فمثال البدل من المفرد نحو قوله تعالى * واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الابشر مثلكم * فان جملة هل هذا الابشر بدل من النجوى وهو مفرد منصوب تقديرا على انه مفعول به صريح لاسروا ومثال البدل من الجملة التى لها محل من الاعراب نحو قوله تعالى * ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لايؤمنون * فان جملة لايؤمنون بدل من جملة سواء عليهم ءانذرتهم وهى جملة لها محل من الاعراب لوقوعها فى محل الخبر لان الذين (او تأكيدا) اى اوتقع الجملة تأكيدا لفظيا (للثانية) اى للجملة التى لها محل من الاعراب فقط لا للمفرد فان الجملة لاتقع تأكيدا لمفرد فمثال البدل الجملة الفعلية نحو زيد ضرب ضرب ومثال بدل الجملة الاسمية نحو زيد ابوه قائم ابوه قائم فان جملة ضرب فى المثال الاول وجملة ابوه قائم فى المثال الثانى بدلان لفظيان من الجملة التى وقعت قبلهما (او بيانا) اى اوتقع الجملة عطف بيان (لها) اى للثانية التى هى جملة لها محل من الاعراب وقوله (على رأى) خبر لمبتدأ محذوف يعنى جواز وقوعها بدلا وعطف بيان مبنى على مذهب اهل المعانى فان الجملة انماتكون بدلا وعطف بيان على رأى اهل المعانى لا على رأى النحاة ثم استأنف الاشارة الى اعراب هذه التوابع فقال (فيكون اعرابها) اى اعراب الجمل الواقعة صفة ومعطوفة وبدلا وتأكيدا وبيانا (على حسب اعراب المتبوع) وهو ظرف مستقر على انها خبر يكون اى يكون اعرابها ثابتا مبنيا على اعراب يكون مطابقا لاعراب متبوعها فان المذكورات من قبيل المعمول بالتبعية كما سيجئ وقوله (فظهر من هذه الجملة) اجمال لما فصله فيما قبل والفاء فيه فذلكة اى ظهر من جملة ماذكر من قوله فان اريد الى ماذكر هناك وفائدته حصول العلمين للطالب احدهما علم تفصيلى والثانى علم اجمالى وهو اولى من علم واحد (ان الجملة) اى جنس الجملة (قسمان قسم فى تأويل المفرد فيكون له اعراب فى كل موضع كالمفرد) اى كما يكون للمفرد اعراب فى كل موضع فان كلامنا فى مفرد يقع مركبا مع عامله فلا يرد ان من المفرد مالا يكون له اعراب كما فى مقام التعداد (وذلك) اى القسم الذى يكون فى تأويل المفرد (ايضا) اى كانقسام مطلق الجملة عليهما (قسمان) وقوله (ما اريد) خبر لمبتدأ محذوف اى الاول من القسمين ما اريد (به لفظه)

جملة اسمية منصوب محلا على انها خبر لكان ﴿ اولباب كاد ﴾ اى او تقع خبرا لباب كاد ﴿ نحو كاد زيد يخرج ﴾ وهذا اذا استعمل على اصله واما اذا استعمل خبره بان فيكون من قبيل المأول بالمصدر ﴿ اومفعولا ثانيا ﴾ اى او تقع مفعولا ثانيا ﴿ لباب علم نحو علم زيد عمرا ابوه فاضل او مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيد عمرا بكرا ابوه فاضل او معلقا عنها ﴾ اى او تقع الجملة بعد باب علم حال كونها معلقا عن الجملة بحرف من اسباب التعليق التى ذكرت فيما سبق ﴿ نحو علمت اقائم زيد ﴾ فان جملة اقائم زيد اما اسمية ان جعل قائم خبرا مقدما وزيد مبتدأ مؤخرا واما فعلية ان جعل قائم مبتدأ وزيد فاعله سادا مسد الخبر وعلى التقديرين فهى منصوبة المحل على انها مفعول علم لكون هذه الجملة معلقا لايبطل عمله معنى ﴿ او حالا ﴾ اى او تقع حالا ﴿ نحو جاءنى زيد وهو راكب ﴾ ثم فصل محل الكل بقوله ﴿ فتكون ﴾ اى الجملة الواقعة فى هذه المواضع من خبر كان الى الحال ﴿ منصوبة المحل ﴾ لوقوعها فى موقع المنصوبات* ثم انه لما فرغ من بيان ماتقع مرفوعة ومنصوبة شرع فى بيان الواقعة مجزومة فقال ﴿ او جوابا لشرط جازم بعد الفاء ﴾ اى التى تجئ للربط فى الجزاء الذى لايؤثر فيه اداة الشرط وهى ماوقع الجزاء فيه ماضيا بالفاء او جملة اسمية فان ادة الشرط لما لم تؤثر فى لفظه ولم يكن مجزوما بها لامحالة انها تؤثر فى جملتها ﴿ او ﴾ بعد اى او وقع الجواب بعد ﴿ اذا ﴾ وهى التى للمفاجأة ﴿ نحو ان تكرمنى فانت مكرم ﴾ بفتح الراء فان قوله فانت مكرم جملة اسمية وقعت جوابا بالشرط ولم تؤثر فيه اداة الشرط ﴿ فتكون ﴾ اى الجملة الواقعة بعد الفاء او اذا ﴿ مجزومة المحل ﴾ ومثال الواقعة بعد اذا كقوله تعالى* وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون * ولما فرغ من بيان ماوقعت فى موقع المعمول بالاصالة شرع فى بيان ماوقعت فى موقع المعمول بالتبعية فقال ﴿ او صفة ﴾ اى او ان تقع الجملة صفة ﴿ لنكرة ﴾ وقوله لنكرة قيد وقوعى فان الجملة لكونها فى حكم النكرة لصحة تأويلها بالنكرة لاتقع صفة الا لنكرة ﴿ نحو جاءنى رجل ابوه قائم ﴾ فان ابوه قائم جملة اسمية مرفوعة محلا على انها صفة لرجل ومقام وقوع الصفة لنكرة مقام مفرد ﴿ او معطوفة ﴾ اى او تقع الجملة معطوفة ﴿ على مفرد نحو زيد ضارب ويقتل ﴾ فان جملة يقتل معطوفة على ضارب ولكونها معطوفة على مفرد مرفوع يكون محلها مرفوعا وقوله ﴿ اوجملة ﴾ بالجر معطوف على قوله مفرد يعنى او تقع الجملة معطوفة على جملة ﴿ لها محل من الاعراب ﴾ نحو زيد ابوه

(قائم)

وقعت الجملة الفعلية بعد كلة سواء مع دخول الهمزة الاستفهامية عليها
ووقعت بعدها جملة مصدرة بام ومعطوفة على تلك الجملة فان ذلك الفعل الذى
يلى الهمزة والذى يلى لفظ ام العاطفة يأول بالمصدر على ان يكون مبتدأ ويكون
لفظ سواء بالرفع خبرا له كما فسره المصنف رحمه الله تعالى بقوله (اى انذارك)
وهو اشارة الى مضمون انذرتهم حيث اضيف مصدره الى فاعله المخاطب
(وعدم انذارك) وهو اشارة الى مضمون لم تنذرهم باخذ العدم من النفى
وباضافة مصدره الى المخاطب وخبره قوله سواء يعنى ان انذارك وعدم
انذارك سواء (ونحو تسمع بالمعيدى) يعنى ان نحو قول شاعر يقال له المنذر
فقوله نحو معطوف على النحو السابق او على كقوله يعنى ان الفعل الذى
يأول بالمصدر بغير هذه الوسائط الثلثة هو لفظ تسمع الواقع فى قول المنذر
تسمع بالمعيدى (خير من ان تراه) فقوله تسمع مبتدأ وقوله خير خبره (اى سماعك)
وهو تفسير لتسمع حيث يأول بالمصدر لكونه مبتدأ ويضاف الى فاعله
المخاطب وهذا تأويل بغير واسطة حرف من حروف المصدر وبغير تركيب
مخصوص بصورة كالآية السابقة ولذا قال (وهذا الاخير) اى قوله تسمع
(مقصور على السماع) اى مقصور على انه يسمع كذا من اهل اللغة ولا يقاس
عليه غيره واما ماذكر من الاولين فيقاس عليه غيره فانه يقاس على الآية
الاولى كل فعل يقع مضافا اليه وعلى الثانية كل فعل وقع على صورة الآية
المذكورة * ولما فرغ من بيان الجملة التى تقع موقع معرب فاعربت بوقوعها فيه
شرع فى بيان جملة لاتقع موقعه ولم يكن لها اعراب فقال (وفى غير هذين)
اى فى غير هذين الموضعين وهو مالم تقع فى موضع اريد بها لفظها وفيما لم
تقع فى موضع اريد بها معناه المصدرى فقوله فى غير متعلق بقوله (لايكون)
اى لايكون فى غيرهما (له) اى للواقع فى ذلك الغير (اعراب) كوقوعها
صلة وابتدائية واعتراضية وقوله (الا ان تقع) استثناء مفرغ من قوله لايكون
له اى لايكون لذلك الغير اعراب فى كل ماوقع فيه الا له اعراب وقت ان تقع
تلك الجملة (خبر المبتدأ نحو زيد ابوه قائم) فان ابوه قائم جملة اسمية مرفوعة محلا
على انها خبر لمبتدأ (او خبرا) اى او ان تقع خبرا (لباب ان نحو ان زيدا قام ابوه)
فان قام ابوه جملة فعلية مرفوعة محلا على انها خبر لان (فتكون) اى الجملة
التى وقعت فى الموضعين (مرفوعة المحل) فان الخبر فى الموضعين من المرفوعات
(اولباب كان) اى او تقع خبرا لباب كان (نحو كان زيد ابوه عالم) فان ابوه عالم

مراد لفظه وهو مبتدأ وقوله جملة اسمية خبره (اى هذا اللفظ) جملة اسمية
واما مثال مايقع فاعلا فنحو يقع زيد قائم فاعلا واما مثال وقوعها نائب الفاعل
فنحو جعل زيد قائم نائب الفاعل (ومنه) اى مما اريد بالجملة لفظها (مقول
القول) اى وقوع تلك الجملة مقولا لقول يعنى من الافعال التى مشتقة من مادة
القول (نحو قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا) فان جملة آمنوا فى هذه الآية
وقعت مقولة لقوله واذا قيل لهم وهى مرفوعة تقديرا على انها نائب فاعل
لقيل وانما فصله بقوله ومنه فان ماوقعت مقول القول ليست بواقعة فى موقع
المفرد بالحقيقة فانه موضع الجملة حتى ان مادة الالف والنون تقع مكسورة
فيه كما سبق فى انها اذا وقعت بعد القول تكون مكسورة وقوله (وكذا) ظرف
مستقر خبر لمبتدأ محذوف اى الحكم كالحكم الذى اريد بها اللفظ (ان اريد بها)
اى بالجملة (معنى مصدرى) وهو نائب فاعل اريد اى ان اريد بالجملة معناها
المصدرى الحاصل من مضمونها بان اوّل خبرها بمصدر واضيف الى اسمها
ان كان خبرها مشتقا او اوّل بالثبوت ان كان خبرها جامدا وقوله (امابواسطة)
متعلق باريد اى اريد ذلك المعنى المصدرى امابواسطة (ان) بفتح الهمزة
وبالنون المشددة ان كانت الجملة اسمية (اوان) اى او بواسطة ان بفتح الهمزة
وسكون النون (اوما) اى او بواسطة ما وقوله (المصدريتين) صفة ان وما
وهذان يكونان واسطتين ان كانت الجملة فعلية (كقولك بلغنى انك قائم)
هذا مثال لما اريد بها المعنى المصدرى بواسطة ان فان جملة انك قائم بتأويل
قيامك مرفوعة محلا على انها فاعل بلغنى (وكقوله تعالى وان تصوموا
خير لكم) هذا مثال لما وقعت الجملة مبتدأة بتأويل المصدر بان اى صيامكم
خير لكم وقوله (او بغيرها) معطوف على قوله بواسطة اى او بغير واسطه
هذه الثلثة وقوله (نحو الجملة التى) مثال لما وقع بغيرها اى ذلك الغير نحو جملة
التى (اضيف اليها) اى وقعت مضافة اليها (كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين
صدقهم) فان يوم اضيف الى جملة ينفع فيقتضى ان يأولها بالمفرد لان المضاف
اليه لايكون الا اسما مفردا (اى يوم نفع صدق الصادقين) ثم انهم اختلفوا
فى الفعل الذى وقع مضافا اليها ان المضاف اليه هو مجرد الفعل او جملته
والمصنف صحح الثانى فى الامتحان كذا فى الشرح وقوله (ونحو) معطوف
على قوله كقوله تعالى يعنى ان التأويل بواسطة غير تلك الوسائط نحو (قوله
تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم) يعنى فى كل مقام

(وقعت)

معمولا على خلاف الاصل (الجملة وهى) اى الجملة (على قسمين فعلية) اى احدهما فعلية (وهى) اى الجملة الفعلية (المركبة) اى التى تتركب (من الفعل لفظا) اى احد جزءها فعل صريح وقوله (او معنى) معطوف على قوله لفظا وبيان لنوع آخر للفعلية اى امامركبة من الفعل معنى يعنى من اسم يكون معناه فعلا وقوله (وفاعله) بالجر معطوف على قوله من الفعل اى جزؤها الآخر فاعل ذلك الفعل ان كان الفعل صريحا او فاعل ذلك اللفظ الذى يفهم منه معنى الفعل ان لم يكن الفعل صريحا وقوله (نحو ضرب زيد) مثال لما كان الفعل فيه لفظا بدون اداة الشرط وقوله (وان تكرمنى اكرمك) مثال لما كان الفعل فيه لفظا لكنه باداة الشرط وقوله (وهيهات زيد) مثال لما كان الفعل فيه معنى يفهم من ذلك اللفظ حال كونه غير مشتق وقوله (واقائم الزيدان) مثال لما كان الفعل فيه معنى يفهم من اللفظ المشتق وقوله (وافى الدار زيد) مثال لما كا الفعل فيه معنى يفهم من غير المشتق وهو الجار والمجرور حال كونه ظرفا وقوله (واسمية) معطوف على قوله فعلية اى القسم الثانى جملة اسمية (وهى) اى الجملة الاسمية (المركبة) اى التى تتركب (من المبتدأ والخبر) ان كان مجردا عن العوامل اللفظية (او من) اى النوع الآخر منها هى المركبة من (اسم الحرف العامل وخبره) مثل الحروف المشبهة ومايلحق بها من لا لنفى الجنس ومن الا فى الاستثناء المنقطع ومثل الحرفين المشبهتين بليس وقوله (نحو زيد قائم) مثال لاسمية تتركب من المبتدأ والخبر وقوله (وان زيدا قائم) مثال لما يتركب من اسم الحرف العامل وخبره * ثم شرع فى تفصيله بقوله (فان اريد) يعنى اذا وقعت جملة فى موقع فينظر فيه ان اريد (بالجملة لفظها) اى لفظ تلك الجملة من غير اعتبار دلالتها على معناها (فلابدله) اى فحينئذ لافراق موجودله اى للفظة تلك الجملة (من اعراب) يعنى انه يلزم ان تكون معربا باعراب (لكونه) اى لكون ذلك اللفظ (فى حكم الاسم المفرد) لان تلك الجملة مؤولة باللفظ وهو لفظ مفرد (حتى يجوز وقوعها) اى وقوع الجملة التى اريد بها لفظها (فى كل ما) اى فى كل موضع (وقع) اى ذلك الاسم المفرد (فيه) اى فى ذلك الموضع والفاء فى قوله (فيقع) عاطفة سببية لعطف جملة تقع على جملة يجوز يعنى بسبب جواز وقوعها كذلك تقع تلك الجملة (مبتدأ وفاعلا ونائبه وغير ذلك) من المفعول واسم باب كان وباب ان وغير ذلك من مواضع المفرد فقوله (نحو زيد قائم جملة اسمية) مثال لما يقع مبتدأ فان قوله زيد قائم

فكل ذلك من المعمولات فان الاول معمول مجزوم والثانى معمول منصوب والثالث معمول مرفوع لوقوعه موقع الاسم كما مر (والقسم الثالث) اى من الاقسام الثلثة التى تقع فى التركيب (ما) اى لفظ موضوع (كان الاصل فيه) اى فى ذلك اللفظ (ان لا يكون) ذلك اللفظ (معمولا لكن قد يقع) اى ذلك اللفظ (موقع القسم الثانى) وهو اللفظ الذى يكون معمولا دائما كالاسم والفعل المضارع (فيكون) اى اذا وقع كذلك يكون ذلك اللفظ الذى حقيقته من القسم الاول (معمولا) لوقوعه موقع القسم الثانى (وهو) اى ذلك القسم الثالث (اثنان ايضا) اى كما كان القسم الثانى كذلك (الاول الماضى) فانه فى الحقيقة من القسم الذى لا يكون معمولا اصلا لكنه قد يقع معمولا بخلاف الاصل (فانه) اى الماضى (اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله) اى على محل الماضى مجردا عن فاعله فانه مع فاعله يكون جملة فيدخل فى الثانى من هذا القسم وقوله (بالنصب) متعلق بيحكم (واذا وقع) اى ايضا اذا وقع الماضى (بعد الجازم شرطا او جزاء) اى سواء كان ذلك الماضى واقعا فى موقع الشرط او واقعا فى موقع الجزاء لكن بشرط ان يكون الواقع فى موقع الجزاء بدون الفاء فانه لو وقع بالفاء يحكم بالجزم على جملته فيكون من الثانى ايضا (يحكم على محله) اى محل ذلك الماضى الواقع قبل اتيان فاعله (بالجزم) اى بانه مجزوم باداة الجزاء وقوله (لظهور) متعلق بقوله يحكم فى الموضعين على سبيل التنازع وهو مفعول له الحصولى اى يحكم بالنصب لحصول ظهور (الاعراب) وهو النصب او الجزم (فى المعطوف) اى فى الفعل الذى عطفت على ذلك الماضى (نحو اعجبنى ان ضربت) انت (وتقتل) هذا مثال لما حكم بالنصب فانّ ان فى ان ضربت مصدرية وضربت منصوب محلا بان والتاء فاعله والجملة صلة ان وهى مع صلته فى تأويل المفرد مرفوع محلا على انه فاعل اعجبنى وقوله وتقتل بالنصب لفظا معطوف على ضربت وقوله (وان ضربت وتقتل) بالجزم (ضربتك واقتل) بالجزم ايضا مثال للماضى الواقع شرطا وجزاء ويحكم عليه بالجزم وقوله (وفى غير هذين الموضعين) متعلق بقوله (لا يكون) واسمه راجع الى الماضى وقوله (معمولا) خبره اى لا يكون الماضى معمولا فى غير وقوعه بعد المصدرية ووقوعه بعد الشرطية بل يبقى فى غيرهما على اصله الذى هو ان لا يكون معمولا اصلا (والثانى) اى الثانى من الاثنين وهو ان يكون الاصل فيه ان لا يكون معمولا وقد يقع فى موقع المعمول فيكون حينئذ

(معمولا)

اللفظ وهو مرفوع تقديرا على انه خبر المبتدأ يعنى اصل هذا التركيب هو هذا
(فالاول) اى هو لفظ الذى فى الذى ضرب (معمول) لكونه فاعل جاءنى
(والثانى) اى لفظ ضرب (غير معمول) فى هذا الاصل لكونه ماضيا فلفظ
مما لا يكون معمولا اصلا وجملته لا محل لها ايضا لكونها صلة وقوله (فلما غير)
تفريع على ما قبله والفاء فيه تفريعية وغير بضم الغين وتشديد الياء المكسورة
فعل ماض مجهول وقوله (هذا الكلام) نائب فاعله اى لما غير قوله الذى
ضرب الى قوله الضارب بان كان لفظ الذى لاما ولفظ ضرب ضاربا وقيل جاءنى
الضارب (صار الاول) هو جواب لما اى صار لفظ الذى (فى صورة الحرف)
وهى صورة حرف التعريف وانما قال فى صورة ولم يقل حرفا لان كونه حرفا انما هو
فى صورته فان معناه اسم بمعنى الذى وقوله (والثانى) معطوف على اسم صار اى
وصار اللفظ الثانى وهو ضرب (فى صورة الاسم) اى اسم الفاعل وهو ايضا
فى الحقيقة فعل وقوله (فانعكس) معطوف على قوله صار والفاء عاطفة
سببية من عطف المسبب على السبب اى الصيرورة المذكورة كانت سببا
للانعكاس وقوله (الحكم) فاعله اى قبل الحكم السابق وهو كون الاول
معربا وكون الثانى غير معرب للانعكاس وهو كون الاول غير معرب لكونه
فى صورة الحرف وكون الثانى معربا لكونه فى صورة الاسم وقوله (ترجيحا).
بالنصب اما على انه مفعول مطلق لقوله انعكس اى انعكاس ترجيح واما على
انه مفعول له لانعكس اى انما انعكس الحكم بتبديل الصورة ولم يبق على اصله
مع عدم تبدل المعنى فان الاول باق على الاسمية والثانى باق على الفعلية بحسب
المعنى ترجيحا (لجانب اللفظ) وهو حرفية الاول واسمية الثانى (على جانب
المعنى) وهو بقاؤهما على معناهما الاصلى وقوله (فى الاعراب) متعلق
بالترجيح اى ترجيح جانب اللفظ فى الاعراب اى فى المقام الذى هو مقام
الاعراب (الذى هو) اى الاعراب (حكم لفظى) وكل شئ هو حكم
لفظى يرجح فيه جانب اللفظ والا فالاعراب حق الاول الذى هو المعمول فى
الحقيقة فانه هو فاعل جاءنى وليس للثانى حق فى الاعراب لكونه فعلا ماضيا
لكنه ظهر الاعراب ههنا فى الثانى لانه بعد التغيير كان فى صورة الاسم ولم يظهر
فى الاول فانه كان على صورة الحرف بعد التغيير (والثانى) اى من الاثنين
وهو ما يكون معمولا دائما (الفعل المضارع) وانما اطلقه لانه بعد وقوعه
فى التركيب لا يخلو اما ان يقع بعد الجازم او بعد الناصب اولم يقع بعدهما

حكم على ضمير الفصل وهو ضمير يقع بين المبتدأ والخبر اذا كان الخبر معرفة او افعل تفضيل مستعمل بمن (نحو كان زيد هو القائم) وقوله (ر بالحرفية) معطوف على اسم ان فى بانها اى حكم لذلك على ضمير الفصل بانها حرف فانها دالة على معنى غير مستقل بالفهم وهو رفع التباس الخبر بالصفة فيكون داخلا فى جنس الحرف الذى لا يكون معمولا اصلا وانما سمى ضميرا مجازا لكونه على صورته (خلافا لبعضهم) اى خولف هذا الحكم بالحرفية خلافا لبعضهم وهو بعض البصريين (فانه) اى ذلك البعض (يقول انه) اى ضمير الفصل (اسم) اى لاحرف (لامحل له من الاعراب) اى لكن لامحل لذلك الاسم من الاعراب فيكون بعض الاسم لايكون معمولا فينتقض قولهم كل اسم معمول ولذلك قال المصنف فى الامتحان هذا بعيد لعدم نظيره فى الاسم وقوله (واما اللام الداخلة) مصدر باما التفصيلية فكأنه قال اما حكم اسماء الافعال وضمير الفصل فكذا واما حكم اللام التى تدخل (على الصفات) من اسم الفاعل او المفعول قوله (فقال) جواب اما اى قال (بعضهم) اى بعض النحاة وهو الامام المازنى (انها) بكسر الهمزة وبفتحها فانه ان كان المراد بالقول الاعتقاد الجازم فهى بالكسر وان كان الاعتقاد الراجع اعنى بمعنى الظن فهى مفتوحة والضمير المنصوب راجع الى اللام يعنى قال ذلك البعض ان اللام المذكورة (حرف) لا اسم موصول (كغيرها) اى كغير اللامات التى دخلت على غير الصفات من الاسماء واذا كانت حرفا تكون مما لايكون معمولا اصلا فيكون المعمول مدخولها من الصفات (وقال اكثرهم) اى اكثر النحاة وهو غير المازنى (هى) اى تلك اللام (اسم موصول) لاحرف فتكون مما يكون معمولا دائما فلابد لها من الاعراب وقوله (بمعنى الذى) ظرف مستقر خبر بعد الخبر اى هى اسم بمعنى الذى ان كان مدخولها مذكرا نحو الضارب (او التى) اى او بمعنى التى ان كان مؤنثا نحو الضاربة وقوله (اعطى) فعل مجهول وقوله (اعرابها) نائب فاعله وقوله (لمابعدها) متعلق باعطى والجملة خبر بعد الخبر اى هى اسم كائن بمعنى ماذكر اعطى اعراب تلك اللام الموصولة للصفات التى بعدها وقوله (لما انتقل) متعلق باعطى وما مصدرية وهو بيان لعلة الاعطاء وفاعل انتقل راجع الى مافى لمابعدها اى انما اعطى اعرابها للصفات التى بعدها لانتقال تلك الصفات (من الفعلية الى الاسمية) ثم اراد ان يفصل وجهه فقال (فاصل جاءنى الضارب زيدا) وقوله فاصل مبتدأ ومضاف الى تركيب الضارب وقوله (الذى ضرب زيدا) مراد

عن الاعراب اصلا لكونه حاملا لامحالة لواحد من المعانى المقتضية للاعراب وقوله (حتى حكم) ولفظ حتى ابتدائية وحكم فعل مجهول وقوله (على اسماء الافعال) نائب فاعله وقوله (بانها) متعلق بحكم والضمير المنصوب راجع الى اسماء الافعال وقوله (مرفوعة المحل) تركيب اضافى ومضاف الى المحل ونائب فاعله مستتر تحته وهو ضمير مؤنث راجع الى اسماء الافعال وهو مع نائب فاعله مركب مرفوع لفظا على انه خبران فى بانها ولفظ المحل مجرور لفظا على انه مضاف اليه ومنصوب محلا على التشبيه بالمفعول وقوله (على الابتدائية) متعلق بمرفوعة يعنى انه لما كان جنس الاسم غير خال عن الاعراب وكانت اسماء الافعال كهيهات ورويد من جنس الاسم لزم ان تكون تلك الاسماء معربة وحكم لذلك عليها بانها مرفوعة محلا على انها مبتدأ (وفاعلها) اى وحكم ايضا بان فاعلها (ساد مسد الخبر) وقوله (اومنصوبة المحل) بالرفع معطوف على مرفوعة المحل يعنى اوحكم على اسماء الافعال بانها منصوبة المحل (على المصدرية) اى على انها مفعول مطلق لفعل محذوف ومعنى رويد زيدا مثلا فى تقدير ارود اروادا زيدا وقوله (وان قال) ان الوصلية اى وحكم بهذين الاعرابين لذلك ولو قال (بعضهم) وهم المحققون من النحاة وقوله (لامحل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل) مراد لفظه منصوب محلا على انه مقول قول لقال بعضهم يعنى ان فى اسماء الافعال ثلثة مذاهب *الاول مذهب ابن الحاجب ومختاره وهو ان اسماء الافعال لكونها مجردة عن العوامل اللفظية دخلت فى تعريف المبتدأ كما فى اقائم الزيدان فتكون مبتدأة وفاعلها خبرا له بان يكون سادا مسد الخبر ورد هذا المذهب بانه ينتقض به تعريف المبتدأ فان المبتدأ من جنس الاسم فيدخل فيه ما كان من جنس الفعل ورد الرضى قياسها على اقائم الزيدان بانه القياس مع الفارق فان قائم وان كان مشابها للفعل لقيامه مقامه لكن معناه اسم بخلاف اسماء الافعال فان معناها فعل لامحالة والعبرة بالمعنى لا باللفظ * والثانى انها منصوبة المحل على انها مفعول مطلق كما عرفت ورد بان تقدير الافعال ينافى كونها اسماء الافعال * والثالث مذهب المحققين والجمهور ومذهب الاخفش واختاره المصنف وهو انها لامحل لاسماء الافعال من الاعراب لانها وان كانت اسماء لفظا لكنها افعال معنى لان العبرة بالمعنى وهى مبنية كسائر الافعال فانها اما بمعنى الماضى او بمعنى الامر وهما من المبنى الاصلى وقوله (وعلى ضمير الفصل) معطوف على قوله على اسماء الافعال اى حتى

هو مقتضى الاعراب فانه لايكون فاعلا ولامفعولا ولامضافا اليه وايضا انه لايقوم مقام مايوجد فيه الاعراب (وهو) اى مالايكون معمولا اصلا (اثنان الاول الحرف مطلقا) فانه لايكون معمولا اصلا بل هو بجنسه مبنى فانه لوكان معربا لزم قيام مقتضى الاعراب به ومعنى الحرف غير قائم بنفسه وغير القائم بنفسه لايقوم به غيره (والثانى الامر بغير اللام) يعنى امر الحاضر فقوله (عند البصريين) ظرف للنسبة الحكمية يعنى كون الامر مبنيا ولايكون معمولا اصلا انما هو عند البصريين ثم بين وجهه بقوله (فانه) اى الشان (لماحذف عنه) اى عن الامر المذكور الذى اصله المضارع (حرف المضارعة) وهو بالرفع على انه نائب فاعل لحذف وقوله (التى) موصول وقوله (بسببها) متعلق بقوله (صار) والضمير راجع الى الموصول وقوله (المضارع) مرفوع على انه اسم صار وقوله (مشابها) منصوب على انه خبره وقوله (للاسم) متعلق بمشابها وقوله (فاعرب) معطوف على صار وهو بصيغة المجهول ونائب فاعله تحته راجع الى المضارع وقوله (وعمل) معطوف على اعرب وهو ماض مجهول ايضا ونائب فاعله قوله (فيه) وهو متعلق بعمل والضمير المجرور مرفوع محلا على انه نائب فاعله وراجع الى المضارع وقوله (خرج) جواب لما وفاعله راجع الى الامر المذكور وقوله (عن المشابهة) متعلق بخرج وقوله (الى اصله) متعلق بعاد وقوله (وهو) مبتدأ راجع الى الاصل وقوله (البناء) خبره يعنى ان وجه كون الامر مبنيا اصليا عند البصريين انه لما حذف من الامر حرف المضارعة التى هى سبب لمشابهة المضارع للاسم وتلك المشابهة سبب لكون المضارع معربا ومعمولا خرج ذلك الامر عن المشابهة المذكورة فعاد الى اصله الذى هو البناء لان الاصل فى الفعل البناء فصار الامر مبنيا كما كان (وقال الكوفيون هو) اى الامر (معرب مجزوم بلام مقدرة) وقولنا انصر مجزوم كما هو فى لينصر وجازمه لام الامر المقدرة فيكون معربا عندهم (والقسم الثانى) اى من الاقسام الثلثة (ما يكون) اى لفظ يكون (معمولا دائما) اى لاينفك عن كونه معربا لفظا او تقديرا او محلا لانه لاينفك عن معنى يقتضى الاعراب (وهو) اى مايكون معمولا دائما (اثنان ايضا) اى كما كان مالايكون معمولا اصلا اثنين (الاول) اى من الاثنين (الاسم) اى جنس الاسم (مطلقا) اى سواء كان اسما معربا او اسما مبنيا لمشابهته للمبنى الاصل كالضمائر والموصولات فانه ان كان معربا يكون اعرابه لفظيا او تقديريا وان كان مبنيا يكون اعرابه محليا فلا ينفك

(عن)

فى قوله (فمجموع ماذكرنا) هى فاء فذلكة فان الفاء العاطفة ان كانت لعطف التفصيل على الاجمال فهى تفصيلية وان كانت لعطف الاجمال على التفصيل فهى فاء فذلكة كما وقعت ههنا يعنى ان مجموع الاشياء التى ذكرناها (من العوامل) اى حال كونها من العوامل (ستون) يعنى ان انحصارها انما هو على ماذكرنا واما على غير ماذكرنا فهى زائدة كما ذكره الشيخ عبد القادر الجرجانى فى عوامله مائة * ولما فرغ من بيان العامل وانواعه واقسامه شرع فى بيان المعمول فقال * (الباب الثانى) * اى الباب الذى وقع فى المرتبة الثانية من الاجزاء الثلثة للرسالة (فى المعمول) اى كائن فى بيان احواله اوكائن فى تحصيل ادراكات احواله * ثم المصنف اراد ان يضع مقدمة لباب المعمول لتوقف مسائل المعمول على معرفتها فقال (اعلم اولا) بالنصب والتنوين مفعول فيه لاعلم اى اعلم قبل زمان الشروع فى المقصود (ان الالفاظ الموضوعة) يعنى ان الالفاظ التى وضعت لمعنى سواء كانت اسما اوفعلا اوحرفا (اذا لم تقع) اى تلك الالفاظ (فى التركيب) اى اذا لم تكن جزأ من التركيب (لم تكن) اى لم تكن تلك الالفاظ (معمولة) فقوله اذا لم تقع فعل الشرط وقوله لم تكن مع اسمه وخبره جزاء الشرط والجملة خبران وهو مع اسمه وخبره مفعول اعلم فانه لوكانت معمولة لزم ان يكون معه عامل ولوكان معه عامل لكان مركبا هذا خلف لانا فرضنا انه لم يقع فى التركيب وقوله (كما لا تكون) ظرف مستقر وما مصدرية والجملة حال من اسم تكن اى لم تكن معمولة حال كونها كعدم كونها (عاملة) يعنى ان الالفاظ الغير الواقعة فى التركيب لم تكن معمولة لعدم العامل ولا عاملة لعدم المعمول وهى مثل الالفاظ المعدودة من الاسماء مثل زيد غلام دار اومن الحروف نحو هل وبل وقد واما الافعال فلا توجد بلا تركيب فان نصر مثلا مركب لامحالة فانه لابد له من فاعل ولو تحته كما مر (وان وقعت) اى ان وقعت تلك الالفاظ الموضوعة (فيه) اى فى التركيب حال كونها مستعدة للمعمولية فقوله ان وقعت فعل شرط وقوله (فعلى ثلثة اقسام) ظرف مستقر خبر لمبتدأ محذوف اى فهى كائنة على ثلثة اقسام والجملة جزاء الشرط * والحاصل ان الالفاظ الموضوعة اما فعل او اسم او حرف فالاول مركب دائما والاخيران اما غير واقعة فى التركيب او واقعة فيه فالاول ليس بعامل ولا معمول والثانى على ثلثة اقسام (القسم الاول ما) اى لفظ موضوع لمعنى (لا يكون) اى ذلك اللفظ (معمولا اصلا) اى لا بالاصالة ولا بالتبع ولا يكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا لانتفاء اتصافه بمعنى

معناه انه كان له عامل لفظى ثم جرد عنه وهذا استعمال شائع كما فى قولهم ضيق فم البئر فانه ليس المراد به انه وسعه اولا ثم ضيق ذلك بل المراد منه اعماله ابتداء بالضيق * ولما دخل فى هذا التعريف الاسماء المعدودة نحو زيد وعمرو وبكر وواحد واثنين وثلث اراد ان يخرجها بقوله (لاجل الاسناد) فانها لما كن خالية عن العوامل واريد بهن التعداد كن خالية عن الاعراب لعدم مقتضى الاعراب فيصدق عليها التعريف بانها مجردة عن العوامل اللفظية مع انها ليست بمرفوعة بالعامل المعنوى فقوله لاجل الاسناد متعلق بقوله التجريد وانه مفعول له التحصيلى يعنى ان التجريد انما يكون عبارة عن العامل المعنوى اذا كان ذلك لتحصيل الاسناد يعنى جعل المبتدأ مسندا اليه وجعل الخبر مسندا فخرج بهذا القيد هذه المعدودات فان التجريد فيها ليس لاجل ذلك * قيل عليه ان التجريد عدمى والعدمى ليس بمؤثر وقد عرفت ان ما كان عاملا يجب ان يكون مؤثرا * واجيب بان التأثير فى الحقيقة للمتكلم والعوامل علامات لامؤثرات والعدم لما لم يكن ههنا عدما مطلقا بل عدما مقيدا جاز كونه علامة كذا اورده الشارح (نحو زيد قائم والثانى) اى العامل المعنوى الثانى (رافع الفعل المضارع وهو) اى معنى كونه رافعا له (وقوعه) اى وقوع الفعل المضارع وقوله (بنفسه) ظرف مستقر على انه حال من الضمير المجرور فى وقوعه او الباء زائدة وهو تأكيد معنوى وهو احتراز عن وقوعه مع الناصب والجازم وقوله (موقع الاسم) بالنصب مفعول فيه للوقوع وقد جاز حذف فى منه لكونه اسم مكان بمعنى الاستقرار ولكون عامله ايضا بمعنى الاستقرار يعنى ان الوقوع المذكور يكون سببا لمشابهة المضارع بالاسم المفرد فاعطى اعراب الاسم له وانما اعطى الرفع من اعراباته لان الرفع اسبق اعراب الاسم من النصب وغيره (نحو زيد يضرب) ثم فصله بقوله (فيضرب) اى لفظ يضرب (واقع) اى فى هذا المثال (موقع ضارب) وهو الاسم لانه الاصل فى الخبر وكذا اذا وقع صفة او حالا نحو جانى رجل يضرب ونحو جاءنى زيد يضرب فان هذين الموقعين موقع اسم لان الاصل فيهما الافراد وقوله (وذلك الوقوع) شروع فى وجه بيان كون التجريد سببا له وعدمه مانعا عنه يعنى ان وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم (انما يكون) اى ذلك الوقوع المعتبر فى هذا الباب (اذا تجرد) اى المضارع (عن النواصب والجوازم) فانه اذا وقع خبرا او صفة او حالا معهما لم يقع موقع الاسم فان الاسم لا يدخل عليه الناصب والجازم والفاء

(فى قوله)

ايضا* ولما فرغ المصنف من بيان العامل اللفظى شرع فى بيان العامل المعنوى فقال (والعامل المعنوى) فقوله العامل مبتدأ والمعنوى صفته اى العامل الذى نسب الى المعنى وقوله (ما) موصوفة اى عامل او موصولة اى العامل الذى وقوله (لايكون للسان) ظرف مستقر منصوب محلا على انه خبر لايكون وقوله (فيه) متعلق بالظرف المستقر ومفعول فيه له والضمير راجع الى ما وقوله (حظ) بالرفع اسم لايكون وهو مع اسمه وخبره جملة اما مرفوعة المحل على انه صفة ما او لا محل لها صلته وهو مع صلته خبر المبتدأ يعنى ان العامل المعنوى هو العامل الذى لايكون نصيب للسان فى ذلك العامل لانه ليس بلفظ يتلفظ به وركب من الحروف وقوله (وانما هو معنى) جملة استينافية جواب سؤال مقدر فكانه قيل ان العامل المعنوى موجود لكن لما نفى وجوده اللفظى فاى شئ هو حتى يكون من الموجودات فاجاب عنه وانما العامل المعنوى معنى يعنى انه موجود بالوجود الذهنى الذى (يعرف بالقلب) اى لا بالسمع ولا بالنقش الدال عليه (وهو) اى العامل المعنوى (اثنان) اى بحسب انواع معموله فانه لما كان معموله نوعين كان ذلك العامل اثنين لانه معدوم والمعدوم لايقبل التمايز وما لايقبل التمايز لايقبل التعدد (الاول) اى الاول من الاثنين (رافع المبتدأ والخبر) اى الذى يعمل عمل الرفع فيهما والواسطة الموجودة فيهما هو مشابهة المبتدأ بالفاعل فى كونه مسندا اليه ومشابهة الخبر بالمسند الى الفاعل فى محض كونه جزأ ثانيا له فكون المبتدأ مشابها بالفاعل وكون الخبر جزأ ثانيا هو مقتضى الاعراب وقد عرفت ان مبنى العمل على الاقتضاء* ولما كان العامل المعنوى امرا اعتباريا اختلف الاعتبار باختلاف المعمول فالاعتبار فى المبتدأ والخبر غير الاعتبار فى الفعل المضارع ولذا قال (وهو) اى رافع المبتدأ والخبر (التجريد) يعنى ان معنى كون العامل المعنوى رافعا للمبتدأ والخبر هو تجريد الاسم وتخليته (عن العوامل اللفظية) يعنى ان انعدام العامل اللفظى هو امر يعتبر ويقال له عامل معنوى رافع كما يقال لمن يعدم بصره انه اعمى ولمن يعدم تكلمه انه ابكم وكذلك يقال لما يعدم فيه العامل اللفظى انه عامل معنوى وقوله التجريد مصدر من جرد يجرد تجريدا وهو امر عدمى عبارة عن رفع شئ موجود فيقتضى سبق امر وجودى ثم رفعه وقد يجرد لفظ التجريد عن مقتضاه الذى هو سبق الامر الموجود ويستعمل فى مجرد انعدام الشئ وهذا المعنى الثانى هو المراد ههنا هذا خلاصة ماذكره الشارح ههنا فيكون المعنى ههنا انه ليس فيه عامل لفظى اصلا وليس

وفسرت تلك الصفة بقوله (اى المعبود فيهما) يعنى انه الذى يعبده من فى السموات ومن فى الارض لا المراد به انه الكائن فيهما (ومنه) اى من معنى الفعل ايضا (اسم الاشارة) فان هذا مثلا يفهم منه معنى اشير كقولك هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا فالعامل فى المفعول فيه الزمانى وهو يوم الجمعة والمكانى وهو امام وفى الحال وهو جالسا وهو اشير المفهوم من ذا وقوله (وليت ولعل) معطوف على اسم الاشارة اى ومنه لفظ ليت فانه يفهم منه معنى اتمنى ولفظ لعل فانه يفهم منه معنى اترجى كقولك ليت زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اى اتمنى كونه كذلك وقولك لعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اى اترجى ذلك وقوله (وحرف النداء) بالرفع معطوف على ماقبله اى ومنه حرف النداء نحو يا زيد راكبا فراكبا حال من زيد لكونه بمعنى المفعول وعامله حرف النداء لكونه بمعنى ادعوا زيدا راكبا (وحرف التشبيه) اى ومنه حرف التشبيه فانه يفهم منه معنى شبهت او اشبه سواء كان ذلك الحرف ملفوظا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا وكأن زيدا اسد صائلا اوكان مقدرا نحو زيد اسد صائلا فكل من قائما وقاعدا وصائلا فى هذه الامثلة منصوبات على انها حال والعامل الناصب فيها هو معنى شبهت او اشبه (وحرف التنبيه) اى ومنه حرف التنبيه وهو لفظ ها فى هذا وفى هؤلاء نحو مامر من مثال اسم الاشارة اعنى قوله هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا فانه كما يجوز فى هذا المثال ان يقدر العامل معنى اشير يجوز ايضا ان يقدر معنى انبه وهو الذى يفهم من حرف التنبيه (وحرف النفى) اى ومنه حرف النفى وهو لفظ ما ولفظ لا نحو وما انت بذى علم كاملا فقوله كاملا منصوب على انه حال من انت والعامل معنى انتفى وهو المفهوم من لفظ ما وقوله (وغيرها) بالرفع معطوف على قوله اسم الاشارة اوعلى قوله حرف النداء اى ومنه غير المذكورات من مثل ماشانك قائما اى ماتصنع والفاء فى (فهذه) للتفصيل وهو مبتدأ وقوله (تعمل) خبره اى هذه المذكورات من قوله كل اسم الى قوله وغيرها تعمل (فى غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل كالحال والظرف) ولا تعمل فى الفاعل والمفعول به فانها عوامل ضعيفة فلا تعمل فى المعمولين القويين واما غيرهما من الحال والظرف وكذا المفعول معه نحو ماشانك وزيدا فعملها فى الظرف فلما مر ان الظرف من لوازم الفعل وفى الحال فلكونها فى معنى الظرف والمفهوم من كلام المصنف ان المذكورات تعمل فى المفعول المطلق خلافا للبعض فان عنده لاتعمل فى المفعول المطلق

(ايضا)

يرفع نائب الفاعل كما يرفعه اسم المفعول (نحو مررت برجل هاشمي اخوه) فقوله برجل متعلق بمررت وقوله هاشمي اسم منسوب مجرور لفظا على انه صفة رجل وقوله اخوه بالرفع بالواو لكونه من الاسماء الستة على انه نائب فاعل لهاشمي ومرفوع به وانما يعمل كعمل اسم المفعول لكونه مأولا به فمعناه مررت برجل منسوب اخوه الى الهاشم (ويشترط في عمله) فقوله يشترط فعل مجهول وفي عمله متعلق به وقوله (ما) موصوف و(يشترط) بصيغة المجهول ونائب فاعله مستتر وراجع الى ما والجملة صفته وهو مع صفته مرفوع محلا على انه نائب فاعل يشترط اي يشترط في عمل اسم المنسوب الشرط الذي يشترط (فيه) اي في اسم المفعول من الاعتماد على الاشياء الخمسة (ومنه) اي من معنى الفعل (الاسم المستعار) اي الاسم الذي يستعار من معناه الاصلي لمعنى يشبه بمعناه الاصلي في امر ويطلق ذلك الاسم المستعار ويراد به معناه المشبه بمعناه الاصلي (نحو اسد) فان معناه الاصلي الحيوان المفترس فشبه به رجل في الشجاعة ويستعار لفظ اسد فيستعمل الاسد في الرجل الشجاع وقوله (في قولك) ظرف مستقر على انه صفة اسد يعني مثاله نحو اسد وقع في قولك (مررت برجل اسد غلامه) لامطلق الاسد فانه اذا لم يكن مستعارا لا يكون مثالا وقوله (واسد علي) بالجر معطوف على قوله اسد وفيه اشارة الى مثال آخر وهو مررت برجل اسد علي بتشديد الياء في علي يعني ان المستعار كما يعمل يجوز فيه تعلق الجار به وقوله (اي مجترئ) تفسير للمعنى المقصود من لفظ الاسد لان الغرض من تشبيه الرجل بالاسد في الشجاعة بيان جرءته ووصفه بها فيكون معنى الاسد هو معنى المجترئ اي اسم الفاعل من الاجتراء والفاء في (فلذا) للتفريع واللام لام اجلية متعلق بقوله (عمل) اي لاجل كون الاسد بمعنى المجترئ عمل الاسد (عمله) اي مثل عمل مجترئ من رفعه الفاعل وصلته بعلى من حروف الجر قوله (ومنه) بيان لنوع آخر من معنى الفعل اي من معنى الفعل الذي عد من العامل القياسي (كل اسم) اي كل اسم ليس بصفة (يفهم منه) اي من ذلك الاسم (معنى الصفة نحو لفظة الله) اي اللفظة الجلالة التي وقع في قوله تعالى (وهو الله في السموات) لا في كل جلالة فانه لما وقع في هذه الآية خبرا للضمير ولو كان في متعلقا به يلزم اثبات المكان له تعالى شانه فيكون المراد من اللفظة صفتها لا ذاته المقدسة

فى عمله يدل على ان العامل هو الظرف كما هو رأى المحققين لا الفعل المقدر كما هو زعم البعض فانه لو كان العمل للفعل لما احتاج الى اشتراط الاعتماد فانه لو احتاج لزم ان يحتاج كل فعل مقدر الى هذا الاعتماد فى عمله وليس كذلك ﴿ نحو زيد فى الدار ابوه ﴾ هذا مثال لما اعتمد الظرف على المبتدأ وعمل فى فاعله الظاهر وهو ابوه وقوله ﴿ومافى الدار احد﴾ مثال لما اعتمد على حرف النفى وعمل فى فاعله الظاهر وهو احد وقوله ﴿ وجاءنى الذى فى الدار ابوه ﴾ مثال لما اعتمد على الموصول وعمل فى الظاهر وهو ابوه * واكتفى المصنف بالامثلة الثلثة * واما امثلة البواقى فقد ذكرها الشارح بقوله نحو مررت برجل فى كمه كتاب وهذا مثال لكون الظرف صفة وهو فى كمه وعاملا فى الظاهر وهو كتاب ونحو جاءنى زيد وعلى كتفه سيف وهذا مثال لظرف وقع حالا وهو جملة وعلى كتفه وعاملا فى فاعله وهو سيف ونحوا فى الدار احد وهذا مثال لما وقع بعد حرف الاستفهام فافهم ﴿ ويجوز فى هذ المواضع ﴾ اى كما يجوز كون الظرف عاملا والمرفوع الذى بعد فاعلا له يجوز ايضا ﴿كون الظرف خبرا مقدما وما بعده ﴾ اى وكون المرفوع الذى يقع بعد الظرف ﴿ مبتدأ مؤخرا ﴾ * ولما ذكر حال الظرف فى عمله للاسم الظاهر شرع فى ذكر حاله فى الفاعل المستتر فقال ﴿ واذا لم يرفع ﴾ اى الظرف ﴿ظاهرا ﴾ اى اسما ظاهرا وقوله ﴿ ففاعله ﴾ مبتدأ قوله ﴿ضمير﴾ خبره والجملة الاسمية جواب اذا يعنى وقت عدم رفع الظرف لفاعله الظاهر لايترك بلا فاعل كالمصدر بل فاعله حينئذ ﴿ضمير مستتر فيه ﴾ اى فى الظرف وقوله ﴿منتقل﴾ صفة بعد صفة اى الضمير المستتر الذى انتقل ذلك المستتر ﴿من متعلقه﴾ بفتح اللام اى من الفعل او من الصفة التى تعلق الجار به وقوله ﴿المحذوف﴾ بالجر صفة المتعلق اى من متعلقه الذى حذف * ولما فرغ من بيان عمل الظرف بشرط شئ شرع فى بيان عمله بلا شرط شئ فقال ﴿ويعمل﴾ اى يعمل الظرف وهذه الجملة معطوفة على جملة ولايعمل يعنى انه يعمل الظرف ﴿فى غيرهما ﴾ اى فى غير المفعول به وغير الفاعل الظاهر ﴿ كالحال والظرف﴾ اى المفعول فيه ﴿ بلا شرط﴾ اى بغير شرط شئ من الاعتماد وغيره اما عمله فى الظرف فللسعة له واما فى الحال فلكونها فى حكم الظرف ﴿ومنه﴾ اى ومن معنى الفعل الذى يكون عاملا ﴿المنسوب﴾ اى الاسم المنسوب الذى فى آخره ياء نسبية ﴿فانه﴾ اى انما كان المنسوب معدودا من العوامل لانه ﴿ يعمل كعمل اسم المفعول ﴾ يعنى انه

وقد يستعمل ايضا بمعنى اقبل فيتعدى بعلى نحو حيهلا على زيد ﴿ وبله زيدا
اى دعه وعليك زيدا اى الزمه ﴾ بكسر الهمزة امر من الثلاثى لا بفتح الهمزة
على انه امر من الافعال ﴿ ودونك عمرا اى خذه وتراك زيدا اى اتركه وغير ذلك ﴾
من نحو آمين بمد الهمزة وقصرها بمعنى استجب ونحو وراءك بمعنى تأخر
ونحو امامك بمعنى تقدم ونحو اليك بمعنى تنح وغير ذلك ﴿ والثانى ﴾ اى
النوع الثانى من اسماء الافعال وهو ما كان بمعنى الماضى وهو مبتدأ وقوله
﴿ نحو هيهات الامر ﴾ خبره والجملة معطوفة على جملة الاول ﴿ اى بعد ﴾
بضم العين فعل ماض ﴿ وشتان ﴾ بتشديد التاء وقوله ﴿ زيد ﴾ فاعله وقوله
﴿ وعمرو ﴾ معطوف عليه ﴿ اى افترقا ﴾ تفسير لشتان ﴿ وسرعان زيد ووشكان
عمرو اى قربا تفسير لوشكان وهذا نقيض هيهات ﴿ وغير ذلك ﴾ مثل بطأن بضم
الباء وفتحها وسكون الطاء وبفتح الهمزة وفتح النون وقوله وغير ذلك فى الموضعين
اشارة الى رد من قال انها سماعية محصورة يعنى انه ليس بمحصور على عدد
وكلمة وما ذكرههنا ليس خمسها ولا عشرها كذا فى الشرح وقوله ﴿ ومنه ﴾
شروع فى بيان نوع آخر من معنى الفعل غير اسماء الافعال اى ومن معنى الفعل
﴿ الظرف المستقر وقد مر تفسيره ﴾ بانه مجموع الجار والمجرور الذى استقر فيه
معنى كان او كائن او غيرهما من الافعال العامة ﴿ وهو ﴾ اى الظرف المستقر
﴿ لا يعمل فى المفعول به بالاتفاق ﴾ يعنى انه عامل لكنه عامل ضعيف ومتضمن لمعانى
الفعل اللازم وهو الكون والحصول والوجود والاستقرار ولتضمنه معناها
لا يعمل فى المفعول به وقوله ﴿ ولا فى الفاعل الظاهر ﴾ معطوف على قوله فى المفعول
به ولا زائدة يعنى ولا يعمل ايضا فى الفاعل الذى لا يستتر ﴿ الا بشرط الاعتماد
على ما ﴾ اى على الشروط التى ﴿ ذكر ﴾ وهى الشروط التى ذكرت فى عمل اسم الفاعل
واسم المفعول فى الفاعل الظاهر من الاعتماد على المبتدأ او الموصوف او ذى الحال
او الاستفهام او حرف النفى وقوله ﴿ او الموصول ﴾ بالجر معطوف على ما اى
او الاعتماد على الموصول وانما ذكره منفردا لانه غير داخل فى شروط
اسم الفاعل لان اعتماد اسم الفاعل على الموصول انما يكون بالالف واللام كما مر
واما الظرف المستقر فيعتمد على الموصول فيكون جملته صلة له ووجه اشتراط
الخمسة المذكورة هو ما مر فى اسم الفاعل واما وجه اشتراط اعتماد الظرف على
الموصول فلان وقوعه صلة يستلزم كونه جملة لان الصلة لا تكون الا جملة لزوما
وكونه جملة يجعله نائبا للفعل الذى هو الاصل فى العمل وايضا اشتراط الاعتماد

وقوله ﴿ وهو ﴾ بالتذكير وفى نسخة بالتأنيث فعلى الاول يرجع الى مفرد الاسماء وعلى الثانى يرجع اليه ايضا بتأويل الكلمة قال الشارح والتذكير هو الاصح وهو على تقديرين مبتدأ وقوله ﴿ ماكان ﴾ موصوف وصفة مرفوع محلا خبره اى هو اسم الفعل الذى هو مفرد اسماء الافعال هو اسم كان ﴿ بمعنى الامر ﴾ نحو دراك بمعنى ادرك ﴿ او الماضى ﴾ اى او بمعنى الماضى نحو هيهات بمعنى بعد وانما لم يذكر ماكان بمعنى المضارع نحو اف بمعنى اتضجر ونحو اوه بمعنى اتوجع لقلة وقوعه ثم اراد ان يذكر عمله فقال ﴿ ويعمل ﴾ اى ويعمل اسم الفعل او ماكان بمعنى الامر وقوله ﴿ عمل ﴾ بالنصب على انه مفعول مطلق وبيان لنوع العمل اى يعمل من انواع العمل عمل ﴿ مسماه ﴾ اى بنوع عمل مسمى ذلك الاسم من الامر والماضى مثلا دراك يعمل عمل مسماه وهو ادرك بان يكون فاعله مستترا تحته وهو انت ومفعوله منصوبا فيقال دراك زيدا وكذا هيهات يعمل عمل بعد بان يكون فاعله اما مستترا ضميرا غائبا مذكرا او ظاهرا ومفعوله مفعولا غير صريح معدى بعن فيقال زيد هيهات عنه او هيهات زيد عنه ﴿ والاول ﴾ اى النوع الاول من نوعى اسم الفعل وهو ماكان بمعنى الامر هو لفظ ها ورويد وهلم وهات وحى هل وبله وعليك ودونك وتراك ﴿ نحوها زيدا اى خذه ﴾ بمعنى خذ زيدا ﴿ ورويد زيدا اى امهله وهلم زيدا اى احضره ﴾ بفتح الهمزة وكسر الضاد امر من الاحضار ويستعمل متعديا نحو قوله تعالى * هلم شهداءكم * اى اجعلوهم حاضرا ويستعمل لازما ان كان بمعنى اقبل ويتعدى حينئذ بالى نحو قوله تعالى * هلم الينا * اى اقبل الينا واختلفوا فى اصله فى انه مركب او مفرد وعند اهل الحجاز انه مفرد وعندهم انه مركب فعند البصريين ان اصله هالم بهاء التنبيه وعند الكوفيين اصله هل ام واختلفوا ايضا فى انه هل يتغير فى الاحوال فعند الجمهور لا يتغير كما سبق فى قوله تعالى * قل هلم شهداءكم * ويستعمل فى موضع الجمع هلم بالافراد ويتغير فى بنى تميم فانهم يقولون هلم هلما هلموا وماوقع فى الحديث * هلموا الى حوايجكم * محمول عليه وهات شيئا اى اعط وحيهل اصله حيهلا ﴿ الثريد اى ايته ﴾ * واعلم ان لفظ حى بفتح الحاء وتشديد الياء المفتوحة اذا استعمل وحده يكون بمعنى اقبل وحينئذ يتعدى بعلى نحو حى على الصلوة وحى على الفلاح اى اقبل عليهما وقد جاء متعديا بمعنى ايته وحينئذ قد يركب مع هلا الذى بمعنى اسرع فيكون لفظا مركبا وقد يكون حى مع هلا بمعنى اسرع فيتعدى حينئذ بالى نحو حيهلا الى الثريد وقد يتعدى بالباء نحو حيهلا بزيد اى بذكره

(وقد)

فلما مر من انه لو اضيف لزم سقوط تنوينه فلزم الالتباس واما فى الثالث فلانه يمتنع اضافة المضاف وقوله ﴿ وبنون شبه الجمع ﴾ وهو رابع الخمسة التى تكون سببا للتامية اى وتمامه بنون شبه الجمع لا بنون الجمع الحقيقى ﴿ وهو ﴾ اى شبه نون الجمع ﴿ عشرون ﴾ اى لفظ عشرون زائدا ﴿ الى تسعين ﴾ وكذلك تسعون ﴿ نحو عشرون درهما ﴾ وهو رأس العقود من عشرين وثلثين الى تسعين وانما خص هذا بشبه نون الجمع ولم يذكر التامية بنون الجمع لان الابهام انما يوجد فى هذا النوع فان المسلمين والناصرين مثلا ليس فيه ابهام حتى يحتاج الى التميز فان معناهما ذوات متصفون بالاسلام والنصرة فلا ابهام فيه واما نحو عشرين فلكونه اسم عدد يحتاج الى بيان المعدود والله اعلم وقوله ﴿ وبالاضافة ﴾ معطوف على ماقبله وبيان للوجه الخامس الذى يكون سببا للتامية اى احد الخمسة من اسباب التامية للاسم تمام الاسم المبهم بالاضافة بان يكون الابهام فى الاسم المضاف لا فى النسبة التى بينهما فانه نوع آخر فان الابهام فى الاول فى ذات مذكورة وفى الثانى فى ذات مبهمة ﴿ نحو ملؤه عسلا ﴾ هذا مثال لماتم الاسم المبهم بالاضافة الى الضمير ﴿ ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه ﴾ يعنى انه لا يجوز تقديم التميز المعمول على الاسم التام العامل فانه لكونه عاملا ضعيفا لا يعمل فيما قبله ﴿ والتاسع ﴾ اى العامل القياسى التاسع من التسعة ﴿ معنى الفعل ﴾ وهو تركيب اضافى موضوع لنوع مخصوص من الالفاظ وحقيقة عرفية بحيث لا يحتاج فى استعماله فيه الى القرينة وبهذا التوجيه يكون مفردا كعبدالله ولا يراد منه معنى الاضافة ولذا قال ﴿ والمراد ﴾ وهو مبتدأ وقوله ﴿ كل لفظ ﴾ خبره اى المعنى الذى يراد من لفظ معنى الفعل هو كل لفظ ﴿ يفهم ﴾ بصيغة المجهول وقوله ﴿ منه ﴾ متعلق بقوله يفهم والضمير المجرور راجع الى لفظ وقوله ﴿ معنى فعل ﴾ نائب فاعل ليفهم والمراد من اللفظ ماليس بمشتق كاسم الفاعل والمفعول والفعل الاصطلاحى ولا مشتق منه كالمصدر اى كل لفظ ليس بمشتق ولا مشتق منه ولا مطابق لوزن مخصوص من اوزان الصرف والمراد من قوله معنى فعل اى معنى فعل الاصطلاحى امابان يدل ذلك اللفظ على فعل ماض اوامر بالدلالة المطابقية ويسمى اسماء الافعال اوبالدلالة التضمنية كما فى غير اسماء الافعال * ثم اراد ان يفصل كل نوع منه فقال ﴿ فمنه ﴾ وهو ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر مقدم وقوله ﴿ اسماء الافعال ﴾ مبتدأ مؤخر اى الاسماء التى تدل على معانى الافعال كائنة ومعدودة من معنى الفعل

العشرين فلانه لو اضيف احد عشر الى مابعده يلزم اجتماع ثلث كلمات فى حكم اسم واحد وقوله (مفرد) بالرفع اما صفة لمنصوب او خبر بعد خبر وقوله (دائما) بالنصب مفعول فيه لقوله مفرد ومنصوب على سبيل التنازع اى مفرد زمانا دائما ومنصوب ايضا زمانا دائما لكون المفرد اخف من الجمع والمقام مقام تخفيف فانه لما كثر العدد كان ثقيلا لكونه فوق العشرة ولو جمع مميزه ايضا لكان اثقل فيلزم تخفيف احديهما بالافراد الدال على القلة والمميز لكونه فضلة كان اولى باعتبار التخفيف فيه وقوله (ومميز مائة) شروع فى بيان حكم نوع آخر وهو مبتدأ (والف) بالجر معطوف على مائة وقوله (وتثنيتهما) بالجر ايضا معطوف على الف وضمير التثنية راجع الى مائة والف وقوله (وجمعه) معطوف على تثنيتهما وضمير المفرد راجع الى الالف وانما افرد الضمير ههنا فان جمع المائة يستعمل مع المميز وقوله (لاينصب) بصيغة المجهول خبر لقوله ومميز وقوله (بل هو) اى ذلك المميز (مفرد ومجرور نحو مائة رجل والف درهم) وكذا مائتا رجل والفا درهم والاف درهم * وانما افرد لما سبق انه قد يضاف اليه ثلثه ونحوه فيقال ثلثمائة فيحصل الكثرة ويلزم التخفيف بافراد مميزه واما ما اضيف اليه شئ فيحمل على اخواته اطرادا للباب واما كونه مجرورا فلتحصيل الخفة بالاضافة واما قوله تعالى * ثلثمائة سنين * من غير اضافة وافراد فمحمول على البدل وليس هو بتمييز بل تمييزه محذوف كذا قاله الشارح * وقوله (وبنون التثنية) معطوف على قوله بالتنوين او على قوله بنفسه وبيان لسبب التمامية الثالثة من الخمسة اى وسبب التمامية الثالثة نون التثنية (نحو منوان سمنا) فان منوان تثنية من وهو اسم لوزن مخصوص وهو اسم مبهم تام بالنون وقوله سمنا بالنصب على انه تمييزه * ثم اراد ان يذكر خواص هذين القسمين فقال (ويجوز فى بعض هذين القسمين) اى يجوز فى بعض المواد التى تتم بالتنوين او بنون التثنية وقوله (الاضافة) بالرفع فاعل يجوز اى يجوز اضافته الى تمييزه على ان تكون اضافة بيانية (نحو رطل زيت) بحذف تنوين رطل وبجر زيت (ومنوا سمن) بحذف نون منوا وبجر سمن وانما جاز هذا لحصول الغرض مع التخفيف وقوله (ولا يجوز) اى ولا يجوز اضافة الاسم المبهم الى تمييزه (فى غيرهما) اى فى غير هذين القسمين وانما لا يجوز فى غيرهما فان غيرهما اما تام بنفسه كما سبق واما تام بنون شبه الجمع واما تام بالاضافة كما سيجئ اما فى الاول فلانه اما ضمير او اسم اشارة ولو جازت اضافتهما لزم تنكيرهما وذا متعذر فيهما واما فى الثانى

(فلما م)

تامة بنفسه وقوله (وبالتنوين) معطوف على قوله بنفسه اى ثانى الوجوه الخمسة التى يتم بها الاسم المبهم تمامه بالتنوين وقوله (لفظا) منصوب على انه حال من التنوين بتأويله باسم المفعول فانه مصدر لمجهول اى حال كون التنوين ملفوظا (نحو رطل زيتا) اى هذا رطل فقوله رطل بالرفع خبر مبتدأ وهو اسم مبهم تام بالتنوين لفظا وقوله زيتا منصوب برطل لانه تمييزه وقوله (او تقديرا) معطوف على قوله لفظا اى حال كون ذلك التنوين ليس ملفوظا بل مقدرا لوجود المانع عن ظهوره ككونه غير منصرف (نحو مثاقيل ذهبا) وككونه مبنيا نحو (احد عشر رجلا) فان مثاقيل لكونه غير منصرف يمنع دخول التنوين وقس عليه كل اسم غير منصرف وكذا احد عشر لكونه تركيبا تعداديا مبنيا يمنع عنه دخول التنوين وكذا قس عليه كل اسم مبنى * ثم انه لما ذكر تركيب احد عشر من اسماء العدد وكان تمييز هذا النوع مختلفا بالمجرورية والمنصوبية اراد ان يذكره فى هذا الباب فقال (ومميز ثلثة) اى تمييز لفظ ثلثة من اسماء العدد (الى عشرة) اى حال كون الثلثة منتهيا الى عشرة وعشرة كذلك فقوله مميز مبتدأ وقوله (لاينصب) بصيغة المجهول خبره اى مميز ذلك النوع لا يكون منصوبا لفظا (بل هو) اى ذلك المميز (مجرور) باضافة اسم العدد المبهم اليه للتخفيف مع انه منصوب لفظا على انه تمييز ايضا (ومجموع) اى لامفرد لان هذا النوع منصوص بكونه جمعا وهذا على قسمين احدهما انه جمع لفظا ومعنى نحو ثلثة رجال والثانى مفرد لفظا ومجموع معنى نحو ثلثة رهط فان الرهط وان كان مفردا لفظا لكنه جمع معنى لاطلاقه على ما فوق الثلثة الى التسعة وقوله (الا فى ثلثمائة الى تسعمائة) استثناء مفرغ متعلق بمجموع اى ان مميز الثلثة مجموع فى كلها الا فى ثلثمائة منتهيا الى تسعمائة فان تمييز الثلثة فيها وهو لفظ مائة وهو ليس بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين وهو مجموع الوحدات المخصوصة وكان القياس ان تكون ثلثمائين او ثلثمات * ثم شرع فى بيان حكم نوع آخر فقال (ومميز احد عشر الى تسع وتسعين منصوب) وكذا مميز تسع وتسعين وانما نصب مع ان اعتبار التخفيف فى هذا النوع اولى واليق فان اضافة هذا النوع بعد بلوغه الى عشرين وثلثين متعذر فان مثل العشرين لو اضيف الى مابعده اما ابقى نونه او حذف للاضافة فالامران متعذران اما الاول فلانهم كرهوا ابقاء نون شبه الجمع الذى هو الفرع مع حذف نون الجمع الذى هو الاصل واما الثانى فلانه لو حذف التبس بتركيب نحو خمسة عشريك واما تعذره فيما تحت

القياسية لانه يعمل عمل النصب حيث ينصب (اسمانكرة) وقوله (على التميز) بيان لمقتضى النصب وهو التميزية القائمة بذلك الاسم وانما جعل التميزية مقتضى الاعراب لكونه مشابها بالمفعول من حيث ان المفعول كما يأتى بعد تمام الفعل بفاعله وكذا التميز يأتى بعد تمام الاسم المبهم * ثم انه لما وصف الاسم بالتمام اراد ان يبين معنى التمامية بايراد التفسير فقال (وتمامه) وهو مبتدأ وقوله (اى كونه) مرفوع لفظا على انه عطف بيان لتمامه وقوله (على حالة) ظرف مستقر خبر لكونه وقوله (يمتنع) فعل و (اضافته) بالرفع فاعله وقوله (معها) ظرف ليمتنع والضمير المؤنث المجرور راجع الى حالة والجملة الفعلية مجرورة محلا على انها صفة حالة وقوله (باحد خمسة) ظرف مستقر على انه خبر للمبتدأ والخمسة مضاف الى تميزها وهو قوله (اشياء) وهو جمع شى مجرور بالفتحة لكونه غير منصرف يعنى ان معنى كونه تاما ان يكون ذلك الاسم المبهم ملابسا بحالة يمتنع اضافة ذلك الاسم الى آخر مع وجود هذه الحالة فيه وهذه التمامية تكون منحصرة على احد خمسة اشياء وقوله (بنفسه) بدل من باحد بدل الكل من الكل يعنى ان احد الخمسة التى يكون تماما به هو تمامه بنفسه اى بذاته لا بزيادة شئ فيه (وذلك) اى كونه تاما بنفسه يكون (فى الضمير المبهم) اى واقع فى الضمير الذى فيه ابهام من جهة عدم مرجعه وذلك الضمير يوجد بعد رب وبعد حرف اللام المذكور بعد حرف النداء وهذان بارزان ومستتر فى باب نعم (نحو ربه رجلا) لقيته اى لقيت رجلا اى رجل ويقال هذا جوابا لمن سأل وقال مالقيت رجلا كاملا فاجابه على طريق الرد عليه بانى ربه رجلا كاملا لقيته وفى ذكر بذكر الضمير المبهم ثم تميزه بنكرة مبالغة فى مدحه وتفخيم لشانه والغرض منه مبالغة مدح الرجل وهذا مثال لما وقع بعد رب وقوله (وياله رجلا) معطوف على المثال السابق ومثال لما وقع بعد اللام والغرض منه اظهار تعجب لشان الرجل ويقال لهذا اللام لام التعجب وقوله (ونعم رجلا) معطوف على ماقبله ايضا ومثال للمضمر فى باب نعم وقوله (وفى اسم الاشارة) معطوف على قوله وفى الضمير المبهم اى التمامية بنفسه واقعة فى اسم الاشارة فان اسماء الاشارة مالم تذكر مع الصفة معدودة من المبهمات (كقوله تعالى) حكاية عن الكافرين (ماذا اراد الله بهذا مثلا) اى فيقول الذين كفروا حين نزول القرأن متضمنا بضروب الامثال ما الذى اراد الله بهذا وقوله بهذا اسم اشارة مبهمة لعدم ذكر صفته وقوله مثلا تميزه وهو تميز عن ذات مبهمة

(تامة)

ونحو القوم ضاربوا الفرس اى ضاربون فرسهم * ولما فرغ من بيان الامثلة التى
جازت لوجود التخفيف شرع فى بيان الامثلة التى امتنعت لعدم التخفيف وجازت
بالحمل على الجائز فقال (وامتنع) اى لايجوز (الضارب زيد) بان يكون الصفة
مفردة معرفة باللام ومضافة الى غير المعرف باللام وقوله (لعدم التخفيف)
متعلق بامتنع وعلة له يعنى انه امتنع مثل هذا التركيب لعدم الفائدة فى الاضافة
وهى التخفيف فانه لم يوجد فى احد الطرفين فان تنوين الضارب ساقط
لكنه ليس بساقط لاجل الاضافة بل لدخول الالف واللام قبل الاضافة
وايضا لم يوجد فى المضاف اليه وهو ظاهر وقوله (وجاز) معطوف على
قوله امتنع يعنى انه جاز (الضارب الرجل) اى كل صفة معرفة باللام ومضافة
الى المعرف باللام مع عدم التخفيف فى احد الطرفين وقوله (حملا) منصوب
على انه مفعول له لجاز حذف منه اللام لكون الحمل فعلا لفاعل جاز على
تقدير كونه مصدرا للمجهول اى محمولا فيكون كل من الجواز والمحمولية فعلا
مسندا الى فاعل واحد وهو هذا المثال ومقارن له فى الوجود فان وقت
الجواز والمحمولية يجتمعان فى زمان واحد وان كان ابتداء زمان حملا مقدما
على ابتداء زمان الجواز لكونه علة للجواز والعلة مقدمة على المعلول
وقوله (له) متعلق بحملا والضمير المجرور راجع الى المثال وقوله (على الحسن
الوجه) متعلق بحملا وبيان للمحمول عليه يعنى انما جاز مثل الضارب الرجل
مع عدم التخفيف فيه وهو علة الامتناع لاعلة الجواز لكونه محمولا على التركيب
الجائز المختار فى مثل الحسن الوجه (اصله الحسن وجهه) حيث حذف
الضمير فى المضاف اليه وانما حمل عليه لاشتراكهما فى كون المضاف اليه
اسم جنس معرف باللام صورة وكذا يجوز اذا كان المضاف اليه مضافا الى
المعرف باللام نحو الضارب ذى المال فانه فى حكم ذى اللام وايضا يجوز اذا
وجد فى المضاف اليه ضمير راجع الى ذى اللام نحو الرجل الضارب غلامه
وانما قيد الوجه بالوجه المختار فان فى تركيب الحسن الوجه وجوهين آخرين
وهما رفع الوجه ونصبه وهما غير مختارين فلا يجوز حمل الضارب الرجل
عليهما لعدم الاشتراك وانما حمل على المختار الذى هو جر الوجه (والثامن)
اى العامل القياسى الثامن من التسعة (الاسم المبهم التام) اى الاسم الذى
فيه ابهام وخفاء وهو تام بحسب اللفظ بحيث لايجوز اضافته بهذه الحالة
لوجود علامة التمامية فيه (فانه ينصب) اى انما عد هذا الاسم من العوامل

اى اما الى فاعلها او الى مفعولها بسبب وجود الشروط المذكورة لعملها من الاعتماد وغيره واما اذالم توجد الشروط فهى من قبيل المعنوية كما عرفت نحو خالق السموات وكريم البلد فانهما وان كانتا صفتين لكنهما لم يضافا الى معمو لهما لعدم الاعتماد فيهما * والحاصل ان المضاف اما صفة اولا فالاول امامضاف الى معمولها اولا فالاولى لفظية والباقيه معنوية * ومما ينبغى ان يتنبه ان التعريف نوعان احدهما حدوهو التعريف بالذاتيات والثانى رسم وهوالتعريف بالعلامات والخواص وغيرهما وتعريف المعنوية واللفظية من قبيل الثانى فان كون المضاف صفة وغيرصفة من علامتهما لامن ذاتياتهما ولذاقدر الشارح فى الموضعين بقوله وعلامتها والله اعلم * ثم شرع فى بيان فائدة اللفظية فقال ﴿ ولا تفيد ﴾ اى لاتفيد اللفظية شيئا من الفوائد ﴿ الا ﴾ تفيد ﴿ تخفيفا فى اللفظ ﴾ والمضاف باق على حاله من المعرفة والنكرة والتخفيف فى اللفظ اعم من تخفيف المضاف وتخفيف المضاف اليه بحذف تنوينه فى المضاف وحذف الضمير فى المضاف اليه وقد يوجد التخفيف فى الطرفين وقديوجد فى طرف واحد من المضاف او المضاف اليه وهذه ثلثة اقسام فقوله ﴿ نحو ضارب زيد ﴾ مثال لما يوجد التخفيف فى المضاف فقط وهو حذف تنوين ضارب ولا تخفيف فى المضاف اليه فلفظ ضارب صفة مضافة الى مفعوله لكونه معتمدا على مبتدأ مقدر ولكونه بمعنى ضارب الآن اوغدا وهذه القيود لازمة فى هذا المثال واكتفى المصنف لعلوميتها وقدر الشارح فى صدر المثال عمرو ضارب زيد وقوله ﴿ وحسن الوجه ﴾ معطوف على المثال الاول اى عمرو حسن الوجه وهذا مثال للصفة المشبهة المضافة الى فاعله وايضا يكون مثالا لوجود التخفيف فى الطرفين فانه حذف التنوين من المضاف والضمير المجرور من المضاف اليه لان اصله حسن وجهه وهذا احسن الوجوه لوجود التخفيف فى الطرفين وقوله ﴿ ومعمور الدار ﴾ مثال لاسم المفعول المضاف الى نائب فاعله وايضا مثال لوجود التخفيف فى الطرفين اذاصله عمرو معمور داره وقوله ﴿ والضاربا زيد والضاربوا زيد ﴾ مثالان لما حذف فيه نائب التنوين وهو نون التثنية فى الاول ونون الجمع فى الثانى وايضا مثال لما يوجد التخفيف فى المضاف فقط ولما كان اسم الفاعل فيهما مصدرا باللام لم يحتج الى شرط آخر واما مثال مايوجد التخفيف فى الطرفين فنحو زيد وعمر وضاربا الغلام اى ضاربا غلامهما

(ونحو)

فى الصورتين بمعنى اللام (وهو الاكثر) اى كون الاضافة المعنوية بمعنى اللام هوا كثر من كونه بمعنى من * واعلم ان الاضافة التى تكون بمعنى من ذكرها المصنف مختصا بكونه جنسا شاملا لكنه مقيد بكون المضاف مصانعا ومصنوعا منه وبكون المضاف اليه اصلا ومادة له كالمثال المذكور فان الخاتم مصنوع من الفضة واما اذا لم يكن كذلك بان لايكون اصلا ومادة كعكسه فهو بمعنى اللام ايضا نحو فضة خاتمك فان الفضة المضافة ليست من الخاتم بل الامر بالعكس ولم يذكر المصنف ما كان بمعنى فى الظرفيـة لقلة استعماله تقليلا للام قسام ثم شرع فى بيـان فائدة المعنوية فقال (وتفيد) اى تفيد الاضافة المعنوية (تعريفا) اى كون المضاف معرفة بعد كونه نكرة (ان كان المضاف اليه معرفة) والواو فى قوله (والمضاف) حالية وهو مبتدأ وقوله (غير) بالرفع خبره وهو مضاف الى لفظ (غير) وقوله (ومثل وشبه) يرد بهما لفظهما معطوفان على لفظ غير والجملة منصوبة المحل على انها حال عن اسم كان يعنى انها تفيد تعريفا ان كان المضاف اليه معرفة من المعارف علما او ضميرا او اسم الاشارة او موصولا او معرفا باللام لكن هذا ليس على اطلاقه بل اذا لم يكن المضاف لفظ غير ولفظ مثل ولفظ شبه وامثالها فان هذه الثلثة وامثالها وان كانت مضافة الى معرفة لاتفيـد تعريفـا (فانها) اى فان هذه الثلثة (لاتتعرف) اى لاتقبـل التعريف اصلا (بالاضـافة) اى بسبب اضافتهـا الى المعرفة لتوغلها فى الابهـام فانه اذاقيل غير زيد يشمل غيره من الموجودات وهذا ان لم يكن لفظ غير مستعمل بين الضدين واما ان كان بين الضدين نحو الحركة غير السكون فانهـا تتعرف لكن لم يعتبروا الندرة وقوعه (نحو غلام زيد) فان الغلام كان نكرة قبل الاضافة وشـاملا لجميع الغلام ولما اضيف الى زيد المعرفة بالعلمية افادت الاضافة تعريفه بتخصيص الغلام لزيد وقوله (وتخصيصا) معطوف على قوله تعريفا اى وتفيد المعنوية تخصيصا (ان كان) اى المضاف اليه (نكرة نحو غلام رجل) والمراد بالتخصيص تقليل الشركاء فان الغلام قبل الاضافة مشتركة بين غلام رجل وامرأة ولما اضيف الى رجل قل الشركاء فيه فان الشركاء قبل الاضافة كل رجل ونساء وبعد الاضافة يكون كل رجل شريكا ولايكون النساء شريكة فيه * ولما فرغ من بيان النوع الاول من الاضافة شرع فى بيان النوع الثانى فقال (واللفظية) اى والاضافة اللفظية (ان يكون المضاف صفة) اى اسم فاعل او اسم مفعول اوصفة مشبهة (مضافة الى معمولها)

انه بدل وقوله ﴿ ولفظية ﴾ بالجر معطوف على قوله معنوية واما مرفوع على انه خبر لمبتدأ محذوف اى الاول معنوية والثانى لفظية ومعنى كونها معنوية انها كما تفيد تخفيفا فى اللفظ تفيد فائدة فى المعنى من التعريف او التخصيص بخلاف اللفظية فانها لا تفيد شيئا فى المعنى بل تفيد تخفيفا فى اللفظ فقط * ثم شرع فى تفصيل الاول فقال ﴿ فالمعنوية ﴾ اى النوع الاول الذى يقال له الاضافة المعنوية ﴿ ان يكون المضاف غير صفة ﴾ اى يكون غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وقوله ﴿ مضافة ﴾ بالجر صفة لصفة اى ان يكون غير الصفة المذكورة التى تكون مضافة ﴿ الى معمولها ﴾ فحصل منه ان المعنوية قسمان احدهما ما كان المضاف غير صفة والآخر ما كان صفة غير مضافة الى معمولها ﴿ نحو غلام زيد ﴾ هذا مثال لما كان غير صفة فان الغلام ليس باسم صفة وقوله ﴿ وضارب عمرو امس ﴾ معطوف على المثال الاول وهو مثال لما كان المضاف صفة لكنها غير عاملة فان لفظ امس قيد الضارب بانه بمعنى الماضى وقد عرفت ان اسم الفاعل لا ينصب المفعول الا بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال فلا ينصبه اذا كان بمعنى الماضى فعمرو وان كان مجرورا باسم المضاف لكنه ليس بمفعول له ثم شرع فى بيان شرط مختص بالمعنوية فقال ﴿ وشرطها ﴾ اى وشرط المعنوية ﴿ تجريد المضاف عن التعريف ﴾ وهذا ان كان المضاف معرفة قبل الاضافة فان المعرفة بعد كونه معرفة قبل الاضافة لا يكتسب فائدة معنوية عن الاضافة فيلزم تحصيل الحاصل وطريق التجريد ان كان المضاف معرفة بلام التعريف يحذف لامه وان كان معرفة بكونه علما نكر وطريق تنكير العلم ان يراد من يسمى به مثلا ان زيدا قبل تنكيره مختص بشخص معين واذا اريد تنكيره يراد به كل شخص يسمى بزيد فحينئذ يكون نكرة شاملة لكل من يسمى به كان يقال زيدنا خير من زيدكم * ثم شرع فى تقسيم المعنوية بحسب كون الجار المقدر فيه ثلثة احرف فقال ﴿ وهى ﴾ اى المعنوية ﴿ اما بمعنى من ﴾ اى اما ملابس بمعنى من الجارة فيكون ذلك من البيانية فى كثير استعمالاته وقوله ﴿ ان كان ﴾ جملة شرطية حذف جزاؤه اى ان كان ﴿ المضاف اليه جنسا شاملا للمضاف وغيره ﴾ فالمعنوية مقدرة بمن البيانية ﴿ نحو خاتم فضة ﴾ فان الفضة جنس شامل للخاتم وغيره فمعناه خاتم من فضة كما ان الخاتم ايضا يكون من فضة وغيره فيكون كل واحد منهما اعم من وجه من الآخر واخص من وجه منه ﴿ او بمعنى اللام ﴾ اى او المعنوية ملابس بمعنى اللام ﴿ فى غيره ﴾ اى ان كان المضاف اليه غير شامل للمضاف وغيره بل كان اخص من المضاف كيوم الاحد او مباينا له ﴿ نحو غلام زيد ﴾ فتكون الاضافة

(فى)

معطوف على العموم يعنى ان لايكون معنى المضاف هو معنى المضاف اليه فى كون شمول احدهما كشمول الآخر اوفى كون خصوص احدهما كخصوص الآخر وهذا اما بان يكون لفظاهما مترادفين مثل ليث واسد فان معنى كل واحد منهما هو الحيوان المفترس وكما ان الليث يشتمل كل واحد من افراده يشمل لفظ الاسد ايضا كذلك فهما مساويان فى العموم واما بان لايكون لفظاهما مترادفين بل معنى احدهما ليس معنى الآخر بعينه كالانسان والناطق فان معنى الانسان هو الحيوان الناطق ومعنى الناطق ذات ثبت له النطق لكن كل فرد يصدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق فهما مساويان فى العموم ايضا واما المساوى فى الخصوص مثل عمر وابوحفص فان الاول مختص بذات والثانى ايضا مختص بذلك الذات فلايجوز اضافة كل منهما الى الآخر فلايقال ليث الاسد ولا انسان الناطق ولاعمر ابى حفص فانه لافائدة فيه من فوائد الاضافة فان الفائدة منها اما كسب تعريف المضاف عن المضاف اليه ان كان مضافا الى المعرفة واما كسب تخصيص له عن المضاف اليه ان كان مضافا الى النكرة وهما غير موجودين ههنا وقوله (ولا اخص) معطوف على قوله مساويا اى وشرطه ايضا ان لايكون المضاف اخص (منه) اى من المضاف اليه وقوله (مطلقا) بالنصب مفعول مطلق مجازى من قوله اخص اى لايكون اخص خصوصا مطلقا كالانسان والحيوان فان الانسان اخص من الحيوان من كل وجه واما ان كان اخص منه من وجه فيجوز اضافته اليه كالانسان والابيض كما سيجئ من الاضافة بمعنى من فان الانسان اخص من الابيض من وجه واعم منه من وجه فان الانسان يصدق على الزنجى الاسود فلا يصدق عليه الابيض وهذا اعم من الابيض بهذا الوجه وكذلك الحجر الابيض يصدق عليه الابيض ولايصدق عليه الانسان فالابيض اعم منه بهذا الوجه والانسان اخص منه به فلاتجوز اضافة الانسان الى الحيوان لكونه اخص مطلقا ولايقال انسان الحيوان واما عكسه فيجوز ويقال حيوان الانسان فان المضاف حينئذ اعم من المضاف اليه وهو جائز وكذا يجوز انسان الابيض وابيض الانسان كما عرفت فان الاعم يكتسب الخصوص من الاخص واما الاخص فلايكتسب منه الخصوص فانه خاص قبل الاضافة فلايفيد فائدة زائدة حاصلة من الاضافة * ثم شرع فى تقسيم الاضافة فقال (وهى) اى الاضافة المطلقة سواء كان بتقدير حرف الجر اولا (على نوعين) اى كائنة على نوعين بحسب تقدير حرف الجر فيه وعدم تقديره وقوله (معنوية) اما مجرور على

مستتر تحته ﴿ ولايتقدم معموله ﴾ اى معمول المصدر ﴿ عليه ﴾ اى على المصدر لان عمل المصدر لكونه مقدرا بان مع المضارع وان موصول حرفى والفعل المضارع صلته ومعمول الصلة لايتقدم على الموصول وهذا فى غير الظرف بالاتفاق واما فى الظرف نحو قوله تعالى * ولاتأخذكم بهما رأفة * وقوله تعالى ولما بلغ معه السعى * فكذلك عند الجمهور فيقدر فى امثالهما عامل مقدم عليه اى فلاتأخذكم رأفة بهما ولما بلغ السعى معه والمصدر ان المذكوران بعدهما تفسيران لهما * واما الشيخ الرضى والقاضى البيضاوى والمصنف يجوّزون تقديم الظرف عليه فان الظرف كالحميم للعامل فيدخل فيما لايدخله الاجانب لان الفعل لايخلو عن زمان ومكان وان كانا غير مذكورين واما كونه مأولا بان فلايلزم ان يكون المأول بشئ ان يكون فى حكمه من كل وجه كذا قرره الشارح ﴿ والسابع ﴾ اى والعامل القياسى السابع من التسعة ﴿ الاسم المضاف ﴾ اى الاسم الذى اضيف الى اسم آخر باىّ اضافة كان ﴿ وهو ﴾ اى الاسم المضاف ﴿ يعمل الجر ﴾ لان الاسم اذا اضيف الى اسم يقدر فيه بحرف من حروف الجر كاللام ومن وفى وهذا فى المعنوية واما فى اللفظية فلكونها محمولة على المعنوية لكونها فرعها ﴿ وشرطه ﴾ وهو مبتدأ اى شرط كون الاسم مضافا وقوله ﴿ انيكون ﴾ خبره اى انيكون ذلك الاسم ﴿ اسما مجردا عن تنوينه ﴾ يعنى انه ان كان فى الاسم الذى اريد اضافته الى مابعده تنوين يجرد الاسم عنه لاجل الاضافة وان لم يكن الاسم ذات تنوين يقدر فيه التنوين ثم جرد عنه نحو كم رجل وحواج بيت الله فان كم وحواج ليسا بذات تنوين لفظا لكنه ذات تنوين تقديرا كذا فهم من كلام الشارح وقوله ﴿ ونائبه ﴾ بالجر معطوف على قوله عن تنوينه يعنى ان شرطه انيكون مجردا ايضا عن نائب التنوين وهو نون التثنية ونون الجمع المذكر وقوله ﴿ لاجل الاضافة ﴾ متعلق بقوله مجردا وهو مفعول له يعنى ان الشرط انيكون التجريد عن التنوين لاجل كونه مضافا لالاجل مانع آخر وهو احتراز عن المضاف المعرف باللام فانه لايجوز اضافة المعرف باللام فى الاضافة المعنوية فانه لايوجد فيه الشرط المذكور وهو عدم التجريد عن التنوين فان تنوينه حذف قبل الاضافة بدخول لام التعريف فلايصدق عليه انه جرد لاجل الاضافة وقوله ﴿ وان لايكون ﴾ معطوف على قوله انيكون اى وشرط كون الاسم مضافا ان لايكون اى المضاف ﴿ مساويا للمضاف اليه ﴾ وقوله ﴿ فى العموم ﴾ متعلق بمساويا ﴿ والخصوص ﴾ بالجر

(معطوف)

وقوله (والفعل مراد) جملة حالية منصوبة محلا على انها حال من بدونه اى ان كانت المذكورات الثلثة بدون الفعل والحال ان ذلك الفعل المعدوم مراد (غير لازم الحذف) وهو بالرفع خبر بعد خبر اى والحال ان ذلك الفعل مقدر منوى وليس من الافعال التى يجب حذفها فحينئذ يكون العمل لذلك المحذوف ولا يكون المصدر عاملا عند تقديره لان عمل الفعل اقوى فوجود العامل الاقوى لفظا او تقديرا يرجح عمله على غير الاقوى المذكور لفظا ۰ اعلم ان المصدر اذا كان للعدد نحو ضربتين وضربات ثلثة او للنوع كذلك او للتأكيد يكون منصوبا بفعل ناصب على انه المفعول المطلق فحينئذ اما ان يكون فعله الناصب مذكورا نحو ضربت ضربة لعمرو او محذوفا فالعمل فى الاول للفعل المذكور كما عرفت وان كان محذوفا فالحذف اما غير لازم الحذف او لازم الحذف فان كان الاول فالعمل للفعل ايضا (وان كان لازم الحذف فيعمل المصدر) عند سيبويه (لقيامه) اى لقيام المصدر حينئذ (مقام الفعل) لا لكونه مصدرا او كونه مقدرا مع الفعل وعند السيرافى يعمل الفعل المحذوف وجوبا ايضا لا المصدر لان المصدر مادام انه منصوب فالفعل موجود (نحو سقيا زيدا) مثال لما حذف فعله وجوبا فان فعل المفعول المطلق قد يجب حذفه سماعا وهو حمدا وشكرا وجدعا وسقيا وسحقا وقد يحذف قياسا كقوله تعالى * فاما منا بعد واما فداء * فيكون سقيا فى هذا المثال من المصادر التى يحذف فعلها سماعا واصله سقيت سقيا زيدا فحذف فعله وجوبا سماعا وزيدا منصوب على انه مفعول به لسقيا لا لسقيت كما هو مذهب المصنف وهو مذهب البصريين (ويجوز حذف فاعله) اى فاعل المصدر (بلا نائب) وهذا من خواصه ولذا قال (ولا يجوز هذا) اى حذف الفاعل بلا نائب (فى غير المصدر) من الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسماء الافعال اذ كل منها دالة على نسبة الى المرفوع وهى مأخوذة فى وضعها فيحتاج الى ذكره ولو مستترا تحته بخلاف المصدر فان النسبة الى المرفوع غير مأخوذة فى وضعه لان الواضع انما نظر الى ماهية الحدث فقط لا الى ماقام المصدر به من الذات فاقتضاء المصدر لمرفوع انما هو من جهة العقل لان الحدث امر عارضى يحتاج الى محل يقوم به البتة عقلا لا انه من جهة الوضع كما عرفت وقوله (ولا يضمر) معطوف على ولا يجوز او على يجوز اى وايضا لا يجوز ان يكون فاعله ضميرا مستترا (فيه) اى فى المصدر وهذا ايضا من خواصه فيكون فاعله اما مذكورا واما محذوفا بخلاف الفاعل فى غيره فانه اما مذكور واما

القياسى السادس من التسعة ﴿المصدر﴾ وهو اسم مكان من الصدور بمعنى محل الصدور سمى به لانه محل صدور الاشتقاق ثم نقل فى العرف الى اسم الحدث الذى جرى على الفعل الاصطلاحى نحو ضربت ضربا فالمصدر هو لفظ المعنى الذى جرى على ضربت يعنى صدر من فاعله ووضع ذلك اللفظ يعنى لفظ الضرب لذلك المعنى وهو يعمل عمل فعله الذى اشتق ذلك الفعل منه ﴿وشرط عمله﴾ اى شرط عمل المصدر ﴿فى الفاعل والمفعول به﴾ والمراد بالمفعول به هو المفعول به الصريح لانه يعمل فى غير الصريح بلا شرط وانما اشترط فى عمله فيهما ولم يشترط فى العمل فى غيرهما لان العامل انما يعمل بواسطة والواسطة هو الفاعلية والمفعولية والمصدر الذى بمعنى الحدث من حيث انه مصدر لايقتضى فاعلا ولامفعولا وانما اقتضاه اذا كان مصدرا مستفادا من المصدر الذى هو مؤدى ان المصدرية الداخلة على الفعل المضارع يعنى يعنى الضرب الذى هو المستفاد من ان يضرب فان المضارع المصدر بان مقتض للفاعل والمفعول واما فى غيرهما فيعمل بلا شرط وقوله ﴿ان لايكون﴾ خبر للمبتدأ ﴿مصغرا﴾ نحو ضريب ونصير ﴿ولاموصوفا﴾ نحو اعجبنى الضرب الشديد وانما لم يعمل اذا كان مصغرا لانك قدعرفت ان المصدر العامل فى قوة ان مع الفعل والفعل لايصغر ولايوصف وقوله ﴿ولامقترنا﴾ معطوف على قوله مصغرا اى وشرط عمله ان لايكون ذلك المصدر مقترنا ﴿بالحال﴾ اى بزمان الحال من الازمنة الثلثة لان الفعل المضارع الدال على زمان الحال لايأول بان مع الفعل فان المضارع وان كان محتملا للمقارنة بالحال او الاستقبال لكنه اذا دخلت عليه ان المصدرية يختص بالاستقبال ﴿ولامعرفا باللام﴾ لما عرفت ايضا ان المضارع الذى صدر بان لاتدخل عليه الالف واللام لكونه من خواص الاسم وقوله ﴿عندالاكثر﴾ ظرف لقوله لايكون فيكون متعلقا لكل ماجعل شرطا يعنى كون المصدر عاملا بهذه الشروط انما هو عند اكثر النحاة واما عند البعض فيجوز عمله فيهما بدون هذه الشروط اذا لمأول بشئ لايلزمه ان يكون فى حكمه من كل وجه وقوله ﴿ولاعددا﴾ اى وشرط عمله ان لايكون المصدر لبيان عدد الحدث نحو ضربة بفتح الضاد ﴿ولانوعا﴾ اى وان لايكون لبيان نوعه نحو ضربة بكسرها ﴿ولاتأكيدا﴾ اى وان لايكون لتأكيد المصدر المذكور فى ضمن فعله نحو ضربت ضربا وقوله ﴿مع الفعل﴾ اما حال من الثلثة اى حال كون الثلثة مع الفعل الناصب لهذه الثلثة ﴿اوبدونه﴾ اى اوبدون الفعل

(وقوله)

حال من نفسه والضمير المجرور فى غيره راجع الى مايعنى ان فاعل احسن واحد وهو الكحل والكحل مفضل ومفضل عليه اما انه مفضل فباعتبار كونه متعلقا بماجرى عليه وهو الرجل واما انه مفضل عليه فباعتبار كونه متعلقا بالغير وهو عين زيد والله اعلم وقوله (منفيا) خبر بعد خبر لقوله بان يكون يعنى ان طريق جعله بمعنى الفعل انما يكون بنفى الزيادة المدلولة لاسم التفضيل فان اسم التفضيل يقتضى شيئين احدهما المفضل وهو المتصف بازيادة والثانى المفضل عليه وهو المتصف باصل الفعل والشئ الواحد لايكون مفضلا ومفضلا عليه باعتبار واحد فيقتضى ههنا ان يعتبر فى شئ واحد جهتان حتى يكون مفضلا بالنظر الى جهة ومفضلا عليه بالنظر الى جهة اخرى كما قررنا (نحو مارأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد) فقوله احسن اسم تفضيل منصوب على انه صفة رجلا وقوله فى عينه متعلق باحسن والضمير المجرور راجع الى رجلا والكحل بالرفع فاعل احسن وهذا قبل دخول النافية مفضل وقوله منه متعلق باحسن والضمير المجرور راجع الى الكحل وهو بيان للمفضل عليه وقوله فى عين زيد ظرف مستقر حال من الضمير فى منه ففى هذا المثال الذى يقال له مسئلة الكحل كان لفظ احسن وصفا وصفة للكحل الذى هو متعلق بالرجل الذى جرى عليه احسن يعنى ان كان صفة له فالكحل الواحد كان مفضلا قبل دخول النافية باعتبار تعلقه بماجرى عليه اسم التفضيل وهو رجلا وهو ايضا كان مفضلا عليه باعتبار تعلقه فى غيره اى غير ماجرى عليه وهو الكحل الذى فى عين زيد والمقصود قبل النفى مدح الكحل الذى فى عين الرجل وبيان زيادة حسنه على الكحل الذى فى عين زيد ولما دخل عليه النفى انتفت الزيادة التى اثبتت فى الكحل الواقع فى عين الرجل الذى هو ما جرى عليه لفظ احسن وتعلق المدح بالكحل الواقع فى عين زيد فبقى القصد الى مدح كحل متصف باصل الحسن وهو الكحل فى عين زيد فكانه قال رأيت كحلا حسنا فى عين زيد وما رأيت كحلا احسن منه (ويعمل) اى جاز ان يعمل اسم التفضيل مع بقاء معنى الزيادة فيه (فى غيرهما) اى فى غير المفعول به لما عرفت من انه لايعمل فيه اتفاقا وفى غير الفاعل الظاهر لما عرفت من انه يعمل فيه بالشرط المذكور والمراد بغيرهما الفاعل المستتر والظروف بانواعه والمفعول المطلق والمفعول له وغيرها يقال زيد افضل من عمرو علما فى الدهر وفى البلد فضل النعمان لجهده شابا (والسادس) اى والعامل

باسم فاعل بل مشبهة به فى كونها تثنى و تجمع وتذكر و تؤنث وفى كونها لماقام به الفعل والفاء فى ﴿ فهى ﴾ للتفصيل اى الصفة المشبهة ﴿ تعمل عمل فعلها ﴾ اى مثل عمل فعلها الذى اشتق منه ﴿ بالشروط ﴾ متعلق بتعمل ﴿ المعتبرة ﴾ بالجر صفة الشروط وقوله ﴿ فى اسم الفاعل ﴾ متعلق بالمعتبرة وهو عدم كونها بصيغة التصغير وعدم كونها موصوفة وكونها معتمدة على ماسبق وقوله ﴿ غير معنى الحال والاستقبال ﴾ بالنصب استثناء من الشروط ﴿ فانه ﴾ اى كل واحد من معنى الحال والاستقبال ﴿ لايشترط فى عملها ﴾ اى فى عمل الصفة المشبهة فى المفعول به فان الصفة المشبهة لاتعمل فى المفعول به لكونها مشتقة من الفعل اللازم بل تعمل فى المنصوب الواقع بعدها لتشبيهه بالمفعول وانمالم تحتج الى هذه الشروط لكونها بمعنى المقطوع والاستمرار لاللحدوث الذى يقتضى الزمان ﴿ نحو زيد حسن وجهه والخامس ﴾ اى العامل القياسى الخامس من التسعة ﴿ اسم التفضيل ﴾ اى اسم التفضيل ﴿ لاينصب المفعول به ﴾ وقوله ﴿ بالاتفاق ﴾ ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من الفاعل المستتر فى لاينصب وقوله ﴿ ولا يرفع ﴾ معطوف على لا ينصب وقوله ﴿ الفاعل الظاهر ﴾ مفعوله وقوله ﴿ الا اذا صار ﴾ استثناء مفرغ اى لايرفعه فى وقت الا فى وقت صار ﴿ بمعنى الفعل ﴾ اى الا اذا دل على حدث مجرد عن الزيادة المنفهمة من اسم التفضيل * ثم بين طريق نفى الزيادة بقوله ﴿ بان يكون ﴾ والباء فيه بيانية وطريقية وهى من فروعات الباء السببية واسم يكون مستتر تحته وراجع الى اسم التفضيل وقوله ﴿ لمتعلق ﴾ بكسر اللام ظرف مستقر منصوب المحل على انه خبر يكون وجملة يكون صلة ان المصدرية وهى مع صلته فى تأويل المفرد مجرور بالباء والجار مع المجرور ظرف مستقر وهو خبر للمبتدأ المحذوف وقوله لمتعلق مضاف الى ﴿ ما ﴾ وهو موصوف عبارة عن شئ وقوله ﴿ جرى ﴾ فعل وفاعله تحته راجع الى اسم التفضيل و ﴿ عليه ﴾ متعلق بجرى والضمير المجرور راجع الى الموصول والجملة صفة ما ومعنى ماجرى عليه ان وصفا من الاوصاف يكون صفة اوخبرا اوحالا لشئ فى الظاهر والحال انه فى الحقيقة صفة لمتعلق ذلك الشئ وقوله ﴿ مفضلا ﴾ بفتح الضاد المشددة حال من المتعلق وقوله ﴿ باعتبار التعلق ﴾ متعلق بالمفضل ومضاف الى التعلق وقوله ﴿ على نفسه ﴾ متعلق بالتعلق والضمير المجرور راجع الى المتعلق وقوله ﴿ باعتبار غيره ﴾ ظرف مستقر منصوب محلا على انه

(حال)

فلا يكون الا تحقيقا نحو زيد ضارب عمرا غدا * ولما فرغ من بيان الشروط فى مفردهما شرع فى بيانها فى تثنيتهما وجمعهما فقال (وتثنيتهما) اى تثنية اسم الفاعل واسم المفعول وهو مبتدأ وقوله (وجمعهما) بالرفع معطوف عليه وقوله (كمفردهما) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر المبتدا اى حكم تثنيتهما وجمعهما مثل حكم مفردهما فى الاشتراط المذكور نحو الزيدان ضاربان غلاماهما عمرا الآن او غدا والزيدون ضاربون غلمانهم عمرا وقوله (وكذا) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر مقدم وقوله (ثلثة اوزان) مرفوع على انه مبتدأ مؤخر وقوله (من مبالغة الفاعل) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة ثلثة (نحو فعال) بتشديد العين كنصار (وفعول) بفتح الفاء كجهول (ومفعال) بكسر الميم كمكثار وزاد سيبويه وزن فعيل كعليم ووزن فعل بفتح الفاء وكسر العين كحذر يعنى ان حكم هذه الثلثة مثل حكم اسم الفاعل واسم المفعول فى عمل الرفع والنصب بالاشتراط بالاعتماد على المذكورات وفى كون تثنيتها وجمعها كمفردها قوله (ولا يشترط) كالاستثناء من المذكورات اى يشترط فيها كل ما يشترط فيهما سوى اشتراط الحال او الاستقبال فانه لا يشترط (فى عمل هذه الثلثة) اى عند المصنف وفى عمل الخمسة عند سيبويه وقوله (معنى الحال والاستقبال) نائب فاعل لا يشترط وهذا مذهب البصريين * واما مذهب الكوفيين فعدم جواز عمل هذه الثلثة حتى اذا وقع مفعول منصوب بعدها يقدر فعل ناصب له * وللكوفيين ان هذه الثلثة لما تغيرت صيغتهما فات المشابهة لفظا كما عرفت ان احد الواسطة مشابهتهما لفظا * وللبصريين ان المبالغة فيها تكون جابرة لما فات من المشابهة * وانما لم يشترط كونها بمعنى الحال والاستقبال فان الغرض من هذا الاشتراط فى اسم الفاعل والمفعول انما هو اتمام المشابهة بالفعل فان الفعل انما يدل على حدث مقيد بالاقتران بزمان من الازمنة الثلثة لا على مطلق الحدث واسم الفاعل والمفعول لا يدلان على هذا المقيد قصدا بل يدلان على حدث مطلق فتقييد حدثهما بالمقارنة لزمان الحال والاستقبال يتم مشابهتهما بخلاف اوزان المبالغة لانها لما وضعت للمبالغة فى الفعل كان بمنزلة التجدد والتجدد مقرب للحدث الفعلى ولا يحتاج فيها الى هذا الاشتراط للاتمام واما اسم التفضيل فلكونه للزيادة على الغير يقتضى ملاحظة الغير وهذه الملاحظة كانت سببا لبعده عن المشابهة والله اعلم (والرابع) اى الرابع من العامل القياسى التسعة (الصفة المشبهة) اى الصفة التى ليست

خبرا مقدما والزيدان مبتدأ مؤخرا وقوله ﴿ اوالنفى ﴾ بالجر معطوف
على القريب اوعلى البعيد اى يشترط ايضا الاعتماد على النفى وانما لم يقل
حرف النفى لانه اراد به مطلق النفى حرفا كان كما وان ﴿ نحوما قائم الزيدان ﴾
اوان قائم الزيدان اوكان اسما نافيا كغير نحو غير قائم الزيد ان اوكان فعلا
ناقصا نحو ليس قائم الزيدان وانما جعل الاعتماد على المذكورات شرطا
لعمله فى الاسم الظاهر ليحصل المطلوب الذى هو المشابهة التامة بالفعل
الذى هو الاصل فى العمل وذلك المطلوب وهو تحقق كونه مسندا كالفعل
لامسندا اليه يكون خبرا وصفة وحالا لتحقق المسندية لانها انما تكون
مسندات الى مبتدائه اوموصوفه او صاحب حاله وكذلك همزة الاستفهام
اوالنفى لانهما لايتعلقان الا بالحكم دون الذات ولاشك ان الحكم مسند
لامسنداليه * ولما فرع من بيان الاشتراط فى رفع فاعله شرع فى بيانه فى نصب
مفعوله فقال ﴿ ويشترط ﴾ وقوله ﴿ فى نصبهما ﴾ متعلق بيشترط وضمير
التثنية راجع الى اسم الفاعل والمفعول والنصب مصدر مضاف الى فاعله
وقوله ﴿ المفعول به ﴾ بالنصب على انه مفعول للنصب وقوله ﴿ الدلالة ﴾
مرفوع على انه نائب فاعل وقوله ﴿ على الحال ﴾ متعلق بالدلالة ﴿ اوالاستقبال ﴾
معطوف على الحال اى يشترط فى نصب اسم الفاعل واسم المفعول للمفعول
انه مع الشروط السابقة التى هى الاعتماد على هذه الاشياء دلالتهما على زمان
الحال اوعلى زمان الاستقبال ولايعملان فيه حين دلالتهما على زمان الماضى
فان اسم الفاعل واسم المفعول لكونهما اسمين لايدلان على زمان معين
من الازمنة الثلثة بالدلالة الوضعية وان لم يكونا منفكين عن زمان ما
ولما كان نصبهما المفعول به محتاجا الى قوة المشابهة بالفعل المضارع الذى
وضع للدلالة على الحال اوالاستقبال اشترط ذلك لتحصل القوة المقصودة
وانما ينصبان المفعول به اذا كانا مشتقين من الفعل المتعدى الى مفعول واحد
اوالى المفعولين اوالى الثلثة فان كان اسم فاعل ينصب كلها وان كان اسم مفعول
يرفع احدها بالنائبية وينصب البواقى وايضا ان الدلالة على زمان الحال اعم من
ان يدل على حال تحقيقا نحو زيد ضارب عمرا الآن او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه
موجودا فى ذلك الزمان الماضى نحو زيد ضارب عمرا امس وكان فى الحال
فى ذلك الزمان او يقدر الزمان الماضى المذكور موجودا الآن نحو قوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه * اى كأنه باسط الآن واما الدلالة على الاستقبال

(فلا)

بمجرد انعدامهما ولايحتاجان الى شرط آخر (نحو الضارب غلامه عمرا امس عندنا) فقوله الضارب اسم فاعل غير مصغر ولاموصوف ومصدر باللام واصله الذى ضرب وغلامه بالرفع فاعله وعمرا بالنصب مفعوله وامس ظرفه وعندنا خبر للضارب واصل اللام موصول بمعنى الذى واصل ضارب فعل وهو ضرب وصلة للموصول ولما غير الموصول الى صورة الالف واللام وهو حرف التعريف غير الفعل ايضا الى صورة اسم الفاعل لكراهة دخول الالف واللام على الفعل لكون الفعل معلوما ولوكان مجهولا غير الى صورة اسم المفعول وكان الذى مرفوع المحل مبتدأ وضرب لامحل لهاصلته وبعد التغيير انتقل اعراب الذى الضارب فالمبتدأ فى المثال هو الضارب وانما لم يشترط فيه غير ماذكر لان مثله اسم صورة وفعل حقيقة فلايحتاج الى شئ فى العمل وقوله (وان كانا) معطوف على جملة ثم ان كانا يعنى وان كان اسم الفاعل والمفعول (مجردين منها) اى من كلمة اللام (يشترط) اى مع الشرطين السابقين العدميين (الاعتماد) بالرفع نائب فاعل يشترط و (على المبتدأ) متعلق بالاعتماد سواء كان المبتدأ باقيا على المبتدائية نحو زيد ضارب غلامه اومنسوخا باحدى النواسخ نحو كان زيد ضاربا غلامه او ان زيدا ضارب غلامه او علمت ان زيدا ضارب غلامه وقوله (اوالموصوف) بالجر معطوف على المبتدأ نحو جاءنى رجل ضارب غلامه (اوذى الحال) معطوف ايضا على القريب اوعلى البعيد اى الاعتماد على ذى الحال بان يكون اسم الفاعل اوالمفعول خبرا لمبتدأ اوصفة لموصوف اوحالا عن ذى حال (نحو جاءنى زيد راكبا غلامه) وقوله (اوالاستفهام) بالجر معطوف اما على ذى الحال اوعلى المبتدأ اى يشترط ايضا الاعتماد على الاستفهام (نحو اقائم الزيدان) فان قائم اسم فاعل وقوله الزيدان تثنية زيد مرفوع بالالف وهو فاعل لقائم والقائم مع فاعله جملة فعلية عند المصنف وفيه ابحاث فارجع الى المعرب * ومما ينبغى ان ينبه ان هذا انما يكون مثالا اذاكان قائم مفردا كما فى هذا المثال فيكون قائم بالرفع مبتدأ والزيدان فاعله سادا مساد الخبر والجملة فعلية لكونه فى قوة اقام الزيدان فان الفعل اذاكان فاعله الظاهر تثنية اوجمعا يجب افراده وكذا هذا واما اذا كان اسم الفاعل تثنية نحو اقائمان الزيدان اوجمعا نحو اقائمون الزيدون يكون فاعله مستترا تحته ويكون هو مع فاعله مركبا مرفوعا

المنفصل) والمراد من المنفصل مالايكون مستترا وهو شامل للاسم الظاهر وللاسم الضمير البارز المنفصل وانما اكتفى بذكر المنفصل لان فاعل اسم الفاعل والمفعول على قسمين اما مستتر تحتهما واما منفصل ولا يوجد القسم البارز المتصل فيهما فان الف التثنية وواو الجمع ليسا بفاعلين فيهما مثل ماكانا فى الفعل والمراد من الفاعل اعم من الفاعل الاصلى الاصيل ومن الفاعل النائب للفاعل الاصيل بقرينة ادراج شرطهما فى الذكر وانما قال فى الفاعل المنفصل لان الفاعل المستتر لايحتاج فى عملهما فيه الى شرط لكونه كالمعدوم وليس مثل الفاعل المستتر فى الفعل وقوله (والمفعول به) بالجر معطوف على قوله فى الفاعل اى وشرط عملهما فى المفعول به اى الصريح وقوله (ان لايكونا) خبر للمبتدأ اى شرط عملهما فيهما ان لايكون اسم الفاعل واسم المفعول (مصغرين) تثنية مصغر (نحو ضويرب) وهو تصغير ضارب (ومضيرب) وهو تصغير مضروب (ولاموصوفين) اى وان لايكونا موصوفين بصفة (نحو جاءنى ضارب شديد) وانما شرط عدم كونهما موصوفين لانهما انما يعملان بمشابهتهما بالفعل والفعل يكون مسندا لامسندا اليه واذا كانا موصوفين يلزم ان يسند صفتهما اليهما فيكونان مسندا اليه لصفتهما فينعدم المشابهة التى هى الواسطة فى العمل وكذا اذا كانا مصغرين فان اسم التصغير بمنزلة الصفة والموصوف فان ضويرب مثلا بمنزلة ضارب حقير او صغير (وان وصفا) اى هذا ان وصفا قبل الاعمال واما ان وصفا (بعد العمل) يعنى انه ان وجد اسم فاعل او مفعول عاملين فى فاعلهما او مفعولهما ثم يجئ بصفة يوصفان بها (لم يضر) اى لم يضر ذلك الوصف المذكور فى ضمن وصفا وقوله (عملهما) مفعول لم يضر وقوله (السابق) بالنصب صفة عملهما (نحو جاءنى رجل ضارب غلامه شديد) فقوله جاءنى فعل رجل فاعله وضارب صفة رجل وغلامه بالرفع فاعل ضارب ولما عمل ضارب فى فاعله اتى به صفة بعد عمله فيه وهو شديد وانما لم يضر ذلك فان العمل حصل بلا مانع فان ضارب ليس بموصوف عند عمله فى فاعله بل عرضت الموصوفية له بعد حصول العمل فالرفع اشق من الدفع وقوله (ثم ان كانا) ابتدائية وثم حرف ابتدأ او عاطفة على جملة مقدرة تقدير الكلام ان اسم الفاعل والمفعول بعد عدم كونهما مصغرين ولا موصوفين يكونان اما باللام واما بغير اللام فان كانا (باللام) اى بلام التعريف صورة والموصول حقيقة (لايشترط لعملهما غير ماذكر) اى غير عدم كونهما مصغرين ولاموصوفين بل يعملان

خلق واما علق فكقول الشاعر * اراك علقت تظلم من اجرنا * وظلم الجار اذلال المجير * وقال الدماميني ان استعمال هبت وعلق فى هذا الباب غريب وانما هو حكاية استعمالها فى البيتين وقوله (واوشك) معطوف ايضا اما على القريب اوعلى البعيد وهو فى الاصل بمعنى الشروع اى قرب شروعه (وهو) اى اوشك (يستعمل) وقوله (استعمال عسى) بالنصب على انه مفعول مطلق ليستعمل و بيان لنوع استعماله و يقال لامثاله مفعول مطلق تشبيهى اى يستعمل كاستعمال عسى فى ان يكون خبره مع ان غالبا و بلا ان مع قلة يقال اوشك زيد ان يخرج واوشك زيد يخرج ولكون هذا الفعل مغايرا فى الاستعمال لما ذكرت من الافعال افرده بالذكر بعد ذكر احكام اخبار المذكورات وقوله (ولايجوز تقديم اخبار افعال المقاربة) مسئلة متعلقة بهذا الباب عموما اى لايجوز تقديم اخبار افعال المقاربة من عسى الى اوشك (على انفسها) اى اى على نفس تلك الافعال واما تقديمها على اسمائها فجائز وانما لم يجز تقديمها على انفسها مع ان كلا منها افعال قوية فى العمل لان كلا منها وان كانت فعلا لكنه فعل لايتصرف كسائر الافعال وعدم التصرف يشبهه بالاسم وشبهه به يكون سببا لضعفه فى العمل واما جواز تقديمها على اسمائها فبالنظر الى كونها فعلا فى الجملة ولم ينزل ضعفه الى ضعف الحرف الذى لم يقدر على عمل كعمل الفعل ولما فرغ من بيان الفعل من العامل القياسى شرع فى بيان الثانى منه فقال (والثانى) اى والعامل القياسى الثانى من التسعة (اسم الفاعل) والفاء فى (فهو) للتفصيل وهو مبتدأ وقوله (يعمل) مع فاعله الراجع الى المبتدأ جملة وخبر للمبتدأ وقوله (عمل) بالنصب مفعول مطلق ليعمل و بيان لنوع العمل ومضاف الى قوله (فعله) وقوله (المعلوم) بالجر صفة فعله فان كان فعله لازما يعمل فى فاعله فقط (فيرفعه) وان كان متعديا يرفع فاعله وينصب مفعوله كفعله (والثالث) اى العامل القياسى الثالث من التسعة (اسم المفعول فهو يعمل عمل فعله المجهول) لكونه مشتقا من المجهول يعنى انه كما ان الفعل المجهول يرفع نائب فاعله كذلك اسم المفعول يرفعه ولما كان احكامهما وشروطهما متحدين ذكرهما بلافصل فقال (وشرط عملهما) اى لما كان كل منهما عاملين بمشابهتهما بالفعل الذى هو اصل فى العمل لم يعملا مطلقا بل احتاج اعمالهما على الشرط وهو على نوعين احدهما شرط عملهما فى الفاعل والآخر شرط عملهما فى المفعول به الصريح ولذا قال وشرط عملهما (فى الفاعل

على اسم كائنا (وقدتكون) اى وقد تكون كلمة عسى (تامة بان مع المضارع نحو عسى ان يخرج زيد) فحينئذ يكون عسى بمعنى قرب وان يخرج فعل وزيد فاعله وهو مع فاعله جملة على انه صلة ان وهو مع صلته فى تأويل المفرد مرفوع محلا على انه فاعل عسى وقوله (وكاد) معطوف على عسى اى ونحو لفظ كاد (وخبره) اى خبر لفظ كاد (غالبا) اى فى غالب الزمان او فى غالب الاستعمال (مضارع بلا ان) على عكس خبر عسى (نحو كاد زيد يخرج) اى تحقق وتم سبب الخروج فبقى وقوع مسببه الذى هو الخروج ولذا يستعمل فى الجزم ولاستعماله فيه يترك ان المصدرية التى تدل على الرجاء (وقديكون) اى خبر كاد او المضارع الذى يكون خبره (مع ان) فيقال كاد زيد ان يخرج وهذا الاستعمال لتشبيه كاد بعسى فى مطلق معنى القرب وقوله (وكرب) معطوف على كاد او على عسى وهو بفتح الراء وكسرها بمعنى قرب ايضا مأخوذ من قولهم كربت الشمس اذا دنت من الغروب اى اذا قربت منه (وهو) اى فعل كرب (مثل كاد) وقوله (فى وجهيه) تثنية الوجه متعلق بالمثل وبيان لوجه التشبيه والمراد بالوجهين كون خبرها مضارعا بلا ان فى غالب الزمان ومع ان فى اقله نحو كرب زيد يخرج ويجوز ايضا كرب زيد ان يخرج وقوله (وهلهل) على وزن وسوف (وطفق) بكسر الفاء وفتحها (واخذ) بفتح الخاء (وانشأ) بفتح الهمزة فى اوله وآخره (واقبل وهبّ) بتشديد الباء مثل رد (وجعل وعلق) بكسر اللام (واخبارها) بالرفع مبتدأ اى اخبار كل من هلهل الى علق وقوله (الفعل المضارع بلا ان) يعنى كخبر كاد واما هلهل فهو بمعنى قارب واذا كان كذلك فينبغى ان يكون مثل كاد فى الوجهين اعنى فى استعماله بلا ان غالبا وبان فى القليل كما كان فى كرب لكنه لما كان كرب بمعنى قرب وهلهل بمعنى قارب كان هلهل للمبالغة فالحق بالافعال التى بمعنى شرع فى الحكم ولزوم كون خبره بلا ان ولم يجز كونه بان نحو هلهل زيد ان يخرج واما طفق فهو بمعنى شرع فى الاصل نحو قوله تعالى * وطفقا يخصفان * واما اخذ بمعنى شرع ايضا يستعمل فى اصله بنى يقال اخذ فى الفعل اى شرع نحو اخذ زيد يشرع واما انشأ بمعنى اوجد يقال اوجد زيد يبنى الدار واما اقبل فهو من الاقبال يقال اقبل زيد يأتى واما هب فكقول الشاعر * هببت الوم القلب فى طاعة الهوى * فلج كانى منت باللوم اغربه * فان المراد شرعت الوم فكان استعماله غريبا واما جعل فبمعنى اوجد اى

من القسمين (ما) اى فعل ناقص (يدل) اى ذلك الفعل الناقص (على معنى القرب) اى معنى يفيد قربية زمان خبره من الوقوع فى زمان الحال سواء كان مرجوا كما فى عسى زيد ان يخرج او مجزوما كما فى كاد زيد ان يخرج او مشروعا فيه كما فى طفق زيد ان يخرج فانه ان كان سبب الخروج غير محقق ولكنه مأمول فهو مرجو يستعمل فيه عسى وان كان السبب محققا دون المسبب الذى هو الخروج فمجزوم يستعمل فيه كاد وان كان بعد تحقق السبب مشروعا فى الخروج فهو مشروع يستعمل فيه طفق واخذ وان تم الخروج يقال خرج زيد (ويسمى) وهو فعل مجهول ونائب فاعله راجع الى ما وقوله (افعال المقاربة) بالنصب على انه مفعول ثان ليسمى اى يسمى ذلك الفعل الناقص الذى يدل على معنى المقاربة بافعال المقاربة وانما سميت بها لامتيازها عن القسم الاول بدلالتها على المقاربة (ولايكون اخبارها الافعلا مضارعا) فقوله لايكون فعل ناقص واخبارها مرفوع على انه اسمه وخبره محذوف اى لايكون اخبارها شيئا فقوله الافعلا مضارعا مستثنى مفرغ منصوب على انه خبر لقوله لايكون فان معنى الاستثناء المفرغ وهو اذا كان الكلام غير موجب والمستثنى منه محذوفا وهو ان يكون اصل العامل مشغولا بالمعمول الذى يذكر بعد الا وفارغا بسبب اشتغاله عن معموله الاصلى فان اصل خبر لايكون هو المحذوف يعنى انه لايجوز ان يكون اخبار هذا القسم اسما ولا فعلا ماضيا بل يجب ان يكون مضارعا لانه لما كان وضعها لدلالة قرب زمان الاستقبال من زمان الحال وجب ان يكون خبرها فعلا دالا على زمان الاستقبال والحال (نحو عسى) اى مثاله نحو عسى ثم ذكر خواصه بقوله (وخبره) اى خبر عسى (الفعل المضارع مع ان) وقوله (غالبا) منصوب على انه مفعول فيه لنسبة الحكمية اى كونه كذلك فى غالب الزمان او فى غالب الاستعمال (نحو عسى زيد ان يخرج وقد يحذف ان) تشبيها له بكاد كما سيجئ وهذا غير غالب الاستعمال وانما استعمل خبر عسى بان فان عسى يتضمن معنى كان فحينئذ يكون زيد اسم كان ولو كان خبره يخرج مجردا عن ان المصدرية لم يصح حمله على زيد الا بتقدير المضاف اما فى جانب الاسم اى عسى حال زيد ان يخرج او فى جانب الخبر اى عسى زيد ذا ان يخرج فكأنه قيل يرجى حال زيد كائنا ان يخرج اوعسى زيد كائنا ذا ان يخرج وعلى التقدير ين لا يحمل الا بان يكون محمولا

فى المتن او خبرا بعد خبر مضافا الى منصوب مذكور بعده كما فى قوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا * اى صار مثل بشر سوى (وكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا وغير ذلك) اى مثل قوله عدل زيد اميرا اى صار اميرا عادلا * ثم شرع فى بيان مسئلتها فقال (ويجوز تقديم اخبارها) بفتح الهمزة جمع الخبر اى يجوز تقديم اخبار الافعال الناقصة (على انفسها) اى على نفس تلك الافعال وذواتها واما جواز تقديم اخبارها على اسمائها فيفهم فى بحث المعمول المنصوب من قوله وامره كامر خبر المبتدأ وكما يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه يجوز تقديم خبر باب كان على اسمه وقوله (الا ما) استثناء من الضمير فى اخبارها وما موصولة او موصوفة عبارة عن الفعل اى الا الفعل الناقص الذى او فعلا ناقصا وقوله (فى اوله) ظرف مستقر خبر مقدم و (ما) اى لفظ ما مبتدأ مؤخر والجملة الاسمية صفة ما اوصلته وما مع صلته اومع صفته منصوب محلا على انه مستثنى متصل من الضمير الراجع الى الافعال الناقصة يعنى انه يجوز تقديم اخبار كل الافعال الا الفعل الناقص الذى او فعلا ناقصا وقع فى اول ذلك الفعل لفظ ما نحو مازال ومادام وقوله (فلا يجوز) تفصيل للحكم المذكور اى لايجوز (نحو قائما مازال زيد) بتقديم الخبر عليها وكذا لايجوز نحو اجلس جالسا مادام زيد فان ما ان كانت نافية تقتضى الصدارة فان قدم عليها تبطل الصدارة وان كانت مصدرية فلان معمول المصدر لايجوز تقديمه عليه وقوله (وكذا) ظرف مستقر خبر مقدم ومبتدؤه محذوف اى وكذا الحكم وهو عدم جواز تقديم اخبارها وقوله (ان بدل) فعل مجهول و (ما) نائب فاعله وقوله (بان) متعلق ببدل و (النافية) صفته اى لايجوز تقديم اخبارها عليها ايضا ان بدل لفظ ما بكلمة ان النافية لاقتضاء ان النافية للصدارة ايضا (واما ان بدل) فقوله واما معطوف على اما المقدرة تقدير الكلام اما حكمها ان بدل بان فكما ذكرنا واما حكمها ان بدل ما (بلم ولن فيجوز) اى تقديم خبرها عليها (نحو قائما لم يزل) وكذا لما يزل اولن يزال (زيد) اما جواز تقديمها حين تبديلها بلم ولما فلكونهما كالجزء من الفعل لامتزاجهما به فكأنهما خرجا عن كونهما حرفى نفى زائدا عليه فلذلك انعزلا عن اقتضاء الصدارة واما فى لن فلحملها على سوف حمل النقيض على النقيض فكما ان سوف لايمنع تقديم معمول مدخوله عليه وكذلك لن لايمنع تقديمه عليه * ثم شرع فى بيان القسم الثانى من الافعال الناقصة فقال (والقسم الثانى) اى

(من)

كذا نقله الشارح عن الامتحان * ثم ان الافعال الناقصة لما كانت نوعين احدها بسائط وهى المجردات عن ما والثانى مركبات وهى ما فى اولها لفظ ما نافية او مصدرية ويقال لها الماويات وذكر المصنف النوع الاول اراد ان يذكر النوع الثانى بقوله (ومازال) وهو اصل فى الماويات (ومافتئ بفتح التاء وكسرها) اى حال كون مافتئ مستعملا بفتح التاء وبكسرها وبالهمزة وقيل بالياء (ومابرح ومافتئ) وهو من باب الافعال (وماونى) وهو فعل ماض يقال ونى ينى مثل وقى يقى بمعنى ضعف يقال فلان لاينى بفعله اى لايزال بفعله فان عدم الضعف عن شئ يوجب عدم الزوال عنه (ومارام) بالراء من رام يريم من الريم بمعنى الميل اى ما مال عن فعله وهو ايضا يوجب عدم الزوال وقوله (كلها) بالرفع مبتدأ وقوله (بمعنى مازال) خبره اى كل واحد من المذكورات من مافتئ الى مارام لكون بعضها لنفى الضعف عن فعل وبعضها لنفى الميل عنه يستلزم عدم الزوال وهو معنى مازال بعينه وقوله (ومادام) معطوف ايضا على ماقبله وهو من الماويات ايضا لكن لفظ ما فيه ليس للنفى بل للمصدرية التوقيتية وهو لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها يعنى لتعيين وقت لفعل صدر من الآخر نحو اجلس مادام زيد جالسا وهو امر بالجلوس فى وقت جلوس زيد وهو مضمون جملة زيد جالس وقوله (وليس) معطوف ايضا على ماقبله لنفى مضمون الجملة حالا عند الجمهور او مطلقا عند سيبويه * ولما فرغ من ذكر الافعال الناقصة التى تكون ناقصا بالصراحة شرع فى ذكر الافعال التامة التى تتضمن معنى الفعل الناقص فقال (وقد يتضمن الفعل التام) وقوله (معنى صار) منصوب تقديرا على انه مفعول به ليتضمن قوله (فيصير) معطوف على يتضمن والفاء سببية اى يصير ذلك الفعل التام بسبب تضمنه معنى صار (ناقصا) اى ينتقل من نوع التامة الى نوع الناقصة وانما قال يتضمن ولم يقل وقد يكون بمعنى صار لان هذه الافعال لم ينتقل بكليتها عن دلالة معناها الاصلى بل بعد دلالته على معناها الاصلى يدل على معنى صار (نحو تم التسعة بهذا عشرة اى صار عشرة تامة) فقوله تم فعل بمعنى التمام ولكن فهم من هذا التعبير ان المقصود انتقال العدد من التسعة الى العشرة بالواحد الذى ضم اليها والاخبار بتماميتها تضمن الاخبار بصيرورتها عشرة * ولما كان ذلك المعنى الضمنى مقصودا من الاخبار جعل اصلا ويكون معناها الاصلى حالا نحو قوله تعالى * وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا * او صفة كما فى المثال المذكور

الى قسمين فقال ﴿ وهو ﴾ اى الفعل الناقص ﴿ على قسمين ﴾ اى بحسب دلالته على معنى المقاربة وعدم دلالته عليه ﴿ القسم الاول ما ﴾ اى فعل ناقص ﴿ لا يدل على معنى المقاربة ﴾ وسيجئ المراد به وقوله ﴿ فهو ﴾ الفاء للتفصيل اى هذا القسم منه هو ﴿ الشائع ﴾ بالهمزة كذا قيده فى المعرب اى شائع فى الاستعمال وقوله ﴿ المتبادر ﴾ صفة الشائع اى الشائع الذى يتبادر الى الذهن ﴿ من اطلاق الفعل الناقص ﴾ وهذا يشعر وجه تقديم هذا القسم مع كون مفهومه عدميا ﴿ نحو كان ﴾ وهو الاصل فى الباب وكلها راجعة اليها وهو اما موضوع لثبوت خبره لاسمه دائما نحو كان زيد فاضلا فان زيدا عند ثبوت الفضل له لا ينفك عنه فى زمان او موضوع لثبوته له منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر اى زال منه الغناء الثابت له وعرض له بعده الفقر ﴿ وصار ﴾ وهو للانتقال لا للدوام فالانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما اى انتقل من صفة الجهل الى صفة العلم او من حقيقة الى حقيقة اخرى نحو صار الطين خزفا قد مهما لكونهما اصلين بسيطين ثم فرق بين الاصل وبين الفرع بقوله ﴿ وكذا آل ﴾ بمد الالف من الاول بمعنى رجع ﴿ ورجع وحال واستحال ﴾ كقوله * ان العداوة تستحيل مودة * ﴿ وتحول وارتد ﴾ مثل قوله تعالى * فارتد بصيرا * ﴿ وجاء ﴾ اذا كان بمعنى كان ﴿ وقعد اذا كن ﴾ واسم كن الضمير المؤنث راجع الى المذكورات من آل الى قعد وقوله ﴿ بمعنى صار ﴾ ظرف مستقر منصوب محلا على انه خبر كن وقوله ﴿ واصبح وامسى واضحى ﴾ مراد به اللفظ ومجرور محلا على انه معطوف اما على صار او على كان وكذا قوله ﴿ وظل وبات ﴾ وهذه الخمسة لاقتران مضمون الجملة بالاوقات التى دلت عليها موادهذه الافعال مثلا ان اصبح دل بمادته على وقت الصباح وامسى على وقت المساء واضحى على وقت الضحى وظل على وقت الظلال وبات على وقت البيتوتة فاذا قلنا اصبح زيد قائما وامسى قائما واضحى قائما وظل قائما يكون معناه كان زيد قائما وقت الصباح وكذا باقيه وقد تكون المذكورات بمعنى صار من غير دلالته على الاوقات وقوله ﴿ وآض وعاد ﴾ معطوف ايضا على ماقبله كلاهما بمعنى رجع يقال آض زيد من سفره اوعاد زيد فمعناه رجع ﴿ وغدا ﴾ وهو بمعنى مشى فى وقت الغداة وهو اول النهار الى الزوال ﴿ وراح ﴾ بمعنى مشى فى وقت الرواح وهو مابعد الزوال الى الليل والغالب فى هذه الاربعة ان تكون تامة ولا تكون ناقصة الا اذا كن بمعنى صار فحينئذ تكون هذه الاربعة من الملحقات

(كذا)

تمييز عن ذات مقدرة بين تم وبين فاعله اى ان تم كلاميته وهو ان يكون
مفيدا للسكوت التام لوجود المسند والمسند اليه وقوله (ولم يحتج)
معطوف على قوله تم اى ولم يكن الفعل محتاجا (الى غيره) اى الى
غير المرفوع فى افادته للفائدة التامة (يسمى) وهو جزاء الشرط اى يسمى
ذلك الفعل فى الاصطلاح (فعلا تاما) وقوله (ومرفوعه) مرفوع على انه
معطوف على الضمير المستتر فى يسمى فانه وان لم يجز العطف على الضمير المستتر
بغير تأكيد بالمنفصل لكن جاز ههنا لوجود الفصل بينهما اى ويسمى مرفوع
ذلك الفعل التام (فاعلا) وقوله (ومنصوبه) بالرفع معطوف اما على
القريب وهو مرفوع او على البعيد وهو الضمير المستكن وقوله (ان كان متعديا)
جملة شرطية وجزاؤه محذوف وقوله (مفعولا) معطوف على قوله فاعلا
اى بعد التسمية لمرفوعه فاعلا ان كان الفعل متعديا يسمى منصوبه مفعولا اى
مفعولا به صريحا وقوله (كالافعال السابقة) اعتذار عن ترك الامثلة للفعل
التام لان الافعال التى سبقت متعدية او لازمة على تقدير تعديته الى مفعول واحد
اوزائد كلها افعال تامة مستغن عن التمثيل لها وقوله (وان احتاج) فعل شرط
وفاعله تحته راجع الى الفعل وقوله (الى معمول منصوب) متعلق باحتاج وقوله
(يسمى) مع نائب فاعله المستتر الراجع الى الفعل جملة جزائية وجملة الشرط
مع جزائها جملة شرطية لا محل لها معطوفة على جملة فان تم وقوله (فعلا
ناقصا) مفعول ثان ليسمى وقوله (ومرفوعه) معطوف على المستتر ايضا
وقوله (اسماله) معطوف على فعلا ناقصا والضمير فى مرفوعه وله راجع الى
الفعل الناقص وقوله (ومنصوبه) معطوف على مرفوعه او على المستتر
كما مر وقوله (خبرا له) معطوف على قوله اسما او على فعلا ناقصا اى وان لم
يتم الفعل بمرفوعه بل احتاج الى معمول منصوب لعدم افادته فائدة تامة لنقصانه
فى افادة الحدث المدلول له يسمى ذلك الفعل فعلا ناقصا ويسمى مرفوعه اسما
لذلك الفعل الناقص ويسمى منصوبه خبراله فانه اذا قلنا كان زيد يفيد ان حدثا
من الاحداث اسند الى زيد لكن لم يعين ذلك الحدث الا بقولنا قائما فحينئذ تم
الكلام لانه افاد ان القيام اسند الى زيد ثم ذكر خاصة من خصائص الافعال
الناقصة بقوله (ولا يدخل) اى ذلك الفعل الناقص (الا على المبتدأ والخبر)
وقوله (فى الاصل) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من المبتدأ والخبر
اى كائنين كذلك فى الاصل لا بعد كونهما اسما وخبرا له ثم قسم الافعال الناقصة

اى مثل حكم المفعول الاول والثانى فى باب علمت فى كون احدهما عين الآخر وفى عدم جواز حذفهما او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة حذفهما وقلة حذف احدهما مع قرينة وفى جواز دخول ان عليهما فيجوز ان يقال اعلمت زيدا ان عمرا فاضل كما جاز ان يقول علمت ان زيدا فاضل وفى جواز الالغاء اذا توسطت بينهما اوتأخرت عنهما وفى جواز التعليق بالنسبة اليهما فيجوز ان يقول اعلمت زيدا اعمرو فاضل كما جاز علمت ازيد فاضل ﴿ نحو اعلم زيد عمرا بكرا فاضلا ﴾ ولما بين المصنف انقسام الفعل الى اللازم والمتعدى وبين اقسام المتعدى بحسب تعديته الى الضروب الثلثة اراد ان يذكر ان معمولات الفعل بعضها لازم للفعل فلا ينفك الفعل عنه لكونه كجزء منه وبعضها غير لازم وايضا ان بعض الفعل يقتضى المعمول المرفوع فقط ولا يقتضى المعمول المنصوب وبعضه يقتضى كليهما فقال ﴿ ثم اعلم ﴾ فثم اما ابتدائية وجملة اعلم ابتدائية ايضا واما عاطفة لعطف اعلم على مقدر فكانه قال اعلم ان الفعل على نوعين الخ * ثم اعلم ان للفعل انقساما آخر متراخ عن الانقسام الاول وهو ﴿ انه لابد لكل فعل ﴾ فقوله ان بالفتح لكونه بعد اعلم واسمه ضمير الشان المذكور وخبره جملة لابد فان لالنفى الجنس وبد مبنى على الفتح ومنصوب محلا لكونه نكرة غير مضافة ولكل فعل ظرف مستقر خبره وقوله ﴿ من مرفوع ﴾ خبر بعد خبر والاسم مع الخبر جملة مرفوعة محلا على انها خبر لا وهو مع خبره خبر ان واسم ان مع خبره صلة ان وهو مع صلته فى تأويل المفرد مفعول لقوله اعلم * يعنى اعلم بعدما علمت انقسام الفعل الى نوعين ان له انقساما آخر وهو انه اما فعل تام واما فعل ناقص وهذا يتوقف على العلم بمضمون آخر وهو انه لافراق موجود لكل فعل من الافعال من مرفوع فاعلا كان او اسما فان الفعل الاصطلاحى يدل على ثلثة معان * احدها الحدث والثانى الزمان المعين ماضيا اوحالا اومستقبلا والثالث النسبة الى فاعل ما مذكرا اومؤنثا غائبا اومخاطبا اومتكلما مفردا اوتثنية اوجمعا فدلالته على الاولين مستقلة كالاسم واما دلالته على الثالث فغير مستقلة كالحرف فكما ان الحرف احتاج فى دلالته على معناه الى ضم ضميمة وكذلك الفعل يحتاج فى دلالته على نسبة الى تعيين المنسوب اليه وهو المعمول المرفوع كما فصل فى فن الوضع * ثم اراد ان يقسمه فقال ﴿ فان تم ﴾ اى الفعل ﴿ به ﴾ اى بمرفوعه وقوله ﴿ كلاما ﴾

و لما كان الحاق شئ بشئ محتاجا الى مناسبة بينهما ذكره بقوله (فى مجرد الدخول على المبتدأ والخبر) يعنى ان افعال القلوب لما كان خواصها الدخول على المبتدأ والخبر ونصبهما على المفعولية كذلك هذه الافعال و ان لم تكن من افعال القلوب لكنها ملحقة بها بشيئين احدهما مجرد الدخول على المبتدأ والخبر وثانيهما ماذكره بقوله (وفى عدم جوز حذفهما) اى حذف مفعوليها (معا او حذف) اى فى عدم جواز حذف (احدهما فقط بلا قرينة وقلة) اى و فى قلة (حذف احدهما به) اى بالقرينة وانما لم يتعرض لكثرة حذفهما بالقرينة لكونها غير مختص بهذه الافعال و لا بالافعال القلوب بل كل فعل من الافعال اذا وجدت قرينة يكثر حذف مفعولها فحينئذ لا مدخل له فى كونه وجها للالحاق (نحو صير) بتشديد الياء (وجعل) اذا كان بمعنى الاعتقاد الباطل نحو قوله تعالى * وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا * اوكان بمعنى صير كقوله تعالى * فجعلناه هباء منثورا * بخلاف ماذا كان بمعنى خلق (وترك) اى ولفظ ترك معطوف على جعل او صير نحو قوله تعالى * وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض * (واتخذ) نحو قوله تعالى * واتخذ الله ابراهيم خليلا * وكذا فعل الفى اذا كان بمعنى وجد كقوله * والفى قولها كذبا ومينا * وكذا عد اذا كان بمعنى الاعتقاد الباطل نحو قوله كنت اعده فقيرا وكذا لفظ ارى بضم الهمزة مجهول ارى وكذا لفظ قال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا (والثالث) اى والضرب الثالث من المتعدى (معتد الى ثلثة مفاعيل) مثاله (نحو اعلم) وهو فعل ماض من باب الافعال (وارى) نحو اعلم زيد عمرا بكرا فاضلا ونحو ارى زيد عمرا بكرا فاضلا وهو بمعنى اعلم ايضا (فهذه) اى الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل فقوله هذه مبتدأ وقوله (مفعولها) مبتدأ ثان وقوله (الاول) بالرفع صفته وقوله (كاول مفعولى باب اعطيت) خبره والمبتداء الثانى مع خبره خبر الاول يعنى ان حكم مفعولها الاول مثل حكم المفعول الاول لباب اعطيت فى كونه مباينا للثانى وفى جواز الاقتصار عليه فيجوز ان يقال اعلمت زيدا كما يجوز ان يقال اعطيت زيدا وفى الاستغناء عنه فيجوز ان يقال اعلمت عمرا فاضلا كما يجوز اعطيت زيدا درهما وفى عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام وغيره من اسباب التعليق فلا يجوز اعلمت ازيد عمرا فاضلا كما لا يجوز اعطيت ازيد درهم (والاخيران) اى حكم الاخيرين وهو حكم مفعوله الثانى مع الثالث (كمفعولى باب علمت)

بخاص كالالغاء بل يعم افعال القلوب المذكورة وغيرها كما سيجئ وانما وجب ابطال العمل بسبب دخول الاستفهام وحرف النفي وغيرهما لان هذه الكلمات تقتضى الصدارة ولو كان مابعدها معمولا على انه مفعول لهذه الافعال بطلت الصدارة لها فلذلك روعى الجانبان فروعى جانب الفعل بان يكون مفعولا فى المعنى وروعى جانب الكلمات المذكورة بان يكون مابعدها منقطعا عما قبلها فافهم ﴿ نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ﴾ فقوله علمت فعل والهمزة فى ازيد استفهامية وزيد مرفوع لفظا على انه مبتدأ وعندك ظرف مستقر خبره وام عاطفة وعمرو معطوف على زيد والجملة الاسمية منصوبة المحل على انه مفعول علمت وهذا مثال للتعليق بكلمة الاستفهام ﴿ ورأيت مازيد منطلق ﴾ وهذا مثال للتعليق بكلمة النفي فرأيت فعل من افعال القلوب بمعنى علمت وما نافية وزيد مبتدأ ومنطلق خبره وهو مع خبره جملة اسمية منصوبة المحل على انه مفعول رأيت ومثال التعليق بلام الابتداء نحو وجدت لزيد منطلق وبان المكسورة نحو حسبت ان زيدا لذاهب وبالقسم نحو لقد علمت ليأتين منيتى اى مقصودى وقوله ﴿ وكل فعل ﴾ بالنصب معطوف على قوله هذه الافعال اى ويعم التعليق كل فعل ﴿ قلبى غيرها ﴾ اى غير هذه الافعال ﴿ نحو شككت ﴾ وهو من الشك الذى هو عدم ترجيح الطرفين من الوقوع وعدمه والشك محله القلب لكن هو ليس كالافعال السابقة نحو شككت ازيد قائم ﴿ ونسيت ﴾ نحو نسيت هل زيد حاضر ﴿ وتبينت ﴾ نحو تبينت اين جلوسك وقوله ﴿ وكل فعل ﴾ منصوب ايضا معطوف على قبله اى ويعم التعليق ايضا كل فعل ﴿ يطلب به ﴾ اى بذلك الفعل ﴿ العلم نحو امتحنت ﴾ نحو امتحنت مازيد جاهل ﴿ سألت ﴾ نحو سألت هل هو حاضر فان الامتحان والسؤال وان لم يكونا من افعال القلوب لكنهما فعلان يطلب بهما العلم بمضمون الجملة ثم بين التعميم بالافعال الملحقة بها فقال ﴿ ومنه ﴾ اى من الفعل الذى يطلب به العلم ﴿ افعال الحواس الخمس ﴾ وهو اللمس والبصر والسمع والشم والذوق ﴿ كلمست ﴾ نحو لمست اهو لين ام خشن ﴿ وابصرت ﴾ نحو ابصرت مازيد اسود ﴿ وسمعت ﴾ نحو سمعت ان صوته لكريه ﴿ وشممت ﴾ نحو شممت اهو طيب ﴿ وذقت ﴾ نحو ذقت اهو حلو * ثم ان كلا من هذه الافعال وان لم يكن من الافعال التى تكون بالقلب لكنها لما كان المطلوب منها العلم نزلت منزلة مايطلب به العلم فى حكم التعليق ﴿ والقسم الثالث ﴾ اى القسم الثالث من اقسام الفعل المتعدى الى المفعولين ﴿ افعال ملحقة بافعال القلوب ﴾

(ولما كان)

لعلمت وقائم مقام المفعولين على مذهب سيبويه اومفعول اول واما مفعوله الثانى فمحذوف على مذهب الاخفش * ثم انه لما كان للنحاة فى ابطال عمل الافعال تعبير آخر وهو تعبير التعليق وكان ذلك التعبير مخالفا للخصائص المذكورة غير عبارته الى الجملة الاسمية المصدرة باما فقال ﴿واما التعليق﴾ ثم ان الواو ان كان للعطف وكان اما للتفصيل احتاج الى تقدير اجمال وقسيم فكانه قال ابطال عمل الافعال اما الغاء واما تعليق اما الالغاء فيختص بافعال القلوب واما التعليق فيم فيكون الواو لعطف اما على اما فقوله التعليق مبتدأ وخبره قوله الآتى فيم فقوله ﴿بكلمة الاستفهام﴾ متعلق بالتعليق و ﴿او النفى﴾ بالجر معطوف على الاستفهام اى بكلمة النفى ﴿اولام الابتداء﴾ معطوف على القريب او على البعيد ﴿اوالقسم﴾ اى اولام القسم ﴿اوان المكسورة﴾ معطوف ايضا وقوله ﴿اذادخل﴾ ظرف زمان منصوب محلا على انه مفعول فيه للمكسورة ومضاف الى جملة دخل ﴿فى خبرها﴾ اى فى خبرالمكسورة ﴿لام الابتداء﴾ مرفوع على انه فاعل دخل اى التعليق بكلمة ان ليس على اطلاقه كالمذكورات قبلها بل هو مقيد بوقت دخول لام الابتداء فى خبر تلك المكسورة وانما قيد المكسورة بدخول اللام فى خبرها فانه اذا لم يدخل اللام فيه تكون مفتوحة فتكون حينئذ مفعولا له لفظا ومعنى كما عرفت * ثم اراد تفسير التعليق بانه ابطال مخصوص فى الاصطلاح فقال ﴿اى ابطال العمل﴾ واى حرف تفسير عند الجمهور وابطال بالرفع عطف بيان للتعليق يعنى ان التعليق ابطال العمل اى عمل الفعل ﴿على سبيل الوجوب﴾ وهو متعلق بابطال وقوله ﴿لفظا﴾ تمييز عن النسبة بين اضافة الابطال الى العمل والحاصل ان الفرق بين الالغاء والتعليق بوجهين احدهما ان ابطال العمل جائز فى الالغاء فى الاغلب وقد يجب وواجب فى التعليق البتة والثانى ان الابطال فى الالغاء ابطال لفظا ومعنى وفى التعليق ابطال لفظا لا معنى فانهما بعد التعليق مفعولان لها فى المعنى ايضا والتعليق فى اصل اللغة تعليق امر الى امر آخر وفى العرف يطلق على امرأة ذات زوج مفقود لكن لكون زوجها مفقودة لا يجوز تزوجها زوجا آخر ويجوز خروجها الى الاسواق فبالنظر الى الحكم الاول ذات زوج والى الثانى ليست بذات زوج فيقال مثل هذه المرأة امرأة معلقة وكذلك هذه الافعال عند كونها معلقة بهذه الكلمات عاملة بالنظر الى تأثيرها فى المعنى وغير عاملة بالنظر الى عدم تأثيرها فى اللفظ وقوله ﴿فيم﴾ خبر لقوله اما التعليق وفاعله تحته راجع اليه وقوله ﴿هذه الافعال﴾ مفعول يعم يعنى انه ليس

اعتراضية يكون على مذهب من يجوّز وقوع الاعتراضية فى آخر الكلام واما على مذهب من لم يجوّزه فحينئذ تكون استينافية ويجوز اعمالها ايضا فى الصورتين وهو اولى من الالغاء واما جواز الالغاء فى الصورتين لكون المعمولين جملة مستقلة فى الاصل لكونهما مبتدأ وخبرا وهذه الافعال لكونها افعالا قلبيا خفيت معناها وخفاء المعنى كان سببا لضعفها فى العمل واعمال الفعل الضعيف فى المعمول القوى المستقل يجوز ابطال اعماله واما جواز الاعمال فلكونه فعلا فى الجملة ومستعدا قادرا على ابطال استقلال المعمولين ثم شرع فى بيان خاصة آخرى لهافقال ﴿ ومنها ﴾ اى ومن خصائصها ايضا وقوله ﴿ جواز ﴾ مضاف الى جملة ﴿ انيكون ﴾ وقوله ﴿ فاعلها ﴾ مرفوع على انه اسم يكون ﴿ ومفعولها ﴾ معطوف عليه وقوله ﴿ ضميرين ﴾ منصوب بالياء على انه خبر يكون وقوله ﴿ متصلين ﴾ صفته وقوله ﴿ متحدى ﴾ تثنية متحد منصوب بالياء ومضاف الى ﴿ المعنى ﴾ على انه صفة بعد صفة للضميرين ايضا اى ومن خصائص افعال القلوب بحيث لايوجد فى غيرها من الافعال كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متكلمين او مخاطبين اوغائبين نحو علمتنى قائما بصيغة المتكلم فيكون فاعلها ضمير المتكلم وهو التاء المضمومة ومفعوله الاول ضمير المتكلم ايضا وقائما مفعوله الثانى وكذلك نحو علمتك قائما وعلمه قائمابتاء المخاطب المفتوحة ولا يجوز هذا فى سائر الافعال ولا يجوز ان يقول ضربتنى بان يكون فاعله متكلما بضم التاء ومفعوله ضميرا متكلما ايضا ﴿ وحمل ﴾ فعل مجهول وقوله ﴿ عدم ﴾ اى فعل عدم بضم الدال وهو نائب فاعل حمل وقوله ﴿ وفقد ﴾ بضم القاف ايضا معطوف على عدم وقوله ﴿ فى هذا الجواز ﴾ متعلق بحمل ومفعول فيه له وقوله ﴿ على وجد ﴾ اى على فعل وجد وهو متعلق ايضا بحمل يعنى ان فعل عدم وفعل فقد محمولان على وجد فى جواز كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين متحدين واما حمل عدم على وجد فمن قبيل حمل النقيض على النقيض لان عدم نقيض وجد وحمل فقد من قبيل حمل النظير على النظير فان فقد بمعنى وجد نحو عدمتنى وفقدتنى كما يقال وجدتنى ﴿ ومنها ﴾ اى ومن خصائصها ايضا ﴿ جواز دخول ان ﴾ اى المفتوحة ﴿ على مفعوليها ﴾ اى على مفعولى افعال القلوب ﴿ نحو علمت ان زيدا قائم ﴾ فعلمت فعل وفاعل وزيدا منصوب على انه اسم ان وقائم مرفوع على انه خبره والاسم مع الخبر جملة اسمية لامحل لها صلة ان وان مع صلتها فى تأويل المفرد منصوب محلا على انه مفعول

كالمذكور فيمكن تعلقه واما ان حذف بلا قرينة فهو كالمعدوم فلا يجوز الا اذا نزل منزلة اللازم كما عرفت وكذا ان حذف احدهما لانهما وان كانا متغايرين بحسب المفهوم لكنهما بمنزلة اضافة احدهما الى الآخر فقولنا علمت زيدا قائما بمنزلة علمت قيام زيد وحذف المضاف بدون المضاف اليه وعكسه لا يجوز بدون القرينة وانما كثر حذفهما مع قرينة وقل حذف احدهما مع قرينة لان الكلمتين اذا كانتا مركبتين واعتبرت بينهما نسبة من النسب يكونان كالكلمة الواحدة وما كان كذلك فحذفهما برأسه كحذف لفظ واحد وهو كثير واما حذف احد لفظ المركب وذكر الآخر فقليل ولذلك كثر الاول وقل الثاني * ثم شرع في بيان خصائص هذه الافعال بحيث لا توجد في غيرها فقال ﴿ ومن خصائصها ﴾ وهو ظرف مستقر خبر مقدم وقوله ﴿ جواز الالغاء ﴾ مبتدأ مؤخر والخصائص على وزن فعائل جمع خصيصة لا جمع خاصة فان الفعيلة يجمع على الفعائل والخاصة يجمع على فواعل اى خواص ولكنها بمعنى الخاصة ايضا والالغاء مصدر من باب الافعال وهمزته للصيرورة اى تصير عملها لغوا اى جعله باطلا يعني ان الامور المختصة بهذه الافعال كثيرة في ذاتها وبعض منها جواز جعل عملها لغوا بحيث لا تؤثر في معمولها لفظا ولا معنى وجواز اعمالها لفظا ومعنى يعني اذا بطل عملها بطل بالكلية واذا عمل عمل بالكلية بخلاف التعليق فانه ابطال ايضا لكن ليس بالكلية بل ابطال لفظا وقوله ﴿ اذا ﴾ ظرف زمان يدل على زمان من الازمنة المستقبلة وان دخل على الماضي يقلب معناه الى المستقبل وهو مضاف الى جملة ﴿ توسطت ﴾ وظرف لقوله جواز وفاعل توسطت تحته هي مستتر راجع الى الافعال وقوله ﴿ بين معموليها ﴾ ظرف لتوسطت وهو منصوب على الظرفية ومضاف الى معموليها وهو تثنية معمول مجرور بالياء ومضاف الى الضمير الراجع الى الافعال وحذفت نون التثنية للاضافة يعني ان جواز ابطال عمل هذه الافعال في وقت توسطها بين المعمولين لها ﴿ نحو زيد علمت منطلق ﴾ فان زيدا ومنطلقا وان كانا مفعولين لعلمت ويقتضي نصبهما لكنه لما وقع في وسطهما جاز ابطال عمله فيهما لفظا ومعنى بحيث يعود كل منهما الى اصلهما وهو المبتدأ والخبر وقوله ﴿ او تأخرت ﴾ معطوف على توسطت اى جواز الالغاء في وقت تأخرها عنهما ﴿ نحو زيد منطلق علمت ﴾ فزيد في المثالين مبتدأ معمول لعامل معنوي ومنطلق خبره كذلك وجملة علمت اعتراضية قطعا في صورة التوسط لدخولها بين المقصودين واما في صورة التأخر فكونها

بقوله ناصبة اياهما لان بعض الفعل القلبى ينصب المفعول الواحد وليس هو داخلا فيها نحو عرف زيد عمرا وفهم زيد كلام عمرو فان العرفان والفهم لايكون الا بالقلب وهما وان كانا من افعال القلوب لكنهما ليسا من هذا القسم بل من القسم الاول واحترز بقوله داخلة على المبتدأ والخبر عن امثالها وايضا اشار بهذا القول الى ان مفعولها الثانى ليس بمباين للاول لانهما لكونهما مبتدأ وخبرا يتحدان فى الخارج بخلاف القسم الاول كما عرفت * ثم شرع فى امثلتها فقال ﴿نحو علمت﴾ اى افعال القلوب نحو علمت ﴿ورأيت﴾ اذا كان المراد رؤية القلب وهى ايضا بمعنى علمت ﴿ووجدت﴾ بمعنى وجدان القلب ايضا هذه الثلثة موضوع للعلم اى لليقين ﴿وزعمت﴾ وهو مشترك بين العلم والظن ﴿وظننت وخلت﴾ اى تخيلت ﴿وحسبت﴾ هذه الثلثة للظن ﴿وهب﴾ على وزن دع وقوله ﴿بمعنى احسب﴾ احتراز عن كون هب امرا من الهبة فانه حينئذ لايتعدى الا بواحد نحو وهب لنا من لدنك رحمة واما مثال كونه من هذه الافعال فنحو هب زيدا منطلقا وقوله ﴿غير متصرف﴾ بالنصب على انه حال من هب اى حال كون لفظ هب غير متصرف يعنى لايجئ منه ماض ومضارع وغيرهما بخلاف البواقى فانها متصرفات وبخلاف هب اذا كان امرا من الهبة ثم شرع فى مسئلة متعلقة بحذف احد المفعولين او بكليهما فقال ﴿ولا يجوز حذف مفعوليها معا او احدهما﴾ اى لايجوز ايضا حذف احد المفعولين وذكر الآخر قوله ﴿بدون﴾ متعلق بالحذف اى يمتنع حذفهما وحذف احدهما بلا قيام ﴿قرينة﴾ دالة على المحذوف هذا ان كان منويا مرادا واما ان كان منسيا بان ينزل الفعل منزلة اللازم ويراد به صدور الفعل عن الفاعل فقط فحينئذ يجوز حذفهما معا نحو قوله تعالى * قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون * وقوله ﴿ومع قرينة﴾ ظرف لقوله ﴿كثر حذفهما معا﴾ اى كثر حذفهما مع وجود قرينة نحو من يسمع يخل اى من يسمع شيئا يخل مسموعه صادقا الى ان ظهر كذبه قوله ﴿وقل﴾ معطوف على قوله كثر اى وقل ﴿حذف احدهما فقط﴾ مع قرينة والحاصل ان حذفهما وحذف احدهما اما بقرينة او بدون قرينة والثانى ممتنع والاول اما حذفهما او حذف احدهما والاول كثير والثانى قليل وانما امتنع حذفهما او حذف احدهما لان المقصود من قولنا علمت مثلا هو العلم المتعلق بالمفعول لان العلم اما اضافة او كيف او حصول صورة وكل واحد منها يستلزم التعلق ولا يتحقق العلم بهذه المعانى الا بالتعلق فحينئذ ان حذف بقرينة فهو

(كالمذكور)

وهو) اى الذى يتعدى الى المفعولين (على ثلثة اقسام) من حيث كون احد المفعولين مباينا للآخر او غير مباين ومن حيث كونهما مفعولين لافعال القلوب وملحقين بها (القسم الاول) وهو مبتدأ وقوله (ماكان مفعوله الثانى) مع صلته خبره اى القسم الاول من اقسام الفعل المتعدى الى المفعولين هو قسم كان مفعوله الثانى (مباينا للاول) اى لمفعوله الاول اى لايجوز ان يكون الاول مبتدأ والثانى خبرا له لعدم اتحادهما فى الخارج (نحو اعطيت زيدا درهما) فانه لايجوز ان يقال زيد درهم (ويجوز حذفهما معا) وقوله (وحذف احدهما) معطوف على قوله حذفهما اى ويجوز ايضا حذف احد المفعولين وذكر الآخر وقوله (مع قرينة) ظرف لقوله حذفهما ولقوله حذف احدهما على سبيل التنازع كما عرفت وكذا قوله (وبدونها) والحاصل انه يجوز حذفهما مع قرينة وبدونها وحذف احدهما بقرينة وبدونها مثال الاول نحو قولك اعطيت لمن قال اعطيت زيدا درهما فان السؤال قرينة تدل على ان الاول زيد والثانى درهم ومثال الثانى نحو فلان يعطى اى يفعل الاعطاء ويصدر منه والمقصود منه مجرد الصدور لاتعلقه بشئ ومثال حذف الاول بقرينة نحو قولك اعطيت درهما لمن قال مااعطيت زيدا ومثال حذف الثانى بقرينة نحو قولك اعطيت زيدا لمن قال لمن اعطيت درهما ومثال حذف الاول بدون قرينة نحو فلان يعطى درهما اذا قصد الاخبار بتعلق الاعطاء للدرهم ومثال حذف الثانى بدونها نحو فلان يعطى زيدا اذا كان المقصود اخبار تعلق اعطائه لزيد (والقسم الثانى) من الافعال التى تتعدى الى المفعولين (افعال القلوب) اى طائفة من الافعال تلقب بافعال القلوب وخص بهذا الاسم واشتهر به (وهى) اى افعال القلوب (افعال) اصطلاحية بمعنى انها كلمة تدل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة لابمعنى مجرد الحدث (دالة) اى بمادته بالدلالة الضمنية (على فعل) اى حدث (قلبى) اى منسوب الى القلب من قبيل نسبة الفعل الى آلته فقوله افعال خبر مبتدأ ودالة صفته وقوله (داخلة) بالرفع صفة بعد صفة وقوله (على المبتدأ والخبر) متعلق بداخلة وقوله (ناصبة) صفة ثالثة وقوله (اياهما) ضمير منصوب على انه مفعول لناصبة فانه اسم فاعل اعتمد على موصوفه مع كونه بمعنى الاستقبال فوجد شرط عمله فى المفعول به وقوله (على المفعولية) بيان للواسطة بين العامل والمعمول يعنى ان افعال القلوب عاملة تنصب المبتدأ والخبر بواسطة كونهما مفعولين لهذه الافعال وانما قيده

ما او مرفوعة محلا على انها صفته وقوله ﴿ بغير ﴾ متعلق بلا يتم وهو مضاف الى ﴿ ما ﴾ وهو موصول او موصوف اى بغير المعنى الذى هو مدلول المفعول به الصريح اى ليس مفعولا بواسطة حرف الجر وقوله ﴿ وقع ﴾ فعل وقوله ﴿ عليه ﴾ متعلق بوقع والضمير المجرور راجع الى ما وقوله ﴿ الفعل ﴾ مرفوع على انه فاعل وقع والجملة صلة ما او صفته كما عرفت يعنى ان المتعدى فعل لا يتم فهم مدلوله بمجرد ذكره مع فاعله فقط بل يحتاج فهمه الى ذكر اسم هو دال على المعنى الذى وقع عليه ذلك الفعل الصادر من الفاعل وانما فسر الموصول الثانى بالمعنى المدلول للمفعول به الصريح ليكون احترازا عن الافعال الناقصة لانها يصدق عليها انها لا يتم فهمه واذا اريد بما وقع عليه المفعول به الصريح حصل الاحتراز عنها لانه لا يتم فهمها الا باسمها وخبرها كما سيجئ * وان قيل لم قدم اللازم على المتعدى * قلنا ان مفهوم اللازم وهو ما يتم لكونه مثبتا وجودى ومفهوم المتعدى وهو ما لا يتم لكونه منفيا عدمى والوجود مقدم على العدم طبعا * فان قيل ان الالف واللام فى قوله المتعدى ان كان للعهد لسبق ذكره ينافى مقتضى مقام التعريف وهو كونه للجنس * قلنا يجوز ان يعتبر المعنيان بتقدير المضاف اى تعريف المتعدى او مفهومه والله اعلم * ولما فرغ من تعريف المتعدى شرع فى تقسيمه بحسب مفعوله فقال ﴿ وهو ﴾ اى المتعدى بحسب مفعوله ﴿ على ثلثة اضرب ﴾ * اعلم ان اضرب جمع ضرب وهو يستعمل فى معنى لازمه لانه اذا ضرب على شئ بارادة قطعه يحصل منه قطعات وهو المراد ههنا اى على ثلثة قطع ﴿ الاول ﴾ اى الضرب الاول ﴿ متعد الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا ﴾ فان الضرب لا يتحقق وجوده الا بايقاعه على عمرو كما مر ثم اراد ان يذكر مسئلة مختصة بهذا الضرب فقال ﴿ ويجوز حذف مفعوله ﴾ اى مفعول الفعل الذى يتعدى الى واحد ﴿ بقرينة ﴾ كما اذا كان فى صلة كقوله تعالى حكاية عن الكفار ﴿ اهذا الذى بعث الله رسولا ﴾ فان بعث لما كان صلته للموصول احتاج الى عائد الى الموصول وهو الضمير الذى كان مفعولا لبعث فحذف لقيام قرينة وهى كونه عائدا الى موصول ﴿ وبدونها ﴾ اى يجوز حذفه بدون قرينة ايضا بان يكون الفعل منزلا منزلة اللازم نحو فلان يأكل ويشرب والمراد منه ليس باخبار وقوع الاكل الى مأكول او وقوع الشرب الى مشروب بل المقصود صدور الاكل والشرب عن فاعل ومعناه انه يفعل فعل الاكل والشرب ﴿ والثانى ﴾ اى الضرب الثانى ﴿ متعد الى مفعولين ﴾

(وهو)

لفظ حب مع ذا ﴿ وفاعله ﴾ اى فاعل حب ﴿ ذا ﴾ اى لفظ ذا وهو من اسماء الاشارة وهو مرفوع محلا على انه فاعل حب وقوله ﴿ ولا يتغير ﴾ فعل وفاعله تحته راجع الى فاعل حب اما معطوف على ماقبله او اعتراض لانه دخل بين ذكر حب وذكر مخصوصه او استيناف جواب لمقدر كانه قيل هل يتغير لفظ ذا بان كان مذكرا او مؤنثا او مفردا او مثنى او جمعا كما كان فى اسماء الاشارة فاجاب بانه لا يتغير فاعله اى فاعل حب بل من خصائصه انه سواء اشير الى المذكر او المؤنث او المثنى او الجمع اشير الى كل منها بذا وقوله ﴿ وبعده ﴾ ظرف مستقر خبر مقدم والضمير المجرور راجع الى فاعله وقوله ﴿ المخصوص ﴾ بالرفع مبتدأ مؤخر اى حاصل بعد فاعل حب المخصوص ويذكر كما فى سائر افعال المدح ﴿ واعرابه ﴾ اى اعراب مخصوص حبذا وهو مبتدأ وقوله ﴿ كاعراب مخصوص نعم ﴾ خبره اى مثل اعراب مخصوص فعل نعم فى انه مرفوع على انه مبتدأ وماقبله وهو حبذا مع فاعله خبره او انه مرفوع على انه خبر لمبتدأ محذوف ﴿ نحو حبذا زيد ﴾ فحب فعل من افعال المدح وفاعله ذا وهو مرفوع محلا على انه فاعله وهو مع فاعله جملة فعلية مرفوعة محلا على انه خبر مقدم وزيد مرفوع لفظا على انه مبتدأ مؤخر او جملة حبذا لا محل لها ابتدائية وزيد خبر لمبتدأ محذوف اى هو زيد * وانما جعل المصنف فعل ساء وحبذا كاللواحق فى هذا الباب لان نعم وبئس اصلهما كذلك بكسر اولهما وسكون اوسطهما فعلان موضوعان للمدح والذم واما ساء فاصله ساء يسوء سوء مثل قال يقول قولا ثم انه لما تضمن معناه معنى بئس الحق به وكذا حب اصله حبب يحبب حبا بمعنى المحبة وذا اسم من اسماء الاشارة ولما استعمل فى مقام المدح وشاع استعماله فيه الحق بنعم ولكن لما كان اصل سوء وحب بفتح العين نقل فتحهما الى الضم ليكون من باب حسن حتى تتقرر فيهما اللازمية التى هى من خواص افعال المدح والذم * ثم انه لما فرغ من بيان الفعل اللازم شرع فى بيان المتعدى فقال ﴿ والمتعدى ﴾ وهو مرفوع تقديرا على انه مبتدأ والالف واللام للعهد بالنسبة الى انه ذكر فى الاجمال اعنى فى قوله لازم ومتعد وقوله ﴿ ما ﴾ موصول ان كان معناه الفعل الذى او موصوف ان كان معناه فعل لكن الثانى اولى فى مقام التعريف وقوله ﴿ لا يتم ﴾ فعل منفى وقوله ﴿ فهمه ﴾ بالرفع على انه فاعل لا يتم والضمير المجرور راجع الى ما وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الاعراب على انها صلة

﴿ غلاما الرجل الزيدان ﴾ وهذا مثال لما يكون فاعله مضافا الى المعرف باللام والزيدان بالتثنية مخصوص مطابق فى التثنية للفاعل وقوله ﴿ ونعم ﴾ معطوف على المثال الاول اى ونحو ونعم ﴿ رجلا زيد ﴾ فنعم فعل من افعال المدح مبنى على الفتح لا محل له لكونه ماضيا وفاعله الضمير المستتر تحته وهو ضمير مبهم اى غير راجع الى شئ ورجلا بالنصب تمييز لذات مذكورة وهى الضمير المستتر المبهم فنعم مع فاعله جملة فعلية مرفوعة محلا على انه خبر مقدم وزيد مرفوع لفظا مبتدأ مؤخر فيكون هذا مثالا لما يضمر فاعله * ومما ينبغى ان يعلم ان الابهام مقصود فى هذا الباب وكلما كثر ابهامه يكون احسن ففى المثالين الاولين ان جعل ابهام واحد وهو ان الممدوح من جنس الرجل لامن جنس الاخر فيشمل جميع افراد هذا الجنس على سبيل البدل وذكر المخصوص بعينه وان كان المخصوص جملة مستقلة يحصل ابهامان احدهما من السؤال المقدر فكانه اذا قيل نعم الرجل علم انه من جنس الرجل ثم سأل سائل بمن هو فقيل هو زيد وفى مثال الثانى ابهامان على التوجيه الاول وثلثة ابهام على التوجيه الثانى ﴿ وقد يحذف المخصوص ﴾ اى يذكر المخصوص كثيرا لكون الذكر اصلا وقد يعدل عنه ويحذف قليلا لكن لا على اطلاقه بل ﴿ اذا علم ﴾ اى علم معينا باسمه الصريح بالقرينة نحو قوله تعالى ﴿ نعم العبد ﴾ اى ايوب عليه السلام بقرينة ان الكلام فى ذكره عليه السلام من قوله واذكر عبدنا ايوب * ﴿ وقد يتقدم ﴾ اى المخصوص ﴿ على الفعل ﴾ اى فعل المدح او الذم بناء على ان الاصل فى المبتدأ التقديم وفى ذكره بقد الدالة على التقليل اشارة الى ان التقديم وان كان اصلا من حيث كونه مبتدأ لكنه قليل بالنسبة الى المقصود الذى هو فى مقام المدح وهو الابهام الحاصل من التأخير ﴿ نحو الزيدون نعم الرجال ﴾ * ولما فرغ من ذكر ماهو اصل فى باب المدح والذم شرع فيما هو كالفرع فقال ﴿ وساء ﴾ اى فعل ساء وهو مبتدأ وقوله ﴿ مثل بئس ﴾ اى مثل فعل بئس خبره اى انه مثل فعل بئس فى افادة الذم وانشاءه وفى شرائطه المذكورة فيه واحكامه نحو قوله تعالى * ساء مثلا القوم الذين * فان ساء فعل ذم كبئس وفاعله الضمير المستتر تحته وفسره مثلا والقوم بالرفع مخصوصه اى ساء مثلهم وقوله ﴿ وحبذا ﴾ معطوف على القريب او على البعيد وقوله ﴿ للمدح ﴾ اما ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر لمبتدأ محذوف اى هو كائن للمدح او صفة له كما عرفت يعنى ان من هذه الافعال

(لفظ)

يوهم الانحصار والفاء فى فنه للتفصيل ومنه اما ظرف مستقر خبر مقدم وقوله ﴿ افعال المدح والذم ﴾ مبتدأ مؤخر ان كان من حرفية وان كان اسمية بمعنى بعض فالامر بالعكس اى بعض الفعل اللازم افعال المدح وانما قال فنه لان هذه الافعال لما لم يكن متصرفا كسائر الافعال اللازم وكان لها احكام مختصة بها عبرها بحرف يوهم الالحاق وعدم الدخول فيه وانما لم يذكر لها تعريفا خاصا لكونها معلوما باضافتها الى المدح والذم لانها من قبيل اضافة الدال الى المدلول اى افعال وضعت لانشاء المدح والذم ﴿ وهى ﴾ اى افعال المدح والذم وهو مبتدأ وقوله ﴿ نعم ﴾ اى لفظ نعم خبره وقوله ﴿ للمدح ﴾ ظرف مستقر صفته اى الكائنة للمدح او خبر لمحذوف اى هى للمدح وقوله ﴿ وبئس ﴾ عطف على نعم وقوله ﴿ للذم ﴾ اما صفة او خبر كامر وهما اصلان فى الباب فلذا قدمهما ﴿ وشرطهما ﴾ اى شرط نعم فى المدح وبئس للذم فى عملهما وقوله شرطهما مبتدأ وقوله ﴿ ان يكون ﴾ مع صلته فى تاويل المفرد خبره وقوله ﴿ الفاعل ﴾ اسم يكون وقوله ﴿ معرفا ﴾ خبر يكون اى لا يكون فاعلهما كفاعل سائر الافعال فى جواز كونه نكرة او معرفة او مضافا او غيره بل اشترط فى كون الاسم فاعلا لهما ثلثة شروط وهى ان يكون فاعله اما معرفا باللام ﴿ او مضافا اليه ﴾ اى او يكون اسما مضافا الى معرف باللام ﴿ او مضمرا ﴾ اى او يكون ضميرا مستترا تحته مميزا بصيغة اسم مفعول اى مفسرا ذلك الضمير ﴿ بنكرة ﴾ اى بنكرة منصوبة على التمييزية ليحصل البيان من جلة واحدة اولا اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر اسم الصريح للممدوح او المذموم بعده ﴿ ويذكر بعد ذلك ﴾ اى بعد ذلك الفاعل المذكور وقوله ﴿ المخصوص ﴾ نائب الفاعل ليذكر اى الاسم الذى عين الممدوح او المذموم صريحا وقوله ﴿ مطابقا ﴾ حال من المخصوص اى حال كون ذلك المخصوص مطابقا لذلك الفاعل فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ﴿ وهو ﴾ اى ذلك المخصوص ﴿ مبتدأ ﴾ اى مرفوع على انه مبتدأ ﴿ وما ﴾ اى الجملة التى ﴿ قبله ﴾ وهو نعم وبئس مع فاعله ﴿ خبره ﴾ اى خبر ذلك خبر المبتدأ المتأخر هذا على قول فيكون جلة واحدة وقيل ان جلة نعم مع فاعله لا محل لها جلة مستقلة والمخصوص خبر لمبتدأ محذوف وهو معه جلة اسمية مستقلة ايضا او استينافية فعلى هذا يكون جلتين ﴿ نحو نعم الرجل زيد ﴾ هذا مثال لما يكون فاعله معرفا باللام وزيد مخصوصه وهو مفرد مذكر كفاعله ﴿ ونعم ﴾ اى ونحو نعم

من الافعال التامة او الناقصة يرفع و ينصب ﴿ معمولات ﴾ وهو جمع معمول وهو منصوب بالكسرة لكونه جمع مؤنث سالم على انه مفعول به صريح امالينصب اوليرفع على سبيل التنازع ثم ان كان معمولا للثانى وهو ينصب فمفعول يرفع محذوف وان كان للاول وهو يرفع ففعول الثانى محذوف كما هو قاعدة التنازع وهوان يقع اسم بعد الفعلين صالح لكونه معمولا لهما وانما جمع بالالف والتاء مع انه جمع مذكر لان القاعدة انه اذا وقع مفرد مذكر من غير العقلاء واريد جمعه بالجمع السالم يجمع بالالف والتاء مثل المرفوعات والمنصوبات لان شرط جمعه بالواو والنون ان يكون من العقلاء واذا انعدم هذا الشرط يعدل عن الجمع المذكر الى صيغة جمع المؤنث وقوله ﴿ كثيرة ﴾ بالنصب على انه صفة معمولات فيدخل فى قوله يرفع معمولات الفاعل ان كان الفعل فعلا تاما معلوما ونائب الفاعل ان كان مجهولا والاسم ان كان فعلا ناقصا ويدخل فى قوله وينصب المفاعيل الخمسة والحال والتميز وكذا الخبران كان ناقصا ثم بين مسئلة شاملة للافعال كلها فقال ﴿ ويجوز تقديم منصوبه ﴾ اى يجوز تقديم بعض منصوبات الفعل ﴿ عليه ﴾ اى على الفعل لقوته فى العمل وانما قال تقديم منصوبه لانه لايجوز تقديم مرفوعه عليه لكونه مسندا اليه وانما قلنا تقديم بعض لان بعض منصوبه لايجوز تقديمه عليه ﴿ وهو ﴾ اى الفعل ﴿ على نوعين لازم ﴾ نحو قعد ﴿ ومتعد ﴾ نحو نصر ﴿ فاللازم ﴾ اى فالفعل الذى يقال له اللازم ﴿ ما ﴾ اى فعل ﴿ يتم فهمه ﴾ اى فهم مدلوله من زمانه وحدثه ونسبته الى فاعل معين ﴿ بغير ما ﴾ اى بغير ذكر معمول ﴿ وقع عليه الفعل ﴾ اى ذلك الفعل ﴿ نحو قعد زيد ﴾ فانه اذا قيل قعد زيد فهم منه ان القعود ثابت لزيد فى الزمان الماضى والحدث الذى هو القعود قائم به ولايحتاج الى شئ فى اثبات تحقق القعود بخلاف المتعدى فانه اذا قلنا ضرب زيد عمرا لايتم فهم الضرب بمجرد اسناده الى زيد لانه لايتحقق الا بايقاعه الى عمرو واذا لم يتعلق بعمر ولم يوجد الضرب فانه حدث يؤثر فتأثيره انما يشاهد فى عمرو ﴿ ولا ينصب ﴾ اى لا ينصب الفعل اللازم ﴿ المفعول به ﴾ فقوله لا ينصب فعل وفاعله تحته راجع الى الفعل اللازم وقوله المفعول به مفعوله وقوله ﴿ بغير ﴾ متعلق به اى ان الفعل اللازم ممتاز من المتعدى بان اللازم لايعمل عمل النصب لفظا فى معموله بغير ﴿ حرف الجر ﴾ فانه اذا اريد تعديته يتعدى بحرف الجر ويقال قعدت على الحصير مثلا * ثم شرع فى اقسام الفعل اللازم من غير حصر فقال ﴿ فنه ﴾ ولم يقل الاول والثانى فانه

(يوهم)

زيد تعرف ان حكمه رفع لعلمنا بالقاعدة المذكورة فان زيدا من جزئيات الفاعل فيكون حكمه انه مرفوع وكذلك ههنا اذا قلنا كل فعل يرفع وينصب وهذه قضية كلية يكون ضرب مثلا يرفع وينصب لانه فعل وكل فعل يرفع وينصب فضرب يرفع وينصب ومعنى قوله موضوعهما غير محصور ان موضوع تلك القضية غير محصور فى عدد بخلاف السماعى فانه وان ذكرت فيه قضية كلية بان نقول كل حرف جر يجر اسما واحدا لكن موضوعها محصور فى عشرين حرفا لايزيد عليها وقوله (ولايضره) اى لايضر كون ذلك العامل قياسيا وقوله (كون) فاعل لايضر وهو مضاف الى (صيغته) والضمير المجرور راجع الى العامل القياسى وهو اسم كون و (سماعية) خبره والجملة استينافية جواب لسؤال مقدر كانه قيل كيف كان هذا النوع من العوامل قياسيا مع ان بعضا من افراده يتوقف اثبات صيغته على السماع كصيغ الصفة المشبهة واسم الفعل وكعدم تصرف صيغته كما فى افعال المدح والذم وفعل التعجب وعسى وليس وكعدم التصرف فى معموله بالتقدم والفصل وكعدم نصب المفعول كما فى الفعل اللازم وكمثل الالغاء فى افعال القلوب ومثل التعليق كما فى كل فعل قلبى ومثل الاحتياج الى منصوب كما فى الافعال الناقصة ومثل عدم الاحتياج واليه كما فى الافعال التامة فاجاب عنه بانه لايضر هذا التوقف كونه قياسيا لان التوقف على السماع انما هو فى اثبات صيغ بعض انواعه ومرادنا بعدم توقفه على السماع توقف احكام جزئياته فى اعمالها بعد اثبات الصيغة الموضوعة بهيئتها لذلك المعنى وقوله (نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل) تمثيل لما كانت صيغته سماعية مع عدم الضرر منه لكونه قياسيا فى احكامه فان افراد صيغة الصفة المشبهة وان كانت محصورة بحسب الصيغة وهو وزنه لكنها غير محصورة بحسب المادة اى موزوناتها بخلاف السماعى فان افراده محصورة لان وزنها وموزونها واحد (وهو) اى العامل القياسى (تسعة) بحسب الاستقراء (الاول الفعل) وقوله (مطلقا) اما حال عن الفعل على تقدير كونه اسم مفعول او مفعول مطلق لفعل محذوف اى اطلق الفعل مطلقا على تقدير كونه مصدرا ميميا اى كون الفعل عاملا ليس بمقيد بقيد ككونه تاما او ناقصا او متعديا او لازما والفاء فى (فكل فعل) تفصيلية وكل مبتدأ وقوله (يرفع) خبره (وينصب) معطوف عليه اى كل كلمة يصدق عليها تعريف الفعل سواء كان لازما او متعديا وسواء كان فعلا متصرفا مثل نصر او غير متصرف مثل عسى ونعم وسواء كان من افعال القلوب مثل علم او غيره وسواء كان

بالنصب مفعوله الثانى والمجازاة مصدر بمعنى الجزاء اى كلم تقتضى الجزاء وهو من قبيل اضافة الاداة الى معموله ﴿وهى﴾ اى تلك الكلم ﴿ان﴾ بكسر الهمزة وسكون النون اى حرف ان فانه من الحروف وهى اصل فى باب الشرط وقوله ﴿للشرط والجزاء﴾ اى وهو يدخل على فعلين احدهما شرط والآخر جزاء وهو ظرف مستقر خبر لمحذوف وقوله ﴿وحيثما﴾ معطوف على ان ﴿واين﴾ معطوف على احدهما ﴿وانى﴾ وقوله ﴿للمكان﴾ خبر لمبتدأ محذوف اى كل من الثلثة كائنة لظرف المكان والفرق بينها ان حيثما لايجزم الا اذا اتصل به لفظ ما واما اين فيجزم بما و بدونها وانى لايلحق به ما وقوله ﴿واذما﴾ معطوف على ماقبله وكذا ﴿واذاما ومتى﴾ وقوله ﴿للزمان﴾ خبر لمحذوف ايضا اى هذه الثلثة للزمان وقوله اذما لايجزم الا بما حتى كفها عن الاضافة الى مابعده وكذا اذاما لايجزم الابما ايضا و بدونها على قلة واما متى فيجزم بما و بدونها ﴿ومهما وما ومن واىّ﴾ وكذا اى يجزم بما و بدونها ولما فرغ من تعدادها شرع فى بيان مسائلها فقال ﴿و يجوز اضمار ان خاصة﴾ اى لايجوز اضمار غيرها من هذه الكلم لانها هى الاصل فى باب الشرط والجزاء كما ان ان المصدرية اصل فى باب النواصب ﴿فيجزم﴾ اما معطوف على يجوز اوجواب لمحذوف اى اذا جاز اضماره فيقبل ﴿المضارع الجزم بها﴾ وهذا ايضا اذا وقع المضارع بعد الامر خاليا عن الفاء ﴿نحو زرنى اكرمك﴾ اى ان تزرنى اكرمك وكذا اذا كان بعد كل لفظ يدل على معنى الامر سواء كان الامر مقدرا نحو الاسد الاسد تنج اى احذر الاسد ونحو نزال اقاتلك اى انزل و بعد دعاء نحو غفر الله لك تدخل الجنة بكسر لام تدخل لكونه مجزوما * ولما فرغ من العامل السماعى شرع فى بيان القياسى فقال ﴿والعامل القياسى﴾ اى العامل الذى لايتوقف اعماله على السماعى بل هو ﴿ما﴾ اى العامل اللفظى الذى ﴿يمكن﴾ وقوله ﴿ان يذكر﴾ فى تأويل المفرد مرفوع محلا على انه فاعل يمكن وقوله ﴿فى عمله﴾ متعلق بيذكر وقوله ﴿قاعدة كلية﴾ نائب فاعل يذكر وقوله ﴿موضوعها﴾ مبتدأ وقوله ﴿غير محصور﴾ خبره وضمير المجرور راجع الى القاعدة والجملة الاسمية مرفوعة محلا على انه صفة بعد صفة للقاعدة والقاعدة الكلية هى قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها مثلا ان قولنا كل فاعل مرفوع قضية كلية موضوعها لفظ فاعل وهو مفهوم كلى افراده ماوجد من الفواعل ومحمولها لفظ مرفوع وهو حكم يحمل على فاعل واذا قلنا ان زيدا فاعل فى قولنا قام

(زيد)

ولكونه مبنيا كان مرفوعا محليا وقوله (كلمة) بالنصب تميزه لان تميز احد عشر الى تسعة عشر مفرد منصوب وانما قال كلمة لكون بعض الجوازم حرفا وبعضها اسما اختار لفظ الكلمة ليكون شاملا لهذين النوعين وقوله (اربعة) مبتدأو (منها) اى من تلك الكلمات صفته وقوله (حروف) خبر لمبتدأ وقوله (تجزم) جملة فعلية مرفوعة محلا على انها صفة حروف وقوله (فعلا واحدا) مفعول تجزم (وهى) اى تلك الحروف (لم) نحو لم يضرب (ولما) نحو لما يضرب (لنفى الماضى) اى موضوعان لنفى وقوع حدث عن ذات مافى الزمان الماضى وهو ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر لمحذوف اى هما كائنان لنفى الماضى * واعلم ان تأثير هذين الحرفين ثلثة احدها فى لفظ المضارع وهو الجزم والآخران فى معناه احدهما قلب زمان المضارع الى الماضى والثانى نفيه ولما يمتاز من لم باستغراق النفى فى جميع ازمنة الماضى قبل التكلم واما لم فهو لمطلق النفى سواء استغرق اولى (ولام الامر) بالرفع معطوف على احدهما وانما اضاف الى الامر احترازا عن لام الجر ولام الابتداء وكذا (ولاء النهى) معطوف على القريب او على البعيد واضافته الى النهى احتراز ايضا عن لاء النافية وقوله (للطلب) خبر لمحذوف ايضا اى هما للطلب الاول لطلب الفعل والثانى لطلب تركه وانما جزمت هذه الحروف لمشابهة كل منها لان الشرطية الجازمة فى كونهما مختصين بالفعل وداخلين عليه ولوجود قلب المعنى فى كل منها اى كما كانت ان الشرطية تقلب معنى مدخولها من الماضى الى المضارع كذلك هذه الحروف ايضا تقلب معنى مدخولها اما الاولان فلما عرفت واما الاخيران فلكونهما للطلب يقلبان معنى الاخبار الذى هو مدلول المضارع الى معنى الانشاء الطلبى وقوله (واحد عشر) تركيب تعدادى ايضا مبتدأ وقوله (منها) صفته وقوله (تجزم) خبره وجملته معطوفة على جملة خمسة عشر وقوله (فعلين) منصوب بالياء لكونه تثنية على انه مفعول تجزم وقوله (ان كانا) اى ان كان الفعلان (مضارعين) بالنصب خبر كانا وجواب ذلك الشرط محذوف بقرينة ماقبله اى ان كان الفعلان مضارعين تجزمهما لفظا ان كان آخر المضارع حرفا صحيحا او تقديرا ان كان آخره حرف علة كما سيجئ فى بحث الاعراب واما ان كانا ماضيين يكون اعرابهما محليين وان كان احدهما ماضيا فلا جزم لفظا الا فيما كان مضارعا وقوله (تسمى) فعل مضارع مجهول ونائب فاعله مستتر تحته راجع الى احد عشر والجملة اما خبر بعد خبر او استينافية و (كلم المجازاة)

بالرفع ايضا جوابا ﴿ لمن قال جئتك ﴾ مثال لما اعتمد فعله على ما قبله فان انا مبتدأ وجملة اذن اكرمك خبره فحصل اعتماده على ماقبله وهو المبتدأ * ولما فرغ من تعداد النواصب شرع فى بيان المسائل فقال ﴿ ويجوز اضمار ان ﴾ بفتح الهمزة وقوله ﴿ خاصة ﴾ بالنصب على انه حال من ان يعنى انه يجوز ان يكون حرف ان المصدرية مضمرة عاملة حال كون هذا الجواز خاصا لان لا لغيره من النواصب الثلثة وقوله ﴿ فينتصب المضارع ﴾ معطوف على يجوز والفاء جواب لمقدر اى اذا جاز تقدير ان واضماره يقبل الفعل المضارع الذى بعده النصب ﴿ به ﴾ اى بان المضمر ﴿ نحو زرنى فاكرمك ﴾ فقوله زر امر من زار يزور زيارة وضمير المتكلم منصوب محلا على انه مفعوله والفاء فى فاكرمك عاطفة واكرمك فعل مضارع متكلم وفاعله تحته انا واكرمك منصوب بان المضمرة واكرم مع فاعله صلته وهو مع صلته فى تأويل المفرد مرفوع محلا على انه معطوف على الزيارة المنفهمة من زرنى فتقدير الكلام وليكن منك زيارة وليكن منى اكرام وانما قدر ان لان اصل الفاء عاطفة واصل العاطفة عطف المفرد على المفرد فاحتاج الى تأويل الطرفين بالمفرد فتأويل المعطوف عليه يحصل باخذ الزيارة من مادة زرنى وباخذ وليكن من هيئته لكونه امرا والامر لطلب الفعل والفعل ههنا هو الزيارة اى مطلوبى حصول امرين احدهما زيارة منك لى والاخر حصول اكرام منى اليك * لايقال ان العاطف وان كان الاصل فيه عطف المفرد لكن يجوز ايضا عطف الجملة فلم انحصر على الاصل ههنا * لانا نقول ان ماذكر من جواز عطف الجملة انما هو اذا كانت الجملتان اخباريتان او انشائيتان وههنا ليس كذلك بل المعطوف عليه انشاء لكونه امرا والمعطوف اخبار فيضطر على ان يحمل على الاصل * واعلم ان مواضع اضمار ان منحصرة فى مواضع قياسا احدها ان يوجد فعل مضارع بعد فاء عاطفة حال كونه بعد امر كما فى هذا المثال او بعد نهى وبعد تمن وبعد نفى وبعد استفهام وبعد همزة وبعد عرض ونحوه واكتفى المصنف بمثال واحد وترك ماعداه لان الامر هو الاصل فى كل منها * ولما فرغ المصنف من العامل الناصب للمضارع شرع فى بيان الجازم له فقال ﴿ والجازم ﴾ اى العامل اللفظى السماعى الذى يعمل فى المضارع عمل الجزم فقوله الجازم مبتدأ وقوله ﴿ خمسة عشر ﴾ خبره وهو لكونه مركبا من اسمين عددين متضمنين لمعنى الواو بنيا على الفتح

(ولكونه)

تارة نحو لكى لاتأسوا فيكون كى بدلا من اللام فيهما وقد يذكر بعدها ان نحو كى ان تقوم فان كان العمل لاحدهما يكون الاخر زائدا وقد يدخل عليه ما فيقال كيما يضرب بالرفع لبطلان عمله بدخولها واختلف فى هذا فقيل كافة وقيل مصدرية فكى جارة ولا يتقدم معمولها عليها عند الجمهور واجاز الكسائى (واذن) اى والرابع منها لفظ اذن وقوله (للشرط والجزاء) خبر للمحذوف كما مر اى لبيان كون مدخوله جزاء لقول قائل اخر نحو قولك اذن اكرمك جوابا لمن قال انا اتيك يعنى ان تأتنى اكرمك ولما كان هذا اللفظ عاملا ضعيفا لا تعمل الابشرط الامرين اللذين يقوى عملهما فقال (وشرط عمله) وهو مبتدأ وقوله (ان يكون) فى تأويل المصدر خبره و (فعله) اسم يكون وقوله (مستقبلا) خبره وقوله (غير معتمد) والظاهر كسر الميم وهو خبر بعد خبر ليكون وقوله (على ما) متعلق بمعتمد وما موصولة و (قبله) ظرف مستقر صلته اى شرط عمل لفظ اذن كون الفعل الذى يدخل عليه معينا لمعنى الاستقبال وغير معتمد على الاسم الذى وقع قبله اما الشرط الاول فان كان الاستعمال الغالب فى اذن هو معنى الشرط والجزاء والغالب فى الشرط والجزاء معنى الاستقبال ولوكان فعله للحال كان استعماله فى غير الغالب والاستعمال فى غير الغالب يضعف عمله واما الثانى فلانه لو اعتمد على ماقبله بان يكون خبرا لمبتدأ اوجوابا لقسم اوجزاء لشرط يضعف عمله ايضا لوقوعه حينئذ بين المبتدأ والخبر او بين القسم وجوابه او بين الشرط وجزائه ولان فعله ان كان معتمدا على ماقبله يكون مقدما على اذن لكون ملاحظة لزوم الفعل للكلام اقدم منه حكما فيلزم عمله على ماقبله حكما * ولما بين عمله عند وجود الشرطين اراد ان يذكر عدم عمله عند فقدان احد الشرطين فقال (وان اريد به) اى بالفعل المضارع الذى يدخل عليه اذن وقوله (الحال) نائب فاعل اريد وقوله (او اعتمد) معطوف على قوله اريد وضمير الفاعل راجع الى الفعل (على ما) اى على الاسم الذى وقع (قبله لم يعمل) اى لم يعمل لفظ اذن (نحو اذن اظنك) بالرفع لانه لم يعمل النصب فيه و (كاذبا) مفعوله الثانى اى اظنك فى الحال كاذبا (لمن قال) اى جوابا لمن قال (قلت هذا القول) فان الجواب عقيب قوله هذا قرينة على ان المراد بالظن هو الظن الواقع فى الحال لافى الاستقبال هذا مثال لما اريد به الحال ولعدم عمله لفقد ان الشرط الاول وقوله (ونحو انا اذن اكرمك)

جازم واما ان اريد اعطاؤه بعدالربط فيجوز جرهما على انهما بدلان من نوعين وانما انحصر على ناصب وجازم فان العامل الجار انما يكون فى الاسم والعامل الرافع للمضارع عامل معنوى فانحصر العامل اللفظى السماعى فى المضارع على ناصب وجازم اذلا عامل سواهما ﴿ فالناصب ﴾ مبتدأ وقوله ﴿ اربعة ﴾ خبره وهو مضاف الى تميزه وهو ﴿ احرف ﴾ وانحصاره فى الاربعة حصر استقرائى اى كذلك وجد فى كلامهم وقوله ﴿ ان ﴾ خبر للمبتدأ المحذوف اى الاول لفظ ان بفتح الهمزة وسكون النون وقوله ﴿ للمصدرية ﴾ ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف ايضا اى هى كائن للمصدرية اى فعله ان يجعل مدخوله مصدرا ولعل الياء فيه ياء نسبية من قبيل نسبة الفاعل الى فعله المخصوص وقيده بها لان الزائدة نحو قوله تعالى * ولما ان جاء البشير * والمفسرة نحو قوله تعالى * واوحى ربك الى النحل ان اتخذى * لا تعملان فى شئ وايضا انها هى اصل فى هذا الباب والثلثة الباقية فروعات لها كما ستعرف وانما عمل النصب لمناسبتها بالمشددة المفتوحة فى المادة وفى جعل مدخولها فى تأويل المصدر وقوله ﴿ لن ﴾ خبر للمحذوف ايضا اى الثانى منها لفظ لن وقوله ﴿ للنفى ﴾ خبر للمحذوف ايضا اى هو كائن لنفى الفعل وقوله ﴿ المؤكد ﴾ بالجر صفة للنفى وقوله ﴿ فى الاستقبال ﴾ ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من الفعل المفهوم من النفى كما عرفت فانه مفعول للنفى اى لنفى الفعل حال كون ذلك الفعل فى زمان الاستقبال وفى اصله ثلثة اقوال فقال سيبويه انه حرف برأسه لا مركب ولا نونه منقلب عن شئ وهو الظاهر وقال الفراء ان اصله لا قلبت الالف نونا كما كان اصل لم قلبت الالف فيه ميما وقال الخليل ان اصله مركب من لا وان وخففت بعد التركيب بحذف الف لا وهمزة ان كما قيل ايش فى اى شئ والله اعلم وقوله ﴿ وكى ﴾ خبر للمحذوف اى الثالث من النواصب لفظ كى وقوله ﴿للسببية﴾ ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر لمحذوف اى هى موضوعة لتحصيل اضافة السببية بين الشيئين بان يكون احدهما سببا للاخر وهذا على وجهين ههنا فانا اذا قلنا احب طول العمر كى احصل العلم فالاول وهو طول العمر سبب للثانى اى لتحصيل العلم فى الخارج * والثانى وهو تحصيل العلم سبب للاول وهو محبة طول العمر فى الذهن اويكون كل منهما سببا للاخر باعتبار الذهن والخارج نحو اسلمت كى ادخل الجنة وقد يجتمع مع اللام فتأخر اللام تارة نحو كى لتقضى رقية ماوعدتنى فيكون اللام فى هذه الصورة بدلا من كى وتقدم اللام

(تارة)

معطوف على القريب او على البعيد اى ولا يفصل ايضا بغير ان وخبرهما كمعمول الخبر نحو ما فى الدار زيد بقائم وقوله ﴿ وان لا ينتقض النفى ﴾ معطوف على قوله ان لا يفصل يعنى ان الشرط الثانى فى عملهما ان لا يكون نفى ماولا منتقضا ﴿ بالا ﴾ فانه اذا انتقض نفيهما بالا ونحوه يبطل عملهما لانه لا يصدق عليهما فى تعريف العامل لان العامل انما اوجب بواسطة والواسطة ههنا مشابهتهما بليس ومشابهتهما به انما هو فى كونهما نافيتين فاذا بطل النفى بطل المشابهة واذا بطلت المشابهة تنتفى الواسطة واذا انتفت الواسطة يبطل العمل وانما قيده بالا لانه لو انتقض النفى بلفظ الغير الذى بمعنى الا لا يبطل عملهما فيعملان فى نحو مازيد غير قائم بنصب غير وكذا نحو لا رجل غير حاضر * ولما ذكر الشرط المشترك بينهما شرع فى بيان شرط يختص بلا فقال ﴿ وشرط ﴾ وهو فعل ماض مجهول وقوله ﴿ فى لا ﴾ متعلق به قوله ﴿ معهما ﴾ ظرف لقوله شرط وضمير التثنية راجع الى الشرطين المذكورين المشتركين بينهما اعنى عدم الفصل وعدم الانتقاض وقوله ﴿ كون ﴾ مرفوع لفظا على انه نائب فاعله وهو مضاف الى اسمه وهو قوله ﴿ اسمها ﴾ اى اسم لا وهو مجرور لفظا على انه مضاف اليه ومرفوع محلا على انه اسم كون وقوله ﴿ نكرة ﴾ منصوب على انه خبر كون يعنى انه شرط فى عمل لا مع الشرطين المذكورين ان يكون اسمها نكرة لا معرفة فان لا لما كان انقص مشابهة من ماكان اضعف منه فناسب ان يعمل فى اضعف الاسم ايضا وهو النكرة واما ما فلكونه اقوى منه جاز ان يعمل فى اقوى الاسماء وهى المعرفة واضعفها وهو النكرة ﴿ نحو مازيد قائما ولا رجل حاضرا ﴾ ولما فرغ من تمثيل كونهما عاملين لوجود شرطهما اراد ان يبين حالهما عند انتفاء الشرط فقال ﴿ وان لم يوجد احد الشروط ﴾ اى المذكورة ﴿ لم تعملا ﴾ لما مر ﴿ نحو ما ان زيد قائم ﴾ هذا مثال لما يفصل بينهما بان ﴿ وما قائم زيد ﴾ هذا مثال لما يفصل بينهما بخبرهما ﴿ ومازيد الا قائم ﴾ وهذا مثال لما ينتقض النفى بالا ثم شرع فى مسئلة اخرى فقال ﴿ ولا يتقدم معمولهما ﴾ اى معمول ماولا ﴿ عليهما ﴾ لما مر من انهما عاملان ضعيفان * ولما فرغ من العامل فى الاسم شرع فى بيان العامل فى الفعل المضارع فقال ﴿ والعامل فى الفعل المضارع ﴾ فقوله والعامل مبتدأ وقوله ﴿ على نوعين ﴾ ظرف مستقر خبره وقوله ﴿ ناصب ﴾ ان اريد اعطاء الحكم عليه قبل ربط قوله ﴿ وجازم ﴾ يكون خبرا للمبتدأ المحذوف اى النوع الاول ناصب والنوع الثانى

بالحروف فيرجح جانب البناء وقوله ﴿ غير مفصولة ﴾ بالنصب صفة بعد صفة لنكرة وقوله ﴿ عنها ﴾ متعلق بمفصولة والضمير راجع الى كلمة لا اى ان لايدخل بين لا وبين اسمها شئ من خبرها اومن غيرها لكونها عاملة ضعيفة لاتؤثر الا فيما يليها ﴿ نحو لاغلام رجل جالس عندنا ﴾ هذا مثال لكون اسمه نكرة مضافة واما مثال كونها مشبهة بالمضافة فنحو لاعشرين درهما لك فان عشرين وان لم يكن مضافا الى درهم لكنه لما كان اسما مبهما يحتاج الى تمييز كان مشبها بالمضاف فى الاحتياج * ولما فرغ من بيان الحروف العاملة فى الاسمين اللذين منصوبه مقدم على مرفوعه شرع فى بيان الحروف العاملة فى الاسمين لكن عملها فيهما بالعكس فقال ﴿ والقسم الثانى ﴾ اى من القسمين يعنى ماكان مرفوعه قبل منصوبه ﴿ حرفان ﴾ فقوله حرفان مرفوع بالالف لكونه تثنية على انه خبر للمبتدأ وقوله ﴿ ما ﴾ خبر للمبتدأ المحذوف اى الاول لفظ ما ﴿ و ﴾ الثانى لفظ ﴿ لا ﴾ هذا ان لوحظ الحكم قبل العطف واما ان لوحظ بعد العطف فيجوز ان يكون بدل الكل من الحرفين وقوله ﴿ المشبهتان ﴾ مرفوع بالالف على انه صفة ماولا وقوله ﴿ بليس ﴾ متعلق به اى بلفظ ليس وقوله ﴿ فى كونهما ﴾ متعلق بالمشبهتان وبيان لوجه الشبه اى ان هذين الحرفين مشبهتان بليس فى كونهما ﴿ للنفى ﴾ كليس لكن مشابهة ما اكثر لكونها مستعملة فى النفى فى زمان الحال وكذلك ليس بخلاف لا فانها للنفى المطلق اوللنفى فى الاستقبال فيكون مشابهتها بليس اقل منها وقوله ﴿ والدخول ﴾ بالجر معطوف على كونهما اى الوجه الثانى من المشابهة هو كونهما مشابهتين بها فى دخولهما ﴿ على المبتدأ والخبر ﴾ يعنى انه كما ان لفظ ليس داخلا على المبتدأ والخبر كذلك هذان الحرفان يدخلان عليهما ولا يخفى ان الوجه الاول باعتبار معناهما والثانى باعتبار الاستعمال ﴿ وشرط عملهما ﴾ وهو مصدر مضاف الى عملهما ومبتدأ يعنى انهما لماكانا عاملين ضعيفين كان عملهما بشرط شئ فقال وشرط عملهما ﴿ ان لايفصل ﴾ اى ان لايقع فصل ﴿ بينهما ﴾ اى بين ماولا العاملين ﴿ وبين اسمهما ﴾ اى بين اسم كل منهما ﴿ بان ﴾ الباء متعلق بقوله لايفصل وهو بكسر الهمزة وتخفيف النون تزاد بين ماو بين اسمها نحو ما ان زيدا قائم واختلف فى حقيقة ان فقال البصريون هى زائدة وتسمى عازلة وقال الكوفيون وهى نافية تزاد لتأكيد النفى وقوله ﴿ ولا بخبرهما ﴾ معطوف على قوله بان ولا زائدة لتأكيد العطف على النفى يعنى ان لايفصل بخبر كل منهما نحو ماقائم زيد وقوله ﴿ ولا بغيرهما ﴾

(معطوف)

(فى المستثنى المنقطع) صفة الا بتقدير اسم الفاعل المعرف اى الواقع فى المستثنى المنقطع (وهو) اى المستثنى المنقطع (الذى) اى المستثنى الذى (لم يخرج) بصيغة المجهول وقوله (من متعدد) متعلق بلم يخرج اى لم يخرج من المتعدد الذى هو المستثنى منه سواء كان من جنسه نحو جاءنى القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد اولم يكن من جنسه نحو جاءنى القوم الاحمارا ولذا لم يقل لم يدخل وانما قيد بالمنقطع لان قسيمه هو المستثنى المتصل الذى يخرج من متعدد وهو ليس بعامل على الصحيح بل العامل فيه اما الفعل العامل فى المستثنى منه اوشبهه اومعناه على رأى البصريين وقوله (لكونها) متعلق بالمفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ فى قوله والسابع الالان المفهوم منه ان الا عامل ينصب الاسم ويرفع الخبر لكون تلك الكلمة (بمعنى لكن) فيكون الواسطة فى عملها مشابهتها بلكن المشابهة بالفعل فى ان كلا منهما مشترك فى عدم دخول مابعدهما فيما قبلهما هذا بخلاف المتصل فان هذه المشابهة منعدمة فيه (فيقدر له الخبر) يعنى انه فى اغلب استعمالها غير مذكور الخبر بل يقدر فان ماقبلها قرينة معينة لحكمها (نحو جاءنى القوم الاحمارا) وفسره بتفسير يفيد كونها بمعنى لكن فقال (اى لكن حمارا لم يجئ والثامن) اى الحرف الذى فى المرتبة الثامنة من الحروف الثمانية التى تنصب الاسم وترفع الخبر (لا) اى لفظ لا وقوله (لنفى الجنس) صفته اى الكائن والموضوع لنفى الحكم عن الجنس فيكون اضافة النفى الى الجنس لادنى ملابسة بين الحكم المنفى والجنس المنفى عنه * ولما كانت الواسطة فى عمله مشابهته بان من حيث انه لتحقيق الاثبات وهذا لتحقيق النفى كان عاملا ضعيفا يحتاج فى عمله الى شروط فقال (وشرط عمله) اى شرط عمل لا (ان يكون اسمه نكرة) حتى يكون جنسا لانه لوكان معرفة لم يؤثر فيها لكون الواسطة فى عمله كونه لنفى الحكم عن الجنس لا عن اسم خاص وهو المعرفة وقوله (مضافة) بالنصب صفة نكرة وقوله (اومشبهة) بصيغة المفعول معطوف على مضافة وقوله (بها) متعلق بمشبهة والضمير راجع الى مضافة يعنى اويكون اسمه نكرة مشبهة بالنكرة المضافة فانها لولم تكن مضافة اومشبهة بها تكون نكرة مفردة فحينئذ يكون مبنيا على حركة اوحرف ينصب به لوكانت معربة وانما اشترط كونها مضافة ليكون اسميته غالبة حتى يكون معربا فان الاضافة من خواص الاسم فاذا لم يكن كذلك غلبت مشابهتها

الدعاء عليه واما على قراءة حفص وهو بتشديد النون وفتح الضاد على انه مصدر وبجر لفظة الله فليس بمثال للدعاء * ولما فرغ من مسائل تخفيف مادة الالف والنون شرع فى مسائل تخفيف كانّ ولكن فقال (وتخفف كأن) اى تخفف كلمة كان بان تحذف النون الثانية المفتوحة فيبقى النون الاولى ساكنة (فتلغى) معطوف على تخفف اوجواب شرط محذوف اى اذا تخفف يلزم الغاؤها اى ابطال عملها وقوله (على الافصح) ظرف مستقر منصوب محلا على انه مفعول مطلق مجازى اى الغاء كائنا على الافصح فانها لما خففت فاتت مشابهتها بالفعل وهى فتح آخرها ثم استشهد على الغاءها على الافصح بمصراع بيت شاعر فقال (نحو قوله) اى قول شاعر استشهد بقوله (كان ثدياه حقان) وهذا مصراع اخير من بيت صدره * وصدر مشرق النحر * والواو واو رب وصدر مجرور به ومشرق النحر صفته وكان حرف من حروف المشبهة الغيت عن العمل فحينئذ يكون ثدياه بالرفع مبتدأ وحقان بالرفع خبره ولو اعملت لكان ثديه بالنصب وقال ابن مالك انها كالمخففة المفتوحة قدر اسمه ضمير شان والجملة الاسمية بعدها خبرها لكن الفرق بينها وبين المخففة ان تقدير ضمير الشان واجب فى المخففة المفتوحة وجائز ههنا واستدل بانها عند دخولها على الفعل لزم دخول لم وقد مثل قوله تعالى * كان لم تغن بالامس * ومثل قول على رضى الله عنه * كان قد وردت الاظعان * وصرح به الرضى (وتخفف لكن) اى كلمة لكن (فيجب الغاؤها) اى لا يجوز اعمالها اصلا لانها مخالفة لما سبق من الحروف المخففة لان ماسبق من ان وكان وان فاتت مشابهتها بالتخفيف لكن لم يحصل فيها مشابهة بحرف اخر واما لكن عند تخفيفها فمع فوات مشابهتها حصلت مشابهته بحرف العطف وهو لكن فحصل ضعف اخر لمشابهتها (نحو ماجاءنى زيد ولكن عمرو حاضر) ثم ذكر مسئلة مشتركة بينهما فقال (ويجوز حينئذ) اى حين اذ خفف والغى (دخولهما) اى دخول كان ولكن المخففتين (على الفعل) لان المانع عند دخولهما على الفعل هو عملهما المستلزم للاسم فاذا انتفى المانع بالالغاء عاد الممنوع الذى هو جواز الدخول (نحو كان) قد (قام زيد وما قام زيد ولكن قعد) ولما فرغ من مسائل الحروف المشبهة اراد ان يشرع فى بيان النواصب التى ليست من الحروف الستة فقال (والسابع) اى الحرف العامل السابع من العامل الذى يعمل فى الاسمين مقدما منصوبه على مرفوعه (الا) اى لفظ الا وقوله

(فى)

بالمصدر قوله (غير الشرط) بالنصب على انه حال من الفاعل المستتر فى المتصرف اى الفعل الذى يتصرف حال كونه غير الشرط (و) غير (الدعاء) فانهما فان كانا متصرفين بحيث يكون لهما مصدر لكن مصدرهما انما هو مصدر لهما حين كونهما غير الشرط والدعاء فانهما ماداما شرطا ودعاء لايمكن اخذ مصدر منهما مع افادة شرطيته ودعائيته فيلحقان فى حكم غير المتصرف وقوله (حرف النفى) بالرفع على انه فاعل ويلزمها اى يلزم حينئذ حرف من حروف النفى مثل لاوما ولن ولما وان (نحو علمت ان لاتقوم) برفع تقوم وكذا قوله تعالى * ايحسب ان لن يقدر * بنصب يقدر على انه منصوب بلن وقوله تعالى * ايحسب ان لم يره احد * وكذا مثل تبينت ان ماتقوم وظننت ان لاتقم بصيغة النهى وعلمت ان تقوم برفع تقوم ايضا بان النافية وقوله (او السين) عطف على حرف النفى (نحو قوله تعالى علم ان سيكون) وقوله (او سوف) معطوف عليه ايضا اى ويلزمها لفظ سوف نحو قول الشاعر * واعلم فعلم المرء سوف ينفعه * ان سوف يأتى كل ماقدرا * وقوله (او قد) عطف على ماقبله (نحو علمت ان قد تقوم) وانما اشترط لزوم تلك الحروف فى دخولها على الفعل المتصرف لدفع الالتباس بينها وبين المصدرية لان نصب آخره ورفعه لايكون قرينة يعتمد عليها فانه اذا لم يكن مع هذه الحروف يكون للمصدرية فانه يمكن ان يأوله بالمصدر واما عند وجودها فلا يمكن ان يكون للمصدرية فان المصدر يكون مجردا عن النفى والتسويف الذى افاده السين وسوف وعن التحقيق الذى يفيده قد فتعين كونها مخففة * ولما بين حكم كون الفعل متصرفا غير الشرط والدعاء شرع فى بيان احكام كونه غير متصرف فقال (ولو كان) اى الفعل الذى دخلت المخففة عليه (غير متصرف) اى فعلا ليس له مصدر نحو عسى وكاد (او شرطا) اى فعلا متصرفا دخل عليه حرف من حروف الشرط نحو ان ولو (او دعاء) اى فعلا مستعملا فى مقام الدعاء عليه اوله (لايحتاج) اى لايحتاج ذلك الفعل المدخول عليه (الى احد هذه الحروف) لانه لاالتباس فيها بان الناصبة حتى يحتاج الى قرينة فارقة كما عرفت (نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون) فانها دخلت على عسى وهو غير متصرف وليس له مصدر (وقوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب) فانها دخلت على فعل الشرط وهو لو كانوا (وقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها) على قراءة تخفيف النون وغضب بفتح الغين وكسر الضاد المعجمتين ورفع لفظة الله فانه حينئذ فعل ماض صيغته اخبار معناه

حتى لاتتميز فى بعض المواضع واحتاجت الى القرينة بانهـا هل هى حرف اوفعل ماض من التأنين ﴿ ويلزم ﴾ معطوف على فتعمل اى يلزم حين تخفيفها واعمالها فى ضمير الشان يلزم ﴿ ان يكون ﴾ اى ان يوجد ﴿ قبلها ﴾ اى قبل المفتوحة المخففة ﴿ فعل من افعال التحقيق ﴾ اى من الافعال التى يدل على حدث فيـه معنى التحقق و التثبت كالعلم و التبيين نحو علمت وتبينت وحققت واثبت وجزمت اوتدل على حدث ليس فيه معنى التحقيق لكنه فى حكمه كالظن فانه وان كان له احتمالان من التحقق وعدمه لكن لمـا كان الطرف الراجح هو التحقق كان فى حكم افعال التحقيق والحق اليهـا فى مثل عملهـا فان العلم هو عبارة عن حصول صورة شئ فى العقل فاذا حصلت صورة الشئ عند العقل لايحتمل نقيضها فيتحقق وكذا التبين واما الظن فانه الطرف الراجح فيحتمل نقيضها احتمالا مرجوحا ومما ينبغى ان يعلم ان المراد بلزوم افعال التحقيق انه ان دخل عليها فعل يلزم ان يكون من تلك الافعال فيجوز ان لايدخل عليها فعل بل يجوز ان يكون ماقبلها مبتدأ نحو قوله تعالى * وآخر دعويهم ان الحمد لله * وقوله تعالى * وان عسى ان يكون قد اقترب * وقوله ﴿ نحو علمت ان زيد قائم ﴾ مثال لما خفف واعمل فى ضمير الشان المقدر ووجد قبلها فعل من افعال التحقيق وهو علمت وقوله علمت فعل من افعال القلوب وان مخففة واسمها ضمير الشان المقدر وزيد مبتدأ وقائم خبره والجملة الاسمية مرفوعة محلا على انها خبران والاسم مع الخبر صلة ان وان مع صلتها فى تأويل المفرد اما مفعول اول لعلمت ومفعوله الثانى محذوف اى علمت قيام زيد ثابتا او هو قائم مقام المفعولين فلا يحتاج الى تقدير الثانى وقوله ﴿ وتدخل ﴾ معطوف على وتلزم اى ويجوز ان تدخل تلك المفتوحة المخففة ﴿ على الفعل مطلقا ﴾ اى اطلق ذلك الفعل اطلاقا اودخولا مطلقا اوحال كونه مطلقا اى ليس بمقيد بفعل من افعال المبتدأ كما هو مقيد فى السابق بل يجوز دخولها ههنا على فعل سواء كان من افعال المبتدأ اولا وسواء كان متصرفا اولا وفعلا شرطا اودعاء ويفهم من تقديمه يجوز جواز دخولها على الاسم ايضا ولما كان الفعل الذى يدخل عليه ثلثة اقسام فعل متصرف اوغير متصرف مثل كاد وعسى والاول اما شرط اودعاء اوغير شرط ودعاء ولكل من الثلثة شروط اراد ان يذكر شروط كل منها فقال ﴿ ويلزمها ﴾ اى ويلزم المخففة المفتوحة ﴿ مع الفعل المتصرف ﴾ اى حال كونها مع الفعل الذى له مصدر كنصر وضرب وعلم بحيث يمكن تأويله

(بالمصدر)

شرط ذلك لئلا تخرج المكسورة عن اصلها بالكلية عند التخفيف لان الاصل
هو دخولها على الاسم فيراعى على هذا الاصل فى الجملة بان يكون مدخولها
فعلا يقتضى الاسم وهذا مذهب البصريين واما الكوفيون فيجوزون دخولها
على كل فعل فيكون حاصله اذا كانت الجملة مستقلة انه لايجوز دخولها على
فعل حين اعمالها وحين الغائها فاذا اريد دخولها عليه فانما يدخل على فعل
من افعال المبتدأ والخبر لاعلى كل فعل كما هو مذهب الكوفيين ويجوزان
تكون الجملة اعتراضية لدخولها بين المثال والممثل له ويمكن عطفها
على اللام اى فيلزم اللام ودخولها بمعنى انها اودخلت على فعل بناء على
جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منها لابمعنى انها لاتدخل على الاسم
اصلا حين تخفيفها فان قيل لم لايعطف قوله دخولها على قوله الغاؤها بان يكون
المعنى ويجوز دخولها مع انه قريب وظاهر قيل انما لم نجعله عطفا على الغائها
لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين وهو شاذ ونادر لانه اذا قلنا يجوز
دخولها على فعل من افعال المبتدأ والخبر يفهم منه انه يجوز دخولها على الفعل
الذى هو غير فعل المبتدأ والخبر لان العطف على مدخول الجواز يوهم ذلك
﴿نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة﴾ هذا مثال لدخولها على فعل من الافعال
الناقصة التى هى فعل من افعال المبتدأ والخبر والواو فى وان حالية وان
من الحروف المشبهة بالفعل خفف والغى عن العمل وكانت فعل من الافعال
الناقصة اسمه مستتر تحته هى راجعة الى القبلة واللام فى لكبيرة ابتدائية
وكبيرة منصوب لفظا على انه خبر كانت واصل التركيب وانها كبيرة ولما
خفف ان لزم اللام فى خبرها ولما دخلت على كانت انقلب اسمها الذى هو ضمير
انها الى اسمية كانت وخبرها الى خبريتها وقوله ﴿وان نظنك لمن الكاذبين﴾
معطوف على المثال الاول واصله وانك من الكاذبين ولما خفف ان الغى عمله
ولزم اللام فى خبره ودخل على فعل من افعال القلوب التى هى فعل من افعال
المبتدأ والخبر وانقلب اسمها الى كونه مفعولا اولا لنظنك وانقلب خبرها
الى كونه مفعولا ثانيا له * ولما فرغ من بيان حكم تخفيف المكسورة شرع فى بيان
حكم تخفيف المفتوحة فقال ﴿وتخفف المفتوحة﴾ قوله ﴿فتعمل﴾ جواب
لقدر اى اذا كان كذلك فتعمل ﴿فى ضمير شان مقدر﴾ يعنى انه يجوز الغاء
المفتوحة كما يجوز الغاء المكسورة بل هى تعمل ايضا فى حال تخفيفها كما فى حال
تثقيلها لكونها اقوى مشابهة من المكسورة لكون اولها مفتوحة كآخرها

اكرمه ﴿ فاكرامى اياه ثابت ﴾ فانه ان فتحت تقتضى تأويل الجملة التى دخلت عليها فاخذنا مصدر خبرها وهو الاكرام واضفنا الى ياء المتكلم الذى كان فاعل الفعل فعادت الجملة الى مركب اضافى فاقتضى ان يكون مبتدأ وقدرله خبر وهو ثابت * ثم شرع فى مسئلة تخفيف الحروف الستة من ان واخواتها من المشددة وهو ان وكأن ولكن فقال ﴿ وتخفف المكسورة ﴾ وهو فعل مضارع مجهول والمكسورة مرفوعة لفظا على انه نائب فاعله اى ويجوز حذف النون الاخيرة من ان لدفع الثقل منها لكثرة استعمالها ﴿ فيلزم ﴾ معطوف على قوله وتخفف وقوله ﴿ اللام ﴾ مرفوع لفظا على انه فاعله وقوله ﴿ فى خبرها ﴾ اى فى خبر المكسورة متعلق بيلزم يعنى اذا تخفف المكسورة يلزم دخول اللام لدفع الالتباس لان النافية لان فى بعض المواضع وهو خلوها عن القرينة لايتميز بين ان النافية والمخففة نحو ان زيد قائم ولايقال ان الفرق حاصل ههنا بانه ان قرئ زيد بالنصب فهى مخففة وان قرئ بالرفع فهى نافية لانا نقول وان سلم حصول الفرق فى كونه معربا لفظيا لكن الالتباس واقع فى كونه تقديريا ومحليا فلا يحصل الاطراد ثم المراد بهذا اللام لام الابتداء كما هو المتبادر من الاطلاق وايضا هو مذهب سيبويه والاخفش وغيرهم وقيل هى لام اخرى اجتلبت للفرق لمجامعتها بفعل غير فعل المبتدأ والخبر على ماهو مذهب الكوفيين وانما قيد اللزوم بقوله فى خبرها للاحتراز عن جواز الدخول على اسمها ولابين الاسم والخبر كما هو جائز قبل التخفيف قوله ﴿ ويجوز الغاؤها ﴾ جملة مستقلة تفيد جواز الغاء العمل عند التخفيف يعنى ان المكسورة يجب اعمالها عند عدم التخفيف ويجوز اعمالها والغاؤها عند التخفيف ويقال ان زيدا لقائم وان زيد لقائم وانما يجوز ذلك لفوات بعض المشابهة بالفعل وهو فتح آخرها ونقصان حروفها عن الثلثة ومع هذا يجوز اعمالها ايضا على ماهو الاصل قوله ﴿ ودخولها على فعل من افعال المبتدأ والخبر ﴾ جملة مستقلة وقوله دخول مبتدأ والضمير المجرور المضاف اليه راجع الى المخففة * وقوله على فعل ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر المبتدأ * وقوله من افعال المبتدأ ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة لفعل والجملة استينافية كانه قيل انا علمنا انها حال بقائها مشددة لاتدخل على فعل اصلا وعند تخفيفها هل يجوز دخولها عليه اجيب بانها عند تخفيفها لايجوز دخولها على كل فعل بل يجوز دخولها حينئذ على فعل بشرط ان يكون ذلك الفعل فعلا من افعال المبتدأ والخبر كالافعال الناقصة وافعال القلوب التى هى من نواسخ المبتدأ والخبر كما ستعرف وانما

لكونها مفتوحة جعل خبره الذى هو قائم مأولا بالقيام * واعلم انه قيد اولا المصدرية بالتوقيتية حيث قال بعد ماالمصدرية التوقيتية ثم اهمل قيد التوقيت فى قوله لاختصاص ما المصدرية ولم يقل لاختصاصها كما هو مقتضى المقام للاشارة الى ان الاحتياج الى التعبير بمادون ان ليكون دالا على الافادتين المقصودتين اعنى بيان المصدرية مع دلالتها على المدة والا فالدلالة على مجرد المصدرية حاصلة فى ان وانما لم يقيد فى الثانية لان اختصاص ما المصدرية بالفعل هو مجرد كونها مصدرية فلامدخل لكونها توقيتية فى هذا الاختصاص والله الموفق (وبعد حروف الجر) اى وفتحت ايضا حال كونها واقعة بعد حروف الجر لكونها مستلزمة لكون مابعدها اسما مفردا (نحو عجبت من انك قائم) اى عجبت من قيامك (وبعد حتى) اى وفتحت كذلك حال كونها واقعة بعد كلمة حتى (العاطفة للمفرد) وقوله العاطفة للاحتراز عن غير العاطفة يعنى الابتدائية وقوله للمفرد لبيان الواقع وليس للاحتراز لان حتى لايجىء لعطف الجملة على الجملة (نحو عرفت امورك حتى انك صالح) اى عرفت امورك حتى صلاحك (وبعد مذ ومنذ) اى وفتحت ايضا حال كونها واقعة بعدمذ ومنذ (نحو مارأيته مذ انك قائم) وكذا منذ انك قائم اى جميع مدة عدم رؤيتى له قيامك اى مدة قيامك والمراد بهما ماليس بحرف جر اعنى ما كانا اسمين فان حكم كونهما حرفى جر داخل فى حكم الحروف الجارة وقد سبق وكذا حكم حتى اذا كان حرف جر * ولما كان المواضع التى دخلت عليها مادة الالف والنون ثلثة انواع نوع انه موضع الجملة فقط ونوع انه موضع المفرد فقط ونوع منها يحتمل تقديريهما بين الاولين فشرع فى بيان النوع الثالث فقال (وحيث جاز التقديران) فقوله حيث ظرف من ظروف المكان متعلق بقوله (جاز الامران) اى جاز الكسر والفتح فى موضع جاز فيه تقدير الجملة وتقدير المفرد وقوله (كالتى) خبر مبتدأ محذوف اى مثل كلمة ان التى وقعت (بعد فاء الجزاء) او اذا المفاجأة (نحو من يكرمنى فانى اكرمه) اواذا انى اكرمه * ثم فصله بقوله (فان كسرت) اى انت (فالمعنى) اى المراد منه بلا تأويل (فانا اكرمه) بان يبقى الجملة بلا تغير فان الجملة باقية فانا ضمير مرفوع مبتدأ وقوله اكرمه فعل مضارع مع فاعله جملة فعلية مرفوعة محلا على انها خبر مبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية مجزومة محلا على انها جزاء الشرط (وان فتحت) وهو مخاطب ايضا معطوف على كسرت اى ان فتحت انت همزة تلك المادة (فالمعنى) اى فمعنى قوله فانى

لكنه مفرد فى هذا المقام لكونه مضافا اليه لحيث لانه من خصائص حيث
ان يضاف الى جملة الا اذا دخلها ان تفتح لامحالة ﴿و بعدلو﴾ اى فتحت حال
كونها واقعة بعد لو ﴿لانه﴾ اى لان الاسم الذى يقع بعده ﴿فاعل﴾ اى فاعل
لفعل محذوف يفسره مابعده وان لم يوجد التفسير يقدر ثبت وامثاله وهذا عند
البصريين لانهم لم يجوزوا دخول حرف الشرط على الاسم واما الكوفيون
فانهم يجوزون دخولها على الاسم ﴿نحو لو انك قائم لكان كذا﴾ ثم فسره بقوله
﴿اى لو ثبت قيامك و بعد لولا﴾ اى فتحت ايضا حال كونها بعد لولا ﴿لانه﴾
اى الاسم الواقع بعده ﴿مبتدأ نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اى لولا ذهابك
موجود لكان كذا﴾ فلولا ههنا هو الذى يكون لامتناع الشئ لوجود غيره
و يكون حرف جر اذا دخل على الضمير كما سبق و يقال لها لولا الامتناعية
واما لولا الذى يكون للتحضيض فليس من هذا الباب لانه مابعد التحضيضية
يكون فاعلا بخلاف هذا فانه مبتدأ عند الجمهور خلافا للكسائى والفراء فانه
فاعل عندهما لامبتدأ ﴿و بعد ما﴾ اى و فتحت ايضا حال كونها واقعة بعد كلمة
ماقوله ﴿المصدرية﴾ بالجر صفة ما وقوله ﴿التوقيتية﴾ صفة بعد صفة * واعلم
ان الياء فى المصدرية وفى التوقيتية هى الياء النسبية اى كلمة ما منسوبة الى
المصدر بجعلها مابعدها فى تأويل المصدر و منسوبة الى التوقيت لدلالتها على
على الوقت فالاول يكون من قبيل نسبة الفاعل الى فعله والثانى من قبيل نسبة
الدال الى مدلوله وقوله ﴿لانه﴾ متعلق بفتحت اى انما فتحت مابعدها لان مابعد
ما المصدرية ﴿فاعل﴾ وقوله ﴿لاختصاص﴾ ظرف مستقر مرفوع محلا
على انه خبر للمبتدأ المحذوف اى هذا يعنى كونه فاعلا حاصل لاختصاص
﴿ما المصدرية بالفعل﴾ وهو متعلق بالاختصاص وهو مصدر مضاف الى
فاعله والباء داخلة فى المقصور عليه اى هذه الكلمة مقصورة على الفعل
ولاتوجد فى غيره ﴿نحو اجلس ماان زيدا قائم اى ماثبت ان زيدا قائم﴾ وهذا
تفسير بالنظر الى كون مابعدها فاعلا او الى كونها مختصا بالفعل وان كان
محذوفا كما وقع ههنا وهو ثبت وقوله ﴿بمعنى﴾ ظرف مستقر مجرور محلا على
انه صفة لقوله ماثبت وهو تفسير للتفسير يعنى ان المراد من قوله ماثبت الذى
يلابس بمعنى ﴿مدة ثبوت قيام زيد﴾ وهذا ناظر الى تفسير معنى ماثبت ومعنى
ان زيدا قائم لان فيه حرفين مصدريتين احدهما ما وهو جعل مادخل عليه
وهو ثبت مأولا بالثبوت ولكونها توقيتية قدر لفظ المدة والاخرى ان وهى

بمعنى الظن فحينئذ يلزم ان تكون ان مفتوحة لوقوعها بعد فعل من افعال القلوب (نحو قل ان الله واحد وبعد حتى الابتدائية) اى وكسرت ايضا حال كونها واقعة بعد حتى التى للابتدائية وانما قيدها بالابتدائية لان ماوقع بعد حتى العاطفة مفرد وبعد الجارة اسم حقيقة اوحكما فيلزم ان تكون مفتوحة واما ماوقع بعد الابتدائية جملة فيلزم ان تكون مكسورة (نحو اتقول هذا حتى ان زيدا يقوله وبعد حروف التصديق) وهو مثل نعم وبلى وغيرهما (نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال) اى جوابا لمن قال (زيد قائم) اى على طريق الاخبار اوازيد قائم على طريق الاستفهام (وبعد حروف الافتتاح) اى بعد الحروف التى يبتدأ بها الكلام وهى الا واما (الا ان زيدا قائم وبعد واوالحال) اى وكسرت ايضا حال كونها واقعة بعد واوالحال لان ماوقع بعد واوالحال جملة البتة (نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون) اى والحال ان بعضا من المؤمنين لكارهون لخروجك من بيتك بالحق * ولما فرغ من بيان مواضع المكسورة شرع فى بيان مواضع المفتوحة فقال (وفتحت) اى فتحت مادة الالف والنون واستعملت بفتح الهمزة (فاعلة) بالنصب على انها حال من نائب الفاعل المستتر فى فتحت (نحو بلغنى انك قائم) فقوله بلغنى فعل ماض وان موصولة حرفية وكاف الخطاب اسمه وقائم خبره والجملة صلة اى وهى مع صلته فى تأويل المفرد مرفوع محلا على انه فاعل بلغ اى بلغنى قيامك (ومفعولة) معطوفة على فاعلة اى فتحت ايضا حال كونها مع جملتها مفعولة (نحو علمت ان زيدا قائم) فانها مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد منصوب محلا على انه مفعول علمت اى علمت قيامه (ومبتدأة) اى فتحت ايضا حال كون تلك المادة مع جملتها مبتدأة (نحو عندى انك قائم) وعندى ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر مقدم وانك قائم فى تأويل المفرد مرفوع محلا على انه مبتدأ مؤخر اى ثبت عندى قيامك (ومضافا اليها) اى فتحت ايضا حال كونها مضافا اليها نحو (اجلس حيث ان زيدا جالس) فحيث مبنى على الضم ومنصوب محلا على انه مفعول فيه لاجلس وهو مضاف الى جملة ان وهى فى تأويل المفرد مجرور محلا على انها مضاف اليها لحيث وانما فتحت فى هذه المواضع الاربعة لان الثلثة الاول اعنى الفاعل والمفعول والمبتدأ يجب ان يكون كل منها مفردا واما المضاف اليه وان جاز كونه جملة فى بعض المواضع

الجملة التى هى صلة لان الصلة لاتكون الا جملة (نحو قوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة) فان ما موصولة و من الكنوز بيانه وقوله مفاتحه اسم ان ولتنوء خبره والجملة صلة ما وهو مع صلته مفعوله الثانى لآتينا وقوله لتنوء فعل مضارع من ناء ينوء وفى الصحاح و ناءبه الحمل اثقله و منه قوله تعالى * لتنوء بالعصبة * اى لتنؤ العصبة بثقليها انتهى اى اعطينا قارون من الخزائن خزائنا مفاتحه لتميل على الجماعة لثقلها (وفى الخبر) اى كسرت حال كونها فى الخبر الذى يكون خبرا (عن اسم عين نحو زيد انه قائم) فان زيدا اسم عين وقع مبتدأ وان اسمها وخبرها وقع خبرا عنه فانها وجبت ان تكون مكسورة لانها لو فتحت لزم تأويله بالمفرد وحمله على زيد وهذا لايجوز لانه لايقال زيد قيامه فان زيدا لايتحد مع القيام بل يتحد مع القائم وانما قال عن اسم عين فانه ان كان خبرا عن اسم معنى يجوز فتحه نحو مأمولى انك قائم فانه يجوز ان يقال مأمولى قيامك (وفى جملة) اى وكسرت فى جملة (دخلت) وقوله دخلت فعل مؤنث وقوله (على خبرها) متعلق بدخلت والضمير راجع الى كلمة ان وقوله (لام ابتدآء) فاعل دخلت والجملة صفة جملة والعائد اليها محذوف وهو فيها اى وقعت فى الجملة التى دخلت فيها على خبر ان لام الابتدآء فان لام الابتدآء انما تدخل لتأكيد مضمون الجملة فيكون الجملة لازمة لها حتى يؤكد بها مضمونها (نحو علمت ان زيدا لقائم) فان مادة الالف والنون اذا وقعت بعد علمت صارت مفتوحة لكونها فى مقام المفعول لكن لما دخلت اللام فى خبرها رجح جانب كونها جملة فيلزم عدم تغيرها فكسرت لذلك واما اذا لم تدخل اللام فهى مفتوحة لعدم رجحان جانب الجملة (وبعد القول) اى وكسرت ايضا اذا وقعت بعد القول ومايشتق منه كقال ويقول وقل ولا تقل وقوله (العرى) على وزن فعيل صفة للقول اى بعد القول العارى (عن الظن) لان القول يستعمل فى القول مع الظن ومع العلم فاذا وقعت بعد هذا القول يكون مفعولا له واذا كان مفعولا يلزم ان يكون مفتوحا كما سيجئ لكن لما وقع ههنا بعد القول وكان ماوقع بعد القول فى مقام الحكاية يجب ان يكون جملة فان فى مثل هذه الجملة جهتين جهة معناها وجهة لفظها فن جهة معناها مفعول للقول فيتصرف بالمفرد ومن جهة لفظها جملة فلا يتصرف فيها لكونها حكاية واما اذا كان القول

تغير الجملة بالمفتوحة وعدمه فى المكسورة ﴿ وجب الكسر ﴾ اى كسر همزة ان وقوله الكسر مصدر كسر وهو ان كان مصدر فعله المعلوم يكون المعنى وجب جعل المتكلم لهمزة مادة الالف والنون مكسورة وان كان مصدر فعله المجهول يكون المعنى كونها مكسورة اى وجب كون همزتها مكسورة يعنى قرائته بالكسر وقوله ﴿ فى موضع الجمل ﴾ مفعول فيه لوجب اوللكسر والموضع اسم مكان من وضع يضع ولذا لا يجوز حذف فى منه لعدم كون متعلقه بمعنى الاستقرار وهو مضاف الى الجمل وهو جمع جملة اى فى الموضع الذى هو موضع الجملة وقوله ﴿ والفتح ﴾ معطوف على الكسر اى وجب الفتح اى فتح همزتها ﴿ فى موضع المفرد ﴾ اعلم ان المفرد يطلق على معان منها مايقابل التثنية والجمع فناصر مفرد وناصران وناصرون ليسا بمفرد ومنها مايقابل المركب وهو مالايدل جزء لفظه على جزء معناه فناصر وناصران وناصرون مفرد وناصر الاب مركب ومنها مايقابل الجملة وهو ماليس فيه اسناد تام فالمذكورات كلها مفردة وزيد ناصر ونصر زيد جملة فالمراد ههنا هو الثانى والله اعلم * ثم شرع فى بيان مواضع الجمل فقال ﴿ فكسرت ﴾ الفاء للتفصيل وكسرت فعل مجهول ونائب فاعله ضمير هى راجع الى ان وانما انث للاشارة الى ان المراد بها مادة ان لاصورتها لانه لوكان المراد صورتها للزم تحصيل الحاصل وهو لغو غير جائز ﴿ فى الابتداء ﴾ وهو ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من نائب الفاعل اى كسرت حال كونها فى ابتداء الكلام اما حقيقة ﴿ نحو ان زيدا قائم ﴾ فانه ابتداء كلام حقيقة لانه لاربط فيها بما قبلها واما تقديرا وذلك بان يكون استينافا وهو من حيث كونه استينافا مرتبط بما قبله نحو قوله تعالى * ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا * قوله ﴿ وفى جواب القسم ﴾ معطوف على قوله فى الابتداء فان جواب القسم جملة مستقلة لامحالة عند الجمهور سواء دخلت اللام فى خبرها نحو والله ان زيدا لقائم اولم تدخل ﴿ نحو والله ان زيدا قائم ﴾ وقال الكوفيون والمبرد اذا دخلت اللام فى جوابه يجوز فيه الفتح بناء على انه مأول بالمفرد لكن لايرضى الرضى لهذا واستبعده بناء على المفرد الصريح لايقع جوابا للقسم فكيف يأول به قوله ﴿ وفى الصلة ﴾ معطوف اما على قوله فى جواب القسم لقربه اوعلى قوله فى الابتداء لكونه متبوعا على الاطلاق لوقوعه فى اول الكلام اى كسرت ايضا حال كونها داخلة على

عندى لالتبس بالمكسورة وانما قيد الاستثناء بقوله فلا تقع مع انه مفهوم من الاستثناء لانه لما ذكر فى السابق مسئلتين احدهما مسئلة عدم جواز التقديم والآخر فى وجوب صدارة الكلام توهم ان هذا الاستثناء استثناء من الحكمين فاراد ان يدفع هذا التوهم بانه استثناء من المسئلة الثانية فقط وهى وجوب صدر الكلام لامن الاولى لان حكم عدم جواز تقدم المعمول عليه باق فيه ايضا * ثم شرع فى مسئلة اخرى بقوله ﴿ وتلحقها ﴾ اى تلحق الحروف الستة المذكورة وقوله ﴿ ما ﴾ فاعل تلحقها وهو مؤنث باعتبار الكلمة ويقال لهذه الكلمة ماء الكافة من الكف وهو المنع سميت بها لمنعها عن العمل قوله ﴿ فتلغى ﴾ معطوفة على جملة تلحقها وهو فعل مجهول من الالغاء بمعنى الابطال ونائب فاعله تحته راجع الى الحروف المذكورة اى يبطل حين لحوقها ﴿ عن العمل ﴾ لاعن افادة معناها ﴿ وتدخل حينئذ ﴾ اى يجوز دخول هذه الحروف حين اذا لغيت عن العمل ﴿ على الافعال ﴾ متعلق بتدخل لان هذه الحروف انما يجب دخولها على الاسماء لاقتضائها اسما بنصبه فلما ابطل عملها لم تقتض ذلك ﴿ نحو انما ضرب زيد ﴾ وكذا كانما * ولما فرغ من بيان مسائل تعم لهذه الحروف الستة شرع فى بيان خواص كل منها على حدة فقال ﴿ فان ﴾ اى المكسورة يعنى ان الفرق بين المكسورة والمفتوحة ان المكسورة ﴿ لا تغير معنى الجملة ﴾ بان يأخذ من خبرها مصدرا مضافا الى اسمها وان يبدل عن اسناد خبرها الى اسمها نسبة اضافية ﴿ وان ﴾ اى المفتوحة بخلافها فانها تغير الجملة كما ذكرنا وهى ﴿ مع جملتها ﴾ اى مع اسمها وخبرها ﴿ فى حكم المصدر ﴾ فقوله وان مبتدأ وقوله مع جملتها ظرف مستقر صفة ان وقوله فى حكم المصدر ظرف مستقر خبره يعنى انه ان كان خبره من المشتقات يؤخذ منه مصدره ويضاف الى اسمه نحو اعجبنى ان زيدا قائم اى اعجبنى قيامه وان كان جامدا يلحق به الياء المصدرية فيضاف كذلك نحو اعجبنى ان زيدا انسان اى اعجبنى انسانيته * ولما بين الفرق بين المكسورة والمفتوحة اراد ان يبين ثمرة الفرق والمسئلة التى بنيت على ذلك الاصل فقال ﴿ ومن ثمه ﴾ لفظ من اجلية بمعنى اللام متعلق بقوله وجب وثمه بفتح الثاء المثلثة من اسماء الاشارة اشارة الى المكان كهنا وههنا الحقت الهاء باخره للفرق بين ثم بضم الثاء وبين ثم بفتحها وههنا مستعار من حيث ان هذا الاصل شبه بمكان محسوس فى التحقق واستعمل ماكان موضوعا للمكان المشار اليه فى اصل وقاعدة اى من اجل هذا الاصل الفارق بينهما وهو

(تغير)

(للاستدراك) وهو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا يشبه دفع الاستثناء (وليت) اى لفظ ليت او الخامس من الستة لفظ ليت وهو (للتمنى) اى لانشاء لا لاخبار يعنى ليس معنى ليت الشباب يعود مثلا لاخبار انه طلبه قبل هذا التكلم بل معناه انه يوجد التمنى بهذا اللفظ والتمنى طلب مالا طمع فيه او طلب ما فيه عسر سواء كان عدم طمعه لكونه مستحيلا او لعدم رجائه لانعدام السبب (ولعل) هو (للترجى) او السادس منها لفظ لعل الكائن للترجى اى لانشائه والترجى هو انتظار شئ ممكن لا وثوق بحصوله فان كان ذلك الانتظار انتظار مايحبه المتكلم نحو لعلك تعطينا مع عدم الوثوق يقال له الطمع وان كان مايكرهه المتكلم مع عدم الوثوق بحصوله ايضا يقال له الاشفاق نحو لعلى اموت الساعة * ثم شرع فى مسائلها فقال (ولا يتقدم معمولها) اى لايجوز ان يتقدم معمول هذه الحروف الستة من اسمها وخبرها (عليها) اى على تلك الحروف قوله (ولها) خبر مقدم (صدر الكلام) مبتدأ مؤخر اى انه يجب ان يقع هذه الحروف فى صدر الكلام الذى دخلت عليه لانه يجب ان يستفاد قبل شروع الكلام انه من اى نوع من طرق الافادة بانه محقق ومؤكد اوهو لانشاء تمن اوترج اوتشبيه اولدفع توهم وهذا لايستفاد للسامع الا بتصدير هذا الحروف واذا وجب لها صدارة الكلام فلايجوز حينئذ تقدم معمو لها من معمولاتها عليها لانه لو تقدمت عليها بطلب صدارتها التى هى المقصودة منها وقوله (غيران) منصوب على انه مستثنى من الضمير فى لها يعنى ان لكل من الحروف الستة صدر الكلام الاان المفتوحة وقوله (فلا تقع) تفصيل للاستثناء وفاعله المستتر تحته راجع الى كلمة ان باعتبار الكلمة اى لا تقع كلمة ان (فى الصدر) اى فى صدر الكلام وقوله (اصلا) مفعول مطلق للفعل المحذوف اى لا تقع وقوعا اصلا وانما اكده به للاشارة الى ان هذا الحرف ليس له استعداد لوقوعه فى الصدر لابالنظر الى الكلام الذى دخل عليه ولابالنظر الى الكلام الذى جعل منه جزأ مع اسمه وخبره اما الاول فلانه لما جعل الكلام الذى دخل عليه فى حكم المصدر اخرج الكلام عن الكلامية وجعله مفردا فيحتاج الى الاستناد الى عامل حتى يكون معمولا له فاذا نزل الى منزلة المعمولية يبطل استعداده للصدارة واما الثانى فلانه لو وقع فى الصدر فى الكلام الذى كان جزأ منه نحو عندى انك قائم وقع الالتباس من المكسورة لانا اذا قلنا انك قائم

او على اربعة احرف وهو كانّ ولعل او على خمسة احرف وهو لكن وكذلك الفعل لايكون على حرفين او على حرف بل اقله على ثلثة احرف او على اربعة او على خمسة او على ستة وبهذا التقسيم كانت هذه الحروف مشابها بالفعل الماضى قوله (ولفتح) معطوف على لكونها اى مشبهة ايضا لوجه آخر وهو فتح (اواخرها) كما ان اواخر الماضى بنيت على الفتح كذلك اواخر هذه الحروف بنيت على الفتح وهذان الوجهان بيان لمشابهتها لفظا واما مشابهتها معنى فهو كما قال (ولوجود معنى الفعل) اى الحدث وقوله (فى كل) متعلق بالوجود اى هذه الحروف مشابه بالفعل معنى لكون معنى الفعل موجودا فى كل (منها) اى من هذه الستة مثل التحقيق والتشبيه والاستدراك والتمنى والترجى * اعلم ان قوله معنى الفعل يحتمل ان يكون المراد من الفعل فعلا لغويا وان يكون فعلا اصطلاحيا فان كان الاول فاضافة المعنى اليه يكون اضافة بيانية اى لوجود معنى هو الحدث اى المصدر وان كان الثانى فاضافة المعنى اليه يكون اضافته بمعنى اللام من قبيل اضافة الجزء الى الكل اى لوجود معنى هو جزء من الفعل يعنى المصدر الذى كان جزأ من الفعل الاصطلاحى والله اعلم * ثم شرع فى بيان معانى كل منها فقال (ان) بكسر الهمزة (وان) بفتحها اى لفظ ان وان وهو مبتدأ وقوله (للتحقيق) خبر لمبتدأ محذوف اى هما موضوعان لمعنى التحقيق اى لتحقيق مضمون الجملة مثلا اذا قلنا زيد قائم يكون المنفهم منه ثبوت القيام لزيد وليس فيه تأكيد واما اذا قلنا ان زيدا قائم يكون المنفهم منه ان القيام الذى ثبت لزيد قد تحقق وتقرر فالمخاطب فى الاول ليس بعالم لثبوت القيام وفى الثانى انه عالم لثبوته لكنه غير عالم لتحققه وتقرره ومادة الالف والنون المشددة مشتركان فى افادة معنى التحقيق ولكنها ان كان بكسر الهمزة لاتغير الجملة وان كان بفتحها فتغيرها كما سيجئ * واعلم انه يجوز ان يكون لفظ ان خبرا لمبتدأ محذوف وان يكون قوله للتحقيق ظرفا مستقرا صفته اى الاول من الستة لفظ ان وان الكائنان للتحقيق ويحتمل ايضا ان يكون قوله للتحقيق ظرفا مستقرا حالا من ان وان اما بتأويلهما بنائب الفاعل للفعل الذى يفهم من التعداد اى عد كل واحد منهما من الحروف المشبهة بالفعل حال كونهما موضوعين للتحقيق او بلاتأويل عند من جوز وقوع الحال من الخبر كذا فى المعرب (وكأن) اى ولفظ كأن او الثالث من الستة لفظ كأن هو (للتشبيه) اى لانشاء تشبيه اسمه بخبره (ولكن) اى لفظ لكن او الرابع من الستة لفظ لكن هو

ايضا ان يقال ضربت (يوم الجمعة يوم السبت) فان كلا منهما ظرفان زمانيان متعلقان بضربت و ليس احدهما معطوفا على الآخر و لابدلا منه قوله (بخلاف) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر المبتدأ المحذوف اى هذا ملابس بخلاف (ضربت يوم الجمعة امام المسجد) فان يوم الجمعة ظرف زمان و امام المسجد ظرف مكان فلا اتحاد فى معناهما و قوله (واكلت من ثمره من تفاحه) معطوف على المثال الاول اى و بخلاف هذا التركيب فان من فى من ثمره متعلق باكلت بمعنى العموم المطلق و فى من تفاحه متعلق به ايضا بمعنى المقيد فاختلفا بالاطلاق و التقييد و ليس احدهما بمعنى الآخر فيجوز فى المثالين المذكورين تعلقهما بفعل واحد * و لما فرغ من بيان العامل فى اسم واحد شرع فى بيان العامل فى اسمين فقال (و العامل) اى العامل اللفظى السماعى الذى يعمل (فى اسمين) اى فى الاسمين اللذين هما المبتدأ و الخبر (على قسمين ايضا) اى كما كان العامل فى الاسم على قسمين (قسم) هو مبتدأ اول و هو نكرة مخصصة يجوز كونها مبتدأ فانه لما سبق القسمان فى الاجمال حصل لنا علم بان هذا هو القسم الذى ذكر فى ضمن القسمين فحينئذ قدر قوله منهما اى قسم من القسمين و قوله (منصوبه) مبتدأ ثان و قوله (قبل مرفوعه) ظرف مستقر خبر الثانى و هو مع خبره جملة صغرى مرفوع محلا على انه خبر الاول (و قسم) اى القسم الثانى منهما (على العكس) اى مرفوعه قبل منصوبه (القسم الاول) اى القسم الذى منصوبه قبل مرفوعه (ثمانية احرف) و قوله ثمانية خبر المبتدأ و مضاف الى تمييزه لان تمييز ثلثة الى عشرة مجموع و مجرور و قوله (ستة) مبتدأ و قوله (منها) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفته و قوله (تسمى) فعل مجهول و نائب فاعله مستتر تحته راجع الى الحروف الستة (حروفا) مفعول ثان له و قوله (مشبهة) بالنصب صفة حروفا و قوله (بالفعل) متعلق بمشبهة اى حروفا يشبه بالفعل الماضى بوجوه و قوله (لكونها) متعلق بمشبهة اى لكون هذه الحروف بعضها مبنية (على ثلثة احرف فصاعدا) قوله فصاعدا الفاء فيه عاطفة و قوله صاعدا حال من فاعل الفعل الذى حذف وجوبا سماعا و هو ذهب اى فذهب ذلك الثلثة حال كونه ذاهبا الى الفوق اى الى مافوقه من العدد * و مما ينبغى ان يعلم ان الاصل فى الحروف ان يكون على حرف واحد او على حرفين و ان يكون او آخرها مبنيا على السكون فهذه الحروف الستة اقلها على ثلثة احرف كان و ان و ليت و ليس فيها حرف على حرفين او على حرف واحد و انما هى على ثلثة احرف و هو ان و ان و ليت

الى الضمير الراجع الى الظرف علم منه ان الجار حذف منه واوصل المستقر الى ذلك الضمير ورفعه بالنائبية * ولما بين المصنف مقام ما اوصل المتعلق بعد حذف الجار ومالا يجوز ابقاؤه مجرورا اراد ان يبين مقام ما ابقى مجرورا ولا يوصل متعلقه اليه فقال ﴿ وقد يبقى ﴾ اى يبقى المجرور فى بعض الاوقات ﴿ مجرورا ﴾ اى حال كونه مجرورا بعد حذف الجار وقوله ﴿ على الشذوذ ﴾ ظرف مستقر منصوب محلا على انه مفعول مطلق ليبقى اى يبقى بقاء كائنا على الشذوذ ويقال لهذا مفعول مطلق مجازى لان المفعول المطلق فى الحقيقة هو لفظ بقاء لانه مصدر يبقى والظرف المستقر انما هو صفته فاطلاقه على الصفة اطلاق على المجاز من قبيل اطلاق لفظ موضوع للموصوف على صفته ﴿ نحو الله ﴾ بالجر ﴿ لافعلن اى والله ﴾ لافعلن فحذف حرف الجر الذى هو حرف القسم وابقى لفظة الله مجرورا وقرينة الحذف والمحذوف هو جواب القسم ثم ان بقاءه مجرورا مختص بباب القسم لكنهم اختلفوا فيه فالبصريون قالوا انه مختص بلفظة الجلالة دون سائر اسماء الله تعالى والكوفيون يقيسون سائر اسماء الله تعالى على الجلالة ويجوزون ذلك فيه * ثم شرع فى مسئلة اخرى من مسائل الجار فقال ﴿ ولا يجوز تعلق الجارين ﴾ سواء كانا ملفوظين او محذوفين وقوله ﴿ بمعنى ﴾ ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة الجارين بتقدير المتعلق المعرفة اى الكائنين ﴿ واحد ﴾ اومنصوب محلا على انه حال منهما وقوله ﴿ بدون العطف ﴾ صفة بعد صفة اوحال من ضميره وقوله ﴿ بفعل واحد ﴾ متعلق بالتعلق يعنى لا يجوز تعلق الجارين اللذين معناهما واحد بفعل واحد من غير ان يكون احدهما معطوفا على الآخر ﴿ فلا يقال مررت بزيد بعمرو ﴾ فان البائين ههنا كلاهما بمعنى الملابسة وتعلقا بمررت حال كون معناهما واحدا وليس احدهما معطوفا على الآخر فحينئذ لا يجوز هذا التعلق لان مررت مشغول بملابسة زيد ولا احتياج له الى ملابسة لغيره واذا اريد اصلاحه يقال مررت بزيد وبعمرو فحينئذ يجوز تعلقهما لان الملابسة ههنا واحدة والملابسة الواحدة يجوز ان يتعلق بشخصين بخلاف الاول فان فيه ملابستين صادرتين من شخص واحد فاحدهما يستغنى عن الآخر وكذا يجوز اذا كان احدهما بدلا من الآخر فى مثل مررت بزيد باخيك وفى مثل نظرت الى الفلك الى قمره فان الاول بدل الكل والثانى بدل الاشتمال بخلاف ما نحن فيه فانه اذا كان بعمرو بدلا من بزيد يكون بدلا غلطا وهو لا يوجد فى تراكيب الفصحاء قوله ﴿ ولا ضربت ﴾ معطوف على قوله لا يقال اى ولا يجوز

(ايضا)

من المبتدأ اى القياس حال كونه فى غير المفعول فيه و فى غير المفعول له فان قياس حال مجرورهما قد سبق بانهما لا يبقى مجرورين بالاتفاق قوله ثم القياس مبتدأ وقوله ﴿ ان توصل ﴾ فعل مضارع مخاطب منصوب بان المصدرية وصلة له وهو مع صلته فى تأويل المفرد خبره وقوله ﴿متعلقه﴾ مفعول توصل اى ان تجعل متعلق ذلك الجار واصلا ﴿ الى المجرور ﴾ وقوله ﴿ فتظهر الاعراب المحلى ﴾ معطوف على ان توصل والاعراب مفعوله وقوله المحلى بالنصب صفته اى ان تجعل الاعراب الذى كان محليا عند وجود الجار ظاهرا لفظيا ﴿ فيه ﴾ اى فى ذلك المجرور ﴿ وهو ﴾ اى ذلك الاعراب المحلى الذى يكون ظاهرا بعد الحذف ﴿ النصب على المفعولية ﴾ اى على مفعوليته هى غير المفعول فيه وغير المفعول له وهذا ان كان المتعلق فعلا معلوما او اسم الفاعل ﴿ والرفع على النائبية ﴾ اى واما رفع على انه نائب الفاعل ان كان المتعلق فعلا مجهولا او اسم المفعول قوله ﴿ ويسمى ﴾ فعل مجهول ومفعوله الاول نائب فاعل تحته راجع الى ماذكر وقوله ﴿ حذفا ﴾ مفعوله الثانى ﴿ وايصالا ﴾ معطوف عليه يعنى يسمى ماذكر من حذف الجار ومن ايصال متعلقه الى مجروره بحيث يظهر فيه اعرابه المحلى حذفا بجعل الجار محذوفا وايصالا بجعل المتعلق واصلا الى المجرور ﴿ نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه ﴾ لان اختار فعل لازم لايتعدى الى المفعول به الا بحرف الجر ولما حذف الجار الذى هو لفظ من واوصل متعلقه الذى هو اختار الى قوله قوم اظهر اعرابه المحل لزوال المانع الذى هو حرف الجر وحذف من فى هذا المقام سماعى ولا يقاس عليه فى كل اسم يقع بعد اختار ﴿ ونحو قولهم ﴾ معطوف على نحو قوله تعالى اى السماعى نحو قول العرب ﴿ مال مشترك وظرف مستقر اى مشترك فيه ومستقر فيه ﴾ فان المشترك اسم مفعول من اشترك وبناؤه للمطاوعة يقال اشركت زيدا فى هذا المال فاشترك اى قبل زيد الشركة فحينئذ يكون نائب فاعله هو الشريك ولما اسند ههنا الى الضمير الراجع الى المال والمال ليس بمشترك بل هو مشترك فيه علم منه ان فيه حذفا وهو فى والضمير المجرور راجع الى المال والمجرور مرفوع محلا على انه نائب فاعل المشترك فحذف الجار منه سماعا واوصل اليه متعلقه الذى هو المشترك فانتقل الضمير من المجرور الى الضمير المرفوع الذى هو هو فاستتر تحته وكذا قولهم ظرف مستقر فان معناه ان المتعلق المحذوف استقر فى الظرف الذى هو الجار والمجرور فالمستقر هو المتعلق والظرف هو المستقر فيه فلما اسند المستقر

وحملهما عليهما اورث ثقلا فى هذين الحرفين فحذف الجار الداخل عليهما تخفيفا لهما (نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى) هذا مثال لان المصدرية وقوله (اى لان جاءه الاعمى) تفسير له يعنى ان اصله لان جاءه الاعمى فاللام حرف جر متعلق بعبس وبتولى على سبيل التنازع وان مصدرية موصولة حرفية وجاء فعل ماض والضمير المنصوب محلا على مفعول به صريح لجاء والاعمى فاعله وجملة جاء جملة فعلية لامحل لها من الاعراب صلة ان وهو مع صلته فى تأويل المفرد فمحله القريب مجرور باللام ومحله البعيد منصوب محلا على انه مفعول له لتولى اولعبس (وقوله تعالى) وهو بالجر معطوف على المثال السابق وقوله (وان المساجد لله فلاتدعوا) مراد لفظه وهو مجرور تقديرا على انه عطف بيان وقوله (اى لان المساجد لله) تفسير له واشارة الى ان اصله لان المساجد فاللام حرف جر متعلق بلاتدعوا وان حرف من الحروف المشبهة بالفعل والمساجد منصوب لفظا اسمه ولله ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبره فالاسم مع الخبر جملة اسمية لامحل لها من الاعراب صلة ان وهو مع صلته فى تأويل المفرد فمحله القريب مجرور باللام ومحله البعيد منصوب على انه مفعول له لقوله فلاتدعوا قوله (والسماعى) بالرفع مبتدأ وقوله (فيما) اى فى الموضع الذى (عدا) اى تجاوز وهو صلة ما وما مع صلته مجرور محلا والجار مع المجرور ظرف مستقر مرفوع محلا خبر المبتدأ والجملة معطوفة على جملة فالقياسى و(هذه الثلثة) مفعول عدا وقوله (مما سمع) بيان لما فى قوله فيما عدا وهو ظرف مستقر حال عن ما يعنى انه لما بين المواضع التى يحذف فيها الجار قياسا اراد ان يبين المواضع التى يحذف منها سماعا وهو فى المواضع التى هى غير المفعول فيه وغير المفعول له وغير ان وان حال كونها من المواضع التى سمع اى سمع ذلك مستعملا بحذف الجار منها وقوله (من العرب) متعلق بقوله سمع وقوله (فيحفظ) معطوف على قوله سمع وقوله (ولايقاس) معطوف على يحفظ وقوله (عليه) متعلق بلايقاس والضمير المجرور راجع الى ما يعنى اذا وقع فى تراكيب البلغاء حرف جار محذوف من غير هذه الثلثة يحفظ ذلك على الوجه الذى سمع من العرب ولايجوز ان يقاس عليه غيره * ثم المصنف اراد ان يبين حال المجرور الذى حذف جاره وكيف يكون اعرابه فقال (ثم القياس) اى القاعدة المضبوطة (بعد الحذف) اى بعد حذف الجار سواء كان حذفه قياسيا كما فى المواضع الثلثة او سماعيا كما فى عداها وقوله (فى غير الاولين) حال

(من)

ويسمى الاول تحصيليا والثانى حصوليا واكتفى المصنف رحمه الله تعالى بالمثال الاول وقوله (بخلاف) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف اى الجواز حصل ملابسا بخلاف (اكرمتك لاكرامك) فان فى هذا المثال لم يوجد الشرط الاول فان فيه ليس حدثا وفعلا لفاعل الفعل المعلل الذى هو اكرمتك بل هو حدث صدر عن المخاطب وقوله (وجئتك اليوم لوعدى امس) معطوف على المثال الاول وفى هذا المثال وان كان المفعول له وهو الوعد حدثا صادرا عن المتكلم كالجيئية الصادرة عنه لكن ليس مقارنا فى الوجود فان احدهما صدر فى اليوم والآخر صدر فى الامس * ثم شرع فى بيان احوال المجرور فى المفعول فيه والمفعول له بعد حذف الجار فيهما قياسا فقال (واذا حذف الجار) وهو لفظ فى واللام (ينتصب المجرور) اى يقبل مجرورهما النصب المحل الذى كانا منصوبين به محلا حين وجود الجار على انه مفعول فيه فى الاول ومفعول له فى الثانى وقوله (ان لم يكن نائب الفاعل) جملة شرطية وجزاؤها محذوف بقرينة ماقبله اى ان لم يكن المجرور نائب الفاعل ينتصب المجرور لفظا وقوله (ويرفع) معطوف على قوله ينتصب اى ويرفع المجرور لفظا (ان كان) اى المجرور بفى واللام (نائبه) بالنصب خبر كان اى ان كان نائب الفاعل وقوله (بالاتفاق) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من الضمير المستكن فى يرفع وينتصب على سبيل التنازع اى يرفع كذلك حال كونه ملابسا باتفاق النحاة وينصب ايضا حال كونه ملابسا به يعنى انه لا يبقى مجرورا كما بقى فى القسم كما سيأتى انه اذا حذف الجار الذى هو حرف القسم بقى المجرور مجرورا (والثالث) اى الموضع الثالث من المواضع التى يجوز حذف الجار منها قياسا وهو مبتدأ وقوله (ان) بالسكون مع فتح الهمزة يعنى به المصدرية خبره (وان) بفتح الهمزة وتشديد النون يعنى به الحرف الذى من الحروف المشبهة بالفعل وقوله (فالجار) الفاء تفصيلية يعنى ان الحرف الجار (يحذف) قوله الجار مبتدأ ويحذف فعل مجهول ونائب الفاعل تحته ضمير راجع الى المبتدأ والجملة تفصيلية يعنى ان الجار يحذف (منهما) اى من ان وان (قياسا) اى حذفا قياسيا وانما جاز حذفه من هذين الحرفين لكون الاولى داخلة على الجملة الفعلية والثانية داخلة على الاسمية وتأويل الجملة التى وقعت بعدهما

لاشتراكهما فى الظرفية والمبهمية فيحذف منه لذلك واما اذا كان محدودا يكون اشتراكهما فى الظرفية فقط فلا يحمل عليه فلا يحذف منه وقوله ﴿الا﴾ استثناء مفرغ من قوله فلا يجوز اى لايجوز حذفه من كل مكان محدود يقع بعد فعل الا مايقع ﴿بعد دخل ونزل وسكن﴾ فانه يجوز حذفه اذا وقع بعد هذه الافعال الثلثة ﴿نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلد﴾ وهذا وان كان حكمه عدم جواز حذفه منها ولكن لكثرة استعمال هذه الثلثة توسع جواز حذفه بان يكون على طريق الحذف والايصال يعنى على الطريق الذى يحذف فيه حرف الجر واوصل الفعل بحيث يتعدى الى مفعوله بلا واسطة الجار * ولما فرغ المصنف من بيان الموضع الاول الذى جاز فيه حذف الجار قياسا شرع فى الموضع الثانى منه فقال ﴿والثانى﴾ اى الموضع الثانى الذى يجوز حذف الجار منه ﴿المفعول له﴾ لكن ليس هذا الجواز على اطلاقه بل بشرط شيئين وهو انه ﴿اذا كان﴾ اى وانما يجوز حذفه اذا كان المفعول له ﴿فعلا﴾ وهو بفتح الفاء فان للفعل معنيين لغوى واصطلاحى فاللغوى مفرد وهو الحدث والمصدر والاصطلاحى مركب من الحدث والزمان والنسبة واذا استعمل فى المعنى الاول يفتح فاؤه واذا استعمل فى الثانى يكسر فاؤه وقوله ﴿لفاعل الفعل﴾ ظرف مستقر منصوب محلا على انه صفة فعلا وقوله ﴿المعلل﴾ بالجر صفة الفعل اى الفعل الذى يكون عاملا للمفعول له وقوله فعلا احتراز عن اسم العين نحوه جئتك للخبز وقوله لفاعل الفعل المعلل احتراز عن الفعل الذى يكون فعلا لغير فاعله نحو اكرمتك لاكرامك زيدا فانه لايجوز حذف اللام منهما وهذا هو الشرط الاول للجواز واما الشرط الثانى فهو قوله ﴿ومقارنا﴾ وهو معطوف على قوله فعلا اى مع كونه فعلا يشترط ان يكون مقارنا ﴿له﴾ اى للفعل المعلل وقوله ﴿فى الوجود﴾ متعلق بقوله مقارنا وذلك على نوعين اما بان يكون زمان وجودهما متحدين ﴿نحو ضربت زيدا تأديباله﴾ واما بان يكون زمان وجود احدهما بعضا من وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان فى الاول وقع الضرب واحداث التأديب فى زمان واحد وفى الثانى وقع القعود بعد حدوث الجبن لكن حدوث القعود وقع بعضا من زمان الجبن فاكتفى المصنف بالمثال الاول وايضا ان فى الاول وقع الضرب لتحصيل التأديب وفى الثانى وقع القعود لحصول الجبن

(ويسمى)

ان يقال اكلت جانب الدار بحذف فى وكذا لايقال جهة الدار اووجه
الخان اووسط الدكان بفتح السين وانما اورده المصنف رحمه الله تعالى
اشارة الى نص سيبويه عليه ﴿ اومضرب زيد اومقامه بل يقال اكلت
فى جانب الدار اوفى مضرب زيد اوفى مقامه ﴾ اما عدم جوازه فى جانب
الدار فلان الجانب وان كان حين استعماله فى الظرف يصدق عليه مفهوم
المبهم لكن لكون اصله غير ظرف كان كالخارج عن تعداد الظروف واما
فى مضرب ومقام لكون عاملهما اكلت فان الاكل ليس بقار قوله واما
ان كان معطوف على عديله المقدر فكانه قال حكم اسم المكان الذى يكون
بمعنى الاستقرار انه اما ان لايكون عامله بمعنى الاستقرار اويكون اما ان
لم يكن عامله بمعنى الاستقرار فلايجوز حذف فى منه ﴿ واما ان كان عامل
القسم الاخير ﴾ وهو اسم المكان الذى يكون بمعنى الاستقرار فقوله عامل
اسم كان وقوله ﴿ بمعنى الاستقرار ﴾ خبره وقوله ﴿ يجوز حذف فى منه ﴾
جواب الشرط لانه حينئذ يكون متضمنا لمصدر بمعناه فيكون مشعرا بكونه
ظرفا للحدث الذى فيه فيستغنى حينئذ من ذكر لفظ فى ﴿ نحو قمت مقامه
وقعدت مكانه ﴾ فان عامل المقام والمكان فى هذا التركيب هو القيام اوالعقود
الذى بمعنى الاستقرار * ولما فرغ من حكم ظرف المكان المبهم شرع فى حكم
المحدود وتعريفه فقال ﴿ وان كان ﴾ اى المفعول فيه ﴿ ظرف مكان محدودا
وهو ﴾ اى المحدود ﴿ ماثبت ﴾ اى اسم ما ثبت ﴿ له اسم بسبب امر داخل
فى مسماه ﴾ اى غير خارج عنه كالمبهم ﴿ نحو دار ﴾ وكذا البيت والبلد لان
البلد انما يسمى به اذا اشتمل الدور الداخلة فيها والدور انما سميت بها
لاشتمالها البيوت والبيوت انما سميت لاشتمالها الجدار والسقف وكل
من المذكورات انما ثبت لها من الاسم للشئ الداخل فى مسماها قوله
﴿ فلا يجوز حذف فى ﴾ جزآء للشرط المحذوف اى اذا كان لفظ الدار
من المكان المحدود فلايجوز حذفه منه وقوله ﴿ فلايقال ﴾ تفصيلية معطوفة
على قوله فلا يجوز يعنى اذا لم يجز حذفه فى مثل الدار لايجوز حينئذ ان
يقال ﴿ صليت دارا بل ﴾ يقال صليت ﴿ فى دار ﴾ وتحقيقه ان القياس
فى حذف فى من المفعول فيه انما يجوز فى ظرف الزمان لكون الزمان جزأ
من الفعل فينصب كالمفعول المطلق الذى هو مصدر الفعل لكونه جزأ
من الفعل واما ظرف المكان اذا كان مبهما يحمل على ظرف الزمان المبهم

عن مسماه وانما اعاد الكاف ههنا لان البعض ظن ان المقادير الممسوحة ليست بمبهمة واشار باعادة الكاف الى رد ظنه لذلك (نحو فرسخ وميل وبريد) فان كلا من الثلثة مقادير مخصوصة يعرف بالمساحة التى هى امر غير داخل ويطلق الفرسخ على المكان الممسوح باثنى عشر الف خطوة والميل يطلق على ثلث الفرسخ وهو اربعة آلاف خطوة والبريد يطلق على اثنى عشر ميلا وقوله (الاجانبا) استثناء من حكم الحذف يعنى جاز حذف فى من كل مكان مبهم الاجانبا (وجهة ووجها ووسطا بفتح السين) واعلم ان القوم اختلفوا فى تفسير المبهم فبعضهم عرفوه بالتعريف الذى ذكره المصنف فيدخل فيه جميع ماذكر الى ههنا فيحمل الاستثناء حينئذ على الاستثناء من الحكم وبعضهم عرفه بما لايعتبر حدود لانهاية فيخرج منه المقادير الممسوحة فيحتاج الى ان يقال انها وان لم يطلق عليها المبهم لكن اعطى لها حكمها فى الحذف (وخارج الدار) معطوف على الاجانبا اى الاخارج الدار (وداخل الدار وجوف البيت وكل اسم مكان لايكون) اى ذلك الاسم (بمعنى الاستقرار) بان لايكون ذلك مشتقا من الحدث الذى يكون بمعنى الاستقرار وهو كونه فى مكان مع القرار فيه فى الجملة وقوله (نحو المقتل والمضرب) مثال لاسم المكان الذى لم يكن بمعنى الاستقرار لان المقتل والمضرب كلاهما اسم مكان من القتل والضرب وهما لايدومان ولايستقران فى ذلك المكان بل هما عرضان لايستقران فيه واما اذا اريد بهما الاطلاق عليه وقت الصدور القتل والضرب فيهما فيكون حينئذ بمعنى الاستقرار لكن هذه الارادة ليست بظاهرة من اطلاقهما وغير متبادرة منهما قوله (وكذا) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف اى الحكم فى انه (ان كان بمعناه) كالحكم الذى فيما قبله فى انه لايجوز حذفه فيه يعنى ان كان اسم المكان بمعنى الاستقرار (ولم يكن متعلقه بمعناه) لم يجز حذف فى ايضا (نحو مقام ومكان) فانهما وان كانا مشتقين من القيام والكون اللذين هما عرضان قاران لكن لما لم يظهر كون متعلقهما كذلك احتاج الى ذكر فى ليكون نصا على ظرفيتهما والفاء فى (فان) لتفصيل حال المستثنيات يعنى ان (هذه المستثنيات) من قوله الاجانبا الى ههنا (لايجوز حذف فى منها) اى من هذه الكلمات وان كان كل منها من ظروف المكان المبهم (لايقال اكلت جانب الدار) اى لايجوز

(ان يقال)

لظرف الزمان المبهم وقوله ﴿ وصمت شهرا ﴾ مثال لظرف الزمان المحدود لان الحين يطلق على زمان ليس له ابتدأ وانتهاء وليس له يوم معدود وساعة معدودة واما الشهر فله ابتدأ وانتهاء وايام معدودة يطلق على مجموعهما شهر واحد وكذا اليوم فان له ابتداء وانتهاء معتبر وهو طلوع الشمس وغروبها وقوله ﴿ اوكان ﴾ معطوف على قوله ان كان ظرف زمان اى ان حذف فى قياس ايضا ان كان اى المفعول فيه ﴿ ظرف مكان ﴾ وقوله ﴿ مبهما ﴾ منصوب على انه صفة ظرف * ثم شرع فى تعريف المبهم فقال ﴿ وهو ﴾ اى ظرف المكان المبهم ﴿ ما ﴾ اى اسم المعنى الذى ﴿ ثبت له ﴾ اى ثبت لذلك المعنى ﴿ اسم ﴾ اى لفظ موضوع له لغة اوعرفا يدل على ذلك المعنى حين ذكره ﴿ بسبب امر ﴾ متعلق بثبت اى ثبت له ذلك الاسم بسبب امر ﴿ غير داخل فى مسماه ﴾ اى مسمى ذلك الاسم بل سبب التسمية امر خارج عنه فذلك المكان الذى سمى له باسم خاص مبهم فى ذاته وانما يتعين بوقوع امر خارج عنه ﴿ كالجهات الست ﴾ اى ذلك المكان المبهم كالجهات الست للاجسام ﴿ وهى ﴾ اى الجهات الست ﴿ امام وقدام ﴾ وهذان مرادفان ﴿ وخلف ﴾ وهو الثانى منها ﴿ ويمين ﴾ وهو الثالث منها ﴿ ويسار وشمال ﴾ وهما الرابع منها ﴿ وفوق ﴾ وهو الخامس ﴿ وتحت ﴾ وهو السادس فان مسميات هذه الست ليست بمكان متعين له حدود اومساحة معدودة معينه يطلق على ذلك هذه الاسماء بل مسمياتها تتعين وتكون اذا وجد جسم خارج عنها ويقال حين وجوده ان هذا امام ذلك الجسم ويمينه ويساره وقوله ﴿ وكعند ﴾ معطوف على قوله كالجهات اى ذلك المكان المبهم مثل عند لان عند يطلق على المكان الذى حوله الجسم يقال جلست عندك اذا جلس حول المخاطب وهو ايضا مبهم ﴿ ولدى ﴾ وهو بمعنى عند لكنه مختص بالحضور ويقال جلست لدى زيد اى عند حضوره ﴿ ووسط بسكون السين ﴾ لانه بمعنى بين فانه اذا قلت جلست وسط القوم يصح ان يقال بين القوم ﴿ وبين وازاء وحذاء وتلقاء ﴾ فان كلا من الحذاء والازاء والتلقاء من الامكنة التى ثبت لها اسم بسبب وجود جسم غير داخل فى مسماه ﴿ وكالمقادير الممسوحة ﴾ اى ظرف المكان المبهم مثل المقادير التى ثبت لها اسم بعد المساحة وهو ايضا مبهم لانه يصدق عليه تعريف المبهم فان المساحة التى هى سبب للتسمية خارج

على انه مفعول به غير صريح لا كل وان قدر اسم فاعل يكون هو مع فاعله مركبا مرفوعا لفظا على انه خبره وانما سمى لغوا لانه ليس بعمدة وركن من اركان الكلام والكلام مستغن عنه وقوله (ومررت بزيد) معطوف على المثال الاول ومثال لما لم يحذف متعلقه لان الباء فى بزيد متعلق بمررت والحاصل ان المتعلق اما مذكور واما محذوف فالاول ظرف لغو سواء كان فعلا عاما اوخاصا فالمحذوف اما فعل عام اوفعل خاص فالاول ظرف مستقر والثانى ظرف لغو * ولما فرغ من مسائل المتعلق حذفا واثباتا شرع فى مسائل الجار فقال (وقد يحذف الجار وهو) اى حذف الجار * اعلم ان مرجع الضمير اما سابق اولا فالسابق اما مذكور صراحة نحو زيد هو عالم اومذكور ضمنا نحو اعدلوا هو اقرب لان الضمير راجع الى العدل المذكور فى ضمن اعدلوا وغير السابق اما سابق حكما نحو ضرب غلامه زيد لان ضمير غلامه راجع الى زيد وهو وان كان مذكورا بعده لكنه سابق حكما لانه فاعل ورتبته ولى فعله واما غير سابق حكما فهذا الاخير غير جائز لكونه اضمارا قبل الذكر فالثلثة الاول جائز والله اعلم فعلى هذا يكون الضمير وفى قوله وهو يرجع الى الحذف المذكور فى ضمن يحذف كما فى قوله تعالى * اعدلوا هو اقرب * يعنى ان الحذف المذكور فى ضمن يحذف (على نوعين قياسى) اى الاول قياسى اى مضبوط بضابط كلى يقاس كل جزئى يوجد فى هذا الكلى الى آخر ولايحتاج الى سماع (وسماعى) اى والنوع الثانى سماعى اى غير مضبوط بضابط كلى ولا يقاس احدهما الى الآخر (فالقياسى) الفاء تفصيلية لعطف التفصيل على الاجمال وهو مبتدأ والالف واللام للعهد الخارجى لسبقه فى التقسيم وقوله (فى ثلثة مواضع) ظرف مستقر خبره اى حصل او حاصل فى ثلثة مواضع (الاول) اى الموضع الاول من الثلثة (المفعول فيه) وسيجئ تعريفه فى المنصوبات (فان حذف فى) اى فان حذف لفظ فى (منه) متعلق بالحذف اى من بعض افراده (قياس) اى قياسى فحذف منه الياء النسبية وقوله (ان كان) فعل شرط اسمه راجع الى المفعول فيه وخبره قوله (ظرف زمان) وجواب الشرط تقدم عليه اى ان كان كذلك فحذف فى منه قياس وقوله (مبهما) خبر لقوله (كان) قدم عليه وقوله (اومحدودا) معطوف على مبهما اى سواء كان الظرف الزمان ظرف زمان مبهم اوظرف زمان محدود ويجوز فيه حذفها قياسا وقوله (نحو سرت حينا) مثال

والمستقر فان احداث هذه الاربعة وموادها توجد بحسب معانيها فى كل الموجودات لانه اذا كان الشئ موجودا فيصح ان يقال انه موجود وحاصل وكائن فهذه الثلاثة توجد فى كل الموجودات جواهرا كان او عرضا واما مستقر فيوجد فى بعضها فقوله فعلا خبر كان وقوله عاما صفته وقوله (متضمنا) صفة بعد صفته وقوله (فى الجار والمجرور) مفعول لمتضمنا اى كان الغرض من المتعلق ذكر مطلق الوجود والكون والحصول والاستقرار الذى فهم من ذكر الجار والمجرور لاان الغرض منه ذكر فعل خاص زائد على الوجود وامثاله على القيام والقعود والاكل والشرب فانه اذا قلنا زيد فى الدار لم يتعين ان الغرض منه اى فعل صدر من زيد وحصل فى الدار بل فهم منه ان زيدا موجود فى الدار واما اذا قلنا زيد اكل فى الدار فيكون الغرض منه صدور الاكل من زيد فى الدار بمعنى التضمن ههنا كون الظرف بحيث يفهم منه عرفا معنى عامله وان لم تعلم الالفاظ العربية واوضاعها وقوله (يسميان) جواب الشرط اى ان كان المتعلق المحذوف كذلك يسمى ذلك الجار والمجرور (ظرفا مستقرا) اى ظرفا استقر فيه عامله اى متعلقه المحذوف (نحو زيد فى الدار) فزيد مرفوع لفظا على انه مبتدأ وفى حرف جر والدار مجرور به فتضمن مجموع الجار والمجرور معنى متعلقه وهو قوله (اى حصل) وخبر المبتدأ فى الحقيقة هو حصل لكن لما تضمن الجار والمجرور المعنى الذى يستفاد من حصل لانه لما ذكر قوله فى الدار يستفاد منه حصول زيد فيه وكذا وجوده وكونه واستقراره فان قدر فيه حصل يكون مع فاعله جملة وان قدر حاصل يكون مع فاعله مركبا والاول اكثر واولى وقوله (وان لم يكن) معطوف على قوله ان كان واسمه تحته راجع الى المتعلق وقوله (كذلك) خبره وقوله (او لم يحذف) فعل مجهول وقوله (متعلقه) نائب فاعله وقوله (يسميان) اى يسمى ذلك الجار والمجرور جواب وان لم يكن يعنى انه ان لم يكن المتعلق الذى حذف فعلا عاما او لم يكن المتعلق محذوفا بل كان مذكورا يسمى ذلك الجار والمجرور (ظرفا لغوا) اى فضلة فى الكلام (نحو زيد فى الدار اى اكل) هذا مثال لما يكون المتعلق غير فعل عام لان المتعلق المحذوف هو اكل وهو ليس بفعل عام بل الاكل انما وجد فيما له نفس كالحيوان ولا يوجد فى غير الحيوان من الموجودات فيكون زيد مبتدأ واكل مع فاعله جملة مرفوع المحل على انها خبر المبتدأ وفى متعلق باكل المحذوف والدار مجرور به لفظا ومنصوب محلا

المجهول وقوله (المتعلق) بفتح اللام مرفوع على انه نائب الفاعل لقوله يسند وقوله (الى الجار) متعلق بقوله يسند (والمجرور) معطوف عليه يعنى انه قد يسند متعلق ذلك الجار الى مجروره الذى هو مفعول به غير صريح له حين كونه مسندا الى فاعله لكونه فعلا معلوما ولما كان المتعلق فعلا مجهولا او اسما مفعولا او بمعنى اسم مفعول يقتضى ان يسند ذلك المتعلق الى مفعوله لانه لم يجد فى التركيب شيئا حتى اسند اليه فوجد مفعولا به غير صريح فاسند اليه بالضرورة (فيكون) عطف على قوله يسند والفاء عاطفة وسببية اى بسبب ذلك الاسناد يكون جميع ذلك الجار والمجرور (مرفوع المحل) بالنصب خبر يكون (على انه) اى بواسطة ان ذلك المجرور مع جاره (نائب الفاعل نحو مر بزيد) فان مرّ فعل مجهول وهو حين كونه فعلا معلوما مسندا الى فاعله وكان بزيد متعلقا به ومفعولا به غير صريح له ولما بدل فعل مرّ الى صيغة المجهول بطل اسناده الى فاعله فاحتاج الى الاسناد الى شئ فوجد فى التركيب ذلك المفعول فاسند اليه فتحول محله من النصب الى الرفع لتحول واسطة فان الواسطة فى الاول كان مفعولية وبعد التحول كان نائبية الفاعل * ثم شرع فى مسائل الجار والمجرور من حيث جواز تقديمه على عامله وتأخيره فقال (ويجوز تقديم ما) اى يجوز تقديم الجار والمجرور الذى (عدا) اى تجاوز ذلك الجار (هذا) اى الجار والمجرور الذى كان نائب فاعل وقوله (على متعلقه) بفتح اللام متعلق بالتقديم يعنى يجوز تقديم كل جار ومجرور مما ذكر من كونه مفعولا فيه ومفعولا له ومفعولا به غير صريح على متعلقه الاجارا ومجرورا يكون نائب فاعل فانه لا يجوز تقديمه فلا يقال بزيد مرّ لانه كالفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على فعله فكذا نائبه ولما فرغ من بيان مسائله بحسب التقديم شرع فى بيان مسائله بحسب حذف متعلقه فقال (وقد يحذف المتعلق) اعلم ان لفظ قد فى الموضعين للتقليل والفرض من اتيانه بيان قلة مدخوله بالنسبة الى ضده ففى الاول بين ان اسناد الفعل الى الجار والمجرور قليل بالنسبة الى الاسناد الى غيره وفى الثانى بين ان حذف المتعلق قليل بالنسبة الى ذكره يعنى انه يجوز حذف المتعلق والفاء فى (فان كان) تفصيلية يعنى لتفصيل اجمال وهو انه اذا حذف المتعلق يكون شان ذلك المتعلق قسمين اما شانه انه فعل من الافعال العامة اولا ثم فصله بقوله ان كان ذلك المتعلق الذى كان محذوفا (فعلا عاما) اى من الافعال التى يكون مادة حدثه موجودا فى كل الموجودات او فى اكثرها كالموجود والكائن والحاصل

(والمستقر)

تلك الحروف وهو ماوضع لافضاء معنى الفعل بل كل منها محمول على حرف
من الحروف الجارة فالزائد محمول على غير الزائد لاشتراكهما في الصورة
والحرفية ورب محمول على الزائد او على من الاستغراقية في قوله ومامن احد
للاشتراك في افادة التأكيد ذهب الى هذا الدماميني وابن طاهر وتبعهما المصنف
وقيل انها كسائر الحروف الجارة لتعدية عاملها وهو مردود وحروف
الاستثناء محمولة على الزائد ايضا للاشتراك في عدم التعدية وكذا لولا ولعل
محمولان على الزائد * ولما فرغ من بيان احوال الحرف الجار الذي لايتعلق
بشيء شرع في بيان احوال الذي يتعلق فقال ﴿ ومجرور ماعدا هذه السبعة ﴾
قوله ومجرور مرفوع على انه مبتدأ ومضاف الى ماوهو موصول او موصوف
وعدا فعل ماض وفاعله تحته راجع الى ما وهذه منصوب محلا على انه مفعول
عدا والسبعة منصوب لفظا على انه صفة لهذه او بدل منه او عطف بيان له وقوله
﴿ منصوب المحل ﴾ بالرفع خبره ومضاف الى المحل اضافة لفظية وهو مجرور
لفظا ومنصوب محلا على التشبيه بالمفعول يعني مجرور الحرف الجر الذي عدا
هذه السبعة منصوب محله ﴿ على انه ﴾ اي بواسطة ان ذلك المجرور ﴿ مفعول فيه
لمتعلق ﴾ بفتح اللام والضمير المجرور راجع الى ما ﴿ ان كان الجرفي ﴾ اي لفظ في من ما
عدا هذه السبعة ﴿ اوما ﴾ كان ذلك الجار غير لفظ في من الجار الذي ﴿ بمعناه ﴾
اي بمعنى في وقوله ﴿ نحو صليت في المسجد ﴾ مثال لما كان الجار فيه لفظ في صريحا
وقوله ﴿ او بالمسجد ﴾ اي او صليت بالمسجد مثال لما كان الجار وهو الباء بمعنى في وقوله
﴿ او على انه ﴾ معطوف على قوله على انه اي او مجرور ماعدا السبعة منصوب
المحل بواسطة انه ﴿ مفعول له ﴾ اي لمتعلقه ﴿ ان كان الجار لاما وما ﴾ اي او كان
الحرف الذي كان ﴿ بمعناه ﴾ اي بمعنى اللام ﴿ نحو ضربت زيدا للتأديب ﴾ وهذا
مثال لما كان الجار فيه لاما صريحا ﴿ وكيه عصيت ﴾ وهذا مثال لما كان الجار فيه
بمعنى اللام وهو كي وقوله ﴿ او على انه ﴾ معطوف اما على القريب
او على البعيد يعني او مجرور ماعداها من الجارة منصوب محلا بواسطة انه
﴿ مفعول به غير صريح ان كان الجار ماعداهما ﴾ اي ان كان جار ذلك المجرور
الجار الذي عدا في واللام وعدا مابمعناهما ﴿ نحو مررت بزيد ﴾ فان الباء في بزيد
متعلق بمررت لانه ليس بزائد وزيد مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب محلا
على انه مفعول به غير صريح لمررت لان الباء ليس بمعنى في ولا بمعنى اللام * ثم شرع
في بيان كون المجرور مرفوعا في بعض الاوقات فقال ﴿ وقد يسند ﴾ بصيغة

بالجر بدل من لهذه الحروف واستثناء منها اى الا الحرف الذى يكون زائدا ﴿ منها ﴾ اى من هذه الحروف بمعنى انه ليس له دلالة على معناه الموضوع له بل له فائدة اخرى من الموافقة لاستعمال العرب ﴿ نحو كفى بالله ﴾ لان باء بالله ليس مستعملا ههنا فى معناه لان مجروره فاعل كفى بل الباء فيه زائد بمعنى انه ليس المراد به معناه الموضوع له بل المراد به اما تزيين اللفظ او الموافقة لاستعمال العرب لان عادتهم انهم يدخلون البـاء فى فاعل كفى ﴿ و بحسبك درهم ﴾ وهذا مثال لزيادة الباء فى المبتدأ لان حسـبك مجرور لفظا بالبـاء ومرفوع محلا على انه مبتدأ ودرهم خبره وقوله ﴿ ورب وحاشـا وخلا وعدا ولولا ولعل ﴾ معطوف على قوله الا الزائد يعنى الا رب وما عطف عليه من المذكورات ﴿ فانها ﴾ اى فان هذه المستثنيات المذكورات ﴿ لا تتعلق بشئ ﴾ اى بشئ من الفعل وشبهه ومعناه لان كلا من المذكورات لا يفضى معنى الفعل ونحوه الى مجروره * ثم شرع فى تفصيل احوال كل من المستثنيات فقال ﴿ فمجرورا لزائد ورب باق على ما ﴾ اى على الاعراب الذى ﴿ كان ﴾ اى ذلك المجرور ﴿ عليه ﴾ اى على ذلك الاعراب ﴿ قبل دخولهما ﴾ اى قبل دخول الزائد ورب من كونه فاعلا كما فى كفى بالله ومبتدأ كما فى بحسبك درهم وخبرا كما فى ما زيد بقائم او مفعولا كما فى قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم وكما فى رب رجل صالح لقيته او لقيت لان مجرور رب منصوب محلا على انه مفعول لقيت فقدم عليه لاقتضـاء رب صدارة الكلام وقوله ﴿ ومجرور حروف الاستثناء ﴾ مبتدأ وقوله ﴿ كالمستثنى بالا ﴾ خبره والجملة معطوفة على جملة فمجرور اى ان محل مجرور حروف الاستثناء وهى حاشـا وخلا وعلا كاعراب الاسم الذى يستثنى بالا من كونه منصوبا وجوبا حين كون المسـتثنى منه مذكورا والكلام مثبتا ومن كونه جائز النصب والبدل اذا كان الكلام منفيا ومن كونه معربا على اقتضاء العامل اذا كان المستثنى منه محذوفا ﴿ ومجرور لولا ولعل مبتدأ ﴾ على ان محلهمـا القريب مجرور بهما ومحلهما البعيد مبتدأ ﴿ ومابعده ﴾ اى والاسم الذى يقع بعد ذلك الاسم ﴿ خبره ﴾ اى خبر ذلك المبتدأ ﴿ نحو لولاك لهلك زيد ولعل زيد ﴾ بالجر ﴿ قائم ﴾ بالرفع فان لولا ولعل غير متعلقين بشئ فمجرورهما مجرور بهما محلا ومرفوع بمحلهما البعيد على ان كلا منهما مبتدأ وخبرهما مابعدهما لكن الخبر الاول محذوف وجوبا كما مر * واعلم ان وجه اعمال المذكورات بالجر صورة ليس لكونها حروفا جارة بحيث يصدق عليها تعريف

احدهما مسلك سيبويه فانه قال ان لولا حرف جر عند اتصال الضمير به لكونها بمعنى اللام التعليلة والآخر مسلك الاخفش وهو ان لولا على حاله فى الاستعمالين لكن يوجد فى هذه اللغة بان الكاف المجرور استعمل فى الضمير المرفوع مجازا على طريق الاستعارة فيكون اعرابه على المسلك الاول ان الكاف مبنى على الفتح فمحله القريب مجرور بلولا ومحله البعيد مرفوع على انه مبتدأ محذوف الخبر وعلى الثانى انها ضمير مرفوع محلا على انه مبتدأ كذلك (وكى) اى والتاسع عشر لفظ كى (اذا دخل) اى فانه يجر اذا دخل (على ما الاستفهامية هو) اى لفظ كى (للتعليل) مثل اللام (نحو كيمه عصيت) اصله كيما فحذفت الالف التى فى آخره كما حذفت فى ما اذا دخلت عليها سائر الحروف الجارة نحو عمه وبمه ولمه فهذا الاستعمال يدل على كونه حرف جر فى هذه الصورة وايضا معناه موافق لمعنى اللام وهذا ايضا يدل على كونه حرف جر * وقال الدمامينى فى شرح التسهيل ان فيه ثلثه اقوال احدها انه حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين والثانى انه حرف جر دائما وهو قول الاخفش والثالث انه يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين (ولعل) اى والعشرون لفظ لعل (للترجى) اى هو موضوع للترجى اى لرجاء وقوع اسباب شئ والظن بترجيح وجود اسبابه على عدمه بعد امكانه وكذا عسى واما كاد فهو بيان لقرب وقوع شئ بعد وجود اسبابه وانما يجرّ الاسم به (فى لغة عقيل) على صيغة التصغير ذكره الدمامينى كقوله * فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرّة * لعل ابى المغوار منك قريب * انتهى فابى المغوار هو محل الاستشهاد * ولما فرغ من تعداد الحروف الجارة شرع فى بيان احوال تعلقاتها فقال (ولابد لهذه الحروف) فلا لنفى الجنس وبدّ مصدر بمعنى الفراق وهو مبنى على الفتح ومنصوب محلا على انه اسم لا وقوله لهذه الحروف ظرف مستقر خبره وقوله (من متعلق) بفتح اللام اما ظرف مستقر ايضا خبر بعد خبر او متعلق ببدّ وظرف لغو له يعنى لافراق موجود لهذه الحروف من شئ يتعلق به لكونها موضوعا لافضاء معنى الفعل او شبهه الى مجروره ولما كان معنى النفى الفراق هو معنى عدم الانفكاك كان معناه ان المتعلق لازم لهذه الحروف (فعل) اى هذا المتعلق فعل (او شبهه) كاسم الفاعل والمفعول والمصدر ونحوه (او معناه) اى معنى الفعل وهو كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كما سيجئ من اسماء الافعال والظروف وقوله (الا الزائد)

والعاشر لفظ رب ﴿للتقليل﴾ اى هو موضوع لانشاء التقليل ﴿وواو القسم﴾ اى والحادى عشر الواو الذى هو موضوع للقسم ﴿وتاؤه﴾ اى والثانى عشر تاء القسم ﴿وحاشا﴾ اى والثالث عشر لفظ حاشا ﴿للاستثناء﴾ اى هو للاستثناء اى لاستثناء مجرور ﴿ومذ﴾ اى والرابع عشر اى لفظ مذ ﴿ومنذ﴾ اى والخامس عشر لفظ منذ ﴿للابتداء﴾ اى هما للابتداء فى الزمان ﴿الماضى وقد يكونان اسمين﴾ فيكونان بمعنى الاسم وهو معنى اوّل المدة او جميع المدة اذا قلنا منذ زمان سفرنا يوم الجمعة معناه اوّل مدة سفرنا او جميع مدة سفرنا يوم الجمعة فيكون منذ مبتدأ ويوم الجمعة بالرفع خبراله فحرفية اذا كانا بمعنى من نحو سرت منذ يوم الجمعة اى ابتدأت السير من يوم الجمعة فالمقصود فى الاول بيان اول المدة او جميعها وفى الثانى بيان ابتداء السير ﴿وخلا﴾ اى والسادس عشر لفظ خلا ﴿وعدا﴾ اى والسابع عشر لفظ عدا ﴿للاستثناء﴾ اى وهما للاستثناء ﴿ويكونان﴾ اى يكون كل من اللفظين ﴿فعلين﴾ يعنى فعلين ماضيين ناقصين واويين من خلو وعدو ﴿وهو﴾ اى كونهما فعلين ﴿الاكثر﴾ اى اكثر من وقوعهما حرفين وسيجئ تفصيلهما فى بحث المستثنى ﴿ولولا﴾ اى والثامن عشر لفظ لولا ﴿لامتناع شئ﴾ اى هو موضوع لبيان علة امتناع شئ وقوله ﴿لوجود﴾ متعلق بالامتناع اى كون الشئ ممتنعا لوجود ﴿غيره﴾ اى غير ذلك الشئ يعنى ان ههنا شيئين احدهما ممتنع والآخر موجود فكان وجود ذلك الموجود علة لامتناع الممتنع نحو لولاك لهلك زيد فعدم هلاك زيد وامتناعه لوجودك قوله ﴿اذا اتصل﴾ متعلق وظرف للمفهوم مما سبق وهو انه لما حكم بان لولا حرف جرّ فهم منه انها تجرّ ولما لم يكن جرّه على اطلاقه بل بشرط شئ اراد ان يقيد عمل الجرّ بانه انما يجر اذا اتصل ﴿بها﴾ اى بكلمة لولا ﴿ضمير﴾ فان لولا اذا دخل على اسم ظاهر يكون ذلك الاسم مرفوعا على انه مبتدأ وخبره يكون محذوفا وجوبا فاذا قلنا لولا زيد لهلك عمرو فزيد مبتدأ وخبره موجود فحذف الخبر وقام لهلك مقامه فلا جرّ فيه واذا دخل على الضمير فالمسموع من العرب امران احدهما لولا انت لهلك عمرو وهذا فى اكثر اللغات والآخر لولاك لهلك عمرو والامر على الاولى ظاهر واما على الثانية فلما اتصل بها ضمير مجرور فلا جارّ غيرها حكم بالضرورة بانها حرف جرّ لانه لا مجال لحمل الضمير على كونه منصوبا لانه لا ناصب له فتعين مجروريته وفيه مسلكان

(احدهما)

صدر عن علي رضي الله عنه بان الجر علم الاضافة و يجوز ان يراد المعنيان ههنا لان كلا منهما يصح ان يكون وجها للتسمية به لان هذه الحروف وضعت لافضاء الفعل او معناه الى مايليه من الاسم فهو بهذا الاعتبار يكون معناه انه سمي به لانها حروف تجر معنى الفعل الى مايليه و بالاعتبار الثاني انه يسمى به لانها تعمل عمل الجر والله اعلم وقوله ﴿ وحروف الاضافة ﴾ بالنصب معطوف على حروف الجر وانما سميت به لان الاضافة في الاصل نسبة شيء الى شيء فهذه الحروف لما وضعت لمعنى الافضاء يلزمها نسبة الشيء الى الفعل واليه اشار المصنف رحمه الله تعالى فيما مر في تحقيق معنى الواسطة بقوله وكونه منسوبا اليه ﴿ وهي ﴾ مبتدأ ﴿ عشرون ﴾ بالرفع خبره اى وتلك الحروف عشرون حرفا بالاستقراء وقوله ﴿ الباء ﴾ مرفوع لفظا على انه خبر للمبتدأ المحذوف اى الاول من عشرين مسمى الباء الذي هو ب بالكسر وقوله ﴿ للالصاق ﴾ ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف اى هو كائن للالصاق وموضوع له وفيه تسامح لان الباء وغيره من الحروف ليس بموضوع لمطلق معناها كما حقق في فن الوضع بل هو موضوع لالصاق جزئي يتكون في الخارج بعد وجود مجروره ومتعلقه المخصوصين وانما اكتفى المصنف بذكر معنى واحد له مع ان له معاني اخر من الملابسة والمصاحبة وان بعضا منه يكون زائدا وليس له معنى لان وظيفة علم النحو ذكر العمل والتأثير لانه انما يبحث عن احوال الكلمة من حيث الاعراب والبناء سواء كان له معنى اولا وتعداد المعاني من وظائف علم اللغة واعرف هذا ﴿ ومن ﴾ اى والثاني لفظ من ﴿ للابتداء ﴾ اى الموضوع لمعنى الابتداء ﴿ والى ﴾ اى والثالث لفظ الى ﴿ للانتهاء ﴾ اى وهي موضوع للانتهاء ﴿ وعن ﴾ اى والرابع لفظ عن ﴿ للبعد ﴾ اى وهو موضوع لبعد شيء عن شيء ﴿ والمجاوزة ﴾ اى لمجاوزة ذلك الشيء البعيد الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد لان السهم يبعد عن القوس ويصل الى الصيد ﴿ وعلى ﴾ اى والخامس لفظ على ﴿ للاستعلاء ﴾ اى هو موضوع للاستعلاء ﴿ واللام ﴾ اى والسادس مسمى اللام ﴿ للتعليل ﴾ اى هو موضوع للتعليل ﴿ والتخصيص وفي ﴾ اى والسابع لفظ في ﴿ للظرف ﴾ اى هو موضوع للظرف زمانا او مكانا ﴿ والكاف ﴾ اى والثامن مسمى الكاف ﴿ للتشبيه ﴾ اى هو موضوع لتشبيه شيء بمجروره ﴿ وحتى ﴾ اى والتاسع لفظ حتى ﴿ للغاية ﴾ اى هو موضوع لمعنى الغاية يعني انه يكون مجروره غاية لشيء ﴿ ورب ﴾ اى

كتقسيم شئ الى موجود وغير موجود وتقسيم العامل ههنا من هذا القبيل
بان يقال ان العامل امالفظى واماغير لفظى والثانى هو المعنوى واللفظى اما
سماعى واما غير سماعى والثانى هو القياسى ﴿وهو﴾ اى السماعى ﴿ايضا﴾
اى كاللفظى ﴿على نوعين عامل فى الاسم وعامل فى﴾ الفعل ﴿المضارع والعامل
فى الاسم ايضا﴾ اى كالسماعى على قسمين ﴿عامل فى اسم واحد وعامل فى اسمين اعنى﴾
اى اريد بالاسمين المعمولين ﴿المبتدأ والخبر فى الاصل﴾ اى قبل دخول العامل
اللفظى الذى يقال له نواسخ المبتدأ والخبر ﴿ويسميان﴾ اى يسمى ذلك المبتدأ
والخبر ﴿بعد دخول العامل﴾ اى بعد دخول العامل اللفظى السماعى عليهما
﴿اسما﴾ اى يسمى الذى هو مبتدأ فى الاصل اسما لذلك العامل ﴿وخبرا﴾ اى يسمى
الذى هو خبر فى الاصل خبرا ﴿له﴾ اى لذلك العامل فقوله يسميان فعل مجهول
تثنية يسمى وهو من الافعال التى تتعدى الى المفعولين لانه يقتضى شيئين احدهما
الاسم والآخر المسمى فيجعل المسمى مفعولا اوّل ويجعل الاسم مفعولا ثانيا وههنا
لمابنى الفعل مجهولا جعل مفعوله الاول نائب فاعل ومفعوله الثانى باقيا على حاله
ومماينبغى ان يعلم ان هذا التقسيم مبنى على الاستقراء اعنى انه لم يوجد عامل
يتعدى الى غير الواحد والاثنين فانه لو وجد عامل يتعدى الى ثلثة فصاعدا
يجوز ذلك عقلا والله اعلم ﴿والعامل﴾ وهو مبتدأ وقوله ﴿فى اسم واحد﴾ ظرف
مستقر مرفوع محلا على انه صفة العامل * اعلم ان متعلق الظرف المستقر امافعل واما
صفة يعنى كان او كائن وحصل او حاصل فاذا كان فعلا يكون جملة وان كان صفة
يكون مع فاعله مركبا فحينئذ ان كان المتعلق فعلا فهو نكرة لاتكون صفة لمعرفة
وكذا اذا كان الصفة المقدرة مقدرا بنكرة واذا وقع الظرف فى موقع يقتضى
ان يكون صفة للمعرفة يقدر فيه اسم معرف باللام كما كان فى هذا المقام يعنى
والعامل الكائن فى الاسم الواحد والله اعلم ويجوز ان يكون متعلقا بالعامل
على انه مفعول به غير صريح له وقوله ﴿حروف﴾ خبر للمبتدأ وقوله ﴿تجره﴾
مع فاعله صفة الحروف والضمير راجع الى اسم واحد اى العامل اللفظى
السماعى الذى يعمل فى الاسم الواحد حروف تعمل عمل الجر فى اسم واحد
وقوله ﴿تسمى﴾ صفة بعد صفة للحروف اولا محل لها استيناف كأنّ قائلا سأل
بانه ما اسم هذه الحروف فى اصطلاح النحاة فاجاب عنه انه يسمى ﴿حروف الجر﴾
ومماينبغى ان ينبه ههنا على وجه التسمية به بان المراد بالجر المضاف اليه امامعناه
المصدرى الاصلى وهو جر الشئ الى الشئ واما معناه الاصطلاحى الذى

(صدر)

جواب الشرط محذوف اى اذا كان الاسم اصلا فى الاعراب وكان اعراب الفعل تابعا لاعراب الاسم بشرط وقوع المشابهة التامة بينهما فاعراب الفعل (ليس) اى ذلك الاعراب (بالاصالة) بل الاصل فى الفعل هو عدم الاعراب لعدم ما اقتضاه فيه وعدم الاعراب هو البناء ثم اراد المصنف ان يمثله بمثال فقال (فاذا قلنا) الفاء فيه تفصيلية واذا ظرف لجوابه وهو اوجب وقوله (لن يضرب) اى لفظ لن يضرب مفعول لقلنا اى اذا قلنا واوردنا لن يضرب (فلن) الفاء فيه جوابية لاذا ولن اى لفظ لن وهو مبتدأ اى ان لفظ لن يصدق عليه تعريف العامل لانه حرف (اوجب كون آخر يضرب مفتوحا) اى منصوبا علامته الفتحة (بواسطة المشابهة التامة لاسم الفاعل) كما عرفت وكل ما اوجب بواسطة كذلك فهو عامل * ولما فرغ من تحقيق تعريف العامل بحسب مفهومه شرع فى تقسيمه الذى هو بحسب وجوده فى الخارج فقال (ثم العامل) وهو مبتدأ وقوله (على ضربين) ظرف مستقر خبره والجملة لامحل لها معطوفة على جملة ثم العامل وقوله (لفظى) بالرفع خبر مبتدأ محذوف اى احد الضربين لفظى (و) الآخر (معنوى) ويجوز جره على انه بدل من الضربين (فاللفظى) الفاء فيه تفصيلية وهو مبتدأ وقوله (مايكون) مع صلته خبره وقوله (للسان) ظرف مستقر منصوب محلا على انه خبر مقدم ليكون و(فيه) متعلق به والضمير المجرور عائد لما وقوله (حظ) اى نصيب اسمه يعنى ليس هو معنى يعرف بالقلب بل هو محسوس مسموع من شانه ان يتلفظ باللسان ويكتب فى النقوش فمعنى النسبة فيه ان العامل اللفظى عامل منسوب الى اللفظ الذى محله اللسان فيكون من قبيل نسبة الفعل الى آلته (وهو) اى ذلك اللفظى (على ضربين سماعى وقياسى فالسماعى) وهو فى اللغة ما نسب الى السماع وفى الاصطلاح (هو الذى) اى العامل اللفظى الذى (يتوقف اعماله) هو مصدر اعمل اى جعله عاملا ومؤثرا بعمل خاص به (على السماع) اى على تتبع تراكيب العرب واستقرائها ويمتنع ان يذكر فى عمله قاعدة كلية لان مايذكر فيها انما هو قضية شخصية لا كلية فانه يقال من جارة وان ينصب الاسم ويرفع الخبر ولن ناصب ولم جازم ونحوها بخلاف القياسى فانه كما سيجئ من انه يمكن ان يذكر فيها قاعدة كلية موضوعها غير محصور اى له افراد كثيرة كلها تعمل من غير توقف على السماع * واعلم ان التقسيم ثلثة تقسيم جعلى وهو اكثر استعماله فى تقسيم الكل الى اجزائه كتقسيم الكتاب الى ابواب وفصول وتقسيم استقرائى كتقسيم الانسان الى ابيض واسود وتقسيم عقلى

﴿ ولمبادرة الفهم ﴾ عطف على قوله لقبول اى واما مشابهة الاسم بالمضارع معنى لمبادرة الفهم اى فهم السامع ﴿ فيهما ﴾ اى فى اسم الفاعل وفى الفعل المضارع ﴿ عند التجرد عن القرائن ﴾ اى عن قرينة الحال او المقال و القرينة فى المضارع نحو سيضرب و فى الاسم نحو الضارب امس او غدا او الآن ﴿ الى الحال ﴾ متعلق بالمبادرة لان المفهوم من المضارع اخبار و قوع الضرب و كذلك من اسم الفاعل والوقوع يحمل على الوقوع فى الحال عند سماعهما * ثم شرع فى بيان مشابهتهما من جهة الاستعمال فقال ﴿ واما الثالث ﴾ اى واما الشبه استعمالا وهو مبتدأ ﴿ فلوقوع كل ﴾ ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر اى فحاصل لوقوع كل ﴿ منهما ﴾ اى من اسم الفاعل و المضارع و الوقوع مصدر مضاف الى فاعله وقوله ﴿ صفة ﴾ منصوب لفظا على انه مفعوله وقوله ﴿ لنكرة ﴾ متعلق بصفة اى لجواز ان يكون كل منهما واقعا فى موضع صفة لنكرة فى الجملة وفى الظاهر وان كان فى التحقيق كون اسم الفاعل مركبا والفعل المضارع جملة ﴿ نحو جاءنى رجل ضارب او يضرب ﴾ لان الصفة فى ضارب فى الحقيقة هو ضارب فقط وفى يضرب هو يضرب بعد رفع فاعله وبعد كونه جملة معه قوله ﴿ ولدخول ﴾ عطف على قوله لوقوع كل يعنى واما الثالث لجواز دخول ﴿ لام الابتداء عليهما ﴾ اى على اسم الفاعل والفعل المضارع ﴿ نحو ان زيدا لضارب او ليضرب ﴾ ثم اراد ان ينبه على الحاصل من السابق فقال ﴿ فهذه المشابهة ﴾ اى هذه المشابهة التامة التى هى المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا الواقعة بينهما دون غير المضارع من الافعال ﴿ تقتضى ﴾ اى هذه المشابهة المتصفة بهذه الصفة ﴿ تطفل ﴾ مفعول تقتضى والتطفل مصدر من باب التفعل وهو كون الشئ طفلا اى تابعا ولذا يقال للصبى طفلا لانه يتبع والده فى المشئ يعنى تبعية ﴿ المضارع للاسم فيما ﴾ اى فى معنى واعتبار ﴿ هو ﴾ اى الاسم ﴿ اصل فيه ﴾ اى فى ذلك المعنى والاعتبار قوله فيما متعلق بالتطفل وما موصوفة عبارة عن المعنى الذى يقوم باللفظ وهو مبتدأ واصل خبره وفيه متعلق بالاصل لانه لتضمنه معنى الراجح لان الشئ اذا كان اصلا فى شئ يكون اعتباره راجحا وتركه مرجوحا والضمير المجرور راجع الى ما والجملة مجرورة محلا على انها صفة ما ومحله القريب مجرور بفى ومحله البعيد منصوب على انه مفعول فيه ﴿ وهو ﴾ اى الشئ الذى هو اصل فى الاسم ومعتبر فيه ﴿ الاعراب ﴾ لان الاسم هو قابل لاحتمال المعانى المقتضية للاعراب بخلاف الفعل فان الفاعلية والمفعولية والاضافة من خواص الاسم وقوله ﴿ فاعرابه ﴾

(وعند دخول حرف التعريف عليه) قوله عند متعلق بقوله (يتخصص)
وظرف له وجملة يتخصص مرفوعة محلا على انها معطوفة على جملة يفيد
وانما قال فى الفقرة الاولى عن اللام وفى الثانية عند دخول حرف التعريف
ولم يقل عند دخوله او عند تجرد حرف التعريف لان اللام الداخلة على
اسم الفاعل قسمان احدهما حرف التعريف والآخر اسم الموصول وفى مقام
التجرد والنفى يكفى التعبير عنه باللام لان عدم اللام هو المقصود فى وقوع
التجرد سواء كان مجردا عن اللام التى هى حرف التعريف او التى هى الاسم
الموصول واما فى الفقرة الثانية لما كان المقصود وجوده فيلزم ان يعبره
بتعبير يخرج منه اسم الموصول لان مدخوله وان كان اسما صورة لكنه
فعل حكما كذا قيل (نحو ضارب) فانه يحتمل ان يكون زيدا او عمرا عالما او جاهلا
او غيرهم من ذات يتصف بالضاربية (والضارب) فانه مع اللام مختص
بضارب معين سواء كان اللام حرف التعريف او اسم الموصول فان الاعتبار
على الصورة فصورته حرف التعريف وهذا تحقيق المشبه به ثم شرع
فى تحقيق المشبه وفى تحقيق وجه الشبه فى ضمنه فقال و (كذلك المضارع)
فقوله كذلك اما ظرف مستقر مرفوع محلا خبر مقدم والمضارع مبتدأ مؤخر
هذا اذا كان حرفية ويحتمل ان يكون اسما بمعنى مثل فحينئذ يكون بالعكس
اى مثل الاسم المضارع فى هذه الاحوال وقوله (عند تجرده) متعلق
بيحتمل المؤخر وظرف له يعنى ان المضارع عند تجرده (عن حرف الحال)
نحو ما (والاستقبال) نحو السين وسوف ولا ولن فى النفى (يحتمل
الحال والاستقبال) من الزمانين فانهما اما معناه الموضوع له بان يكون
هذه الصيغة موضوعة لكل منهما بالاشتراك او بان يكون احدهما معناه
الموضوع له والآخر غير الموضوع له يدل عليه مجازا (نحو يضرب) فانه لما تجرد
عن هذه الحروف يحتمل ان يكون المراد يضرب انه فى الحال او فى الاستقبال (وعند
دخولهما) اى وعند دخول حرف الحال او حرف الاستقبال (يختص) اى
يختص المضارع (بالاستقبال) ان دخل عليه حرف الاستقبال (او الحال) اى
يختص بالحال ان دخل عليه حرف الحال (نحو سيضرب) اى مثال الاول
سيضرب وكذا سوف يضرب ولا يضرب ولن يضرب فانه لدخول هذه
الحروف يختص بالاستقبال (ومايضرب) اى ومثال الثانى ومايضرب فانه لما
دخلت عليه كلمة ما التى لنفى الفعل فى زمان الحال يختص ذلك بالحال قوله

مقتضى الاعراب فى الافعال ﴿ للاسم ﴾ اى انما يؤثر العامل فى الفعل اذا كان ذلك الفعل مشابها لاسم الفاعل بمشابهة تامة ﴿ وهى ﴾ مبتدأ وقوله ﴿ فى المضارع ﴾ ظرف مستقر خبره اى المشابهة التامة موجودة فى الفعل المضارع من الافعال ﴿ فقط ﴾ اى لا توجد تلك المشابهة فى سائر الافعال وان كان غير المضارع مشابها به من بعض الوجوه لكن لما لم تكن تلك المشابهة تامة لم يعدل فيه عن الاصل الذى هو البناء فى الفعل ﴿ فانه ﴾ اى انما كان المضارع مشابها به مشابهة تامة لان المضارع ﴿ مشابه لاسم الفاعل لفظا ﴾ تمييز من النسبة فى اسم الفاعل وهو مشابه اى مشابه لفظا اى من جهة اللفظ ﴿ ومعنى واستعمالا اما الاول ﴾ وهو المبتدأ اى اما الشبه الاول وهو مشابهته من جهة اللفظ ﴿ فلموازنته ﴾ ظرف مستقر خبره اى فثابت لكون المضارع على وزن هو بعينه وزن ﴿ له ﴾ اى لاسم الفاعل ﴿ فى الحركات ﴾ اى فى عدد الحركات والسكنات وفى متعلق بالموازنة ﴿ نحو ضارب ويضرب ﴾ لان ضارب اربعة احرف وفيه ثلث حركات وساكن واحد وكذلك يضرب له ثلث حركات وساكن واحد وايضا انه موازن فى ترتيبها لان الساكن وقع فى حرفه الثانى وكذلك فى الاسم ﴿ ومدحرج ويدحرج ﴾ اى ونحو مدحرج ويدحرج مثل المصنف بمثالين احدهما من الثلاثى المجرد والآخر من الرباعى المجرد وهما اصلان فى الابواب واشار به الى ان الزوائد من الابواب كذلك ﴿ واما الثانى ﴾ اما الشبه الثانى وهو مشابهته له معنى ﴿ فلقبول ﴾ اى فثابت لقبوله ﴿ كل منهما ﴾ اى من المضارع واسم الفاعل فقوله لقبول مصدر مضاف الى فاعله وقوله ﴿ الشيوع ﴾ منصوب لفظا على انه مفعول لقوله قبول ﴿ والخصوص ﴾ بالنصب عطف عليه والمراد من الشيوع هو الانتشار والاحتمال للمعانى على سبيل البدل يعنى ان وجه المشابهة بينهما فى اطلاق الشيوع والخصوص عليهما فى معناه الذى يقابل الخصوص وهو العموم لانه لا عموم فيها حقيقة ﴿ فان الاسم ﴾ اى اسم الفاعل والفاء فى فان تفصيليه يعنى لعطف التفصيل على الاجمال والالف واللام فى الاسم للعهد الخارجى بقرينة سبق ذكره وهو اسم الفاعل قوله ﴿ عند ﴾ ظرف متعلق بيفيد ومضاف الى تجرد المضاف الى الضمير يعنى عند ﴿ تجرده عن اللام يفيد الشيوع ﴾ وهو خبر ان يعنى ان اسم الفاعل نحو ضارب اذا استعمل نكرة بغير لام التعريف وبغير لام الموصول يكون شاملا لافراد كل من هو متصف بالضاربية ولا يكون مختصا بضارب معين من الافراد

(وعند)

مقتضى الاعراب فان تلك المعانى امور خفية وكل امور خفية تقتضى علائم
ظاهرة فتوارد المعانى تقتضى علائم ظاهرة والعلامة عليها هو الاعراب
(مثلا) اى امثل ذلك مثلا (اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب) وهو
العامل لكونه فعلا (اوجب كون آخر زيد) اى آخر لفظ زيد (مضموما)
لكونه اسما مفردا وعلامة الرفع فى المفرد ضمة (وآخر غلام مفتوحا)
لكونه مفردا وعلامة النصب فيه فتحة (بواسطة ورود الفاعلية على زيد)
وهو المعنى القائم به وتكون ذلك بتعلق ضرب به (والمفعوليه) اى وبواسطة
ورود المفعولية (على غلام) لكون الفعل فعلا متعديا * اعلم انه اذا اريد المعنى
المصدرى فى غير اللفظ المصدر ادخل فى آخره ياء مشددة يقال لها المصدرية
وادخل فى آخرها تاء لئلا يلتبس بالياء النسبية لان لفظ الفاعل والمفعول
ليسا بمصدر ولا يدلان على المعنى المصدرى بخلاف لفظ الاضافة فانه مصدر
فلا حاجة فيه الى الياء وقوله (بسبب) متعلق باوجب وهو مضاف الى
(تعلق ضرب) وقوله (بهما) متعلق بالتعلق وضمير التثنية راجع الى زيد
وغلام (واوجب غلام) اى لفظ غلام (ايضا) اى كما اوجب ضرب لانه
عامل لكونه اسم مضاف يعمل عمل الجر (كون آخر عمرو مكسورا) لكون الكسرة
فى المفرد المنصرف علامة جر (بواسطة ورود الاضافة عليه) اى على
عمرو وقوله (اى كونه) اى كون عمرو (منسوبا اليه لغلام) هذا التفسير
اشارة الى ان الاضافة اضافة معنوية بمعنى اللام يعنى غلام لعمرو والى
ان الوجه للاضافه كون الغلام منسوبا وعمرو منسوبا اليه له بنسبة الملك
والفاء فى (فالعامل) فاء نتيجة اى اذا كان الامر كذلك فالعامل فى هذه التراكيب
وهو ضرب وغلام (يحصل) فعل وفاعله ضمير مستتر تحته راجع الى
العامل (المعانى الخفية) وقوله (فى الاسماء) متعلق بقوله يحصل وهى
الفاعلية فى زيد والمفعولية فى غلام والاضافة فى عمرو (وهى) اى وتلك
المعانى الخفية (تقتضى نصب علائم) اى الضم فى زيد لتعرف انه فاعل
والفتح فى الغلام لتعرف انه مفعول والكسرة فى عمرو لتعرف انه منسوب
اليه لغلام و (هى) اى تلك العلائم (الاعراب) ولما فرغ من بيان الواسطة
التى هى مقتضى الاعراب من حيث وقوعه وكيفيته فى الاسماء شرع فى بيانه
من حيث وقوعه فى الافعال فقال (وفى الافعال) وهو معطوف على قوله
فى الاسماء وقوله (المشابهة التامة) معطوف على قوله توارد المعانى يعنى ان

كون آخر الكلمة المعمولة معربا باعراب دال علی ذلك المعنی * واعلم ان الاعراب مصدر من اعرب يعرب مشتق من عرب وهو الفساد وهمزته للازالة نحو اشكيته ای ازلت الشكاية وهو ههنا بمعنی ازالة العرب ای الفساد فلما كان الاعراب مزيلا لفساد حاصل فی الكلمة من ورود المعانی عليها مثلا اذا قلنا نصر زيد عمرا ولم نقرأه باعراب توهم ان ای اسم من الاسمين فاعل وان ايامنهما مفعول فاذا رفعنا زيدا ونصبنا عمرا عرفنا ان الاول فاعل والثانی مفعول ﴿ وهو ﴾ ای وذلك المعنی الذی يقتضی الاعراب وهو مبتدأ وقوله ﴿ فی الاسماء ﴾ ظرف مستقر حال من المبتدأ لكونه عبارة عن التوارد او ظرف لغو متعلق بالنسبة التی بين المبتدأ والخبر وهو قوله ﴿ توارد ﴾ مرفوع لفظا علی انه خبر المبتدأ وهو مصدر توارد يتوارد اصله ورد وهو ههنا بمعنی عروض المعانی وهو مضاف الی فاعله وهو ﴿ المعانی ﴾ وقوله ﴿ المختلفة ﴾ بالجر صفة المعانی وهی لكونها تابعة للضمير المستتر الذی تحته ولكون الضمير مفردا مؤنثا راجعا الی المعانی باعتبار الجماعة جاءت مفردة لان الصفة تابعة لموصوفها فی الجمعية الا اذا كانت صفة جرت علی غير من هی له فانه تابعة لفاعلها وقوله ﴿ عليها ﴾ متعلق بالتوارد والضمير المجرور راجع الی الاسماء والحاصل ان مقتضی الاعراب حال كونه فی الاسماء توارد المعانی المختلفة علی تلك الاسماء وهی الفاعلية والمفعولية والاضافة هذا هو الاصل ولكن لها فروع كالمبتدائية والخبرية فی المرفوعات وكالحالية والتمييزية فی المنصوبات والفاء فی ﴿ فانها ﴾ عاطفة لعطف المعلول علی العلة لان توارد المعانی تكون علة للاقتضاء والضمير المنصوب منصوب محلا علی انه اسم ان وقوله ﴿ امور ﴾ مرفوع لفظا علی انه خبر ان وقوله ﴿ خفية ﴾ صفة مشبهة مؤنثة مرفوعة لفظا علی انها صفة امور والجملة معطوف علی الجملة السابقة من قبيل عطف المعلول علی العلة وقوله ﴿ تستدعی ﴾ فعل مضارع من الاستدعاء وهو طلب الدعوة والمراد به لازمه وهو الاقتضاء والضمير المستتر تحته راجع الی امور والجملة صفة بعد صفة لها و ﴿ علائم ﴾ جمع علامة مفعول تستدعی و ﴿ ظاهرة ﴾ بالنصب صفتها وقوله ﴿ لتعرف ﴾ متعلق بقوله تستدعی وتعرف بالنصب بان المصدرية المقدرة وهو فی تأويل المفرد فمحله القريب مجرور باللام ومحله البعيد منصوب علی انه مفعول له لتستدعی والحاصل ان توارد المعانی المختلفة علی الاسماء

مخصوص بين عمر ووقعود ولو فرض عدم استعماله لم يوجد له معنى موضوع له فيكون لفظ ان دالا على معنى وهو التحقيق فى مثالنا غير مقصود بالملاحظة بل هو آلة لملاحظة النسبة التى بين اسمه وخبره وان كان المقصود ههنا ملاحظة لفظ التحقيق يكون اسما (وبعضه عامل كحرف الجر) لكونه مشابها بالاضافة (وبعضه غير عامل كهل وقد) فانهما لما عدمت المشابهة فيهما كانتا غير عاملتين لان الاصل فى الحرف عدم العمل * ولما فرغ المص من بيان ماتوقف عليه المقصود وهو مسائل العامل شرع فى بيان المقصود الذى هو العامل فقال (ثم العامل) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله (ماوجب) مع صلته مرفوع محلا على انه خبره والجملة الاسمية لامحل لها ابتدائية وانما صدره بثم لان ثم للتراخى الزمانى نحو جاءنى زيد ثم عمر واى جاء عمرو بعد زمان مجئ زيد ويستعمل فى التراخى الرتبى اى لبيان انحطاط رتبة مدخوله عما قبله ويحتمل المعنيان ههنا اما الزمانى فلكون المقصود بعيدا بتوسط المقدمة بذكرها اولا واما الرتبى فلكون هذا المقام مقام تعريف العامل يكون مغايرا لما قبله فى الغرض * وقوله ماوجب اى هو الشئ الذى اقتضى وقوله (بواسطة) متعلق باوجب منصوب محلا على انه مفعول به غير صريح له وقوله (كون آخر الكلمة) منصوب لفظا على انه مفعول به صريح له وهو مصدر كان وهو من الافعال الناقصة ومضاف الى آخر وهو مجرور لفظا ومرفوع محلا على انه اسم كون وقوله (على وجه مخصوص) متعلق بمحذوف اى معربا وهو خبر كون وقوله (من الاعراب) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من على وجه اومن الضمير المستتر فى مخصوص والحاصل ان العامل هو الشئ الذى اقتضى كون آخر الكلمة التى يظهر فيها اثر العامل من اسم اوفعل معربا على اى اعراب من انواع الاعراب على مايقتضية العامل ولما كان علم المعرف يتوقف على علم تعريفه وعلم التعريف يتوقف على علم كل جزء من اجزائه اراد المصنف ان يبين بعض الاجزاء فقال (والمراد) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله (بالواسطة) متعلق به وقوله (مقتضى الاعراب) بصيغة الفاعل مضافا الى مفعوله خبر للمبتدأ والجملة استينافية جواب سؤال مقدر نشأ من قوله بواسطة فكانه قيل ماالمراد بالواسطة فاجاب بقوله والمراد به هو المعنى القائم بالمعمول حاصلا من ورود العامل عليه ومن تعلقه به ويقتضى ذلك المعنى

مستقل و المركب من المستقل و من غير المستقل غير مستقل و لما كان الخبر يستدعى الاسناد الى مستقل جاز وقوع الفعل خبرا بالنسبة الى المعنيين الاولين و لما كان المبتدأ و الفاعل يستدعيان الاستقرار و هو لا يوجد فى الفعل لم يكن الفعل مبتدأ و لا فاعلا الا بتأويل المصدر وقوله ﴿ و مضافا ﴾ بالنصب معطوف على احدهما اى و من خواصه كون الاسم مضافا الى شئ آخر فان الفعل و الحرف لا يضافان و انما لم يقيد باليه لان كونه مضافا اليه ليس من خواصه فانه يجوز ان يكون الفعل مضافا اليه نحو قوله تعالى * هذا يوم ينفع الصادقين * ﴿ و بعضه ﴾ اى بعض افراد الاسم ﴿ عامل ﴾ اى بمشابهته بالفعل الذى هو الاصل فى العمل ﴿ كاسم الفاعل سيجئ ﴾ اى سيجئ تحقيقه فى بحث العامل القياسى و هو ان اسم الفاعل و المفعول و الصفة المشبهة و غيرها تعمل عمل الفعل ﴿ و بعضه ﴾ اى و بعض افراد الاسم ﴿ غير عامل ﴾ لعدم مشابهته بالفعل و هو ﴿ كانا ﴾ اى كلفظ انا يعنى الضمير الموضوع للمتكلم وحده ﴿ و انت ﴾ اى و كلفظ انت يعنى الضمير الموضوع للمخاطب ﴿ و الذى ﴾ اى كلفظ الذى يعنى اللفظ الموضوع للموصول فان كلا منها و ان كان من افراد الاسم لكنه غير عامل لعدم المشابهة فيها قوله ﴿ و حرف ﴾ مرفوع على انه معطوف اما على القريب وهو الاسم واما على البعيد وهو الفعل وهذا هو نوع ثالث للكلمة ﴿ وهو ﴾ اى الحرف فى الاصطلاح ﴿ ما ﴾ اى الكلمة التى لكونه لفظا موضوعا لمعنى مفرد ﴿ دل على معنى غير مستقل ﴾ اعلم ان لفظ ما فى التعريفات الثلثة يحتمل ان يكون موصولا و ان يكون موصوفا فان كان موصولا يكون معرفة لكونه بمعنى الذى فيكون الجملة التى بعده لا محل لها من الاعراب صلة و ان كان موصوفا يكون نكرة و معربا لكونه بمعنى شئ فيكون الجملة التى بعده معرب محلا لكونها صفة له و لكن لما وقع ههنا فى مقام التعريف يحمل على الموصول فقط لكون المقصود منه التعريف و لذا فسرنا فى التعريفات الثلثة بقولنا الكلمة التى خذ هذا و قوله غير مستقل بالجر صفة معنى و قوله ﴿ بالفهم ﴾ متعلق به يعنى معنى الحرف غير مقصود بالمفهومية و لا بالملاحظة و قوله ﴿ بل آلة ﴾ مجرور على انه معطوف على غير مستقل اى بل على معنى آلة و تابع ﴿ لفهم حال غيره ﴾ اى حال غير ذلك المعنى مثلا ان و ان موضوع للتحقيق لكن ليس للتحقيق الذى هو مطلق بل للتحقيق الذى يحصل و يتكون بعد استعمال ان بان يقال ان زيدا قائم فالموضوع له لان هو تحقيق مخصوص لنسبة مخصوصة بين زيد و قيام و اذا قلت ان عمرا قاعد يكون موضوعا لتحقيق

ذكر قوله وضعا فى تعريف الفعل واكتفى بذكرهما اعتمادا على القرينة (على معنى) وقوله (مستقل) بالجر صفة معنى وقوله (بالفهم) متعلق بمستقل والفهم مصدر الفعل المجهول اى معنى مستقل بالمفهومية يعنى لا يحتاج فى دلالته على معناه الى ضم لفظ آخر فيكون الاستقلال وعدم الاحتياج مسندا الى اللفظ الدال اولا يحتاج السامع فى الفهم منه الى شئ آخر وحينئذ يكون الاستقلال وعدم الاحتياج مسندا الى السامع فحاصل التوجيه الاول انه لا يحتاج اللفظ فى الدلالة وحاصل الثانى انه لا يحتاج السامع فى فهم ذلك المعنى من اللفظ وانما قال دل على معنى فانه بعض الاسم بعد استقلاله فى الدلالة لا يستقل فى استعماله فى ذلك المعنى كالاسماء الاضافية مثل قبل وبعد ونحوهما لانهما وان كانا مستقلين فى دلالتهما على معنى القبلية والبعدية مثلا لكنهما لا يستقلان فى الاستعمال فى التركيب بدون ذكر المضاف اليهما لفظا او منويا بخلاف الحروف فان معناها لا تكون الا بعد ذكر شئ آخر كما سيجئ فقوله مستقل يخرج الحرف من التعريف وقوله (غير مقترن فيه باحد الازمنة الثلثة) يخرج الفعل فان الحدث الذى يدل عليه الفعل وان كان مستقلا بالفهم لكونه مقترنا باحد الازمنة ليس باسم (ومن خواصه) اى الاسم خواص كثيرة بحيث يوجد فيه ولا يوجد فى غيره من الفعل والحرف وبعض تلك الخواص (دخول التنوين) وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر والتنوين اصله مصدر نون ينون تنوينا اى جعل الكلمة ذات نون فى آخرها والمراد بالتنوين الذى هو من خواص الاسم ماسوى تنوين الترنم من تنوين التنكير وتنوين العوض وتنوين التمكن وتنوين المقابلة فان كلا منها لا يوجد فى الفعل والحرف بخلاف تنوين الترنم فانه قد يوجد فى غيره قوله (وحرف الجر) مجرور على انه معطوف على التنوين اى ودخول حرف الجر وكذا قوله (ولام التعريف) مجرور معطوف على احدهما قوله (وكونه) مرفوع على انه معطوف على دخول اى من خواصه كون الاسم (مبتدأ وفاعلا) وانما كان الكون مبتدأ وفاعلا من خواص الاسم لان المبتدأ والفاعل انما يوضعان لان يحمل عليهما شئ آخر فيلزم ان يكونا ثابتين مستقرين حتى يحمل عليهما غيرهما وهو فى الجملة الاسمية خبره وفى الفعلية فعله او مايشبهه بخلاف الفعل والحرف فان الحرف لا يحمل على شئ ولا يحمل عليه شئ لكونه غير مستقل واما الفعل فمعناه مركب من ثلثة معان الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما وهو من حيث دلالته على الاولين مستقل ومن حيث دلالته على النسبة غير

او اصله دلالة وضعية فحذف الموصوف واقيم الصفه مقامه ثم حذف منه الياء النسبية اومفعول فيه اى زمان الوضع او حال من فاعل دل على انه بمعنى موضوعا وقوله ﴿ على احد الازمنة الثلثة ﴾ متعلق بدل لابقوله وضعا لان لفظ على قرينة معينة على انه متعلق به لان دل يتعدى بعلى ولوكان متعلقا بوضعا لصدر باللام لكون الوضع متعديابه والاحد مضاف الى الازمنة وهو جمع زمان بجمع القلة لان وزن افعلة من اوزان جمع القلة * وقوله الثلثة بالجر صفة الازمنة فذكر بالتاء لان مفرد الازمنة مذكر وهو الزمان ولما عرف الفعل بالحد الذى هو تعريفه بالذاتيات لان قوله مادل بمنزلة الجنس لانه شامل للاسم والحرف كما ان الحيوان جنس للانسان * وقوله على الازمنة الثلثة كالفصل يخرج به الاسم والحرف اراد ان يعرفه برسمه الذى هو التعريف بالخواص فقال ﴿ ومن خواصه ﴾ اى من خواص الفعل ﴿ دخول قد والسين وسوف وان ﴾ اى الشرطية ﴿ ولم ولما ولام الامر ولاء النهى ﴾ اى دخول قد وماعطف عليه ومن فى من خواص تبعيضية وخواص اصله خواصص على وزن فواعل جمع خاصة وغير منصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع وهو قائم مقام العلتين لكنه باضافته الى الضمير ينجر بالكسر وخاصة الشئ هى مايوجد فيه ولا يوجد فى غيره ولكون هذه الالفاظ داخلة فى الفعل غير داخلة فى الاسم والحرف سميت خاصة وانما لم يقل وخواصه لان خواص الفعل غير منحصرة بهذه المذكورات بل المذكورات بعض منها ولذلك اتى بمن التبعيضية وانما اتى بالجمع ولم يقل ومن خاصة اشارة الى كثرة الخواص * وقوله ومن خواصه من حرفية فيكون ظرفا مستقرا خبرا مقدما ودخول قد بعد ربط جميع ماعطف عليه مبتدأ مؤخرا او من اسمية بمعنى بعض ومضاف الى خواصه فيكون مبتدأ ودخول خبرا له اى بعض خواصه دخول قد وماعطف عليه فكأن المصنف عرف الفعل بتعريف آخر وقال الفعل مادخله قد والسين وسوف الخ ﴿ وكله ﴾ اى كل افراد الفعل ﴿ عامل ﴾ اى سواء كان فعلا تاما او ناقصا او متعديا او لازما متصرفا او غير متصرف ﴿ على ماسيجئ ﴾ اى بناء على المذكور الذى سيجئ فى باب العامل فيكون على متعلقا ببناء وهو مفعول له للنسبة التى بين المبتدأ والخبر او متعلقا بمبنى فيكون خبرا للمبتدأ المحذوف اى هذا مبنى وقوله ﴿ واسم ﴾ مرفوع على انه معطوف على فعل ﴿ وهو ﴾ اى الاسم ﴿ ما ﴾ اى كلمة ﴿ دل ﴾ اى دلت تلك الكلمة دلالة وضعية وانما قيدنا الدلالة بها بقرينة السياق وهى

(ذكر)

تقديرا باللام ومنصوب محلا على انه مفعول به غير صريح وقوله (مفرد) مجرور لفظا على انه صفة معنى وقوله (ثلثة) مرفوع لفظا على انه خبر ان واسمها مع خبرها لامحل لهما صلة ان وان مع صلتها في تأويل المفرد منصوب محلا على انه مفعول اوّل لاعلم ومفعوله الثاني محذوف والمعنى اعلم كون الكلمة ثلثة اقسام ثابتا * ثم الكلمة في اللغة مأخوذ من الكلم بمعنى الجرح اطلق على اللفظ الموضوع لتأثيره في القلوب كتأثير الجرح في الابدان وضعت في اصطلاح النحاة على اللفظ وهو في الاصل بمعنى الرمي ثم اطلق في العرف العام على صوت من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج سواء كان موضوعا لمعنى اولا * وقوله الموضوع مشتق من الوضع وهو تعيين شئ لشئ متى ادرك الاول فهم الثاني ولو بغيره للعالم بالوضع * وقوله الموضوع احتراز عن اللفظ الغير الموضوع كالمهملات مثل دز ميز * وقوله لمعنى ليس باحتراز عن شئ بل ذكر ليكون موصوفا لمفرد والمعنى في الاصل مصدر ميمي على وزن منصر ثم نقل الى ما يقصد من شئ * وقوله مفرد اسم مفعول ثم نقل الى مالا يدل جزء لفظه على جزئه والحاصل ان الكلمة لفظ لاصوت وموضوع لاغير موضوع ووضعه لمعنى مفرد لالمعنى مركب وقوله (فعل) بالرفع على انه بدل من ثلثة او خبر لمبتدأ محذوف اى احدها فعل وهو في اللغة الحدث (وهو) في الاصلاح (مادل) اى كلمة دلت وما موصولة عبارة عن الكلمة التي ودل فعل فاعله راجع الى ما وانما ذكر بالنظر الى لفظ ما وقوله (بهيئته) متعلق بقوله دل وهو احتراز عن دلالته بمادته لانه بمادته يدل على الحدث مثلا اذا قلنا نصر فله مادة وهو النون والصاد والراء وهيئته وهو كونه على وزن فعل فمادته دلت على معنى النصرة وهيئته دلت على النصرة التي وقعت في زمان الماضي وكذا ينصر له مادة كمادة الماضي وهيئته وهو كونه على وزن يفعل فبمادته دلت على النصرة وبهيئته دلت اما على النصرة التي وقعت في الحال او على النصرة التي وقعت في الاستقبال فبقوله بهيئته خرج لفظ ازمان وامس وغدا لانها دلت على الزمان بمادته وبقوله (وضعا) يخرج منه اسماء الفاعل والمفعول ونحوهما من الاسماء المشتقة لانها لاتنفك عن الدلالة على زمان من الازمنة لكن ليست تلك الدلالة بوضعها لذلك الزمان وقوله وضعا بالنصب اى مفعول مطلق لقوله دل واصله دلالة وضع فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه

صفة احترازية لانه وان ذكر بعنوان الابواب لكنه لم يتعين ولم يعلم ان اىّ باب منها هو الاول فان قيل انه تعين بقرينة قوله ثلثة اشياء العامل والمعمول والعمل لانه لما ذكر العامل اوّلا يتعين انه متعين للاولية قلنا ان العطف بالواو لا يقتضى الترتيب فيحتمل ان يكون الباب الاول فى المعمول او فى العمل فحينئذ يجب ان يعين ولا يعتمد على ترتيبه الذكرى فمعنى الجملة ان طائفة معهودة من الفاظ هذه الرسالة وهى مايعنون بالباب الاول كائنة فى معان تفيد مسائل العامل او طائفة من المعانى كائنة فى بيان احوال معان تفيد مسائله * اعلم ان لكل علم مدوّن تعريفا وموضوعا وغاية يجب لكل طالب ان يعلمه * فتعريف علم النحو وهو علم يعرف به احوال الكلمة العربية من حيث الاعراب والبناء * وموضوعه الكلمة العربية * وغايته الاحتراز عن الخطاء فى الاعراب ولما كان العلم الذى بمعنى الفن عبارة عن المسائل والمسئلة عبارة عن جملة اسمية مبتدأها موضوع ذلك الفن او قسما منه او نوعا منه وخبرها عبارة عن الامور العارضة له وكان مسائل العامل والمعمول مبتدؤهما يعنى موضوعهما نوعين من الكلمة وخبرهما يعنى محمولهما عبارة عن الاعراب الذى هو عارض للكلمة قدم المص رح تعريف موضوعه وبيان اقسامها وانواعها وتعريف كل منها وبيان خواص كل منها وايضا بيان ان العامل من اىّ قسم من اقسام الكلمة فقال ﴿ اعلم ﴾ صدره به للتنبيه على انه يجب علمه والاصل فى الخطاب لمعين لكنه ههنا يعدل عن هذا الاصل بقرينة ان هذه الرسالة لم تؤلف لشخص مخصوص فيكون المراد منه كل من من شانه الخطاب من الطلاب وقوله ﴿ اوّلا ﴾ منصوب على الظرفية اى فى الزمان الاول يعنى قبل الشروع فى المقصود ﴿ ان الكلمة ﴾ اى ان جنسها من حيث وجوده فى ضمن افرادها الموجودة قوله الكلمة اسم ان والواو فى قوله ﴿ وهى ﴾ اعتراضية وضمير هى راجعة الى الكلمة لكنها ليست باعتبار افرادها الموجودة بل اعتبار مفهومها لان المقصود بذكر الكلمة التى هى مرجع الضمير تقسيمها والتقسيم للافراد بخلاف المقصود من الضمير الراجع لانه لتعريف الكلمة والتعريف يكون للماهية واذا اريد بالراجع معنى هو غير المعنى الذى يراد بالمرجع يسمى ذلك استخداما وهو وان كان خلاف الظاهر يصار اليه فى مقام الضرورة وقوله هى مبتدأ وقوله ﴿ اللفظ ﴾ خبره والجملة لا محل لها اعتراضية لدخولها بين اسم ان وخبرها وقوله ﴿ الموضوع ﴾ بالرفع صفته وقوله ﴿ لمعنى ﴾ متعلق بالموضوع ومعنى مجرور

(تقديرا)

الى مفرد تمييزه وتمييز هذا النوع مجموع ومجرور قوله (العامل) وهو بالجر بدل من اشياء بدل البعض من الكل وبالنصب مفعول به صريح لاعنى المقدر وبالرفع خبر مبتدأ محذوف وكذا ماعطف عليه من قوله (والمعمول والعمل) وانما قيد احتياج المعرب الى هذه الثلثة باشد الاحتياج لان طالب معرفة الاعراب يحتاج الى اشياء كثيرة فى تحصيل معرفته لكن هذه الثلثة تمتاز من غيرها بكونه اشد الاحتياج وغيرها وان كان محتاجا اليه لكن احتياجه اليه ليس بهذه المثابة (اى الاعراب) وهو بالجر بدل او عطف بيان للعمل * اعلم ان فى مقام التفسير شيئين احدهما باعث التفسير يعنى اى شئ يقدم هذا التفسير والآخر مصحح التفسير يعنى انه هل يصحح التفسير بهذا وباعث تفسير العمل بالاعراب ان العمل مصدر قائم بالعامل مع ان المراد بالعمل ههناهو اثر العامل فى الكلمة وهذا الاثر ليس بعمل بل هو حاصل من العمل وهو الاعراب فلذلك فسره بهذا وتفسير العمل بالاعراب صحيح لانه اثره الحاصل منه وعلى هذا لم يقل والاعراب بدل العمل ليكون موافقا للاولين (فوجب) جواب لشرط محذوف اى اذا كان طالب معرفة الاعراب محتاجا الى هذه الثلثة وجب وتعين (ترتيبها) اى ترتيب هذه الرسالة (على ثلثة ابواب)اعلم ان الترتيب فى اللغة جعل الشئ متصفا بالرتوب وهو الثبوت وفى العرف وضع الاشياء فى مرتبة بتقديم بعضها وتأخير بعضها فان كان الاول يكون على متعلقا بالترتيب لكونه جعل الشئ اى جعل هذه الرسالة ثابتة على ثلثة ابواب فلا يحتاج حينئذ على التضمين وان كان الثانى يعنى انه يراد به معناه العرفى يحتاج فى تعلق على به الى تضمين شئ لانه بهذا المعنى يكون عبارة عن وضع الاشياء فالوضع يتعدى بكل جزء من اجزاء الرسالة لاللرسالة التى هى عبارة عن الكل الذى يشتمل لتلك الاجزاء فتعلق على لايكون الا بهذا الاعتبار فيكون على متعلقا بالترتيب على تضمينه معنى الاشتمال او القصر فيكون المعنى فوجب ترتيب الرسالة واشتمالها او قصرها على ثلثة ابواب (الباب الاول) الباب مبتدأ والاول صفة وقوله (فى العامل) ظرف مستقر خبر المبتدأ والجملة لامحل لها ابتدائية والالف واللام فى باب ليس للجنس لانه لايراد به معنى لفظ الباب ولا للاستغراق لانه لايجوز ان يراد به كل ماصدق عليه الباب من افراده بل يراد به الباب المعهود وقرينة العهد سبق ذكره فى ضمن قوله ثلثة ابواب وقوله الاول

المؤلفة المختصرة المشتملة على القواعد العلمية وعلى المعانى المدونة كذلك فالمعنى ان طائفة من الالفاظ الدالة على معانى مخصوصة ومن النقوش الدالة على هذه الالفاظ مختصرة مشتملة على القواعد العلمية وعلى المعانى المدونة (فيما يحتاج اليه) وفى حرف جروما موصولة بمعنى الاشياء التى يحتاج اليها واليه متعلق بيحتاج والضمير راجع الى ما وانما افرد بالنظر الى ما وفاعل يحتاج قوله (كل معرب) وجملة يحتاج صلة ما وهو مع صلته مجرور بفى وهو ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة رسالة اى رسالة كائنة فيما يحتاج اليه وههنا شيئان احدهما الظرف والاخر المظروف كما دل عليه التعبير بفى فالظرف الاشياء التى يحتاج اليها كل معرب والمظروف هو الرسالة الكائنة فيه فحينئذ ان كانت الرساله عبارة عن الالفاظ وكان ما يحتاج اليه هذه الاشياء عبارة عن المعانى يصح الظرفية بلا حذف مضاف لكون الالفاظ قوالب المعانى فشبه الدال بالمظروف وشبه المدلول بالظرف فى الاستقرار واستعمل فيه ما وضع للظرفية فيكون استعارة تبعية فيكون معناه هذه الالفاظ الفاظ مختصرة دالة على المعانى التى يحتاج اليها كل معرب * واما اذا كانت الرسالة عبارة عن المعانى وفيما يحتاج ايضا عبارة عنها فحينئذ يلزم ظرفية الشئ لنفسه لان المعنى لايكون ظرفا للمعنى فيحتاج الى تأويل وهو ان المعانى التى هى الرسالة مبينة للمعانى التى يحتاج اليها كل معرب فلذلك يحتاج الى تقدير البيان اى هذه رسالة فى بيان احوال ما يحتاج اليه وكذا اذا كان المراد بهما الالفاظ اى هذه الالفاظ فى بيان الالفاظ فاحفظ هذا (اشد الاحتياج) واشد بالنصب مفعول مطلق ليحتاج وبيان لنوع الاحتياج اصله احتياجا اشد فحذف احتياجا واقيم صفته مقامه فصار الصفة مفعولا مطلقا ثم فسر الموصوف المحذوف باضافة الاشد اليه وهو الاحتياج المضاف اليه وانما احتيج اليه لان اسم التفضيل لايجئ من غير الثلاثى واذا اريد اشتقاقه من غير الثلاثى توصل اليه باشد احتياج او احتياجا شديدا (وهو) اى ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج (ثلثة اشياء) قوله ثلثة مرفوع لفظا على انه خبر للمبتدأ وهو هو ومضاف الى تميزه وهو اشياء وهو مجرور بالفتحة لفظا لكونه غير منصرف ومنصوب محلا على انه تميز من ثلثة وانما ذكر ثلاثة لكون مفرد تميزه مذكرا اعنى به الشئ واسماء العدد من ثلاثة الى عشرة مذكره بالتاء ومؤنثه بحذفها وهو تابع فى التذكير والتأنيث

(والصلوة) وهو بالرفع على انه مبتدأ و (على محمد) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر والجملة لامحل لها عطف على جملة الحمد لله او الصلوة وحده عطف على الحمد وعلى محمد عطف على لله فيكون الاول عطف الجملة على الجملة والثانى عطف المفرد على المفرد* والصلوة فى اللغة الدعاء والتعظيم وللتعظيم انواع تتولد من الاضافة فاذا اضيف الى الله تعالى يكون بمعنى الرحمة واذا اضيف الى الملائكة يكون بمعنى الاستغفار واذا اضيف الى المؤمنين يكون بمعنى الدعاء ولامه ايضا اما للجنس واما للاستغراق (وآله) بالجر معطوف على محمد والمراد بالآل اتباعه واتباعه سواء كان صحابة اوغيرهم (اجمعين) تأكيد للآل تأكيدا معنويا وفائدة التأكيد دفع لاحتمال ان يكون المراد بعضا منهم (وبعد) اعلم ان قبل وبعد ظرف زمان وهما من الاسماء الاضافية لانهما وان كانا اسمين لكنهما لايفيد معناهما الابذكر المضاف اليه نحو قبل قدوم زيد وبعدقدوم زيد وهما عند ذكرهما بالاضافة معربان لفظا نحوقوله تعالى من قبل ان يأتيكم وقوله تعالى من بعد ان اظفركم ثم قطعت اضافتهما فى بعض الاستعمالات فلما قطعت عن الاضافة ضعفت اسميتهما فشبهتا بالحرف فبنيا على الضم لانها اقوى الحركات وليكون كالعوض عن المضاف اليه وبمجرد هذه الكلمة اقتضى المضاف اليه ولكونه ظرفا اقتضى المظروف فالمضاف اليه ههنا بعد ماذكر اى من الاشياء الثلثة ومظروفه اما محذوف وهو الشرط المحذوف واما فاقول المقدر اوفاعلم المقدر* وانما احتاج الى الشرط المحذوف لذكر الفاء فى قوله فهذه لانها فاء جزائية تقتضى شرطا فتقدير الكلام مهما يكن من شئ بعد البسملة والحمدلة والتصلية فاقول هذه رسالة الى آخر الكتاب (فهذه) اى فاقول هذه اوفاعلم هذه وهى اسم من اسماء الاشارة والاصل فيها ان تكون اشارة الى محسوس مشاهد حاضر وهى فى هذا المقام اشارة الى مافى هذه الرسالة من الالفاظ او المعانى او النقوش الدالة عليهما وظاهر ان كلا منهما ليس بمحسوس مشاهد فاحتاج الى تأويل وهو ان الالفاظ الغير المجتمعة فى الوجود وكذا المعانى القائمة بالغير وكذا النقوش الغير المجتمعة شبهت فى التحقق بالاشياء الخارجية المحسوسة فاستعملت كلمة هذه وهو مرفوع محلا على انه مبتدأ وقوله (رسالة) خبره والرسالة اصلها مصدر على وزن الدراية ثم اطلق على مارسل الى الآخر فيكون واسطة بين المرسل والمرسل اليه فى ايصال الاخبار والاحكام ثم اطلقت فى العرف على العبارات

شامل للمؤمنين والكافرين هم اكثر من الذين تتعلق بهم فى الاخرة وهم المؤمنون
(الحمد) وهو بالرفع مبتدأ و (لله) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبره
ويجوز نصبه على المصدرية اى حمدت الحمد وجرّه بجر الجوار والحمد
مصدر حمد يحمد وهو فى اصل اللغة موضوع للوصف بالجميل تعظيما على
الجميل الاختيارى مطلقا اى سواء كان بمقابلة النعمة اولا * ثم نقل من هذا المعنى
الى صرف العبد جميع ماانعم عليه الى ماخلق له * وهذا معنى عرفى ولامه للجنس
او الاستغراق لان الالف واللام موضوع للاشارة الى الجنس ومستعمل
فى معان اربعة اعنى الجنس والاستغراق والعهد الخارجى والعهد الذهنى فان
كانت اللام اشارة الى مفهوم مدخوله وحقيقته فى الذهن من غير نظر الى
وجوده فى الخارج فهوالجنس ويقال له لام الحقيقة كما وقعت فى المعرفات نحو
الكلمة لفظ والانسان هوالحيوان الناطق * وان كان اشارة افراده الموجودة
فى الخارج فان قامت قرينة على ارادة كل افراده نحو ان الانسان لفى خسر
فهوالاستغراق فان لم تقم قرينة على تلك الارادة فان كان المراد بعض افراده
المعهودة اما بسبق ذكره لفظا او ضمنا او انحصارا فهو العهد الخارجى نحو
جاءنى رجل فاكرمت الرجل ونحو ركب الامير وان لم توجد قرينة على ذلك
العهد الذهنى * فان عرفت هذا فان كان المراد من الحمد مفهومه الذهنى اعنى
ماهو بمعنى الوصف او بمعنى الصرف مع قطع النظر عن وجوده الخارجى
يكون للجنس وان كان المراد ماصدق عليه ذلك المفهوم من افراده الخارجية
يكون للاستغراق اذلا عهد ههنا فالمعنى على الاول ان مايقال الحمد مختص لله
تعالى وعلى الثانى ان كل فرد وجد من افراد الحمد او يوجد بعده مختص له تعالى
(رب) وهو بالجر صفة لله او بدل عين منه ويجوز نصبه ورفعه واصله
ربب على وزن زمن فادغمت الباء الاولى فى الثانية وهو بمعنى المربى وهو
مضاف الى العالمين اى مالكهم ومبلغهم الى كمالهم شيئا فشيئا اى خلقة بعد
خلقة وطورا بعد طور بعد ايجاده من العدم و (العالمين) جمع عالم على وزن
خاتم وهو اسم لما يعلم به الخالق الصانع وهو ماسوى ذات الله وصفاته
من الجواهر والاعراض من العقلاء وغيرهم وانما جمع بالياء والنون مع ان
الشرط فى مثل هذا الجمع ان يكون من العقلاء بناء على التغليب اى غلب العقلاء
على غيرهم وقيل هو اسم وضع لذوى العلم من الملائكة والثقلين وتناوله لغيرهم
على سبيل الاستتباع فعلى هذا لاحاجة الى ان يصار الى طريق التغليب

(والصلوة)

ولكن منعني من هذا الامر الخطير * مشاغل الدنيا الدنية والهاني من هذا الخير الكثير * غوائل الاشغال البدنية الى ان وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا * مع فتور الاذهان وانحطاطه الى الشيخوخة شيئافشيئا * ثم انعمني الله تعالى ولدا نجيبا ونجلا حافظا لكلام الله وهو في اقرانه وجيها * وفي امثاله يكون مثله عديما * ولما اقدمني اقداما * والحني لهذا الشان الحاحا * لم يبق لي عذر الاجابته * ولم يكن لي جواب الا اعطاء مسألته * فشرعت مع قلة البضاعة وكثرة الفتور * فنرجو ممن طالعه ان لا ينظر الى مافيه من القصور * والله هو العفو الغفور * والشكور الصبور * اعلم ان عادة علماء الدين على ان يبتدؤا تأليفاتهم بثلثة امور وجعلوه كالواجب عليهم وهو الابتداء بالبسملة والحمدلة والتصلية لورود الحديث في هذه الثلثة وهو ان كل امر لم يبدأ بالبسملة وفي رواية بالحمد وفي رواية بالصلوة علي فهو ابتر او قطع او اجذم * فاراد المصنف ان يسلك الى هذا السبيل فقال (بسم الله) اى اؤلف هذه الرسالة بسم ذات واجب الوجود فتكون الباء للالصاق ومتعلقا بمتعلق محذوف مقدم اومؤخر وهو مفعول به غير صريح لذلك المتعلق اوظرف لغوله اى غير عمدة بل هو فضلة لان العمدة في الكلام هو المبتدأ والخبر اوتوابع العمدة كالصفة لاحدهما او الحال من من احدهما فاذا لم يكن كذلك فهو الفضلة كالمفعول فانه ان كان منصوبا لفظا فهو مفعول به صريح وان كان منصوبا محلا بان يكون مجرورا لفظا بحرف الجر وهو مفعول به غير صريح كما كان ههنا ويجوز ان يكون ظرفا مستقرا بان يكون الجار مع المجرور قائما مقام متعلقه المحذوف الذى هو فعل من الافعال العامة وهى الكون والحصول والوجود والاستقرار فيكون عمدة وهو ههنا خبر للمبتدأ المحذوف اى تأليفي كان ملاصقا بسم الله اوكائن بسم الله (الرحمن) وهو على وزن فعلان من اوزان المبالغة وهو ابلغ من الراحم والرحيم لزيادة حروفه على حروفهما وهو بالجر صفة للجلالة او بدل او عطف بيان منه ويجوز نصبه بتقديرا عني به ورفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف والمبالغة اما في نفس الرحمة اوفيمن يتعلق به فان كان الاول فيكون الرحمن اشارة الى كثرة رحمة الله تعالى في الاخرة و (الرحيم) اشارة الى قلتها في الدنيا لانه ورد في الاثر ان لله تعالى مائة رحمة تسع وتسعون منه في الاخرة وواحدة منها في الدنيا وان كان الثاني اعني به كثرتها في الدنيا يكون الرحمن اشارة الى الرحمة النازلة في الدنيا والرحيم اشارة الى الرحمة في الاخرة لان من يتعلق به منها في الدنيا

شرح الاظهار
لعبد الله الايوبى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جعل الالفاظ قوالب المعانى* وزينها بالنحو والفصاحة وبفن
المعانى* وجعلها ذريعة الى كشف حقايق العربية وكنوز المثانى* والصلوة
والسلام على سيدنا وسيد المرسلين محمد الذى خلق رحمة ووسيلة الى نيل
الامانى *حيث قام بمقام يغبطه فيه الاوائل والثوانى * وعلى آله واصحابه الذين
قاموا بخدمته وبخدمة شريعته فى الايام والليالى* وحافظوا سبيل شريعته
على الدوام والتوالى ﴿ وبعد ﴾ فيقول العبد الحقير الذليل * المفتقر الى اعانة
الله الملك الجليل * الحاج عبد الله بن صالح بن اسمعيل غفر الله لهم بمغفرة كافية *
واعانهم بعناية وافية *لما كان الشرح المشهور بنتايج الافكار على الرسالة
المنسوبة الى الشيخ من المشايخ الكبار اعنى به الفاضل المعروف بمحمد بن على
البركوى* عامله الله تعالى بلطفه الخفى * وهى فى الحقيقة مفيدة للصغار والكبار *
المشهورة بين الطلبة بكتاب الاظهار * شرحا لطيفا نفيسا كاشفا عن وجهه
الاستار * ولكن لكونه مطولا يضطرب فى مطالعته المبتدى * وان كان يتلألؤ
به وجه المنتهى * كان يختلج فى خلدى ان اكتب اوراقا يسهل بها كتابته
وفهمه لابناء الزمان * ويكون وسيلة الى دعاء الطالبين من الاخلاء والاخوان *

(ولكن)

قدطبع فى المطبعة العثمانية

﴿ هذا فهرست شرح الاظهار لعبدالله الايوبى ﴾

هذا فهرست شرح الاظهار لعبدالله الايوبى

هذا فهرست شرح الاظهار لعبدالله الايوبى

هذا فهرست شرح الاظهار لعبدالله الايوبي

هذا فهرست شرح الاظهار لعبدالله الايوبى

هذا فهرست شرح الاظهار لعدايه الاولى

هذا فهرست شرح الاظهار لعبدالله الايوبى

هذا فهرست شرح الاظهار لعبدالله الايوبى

al-Ayyūbī, ʻAbd Allāh
ibn Ṣāliḥ

Sharḥ al-Īqān